



جامعة باتنة 1
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



أثر البعد الأمني على الترتيب الإقليمي لمكانة الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الطور الثالث L.M.D في العلوم السياسية، تخصص
علاقات دولية

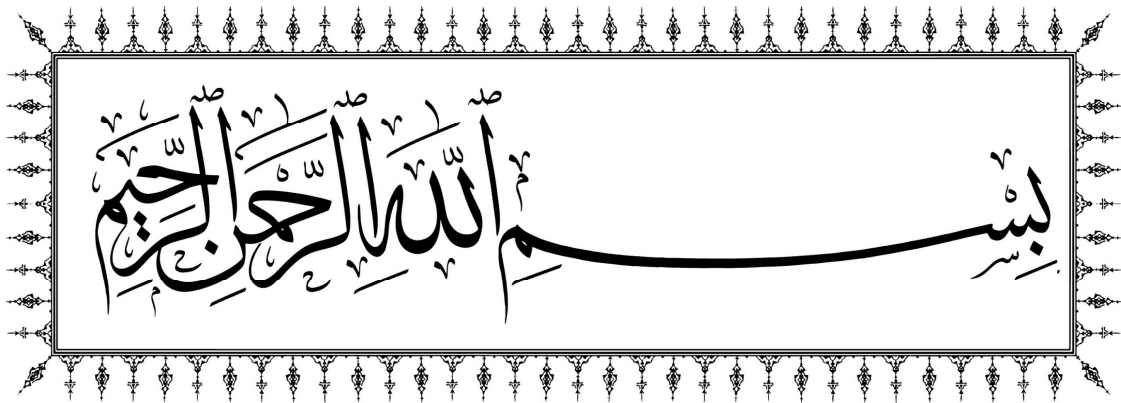
إشراف:
أ.د. زيدان زياني

إعداد الطالبة الباحثة:
الزهرة حروري

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د. دلال بحري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
أ.د. زيدان زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
د. علاء الدين زردومي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
أ.د. أمين البار	أستاذ التعليم العالي	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
د/ عادل بن عمر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف (2)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2024/2023



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكرو عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

الشكر الجزيل والامتنان للأستاذ المشرف أ.د "زيدان زياني"

لقبوله التوجيه والإشراف على إنجاز هذه الأطروحة، الذي لم يبخل لا بالوقت ولا

بالتوجيهات القيمة قصد إخراج هذا العمل على أحسن وجه

الشكر الوافر للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة كل بصفته واسمه على قبولهم

مراجعة ومناقشة الأطروحة

إهداء

إلى والدي العزيزين أطال الله في عمرهما

إخوتي، أخواتي

إلى عمتي "سهام" أستاذة العلوم السياسية بجامعة بسكرة

إلى كل طاقم مخبر الأمن الإنساني كل بصفته وإسمه

إلى كل أسرة قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة1

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: تحليل ديناميات البعد الأمني في تحديد مكانة الدولة ضمن مسارات مركب أمني من منظور التعقد

المبحث الأول: نحو إقحام التعقد وإعادة مفهمة الأمن من منظور التعقد

المطلب الأول: التحول في الدراسات الأمنية من المسارات الخطية إلى المسارات اللاخطية

المطلب الثاني: ديناميكيات تصدع قطاعات الأمن الجديدة

المطلب الثالث: نظريات التعقد في تحليل البعد الأمني

المطلب الرابع: الأنظمة المعقدة كنماذج واستعارات في الدراسات الأمنية

المبحث الثاني: الدراسات الإقليمية والترتيب الهيراركي لمكانة الدول: مقارنة نظرية

المطلب الأول: مسعى ضبط مفهوم ودلالة ترتيب مكانة الدولة

المطلب الثاني: إشكالية مفهوم الترتيب الإقليمي لمكانة الدول

المطلب الثالث: نحو تصنيف نظري للمكانة في العلاقات الدولية

المبحث الثالث: بناء خارطة جديدة لمركب أمن إقليمي لتحليل مكانة الدولة وترتيبها إقليمياً

المطلب الأول: مركب الأمن الإقليمي منظار جديد في تحليل وفهم ديناميكيات الأمن الإقليمي

المطلب الثاني: المركبات الأمنية الإقليمية

المطلب الثالث: عوامل إعادة مراجعة نظرية مركب الأمن الإقليمي لفهم ديناميات الأمن الإقليمي

الفصل الثاني: العائق الهوياتي والإرث التاريخي في معالم ارتسام مركب أمني في الجوار الأوروبي

المبحث الأول: اهتزاز عتبة استقرار المشهد الاستراتيجي الإقليمي ومسعى الجزائر لإعادة التوضع

المطلب الأول: تغير المعطيات الاستراتيجية وتأثيره على مدركات التهديد المتبادل بين الجزائر

والجوار الأوروبي

المطلب الثاني: اللابقيين الإستراتيجي لمسار واتجاه التهديد ومحاذير التوجه شرقاً

المطلب الثالث: الانعتاق الاستراتيجي والعقلانية في رسم خارطة التحالفات المتحركة

المبحث الثاني: مدركات المناخ الأمني في الجوار الأوروبي (2019-2023)

المطلب الأول: المدرك الاستراتيجي الجزائري مع دول الإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: مكانة الجوار الأوروبي في الإدراك الاستراتيجي الجزائري

المبحث الثالث: مسارات التعاون الإقليمي لبناء مركب أمن جوارى (فرعي)

المطلب الأول: رصد التهديدات في الجوار الأوروبي وتحديد طبيعة مكوناتها

المطلب الثاني: ورقة الطاقة وإعادة تشكيل هوية أمنية جزائرية في الجوار الأوروبي

المطلب الثالث: الطاقات المتجددة: استراتيجية التحول الأخضر

المطلب الرابع: عوائق أمام عملية بناء مسار مركب أمن جوارى في ظل غلبة الموروث التاريخي

الفصل الثالث: مركب أمن إقليمي مغربي في سياق تشظي الكتلة المغربية

المبحث الأول: مشهد أمني مغربي معقد ومضطرب (2019-2023)

المطلب الأول: التصور الجيوستراتيجي للجزائر ضمن المغرب العربي

المطلب الثاني: اللاخطية في المسارات الجيوستراتيجية في البيئة المغربية في ظل عدم التوافق السياسي

المطلب الثالث: دور العامل الخارجي في إذكاء الخلافات الجوارية وأثره في سياسات بناء مركبات أمن جوارية

المبحث الثاني: ميزان القوى الاستراتيجي في المغرب العربي ومعضلة السباق نحو التسليح للمغرب والجزائر

المطلب الأول: معضلة الشك ومأزق سباق التسليح

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية المغربية وفخ المكانة الإقليمية

المطلب الثالث: جدلية العلاقة بين معضلة الدفاع/الأمن والانفاق على التسليح والتنمية

المبحث الثالث: غلبة الإتجاه الثنائي في تشكل مركب أمن وأثره في مشهد التحالفات في المغرب العربي

المطلب الأول: المواقف الجزائرية تجاه الأزمة في ليبيا: مساعي بناء توازنات جديدة

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية التونسية: نحو تأسيس مسار اندماجي ثنائي الأطراف

المطلب الثالث: من دبلوماسية الظل إلى دبلوماسية الهجوم: إعادة صياغة عقيدة عسكرية في

مواجهة التهديدات الهجينة

الفصل الرابع: مسار بناء مركب أمن إقليمي في الساحل الإفريقي في ظل شبكات العنف والصراعات المعقدة

المبحث الأول: تحليل بيئة الصراعات المعقدة والعنف في الساحل الإفريقي من منظور شبكي

المطلب الأول: جدلية العلاقة بين التدخلات العسكرية وشبكات الصراع

المطلب الثاني: المسارات اللاخطية للتهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

المبحث الثاني: إعادة تشكل المشهد الأمني في منطقة الساحل في ظل تراجع النفوذ الفرنسي

المطلب الأول: معضلة التركة الاستعمارية والنفوذ الفرنسي في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: فرصة جيوستراتيجية للجزائر أم مغناطيس جيوسياسي/جيوپوليتيكي للقوى

الأوراسية

المبحث الثالث: مسار الجزائر نحو بناء مركب أمن يرتكز على البعد الديني/التموي

المطلب الأول: مسألة الطوارق: اختبار القوة الوسطى في الجزائر وفرصة لتأكيد الهوية الإفريقية

المطلب الثاني: الاتفاقيات الاقتصادية مع دول الساحل مالي، موريتانيا، النيجر (البعد الاقتصادي)

المطلب الثالث: دور القوة الناعمة في بناء مركب أمن في الساحل الإفريقي: البعد الديني/الزوايا

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

تستند فكرة الإتكاء على البعد الأمني لبناء مكانة إقليمية للجزائر إلى المعطيات الموضوعية ذات صلة بالجوار المضطرب للجزائر. إذ تُصنف معظم دول الجوار ضمن قائمة الدول الهشة، حيث تعاني من حالة الإستقرار في شكل اضطرابات أمنية داخلية تجعلها غير قادرة على ضبط حدودها فتحوّلت بذلك إلى مصدر تهديد لدول الجوار.

كما يتسم السياق العالمي بدرجة عالية من الإضطراب وعدم الاستقرار، في ظل إهتزاز شرعية وفاعلية المؤسسات الدولية. الأمر الذي دفع بالقضايا الأمنية إلى صدارة الأجندة السياسية على المستوى الوطني للدول، والإقليمي والعالمي أيضا. ذلك أن التهديدات الناجمة عن صراع القوى الكبرى حول المكانة والنفوذ العالميين. إلى جانب التهديدات غير التقليدية، مثل الأوبئة العالمية وقضايا المناخ، والجريمة العابرة للحدود، من شأن ذلك كله أن يُشكل أعباء إضافية لميزانيات الدول وحالة من الإستقرار يفرض على صناع القرار رفع من مستوى إيقاع التعبئة للموارد في إتجاه شرعنة أولوية السياسات الأمنية داخليا وإقليميا.

لقد إنعكس هذا الواقع على الدراسات الأمنية في إطار التحولات العميقة التي مست دراسة السياسة العالمية، أين تعدى قطاع الأمن مسألة التركيز على البعد العسكري والتحالفات الدولية إلى التركيز على الأنظمة المعقدة في محاولة لمسايرة تلك التحولات. ما جعل من التعتد جزءا لا غنى عنه من ابستمولوجيا دراسات الأمن المعاصر وأداة مفيدة لتفسير السياسة الأمنية وفهم التهديدات الراهنة بهدف تحسين مستوى القدرة التنبؤية، وتوسيع الأسس المعرفية للبحث في هذا المجال.

وأدى إلى تطور في النقاش البنوي للأمن الإقليمي على يد كلا من بوزان وويفر من خلال نظرية "مركب الأمن الإقليمي". في إشارة إلى تبني مجموعة من الوحدات(الدول) جملة من العمليات تستهدف إضفاء أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية من خلال وجود مستوى عال من الاعتماد المتبادل الأمني بين الدول المشكلة للمركب، بحيث لا يمكن حل قضاياها الأمنية بكل منفرد. وفي ظل التركيب الجوّاري المتداخل للجزائر مما يصعب من مهمة بناء مركب أمني إقليمي يستوعب جل دول الجوار، فإنه يستوجب التفكير في تأسيس مركبات أمنية فرعية ضمن مركب الأمن الإقليمي، وهذا يتطلب مرونة عالية في مواجهة التهديدات الجوّارية وعمق استراتيجي في إدراك المخاطر والتحكم في لعبة التناقضات التي تعرفها مكونات المنطقة.

كما تعتبر عملية إنفتاح المركبات الأمنية على قطاعات أخرى غير القطاعات العسكرية والسياسية، نظير وجود مستوى عال من التهديد الذي يشعر به بشكل متبادل أقطاب مركب الأمن ونمط التفاعلات الأمنية المعقدة، أدى ذلك إلى تنامي الاهتمام بمنظور التعقد كمقاربة في فهم كل ما يتعلق بمركبات الأمن الإقليمي كنموذج جديد لفهم التفاعلات الأمنية ورصد التهديدات. حيث برزت فكرة إعادة قراءة الأمن في سياق معقد ضمن مسعى توظيف العبر التخصصية ضمن النقاشات حول إعادة تعريف الحقل الأمني معرفياً وإعادة التفكير في إمكانية التنبؤ بالسلوك اللاخطي واللاتين وعدم القابلية للتفكيك واللاخطية، والتأثر بين الأسباب والنتائج والهولوجرافية التي تصف انتفاء الحدود التقليدية بين الكلات والأجزاء حيث يمكن للكل أن يكون في الوقت نفسه جزءاً لكل أكبر منه أو أن يصبح لذلك كلا في حد ذاته.

تعد نظرية التعقد إحدى النظريات التي انبثقت من العلوم الطبيعية وخاصة علم الأحياء، المحاكاة الحاسوبية، الرياضيات الفيزياء والكيمياء. والتي تمثل اعترافاً بحدود النموذج العلمي الخطي النيوتوني عند تطبيقه على الأنظمة المعقدة. وأصبح التعقد نموذجاً جديداً لمناقشة الأمن بعد الحرب الباردة وبات إدراك التهديد متذبذباً غير مستقر لدى الدول لأن طبيعة التهديدات الراهنة تتسم بحالة من الضبابية والغموض خاصة في ظل تأثير العولمة المفرطة (Hyperglobalization) على النسق الدولي ب بروز تهديدات أمنية ذات بعدين أفقي وعمودي، والتي بينت عجز الدولة في مواجهة الضغوط التي تواجهها من الأعلى ومن الأسفل ومن الداخل.

وبالتالي لا يمكن حل مشاكل الأمن المعقدة المستشعرة من البيئة المحيطة والتفاعل معها في ظل غياب ديناميكيات أمنية شاملة وجديدة على المستوى العالمي، ما جعل المستوى الإقليمي جوهر ومركز التحليل الأمني وفهم العلاقات الأمنية ومستوى التفاعل عبر المناطق، وعليه جاءت فكرة بناء مركبات أمن فرعية جوارية تؤكد الطابع المؤسسي الإقليمي الذي تسعى الدولة من خلاله إلى تعزيز قوتها ومكانتها.

➤ أهمية الموضوع:

أصبحت السياسة العالمية مساحة مبنية تعترف بالترابط المعقد بين المدن العالمية والدول القومية والفضاء الإلكتروني، ما أدى إلى ظهور مخاطر عالمية جديدة بعضها من صنع البشر وبعضها الآخر من صنع الطبيعة والتي لديها القدرة على تغيير الحضارة البشرية أو الكوكب، أو الحياة نفسها بشكل جذري (الأمن العالمي/الكوكبي)، وتشمل هذه المخاطر؛ تغير المناخ، الكوارث البيئية، الأوبئة العالمية، والحروب

النوعية، ومخاطر الذكاء الاصطناعي والتي تحتم رفض/تجاوز النظرة النيوتونية التقليدية لصالح منظور ميكانيكا الكم "Quantum Mechanics".

إن أحد أهم المواضيع محط الاهتمام في حقل الدراسات الأمنية اليوم هي التباين في معادلة أنماط الأمن المعقد عند تحليل ديناميكياته على المستوى الإقليمي، الأنظمة الفرعية الإقليمية، أو مركبات الأمن الإقليمية بهدف فهم طبيعة مختلف أنواع التفاعلات الأمنية التي تدير المسائل الأمنية الإقليمية البارزة، والأدوار التي تؤديها القوى الإقليمية في تطوير نظم الأمن الإقليمي والحفاظ عليها.

وقد فرضت التطورات في التهديدات الأمنية إلى جانب التعتد الأمني في البيئة الجوارية للجزائر بسبب التعتيدات التي تفرضها أشكال النمط غير التقليدي للتهديدات الجدية للأمن في المناطق المختلفة المحيطة بجغرافية الجزائر، إلى جانب الهشاشة التي تعانيها دول الجوار والتي تفرز تحديات أمنية عابرة لحدودها السياسية في ظل عجز مزمّن داخل مؤسساتها الأمنية في تقديم تصور لبناء مركبات أمنية جوارية في المحيط الجيوستراتيجي للجزائر كمعالم لبروز مركب أمن إقليمي أكبر قوي ومؤثرا نحو تعزيز مكانتها إقليميا وذلك من خلال فكرة إعادة قراءة الجوار الأوروبي، البيئة المغاربية، الساحل، من منظور مسارات لاختية.

وعليه يستمد البحث أهميته الموضوعية والسياسية من محاولة:

- إثراء الدراسات الأمنية من خلال تجاوز الحدود الفاصلة بين مستويات التحليل التقليدية في وصف/تفسير والتنبؤ بالأمن والتأمل في التفاعلات بين هذه المستويات والكيفية التي تنتفي بها الهيراركية التقليدية، فضلا عن إمكانية توظيف أدوات ومستويات جديدة وتجاوز هيمنة منطق النظريات الكبرى للأمن.

- تطبيق مفاهيم التعتد لفحص الثغرات الأمنية. بهدف تحديد ما إذا كانت نظرية التعتد تساهم في فهم حدوث هذه التهديدات، ومحاولة محاكاتها.

- ربط العلاقات الأمنية عبر فهم المركبات الإقليمية والنظر في العوامل الخارجية، وإدراجها في البنية الكاملة للنظام الأمني من خلال دور القوى المشكلة في المركب.

➤ أهداف الدراسة:

في عصر التحولات/المتغيرات السياسية والاجتماعية المعقدة والمضطربة التي تفرض تحديات جديدة على الدول، أصبحت القضايا الأمنية المحلية والإقليمية تتداخل وتتشابك مع القضايا العالمية ما يجعل الحكومات الوطنية تضطر إلى تحليلها كجزء من العمليات العالمية، ومع التقدم الكبير وتزايد الاهتمام

بالمعادلات التفاضلية غير الخطية والتعقيد الحوسبي. بدأت العلوم الاجتماعية، التي كانت متأثرة لفترة طويلة بالعلوم الدقيقة، في اتباع طريقة مماثلة. وقد تجلى ذلك في هيمنة المناهج الكمية على المناهج النوعية. أدى هذا الاتجاه إلى ظهور نظرية أو نظريات جديدة التي ترى بأن المجتمع أكثر من مجرد مجموعة من الأفراد، والإنسان أكثر من مجرد مجموعة من الذرات، ولا يمكن للاختزالية الحالية أن تفسر ذلك. ومنه تم تطوير نظريات التعقد والفوضى.

ويمكن إجمال أهداف الدراسة في مايلي:

- توظيف منظور التعقد الذي يتجاوز المقاربات الكلاسيكية للأمن ليرسم حدوداً في دراسات الأمن بعيداً عن المنظور التقليدي للعلاقات الدولية الذي ينظر إلى الدول باعتبارها جهات فاعلة أساسية تعمل ضمن بنية فوضوية إلى نظام عالمي شواشي السلوك يتسم باللايقين نتيجة التعقد والاضطراب المتزايد في معالم السياسة العالمية.

- التعرف على المفاهيم المفتاحية للتعقد وكيفية توظيفها والاستفادة منها في تحليل دور البعد الأمني وأثره في بناء مكانة الدولة اقليمياً.

- استكشاف التهديدات ذات الطبيعة المركبة التي تؤثر على المكانة الإقليمية للجزائر وفحصها عبر خاصية التعقد من خلال الوقوف على نقاط التقاطع بين المركبات الأمنية الفرعية الجوارية.

- البحث في إمكانيات بناء مركبات أمن جوارية متأسسة على مرجعية نظرية ركيزتها نظرية مركب الأمن الإقليمي في كل من الدوائر الجيوسياسية الثلاثة: الجوار الأوروبي، المنطقة المغاربية والإفريقية(الساحل).

➤ أسباب اختيار الموضوع:

تداخلت أسباب اختيار الموضوع بين أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

✓ الأسباب الذاتية:

- تحيين البحث في مجال الدراسات الأمنية ضمن التطورات المتتابة للأمن والمساهمة في وضع تيبولوجيا محينة باللغة العربية للتنظير في الدراسات الأمنية من منظور التعقد.
- الرغبة في فهم أكثر لباراديم التعقد والمجازفة بإعتماده كمرجعية محورية لهذا البحث.

✓ الأسباب الموضوعية:

- يمكن تمثيل النزوع نحو إقحام نظرية التعقد في مجالات الحقل المعرفي للعلاقات الدولية وما يتفرع عنها كالدراسات الأمنية، مثل مرحلة المدرسة السلوكية ودرجة تأثر الدراسات السياسية بما حققته السلوكية من طفرة في مجال العلوم الطبيعية والفيزيائية.
- إن محاولة توظيف منظور التعقد في دراسة الظواهر المتعلقة بمركبات الأمن الإقليمي تبرره المستويات المتقدمة في مجال التطور الكبير في شتى مجالات العلوم نتيجة التقدم التكنولوجي، إلى جانب التداخل المركب للظواهر والقطاعات المشكلة للأمن بشكل عام.

➤ حدود الدراسة:

ضبط المسعى البحثي المقدم يتطلب رسم لحدود الدراسة في إطارها الجغرافي والزمني:

✓ الحدود المكانية:

تشكل الفضاءات التي تمتلك فيها مجموعة من الدول المتجاورة جغرافياً الفرصة/الاستعداد للتفاعل مع بعضها البعض باعتبار الفضاءات مركزية بالنسبة لمركب الامن الاقليمي لأنها المكان الذي يحدث فيه التقاطع بين المستويين الوطني والعالمي. في هذا السياق، فإن الدول أو الوحدات الأخرى القريبة جغرافياً لا يمكن اعتبار عناصرها الأمنية منفصلة عن بعضها البعض وتعتبره فضاء إقليمياً متميزاً كنظام فرعي متميز وهام من العلاقات الأمنية.

ولأن الجزائر تتموضع في قلب منطقة جيوسياسية وتحتل موقعاً استراتيجياً متعدد الأبعاد (البعد المغربي المتوسطي والبعد الإفريقي) التي تمثل مناطق أمن حيوية بالنسبة لأمنها، إضافة إلى الثقل التاريخي، الجيوسياسي الاقتصادي، تم توظيفه في صياغة أمنها وعليه فقد ركزت الدراسة على القرب الجغرافي انطلاقاً من فرضية حتى وإن كانت الدولة قوية في إقليمها تتأثر بتهديدات دول الجوار وتقوض قوتها. ما أوجب فحص أمبريقي للفضاءات الجيوسياسية الثلاثة والتي تم إثراؤها من خلال توضيح الأدوار المتداخلة للجزائر والتقاطعات المشتركة بين المركبات الأمنية.

✓ الحدود الزمانية: ركزت الدراسة على الفترة الممتدة من 2019-2024 نتيجة تحولات البيئة العالمية

التي شهدت اضطرابات مفاجئة بوتيرة سريعة تمثلت في كوفيد 19، الحرب الروسية الأوكرانية، وتفعيل توجه السياسة الخارجية للجزائر نحو بيئتها الإقليمية منذ 2019.

➤ إشكالية الدراسة:

إن تدفق التهديدات الأمنية المشتركة يجعل الدول تتربط وتعتمد على بعضها البعض، وإذا كانت الجغرافيا مهمة، فهي تستمد أهميتها من مصدر التهديدات التي تجعل مجموعة من دول الجوار تتخبط في فضاء إقليمي أمني ينتقل من المقاربة لأمنها وطنيا إلى المقاربة لأمنها المترابط (Interconnected) والمتعلق (Interrelated) من جهة، وإن الحساسية المفرطة لطبيعة التهديدات الجوية واللايقين الأمني للقضايا الأمنية الناتجة عن العولمة أثرت على سلم الترتيب الإقليمي لمكانة الجزائر في بعده الأفقي والعمودي من جهة . وعليه فإن هذا البحث يعالج الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير البعد الأمني على علاقات الجوار في الفضاء الإقليمي للجزائر، وكيف يساهم في بناء مكانة إقليمية رائدة بالنسبة للجزائر؟

➤ الأسئلة الفرعية:

- إلى أي مدى يمكن توظيف نظريات التعقد في تحليل البعد الأمني/ مركب الأمن؟
- كيف يساهم منظور التعقد في توفير أدوات تحليلية لبحث القضايا الأمنية الإقليمية، ورصد التهديدات التي تواجه الدول وتؤثر على ترتيبها إقليميا.
- ما هي مسارات بناء مركبات أمنية فرعية إقليمية تساهم في تحقيق مكانة وازنة ضمن الترتيب الإقليمي للجزائر؟

➤ فرضيات الدراسة:

- لمعالجة الإشكالية والأسئلة الفرعية ينطلق البحث من فرضيتين أساسيتين:
- إن البيئة الأمنية الجوية للجزائر الآلية لتعقد واضطراب لاختي متزايد تقتضي توظيف منظور التعقد كأداة نحو الفهم، التفسير والاستشراق.
 - بالنظر إلى المقدرات التي تتمتع بها الجزائر فإن بلوغ الجزائر لمكانة إقليمية رائدة مرهون ببناء مركبات أمن فرعية في كل من الجوار الأوربي، والمغرب العربي والساحل الإفريقي تتجاوز بها وعبرها حالة التناقض في المصالح إلى السعي نحو تحقيق التكامل.

➤ المقاربات النظرية المعتمدة في الدراسة:

لاختبار مدى صحة الفرضية بإثباتها أو نفيها تم الاعتماد على:

1- منظور التعقد :

في عالم أصبح معولماً وعبراً للحدود الوطنية، يتقنت باستمرار ويعاد تشكيله من خلال السياسة والاقتصاد. تطلب تبني منهجا مختلفا لمعالجة الظاهرة الأمنية ضمن المعلمة الجديدة هي التعقد تختلف عن المناهج السائدة بإلقاء نظرة عامة على نظريات التعقد ومدى إمكانية تطبيقها وتوظيفها والاستفادة منها في التحليل في حقل الدراسات الأمنية من خلال تطبيقها في قضايا الأمن: الإرهاب، تغير المناخ، النزاعات، وغيرها خاصة وأن الدراسات خلصت إلى أن نظريات التعقد نظرية عالمية كونية قابلة للتطبيق في العلوم السياسية.

تم توظيف منظور التعقد كأداة تحليلية تمكن من التفسير/ الفهم أو الاستشراف للظاهرة الأمنية متزايدة التعقيد واللايقين كخطوة نحو تدليل تأثير المسائل الأمنية على سلم مكانة الجزائر وترتيبها إقليميا وذلك عبر فحص لمسارات بناء مركبات أمن فرعية في الجوار الأوروبي، المغرب العربي والساحل الإفريقي وذلك باعتماد الأفكار التي تنامت في دراسات التعقد كنماذج وقياسات واستعارات. فتوظيف نظرية من العلوم الطبيعية لتحليل موضوع في العلوم الاجتماعية(الأمن)، يمثل منهج من شأنه أن يفيد صانعي القرار في اتخاذ القرارات.

2- مركب الأمن الإقليمي :

تم توظيف فكرة بناء مركبات أمن فرعية ضمن إطار فهم المركب الأمني الإقليمي كنظام من أنظمة الأمن الذي يعد شبكة من التفاعلات الخطية واللاخطية بين أجزاء متعددة بين العديد من أنظمة الأمن بمقاييس وأبعاد مختلفة التي تتفاعل بدورها مع البيئات الداخلية والخارجية لشبكة الأمن وقد تم الاعتماد عليه لارتباطه بدراسة ونظريات الأنظمة المعقدة بوصفه مجال علمي يتخلل جميع مجالات المعرفة ويركز على كيف تنتج أجزاء من النظام سلوكيات جماعية للنظام وكيف يتفاعل النظام مع بيئته. وعليه فتفاعل الجزائر مع بيئتها الإقليمية بمثابة نظام أمني معقد تحدده مركبات أمن فرعية. من شأنها أن تسمح بدراسة الديناميكيات الأمنية والتغلب على عقبات نسخة مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكي لـ"بوزان" و"وايفر"، وتعزيز الاعتراف بتعقيدات المنطقة والأمن على اعتبار أن العامل الأساس في رسم المركب هو وجود مستوى عال من التهديد / الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل بين دولتين أو أكثر.

3-المقاربة العقلانية :

تبحث المقاربة العقلانية (Rational) في المبررات الاستراتيجية للبحث عن المكانة؛ حيث يرى العقلانيون أن الإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دورا هاما في تحديد نتيجة وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، وكثيرا ما تتخلى الدول عن مصالحها المباشرة كالاستثمار في مشاريع تظهر حداثتها إلى بناء أسلحة والدخول في صراعات على رموز المكانة التي تكون محصلتها صفر (Zero-Sum) وعلى اعتبار أنها ثالث المظاهر الأساسية للصراع على السلطة/القوة في المشهد الدولي والاقليمي، تسعى الدول إلى الحصول على المكانة لأنها مورد قيم لتنسيق توقعات الهيمنة والإذعان في التفاعلات الاستراتيجية، فالمكانة هي القوة، والقوة العسكرية على وجه التحديد، وبلغة النظرية الإستراتيجية المعاصرة تنطوي المكانة على قوة دولة ما ورغبتها في ردع الدول الأخرى أو ارغامها من أجل تحقيق أهدافها وتعد القوة العسكرية الأداة الفاعلة والحاسمة في ذلك. وعليه تم اعتماد المقاربة في البحث في الإمكانيات المادية (العسكرية والاقتصادية) للجزائر والتي تجلت في مسار بناءها لمركب أمن في المنطقة المغاربية.

4-المقاربة البنائية :

سعت هذه المقاربة إلى دراسة المكانة بوصفها بناء اجتماعيا يتجاوز الطابع الاختزالي الذي ميز الدراسات الكلاسيكية للمكانة، والتي ركزت حصريا على المحددات والقدرات المادية بوصفها السمات الرئيسية لها، وترى أن الصورة الذاتية أو الهوية الوطنية للدولة تولد بعض التوقعات فيما يتعلق بمكانتها وبناء على ذلك المكانة مجرد هوية معترف بها، وتجادل بأن تأثيرات القدرات المادية تفترض مسبقا بنية بيذاتانية نظرا لأن المكانة ذاتية، وتشير إلى الحاجة الأساسية للجهات الفاعلة إلى تكوين شعور مستقر بالأنما، وعلى اعتبار أن مكانة الجزائر وهويتها تؤثر في مسار بناء مركب أمن مع الجوار الأوروبي والذي تجسد في محددات سياستها الخارجية ومبادئ عقيدتها الأمنية والعسكرية القائمة على الموروث التاريخي، تم اعتماد المقاربة البنائية للوقوف عند أهم محطات بناء مركب الأمن.

3-المقاربة الشبكية :

تم اعتماد المقاربة الشبكية في تحليل التقاطعات بين مركبات الأمن الفرعية كأداة في تحليل وقياس شبكات العلاقات والتفاعلات بين الدول؛ حيث أن التوترات المتزايدة مع المغرب من جهة الغرب، واستمرار العنف وعدم الاستقرار في ليبيا من الشرق، وتدهور الوضع الاقتصادي في تونس شرقا (البيئة المغاربية)، وحالة اللايقين المتزايد في الجنوب، أي على طول الحدود مع النيجر، مالي وبوركينا فاسو(الساحل الإفريقي)،

فضلا عن تغير المشهد الاستراتيجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط بعد الحرب الروسية الأوكرانية، فإذا اعتبرنا أن تفاعلات الجزائر في الفضاءات الجوارية التي تتسم بالانزلاقات الجيوسياسية -المشار إليها- بمثابة شبكة، فإن بنية هاته الأخيرة تؤثر على سلوكيات الجهات الفاعلة وسلوكها وتنشئ تأثيرات تتجاوز مجموع أجزائها، بحيث تكون كل دائرة بمثابة عقدة (Node)، فإن المستوى المشترك للتحليل في الشبكة يكون بين ثلاث عقد (Three Nodes) تشكل مركبا أمنيا أكبر داخل الشبكة.

باستخدام نهج رسمي للشبكات، يتم رسم العلاقات بين الجزائر وبيئتها الإقليمية من أجل فهم أفضل للبنية الشاملة لشبكتها ودور كل جهة فاعلة داخل هذا النظام الأكبر بتحديد أهم الأقطاب الفاعلة ثم المتغيرات الداخلية والخارجية الرئيسية لتحديد خريطة لعلاقات الصراع، التنافس والتعاون بين هذه الجهات الفاعلة التي تمثل تحليلاً رسمياً للتقاطعات الأمنية المشتركة.

➤ صعوبات الدراسة:

_ لا تخلو أي دراسة علمية من صعوبات تعترض مسار الباحث أثناء البحث، ويمكن إجمال أهم الصعوبات في مايلي:

- إن تقدم الدراسات في حقل العلاقات الدولية عموما والدراسات الأمنية بشكل خاص حقيقة لافتة وبالتالي فإن عدم وجود مرجعية لغوية موحدة تتولى الجوانب الاصطلاحية في الترجمات من اللغة الإنجليزية يعتبر مشكلة حقيقية، فأهم ما اعترض سير عملية البحث صعوبة ترجمة المصطلحات والمفاهيم الجديدة المتعلقة بنظرية التعقد والصعوبة الأكبر هي إسقاطها في تحليل الموضوع محل الدراسة.

- وزيادة على مشكلة الترجمة فإن ما أبطأ مسار البحث هو ندرة المراجع المتخصصة والمحكمة في الدراسات الأمنية من منظور التعقد والأبحاث المتعلقة بالمكانة والترتيب الإقليمي.

-صعوبة الحصول على الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بالمسائل الأمنية بشكل خاص نسبة الانفاق على التسليح وحجم التبادل التجاري في الفترة التي حددت في حدود خمس سنوات (2019-2024).

➤ مراجعة الأدبيات واستكشاف الفجوة البحثية:

تبحث الدراسة في أثر البعد الأمني على الترتيب الإقليمي لمكانة الجزائر، وانطلاقا من مجموعة من الأدبيات الأقرب والأنسب لطبيعة الموضوع في مسعى نحو تذليل إشكالية البحث باعتماد المفاهيم

المفتاحية: المكانة، التعقد، الأمن، كأدوات انطلاقاً في البحث والتي تناولها القليل من الباحثين؛ تم التركيز على الأدبيات التالية:

1- شكّل المقال الذي نشره (James N. Rosenau) عام 1994 بعنوان " أبعاد الأمن الجديدة: التفاعل بين ديناميكيات العولمة والمحلية" (New Dimensions of Security, The Interaction of Globalizing and Localizing Dynamics) فرصة للسجال المعرفي البناء حول تحليل القضايا الأمنية بأدوات مغايرة، ينطلق "جيمس" من مجموعة افتراضات أهمها ديناميكية تجزئة أبعاد الأمن (السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، العسكري) والتي تنذر بعواقب على أمن الأفراد والمجتمعات والدول والنظام العالمي، مستدلاً بتحول ثلاثة معايير أساسية للسياسة العالمية؛ ثورة المهارات بين الأفراد، وأزمات السلطة في العلاقات بين المواطنين والحكومات، وتقسيم الهياكل العالمية التي ظهر فيها عالم متعدد المراكز وتحدي العالم المتمحور حول الدولة، فقد أضعف الدول وجعلها بشكل متزايد في مواجهة مجتمعاتها ومواطنيها تماماً كما أضعفت النظام المشترك بين الدول نحو هيمنة المنظمات الدولية في مواجهة العديد من الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق أهدافها إما عبر الوطنية أو دون الوطنية والتي أطلق عليها روزنو "اضطراب في السياسة العالمية"، وهي مجموعة منتشرة من التوترات التي جعلت المستقبل غير مؤكد وتهدد أمن الناس في كل مستوى من مستويات النشاط البشري حيث خضعت مواضيع الإقليمية، والمجتمع، والإنتاجية، والالتزام، والعمل، والدين، والولاءات لتحويلات عميقة، أدت إلى تشرذم قطاعات الأمن، إن إحدى النقاط الهامة في هذا البحث أن تجزئة قطاعات الأمن كتحول واضطراب عالمي أدى إلى اعتماد أطر تحليلية جديدة. وعليه تأتي الدراسة في سياق إقحام التعقد في الدراسات الأمنية كمجال لتحليل وفهم جدلية العلاقة بين تجزئة قطاعات الأمن الجديدة ومكانة الدول في التسلسل الهرمي الإقليمي.

2- أكده كل من (David S. Alberts , Thomas J. Czerwinski) في مؤلفهم بعنوان "التعقد، الشواش والأمن الدولي (Complexity, Chaos, and National Security Policy) سنة 1997 " والذي يعد بمثابة البيان المؤسس للأطروحة القائلة بأن دراسة الأمن من منظور التعقد من شأنه أن يرسم معالم نقاش جديد في حقل الدراسات الأمنية، حيث انطلقوا من فرضية مفادها أن التفاعلات بين الدول يمكن تشبيهه بالتفاعل بين الأجسام المجهريّة في الفيزياء، وأن الحروب والصراعات العرقية أو القبلية، وحركات العصابات المتمردة يتم تشبيهها بتفاعلات الفيزياء المتوسطة، في هذا الصدد تركز الدراسة على منظور التعقد كأداة يمكنها أن تزود الحقل المعرفي بمفاهيم وأدوات استكشافية قادرة على تحدي التقاليد

البحثية السائدة وقادرة على تحفيز مخيال التحليل لدى الباحثين ومحاولة تجاوز الحدود النظرية البحتة وتقديم تفسيراً للتفاعلات الإقليمية.

3- يعد كتاب (Czesaw Mesjasz) حول: "دراسات الأنظمة المعقدة ومفهوم الأمن (Complex systems studies and the concepts of security) المنشور" عام 2006 لبنة أخرى لاستكشاف مضامين الحقل الأمني وبداية التنظير في الدراسات الأمنية من منظور التعقد، ومقدمة للبحث الإضافي حول العلاقة بين تفكير الأنظمة والخطاب حول الأمن المحدد على نطاق واسع للأفراد والأنظمة الاجتماعية حيث اعتمد على الأنظمة التكيفية المعقدة (CAS) في نظرية الأمن والسياسة مثل التشبيهات والاستعارات والنماذج الرياضية كنهج "ألعاب لغوية" (language games) بمعنى الأمن، تم تطبيق مفهوم لعبة اللغة في دراسات حول قضايا أمنية محددة مع نماذج رياضية غير خطية مختلفة (نماذج التعقيد) نظراً لأهميتها، فقد تم إيلاء الاهتمام الرئيسي للتماثلات والاستعارات المشتقة من دراسات التعقيد. ترتبط هذه التشبيهات والاستعارات بأفكار مستمدة من العلم العقلاني يتم التعامل معها على أنها علمية والحصول عليها، اقترح التمييز بين النهج المعياري الناتج من النماذج الرياضية ونماذج الألعاب في تحليل تأثير تفكير النظم ودراسات التعقد على نظرية وسياسة الأمن حيث استخدم التمييز التالي: النهج الوصفي القائم على التشبيهات والاستعارات، والنهج التوضيحي استناداً إلى النماذج والتماثلات الرياضية والاستعارات، والنهج التنبؤي الناتج من النمذجة الرياضية وطرق التنبؤ الأخرى (الإحصائية والنوعية) وعليه يجادل بأن السياسات الأمنية تنشأ محددة من تطبيقات التشبيهات والاستعارات المشتقة من تفكير الأنظمة المعقدة، وكيفية تحقيق الاستقرار أو إسقاط الاستقرار، تم استخدام حدود التنبؤ في الديناميكا الحرارية (thermodynamics) غير المتوازنة في الدراسات ذات التوجه الأمني حيث يستخدم مفاهيم: النظام (system) الاستقرار (stability)، الاضطراب (turbulence)، التكيف (adaptation)، التنظيم الذاتي (self-organization)، التوازن (equilibrium)، التعقيد (complexity)، الفوضى (chaos) السياسة الكسورية (fractal politics)، الكوارث (catastrophes)، والظهور (emergence).

ينطلق "Czesaw Mesjasz" من إشكالية مدى جدوى توظيف دراسات التعقد في النظرية والسياسة الأمنية من خلال فرضية أن الأمن هو نتاج الخطاب الاجتماعي (الأمننة)، فمن الضروري التساؤل عن كيفية استخلاص الأفكار من دراسات التعقيد، الأمن كملكية للأنظمة الاجتماعية، والجوانب العلائقية للأمن بين الأنظمة والوحدات، (الدول، المجموعات العرقية)، الاستقرار والأمن (السلام)، القطبية الثنائية مقابل

تعدد الأقطاب، نظرية دورة الطاقة، تفكير النظم واستقرار الهيمنة؛ الاضطرابات والفوضى في عولمة السياسة العالمية، النظم التطورية والسياسة العالمية والأمن، التفكير في النظم والحوكمة (الحوكمة العالمية)، السلام الديمقراطي والنظم المعقدة، ثنائية الحرب والسلام والحروب المعقدة، التعقد والأمن الرياضي، نماذج محاكاة الكمبيوتر، التعلم الاجتماعي والأنظمة المعقدة للأمن، شبكات العنف، في هذا السياق فإن إحدى النقاط الهامة في هذا البحث يتمثل في فهم التهديدات الأمنية وتحليلها بتوظيف سمات الأنظمة الأمنية المعقدة، وفهم البعد الأمني كنظام معقد.

4- يربط (Tomé, Luís) في كتابه حول: "الأمن ومركب الأمن: المفاهيم التشغيلية (Security and security complex: operational concepts) سنة 2010 يركز على كيفية إنتاج أجزاء من النظام سلوكيات جماعية للنظام وكيف يتفاعل النظام مع بيئته وينطلق من 05 متغيرات رئيسية لفهم الأنظمة المعقدة مركب الأمن: النظام، النمط، الشبكة، المقياس، واللاخطية، يعرف المركب على أنه نظام من الأنظمة المعقدة. أما "النظام هو الجزء المحدد من الكل غير معزول عن البيئة بل يتفاعل معها. يركز أولاً على التفاعلات / العلاقات التي تحدد نظام أمني معين في الغالب ما يتشكل من تحديد مساحة جغرافية معينة. وقد ركز على الشبكة كمجموع الاتصالات التي تسمح بالتفاعلات والتأثيرات بين الأجزاء (الوحدات والأنظمة الفرعية) لمركب الأمن يعتبر تعيين الشبكة في حد ذاته عن نظام في مجمله مع الأخذ في الاعتبار تأثيرات هذه الاتصالات. يجادل بأنه هناك أنواعاً عديدة من الشبكات، لكن أحد الجوانب الأساسية التي يجب فهمها هو أن الأجزاء مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر فيما بينها؛ بعد ذلك، يمكن تمييز كل اتصال بالشبكة بواسطة نواقل مثل القوة، التأثير، الدافع، القدرة، إلخ ... من المحتمل أن يكون لجميع الشبكات تأثير على المكونات المترابطة والشبكات الأخرى ومجمع الشبكة ككل، يعتمد مقياس اللاخطية الذي يربط المركب الأمني بين الأمن على مستويات مختلفة، من المستويات داخل الدول إلى الأمن العالمي ولتعيين حدود مركب الأمن نفسه، ولقياس التأثير المتبادل على مستويات مختلفة. ويخلص إلى نتيجة صحيحة أن الخطية هي جانب متكرر في علاقات السبب والنتيجة وأن العلاقات الخطية هي النهج الأول المستخدم لوصف العلاقات الدولية إلا أنها لا تزال بعيدة جداً عن وصف نظام ما، بل إنها أبعد من وصف نظام معقد. لذلك من الضروري النظر الاعتماد على اللاخطية التي تُفهم على أنها تلك التفاعلات اللاخطية وتضخم بشكل كبير النطاق المحتمل للأسباب والتبعيات. في كثير من الأحيان، يصعب جداً فهم المشكلات وحلها لأن العلاقات بين الأسباب والتأثيرات ليس من السهل تحديدها: فالتغيرات في النظام "هنا" لها عواقب متكررة في النظام "هناك"، نظراً لأن الأجزاء والأنظمة مترابطة، وعليه إحدى النقاط الهامة في هذا البحث

استكشاف يتناول حقيقة أن المركبات الأمنية الفرعية هي في حد ذاتها نظم مفتوحة، وهي بذلك معرضة للتأثيرات الخارجية ويمكن لوحدها المكونة أن تتفاعل مع بيئتها الخارجية بطرق مختلفة وهو ما تفسره مفاهيم أنظمة التعقد، فضلا عن اعتماد منهج الشبكية في تحليل شبكة الصراعات المعقدة التي تشكل عائق أمام الدول في بلوغ مكانة رائدة.

5- أما الكتاب الذي نشره (Jonathan Renshon) سنة 2017، بعنوان: "القتال من أجل التسلسل الهرمي للمكانة والصراع في السياسة العالمية" (fighting for status hierarchy and conflict in world politics) والذي بمثابة الركيزة الأساسية لفهم المكانة في السياسة الدولية وينطلق من ثلاث سمات حاسمة موضوعية، إدراكية واجتماعية تتحد لفهم المكانة، يشير إلى المكانة بمعناها الموضوعي البحت بأنها رتبة في التسلسل الهرمي ويعرف مجتمع المكانة بأنه تسلسل هرمي يتكون من مجموعة الجهات الفاعلة المتنافسة، ونظراً لأن المكانة تستند إلى معتقدات لا توجد صيغة موضوعية ثابتة زمنياً لما تمنحه سمات المكانة. المكانة هي سمة تمتلكها الدول وتساعد رتبته على هيكله العلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل النظام، اتسمت دراسة "Jonathan" بتركيزها على المكانة في السياسة الدولية ومنه تأتي المكانة على المستوى الإقليمي إحدى أهم المضافة في البحث.

6- نشر كل من (T. V. Paul, Deborah Welch Larson, William C. Wohlforth) وبول الذي صدر عام 2014، بعنوان: "المكانة في السياسة الدولية" (Status in World Politics) اللذان يجادلان بأن المكانة هي معتقدات جماعية حول ترتيب دولة معينة على مقومات معينة (الثروة القدرات المادية، الثقافة، الحجم الديموغرافي، التنظيم الاجتماعي والسياسي والنفوذ الدبلوماسي) تشير المكانة بالتالي إلى معتقدات أعلى مرتبة حول الترتيب النسبي للدولة - معتقدات حول ما يعتقد الآخرون-. وكون المكانة ذاتية لا يمكن قراءتها فقط من السمات المادية للدولة بل أيضا على تصورات الآخرين والتي تتحدد من خلال عضوية في نادي محدد والاعتراف من قبل الآخرين، حيث يعتمد تقدير الدولة لمكانتها على تفسير سلوك الآخرين وهو ما يجعلها راضية أو غير راضية عن مكانتها. على الرغم من أن بعض السمات التي تعمل كأساس للمكانة قابلة للقياس، مثل حجم الاقتصاد الوطني أو القوة العسكرية لكن سياسات المكانة لا تتوقف عند العضوية في نادٍ معين، أو حجم قوتها المادية لأن هناك تصنيفات موضوعية وعلى اعتبار أن الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية محددات لمكانة الدول في السلم الهرمي لكن المحدد الأساسي هو البعد

الأمني في السلم الإقليمي وعليه إحدى النقاط الهامة في هذا البحث هي التركيز على البعد الأمني كمحرك أساسي ومحدد للمكانة.

➤ تبرير الخطة:

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيتين تم اعتماد خطة من أربعة فصول، وقبل استعراض الجزئيات المرتبطة بكل فصل من المهم الإشارة إلى أنه لم يتم الإسهاب في المفاهيم بمبرر تقديم مشروع بحثي موجه للباحثين وصانعي السياسة حول فكرة كيفية بلوغ الدول مكانة إقليمية رائدة من خلال بناء مركبات أمن فرعية في الجوار الإقليمي.

انطلاقاً من المسعى النظري لاستكشاف مضامين الأمن في سياق معقد وفي مسعى فهم الأسس المعرفية والنظرية للبعد الأمني في تحديد مكانة الدول؛ تم تخصيص الفصل الأول (النظري) لتحليل ديناميات البعد الأمني في تحديد مكانة الدولة ضمن مسارات مركب إقليمي من منظور التعقد وكان من خلال ثلاث مباحث رئيسية، يبين المبحث الأول إمكانية إقحام التعقد في الدراسات الأمنية وإعادة مفهمة الأمن من منظور التعقد بتبيان التحول في الدراسات الأمنية من المسارات الخطية إلى المسارات اللاخطية هذا التحول الذي جاء نظير اضطراب السياسة العالمية الذي أدى إلى تجزئة قطاعات الأمن الجديدة، التي فرضت اعتماد الأنظمة المعقدة كنماذج واستعارات في التنظير للدراسات الأمنية.

في المبحث الثاني من الفصل الأول تم التركيز على الدراسات الإقليمية والترتيب الهراركي لمكانة الدول وذلك لضبط دلالة المفهوم وتقديم قراءة تحليلية - نقدية للمقاربات النظرية المفسرة لمكانة الدولة عبر تصنيف نظري للمكانة في العلاقات الدولية، أما المبحث الثالث وبعد وضع البعد الأمني في السياق يتم بناء خارطة جديدة لمسارات مركب أمن إقليمي لتحليل مكانة الدولة وترتيبها إقليمياً كمنظار جديد في تحليل وفهم ديناميكيات الأمن الإقليمي عبر بناء مركبات أمن فرعية.

أما الجانب الأمبريقي يعالج ثلاثة فصول تبين مسار الجزائر في بلوغ مكانة عبر بناء مركبات أمن فرعية في ثلاثة دوائر - كل دائرة وخصوصيتها- تم اختيار هذه الدوائر بشكل استراتيجي لتمثيل مكانة الجزائر باعتماد القرب الجغرافي في التحليل وعليه:

يعالج الفصل الثاني العائق الهوياتي والإرث التاريخي في معالم ارتسام مركب أمن في الجوار الأوروبي ومسعى الجزائر لإعادة التموضع في ظل اهتزاز عتبة استقرار المشهد الاستراتيجي الإقليمي وتغير المعطيات الاستراتيجية وتطور مستوى مدركات التهديد المتبادل بين الجزائر والجوار الأوروبي بفحص

مدرجات المناخ الأمني في الجوار الأوروبي (2019-2023) ثم مسارات التعاون الإقليمي لبناء مركب أمن جوارى (فرعى).

ويأتي الفصل الثالث لمعالجة مركب أمن إقليمي مغربي في المنطقة المغربية في ظل بيئة تتسم بمسارات لا خطية، لايقين أمني وتشظي الكتلة المغربية المشتركة، وذلك عبر توصيف لمشهد أمني مغربي والمسارات الجيواستراتيجية في البيئة المغربية وميزان القوى الاستراتيجية وصولا نحو بناء مركب أمن غلب عليه ثالوث غير متوازن/مسارات دون الإقليمية.

أما الفصل الرابع والأخير يقدم مسار بناء مركب أمن إقليمي في الساحل الإفريقي في ظل شبكات العنف والصراعات المعقدة من خلال تحليل بيئة الصراعات المعقدة والعنف في الساحل الإفريقي من منظور شبكي، وإعادة تشكل المشهد الأمني في منطقة الساحل وامتداد لمكانة الجزائر بعد تراجع النفوذ الفرنسي ثم مسار الجزائر نحو بناء مركب أمن في الساحل الإفريقي.

هذه الخطة المعتمدة تهدف بالأساس إلى تشريح النقاط الأساسية المنضوبة حول أثر البعد الأمني على الترتيب الإقليمي مكانة الدول، وبالتالي فتح آفاق لمراجعات مفصلة بالنسبة لكل محور على حده من خلال مسعى إبراز أهمية الاستعانة بأدوات تحليلية طورت خارج التخصص من علوم الرياضيات والفيزياء نتيجة الطابع عبر التخصصي للحقل الأمني.

لذلك، يضع هذا البحث الأساس لبحوث مستقبلية، والتي تستخدم علوم التعقيد والنمذجة القائمة على التعقد لرسم خريطة لمركبات أمن تتيح تحديد نقاط التداخل المحتملة.

الفصل الأول:

تحليل ديناميات البعد الأمني في تحديد

مكانة الدولة ضمن مسارات مركب أمن من منظور التعقد

تثير مسألة التهديدات الأمنية المحيطة بالجزائر، وتعقيداتها المتداخلة جملة من التحديات الجديدة على المستوى العملي بالنسبة لصانع القرار، وعلى المستوى النظري بالنسبة للباحث في مجال الدراسات الأمنية من حيث حسن إختيار المنظورات الممكن توظيفها والأكثر قدرة على قراءة معطيات الواقع ضمن مسعى بلورة رؤية استراتيجية قادرة على مواجهة تلك التحديات.

فالبيئة الإقليمية التي تنتمي إليها الجزائر تومس بأنها "عالية المخاطر" ضمن التصنيف الجيوبوليتيكي بسبب التنافس بين القوى الكبرى على مواردها وموقعها من جهة، والتوترات الداخلية والبيئية التي تعاني منها في ظل هشاشة بنية أنظمتها الوطنية من جهة أخرى. من شأن ذلك أن يؤسس لضرورة فحص الأدوات التحليلية المناسبة لقراءة المشهد والتأسيس لبناء مكانة إقليمية للجزائر بما يضمن لها أمنها واستقرارها.

وعليه، نحاول بحث الموضوع من خلال مباحث ثلاثة، نتناول في المبحث الأول إمكانية إقحام منظور التعقد وإعادة مفهمة الأمن من منظور التعقد، وذلك بالتعرف على المفاهيم المفتاحية للتعقد وكيفية الاستفادة منها في تحليل دور البعد الأمني وأثره في تشكيل المكانة التي تطمح إليها الجزائر. ويتضمن المبحث الثاني المقاربة النظرية للدراسات الإقليمية والترتيب الهراركي لمكانة الدول، ويتناول المبحث الثالث جهود بناء خارطة جديدة لمركب أمن إقليمي لتحليل مكانة الدولة وترتيبها إقليميا.

المبحث الأول: نحو إقحام التعقد وإعادة مفهومة الأمن من منظور التعقد

يأتي مسعى إقحام التعقد في تناول القضايا المتصلة بالدراسات الأمنية ضمن التأثير بما حققته المناهج في العلوم الطبيعية والفيزيائية من نتائج، على غرار ما تم تداوله في خمسينيات القرن الماضي أثناء محاولة محاكاة المدرسة السلوكية في اعتمادها للمناهج الكمية والنزوع نحو توظيفها في دراسة الظواهر السياسية. إن سياق التقدم العلمي والطفرة التي أحدثتها تكنولوجيا الإتصال والإعلام الآلي قد نقل الاهتمام العلمي في المجالات الإنسانية، بشكل عام والعلوم السياسية، إلى التسليم بالتركيب المعقد للظواهر ومحاولة الاستفادة من دراسات التعقد. بإعتبارها توفر أفكارًا أكثر قابلية لتحليل تلك الظواهر. في هذا المبحث تتم مناقشة جدلية العلاقة والتفاعل بين الأمن والتعقد وذلك من خلال الاستعانة ببعض المفاهيم المفتاحية للتعقد في تحليل التهديدات الجديدة، تأثير التطورات التكنولوجية على الأمن، نمذجة الأمن والصراع، والشبكات المعقدة.

المطلب الأول: التحول في الدراسات الأمنية من المسارات الخطية إلى المسارات اللاخطية

عرف حقل الدراسات الأمنية تطورًا انطلاقيًا من اختصار الأمن في سياق الدراسات الاستراتيجية إلى توسيع الأمن في سياق الدراسات الأمنية.

الفرع الأول: المسارات الخطية للأمن ضمن الدراسات الإستراتيجية

على حد قول (Thierry Balzacq) إن النقاش حول مفهوم الأمن يشبه النقاش حول المصالح والأذواق والمواقف⁽¹⁾، إذ لا يخلو مفهوم الأمن من المخاطر ليس بسبب إدراجه في معظم مجالات الحياة الاجتماعية، ولكن لأن المفهوم نفسه من المحتمل أن تكون له دلالات أيديولوجية.⁽²⁾ هذه النبرة الأيديولوجية التي تمنع أي إجماع حقيقي حول موضوعه رفعتها إلى مرتبة "المفهوم المتنازع عليه أساسًا"⁽³⁾.

1) Thierry Balzacq, "Qu'est-ce que la sécurité nationale ?", *La revue internationale et stratégique*, N° 52(, 2004, p.34.

2) Helga Haftendorn, "The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security", *International Studies Quarterly*, vol 35, N°(1,1991, p.p. 3-17.

3) المفهوم المتنازع عليه أساسًا هو المفهوم الذي يحظى بشكل من أشكال الإجماع على وجوده، ولكن لا يوجد اتفاق على معناه، يرى "والتر جالي" ليس لأنه تم الإعلان على أن الأمن هو مفهوم متنازع عليه أساسًا من شأنه أن يحظر أي محاولة للتوضيح. على العكس من ذلك يرى بوجود توضيح المفهوم المتنازع عليه والدخول في مناقشة على أساس ما لم يتم حله، وقبول لعبة التنافس مقابل مفهوم واضح وتحديد سياسات مناسبة. إن تأكيد المفهوم من شأنه أن يرقى إلى تبني موقف صارم من التنافس بالقرب من النسبية المطلقة حتى

فالأمن عادة ما يصادف غياب أو على الأقل عدم احتمالية أو مواجهة التهديدات التي يتعرض لها كائن معين.⁽¹⁾ وقد كان (Arnolde Wolvers) من الذين حاولوا تعريف المصطلح بأنه: "بمعنى موضوعي يقيس الأمن من خلال غياب التهديدات للقيم المكتسبة؛ بالمعنى الشخصي/الذاتي، فإنه يشير إلى غياب الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم"⁽²⁾. في جانبه الاجتماعي يشير الأمن إلى العلاقة بين الثقافة والمجتمع التي تعكس بعض القيم المهيمنة والأساسية داخل أي ثقافة محددة. في العلاقات الدولية الأمن يستند إلى المنظور المكرس للقوة في مقابل المنظور المثالي المكرس للسلام.⁽³⁾ ويتعلق جزء كبير من المناقشات حول الأمن بالموضوع الذي يشير إليه والنطاق الذي يشمل: ما هو موضوع الأمن، ما هو الكيان الذي يجب حمايته (أمنه)؟، ما هي طبيعة ونوع التهديدات والمخاطر والتحديات (الأمن في مواجهة من أم ماذا)؟ ما هي فواعل الأمن وماذا تعني (أدوات الأمن)؟.

يعتبر المنظور الواقعي النظام الدولي فوضويًا وفي حالة دائمة من المنافسة والصراع، وأن الدولة ليست الفاعل الرئيسي فحسب، بل المرجع الحصري للأمن. بمعنى آخر، يعني الأمن من قبل الدولة وللدولة. في ضوء ذلك، تركزت مفاهيم الأمن لقرون حول مواضيع يصفها "جيمس ويرتس" بالسياسات العليا (High Politics) (الحرب والسلام، الدبلوماسية، الردع النووي، السيطرة على الأسلحة، التحالفات العسكرية، الدفاع عن المصالح الوطنية). على النقيض من ذلك، فإن موضوعات السياسة الدنيا (Law Politics)؛ (البيئة، والطاقة، وتدفعات الهجرة، والاحتفاظ السكاني، والصحة، والتخلف، وما إلى ذلك)، على الرغم من اعتبارها مصادر للمشاكل، كانت نادرًا ما يُنظر إليها على أنها مخاطر أو تهديدات للأمن القومي.⁽⁴⁾

على حدود العدمية حيث لا يوجد مفهوم للأمن سيكون أكثر جدارة بالمناقشة لتقدير قيمة المرتبة التي يحتلها. الأمن كمفهوم متنازع عليه أساسا هو فهم معنى الأمن على أنه شيء غير محدد موضوعيًا. **لتفاصيل أكثر أنظر:**

-W.B. Gallie, "Essentially Contested Concepts" (Engelwood Cliffs, Prentice-Hall, 1962), p.121.

-John de bhal, "security:An essentially contested concept", **international relations**, vol 2053, N°(8626) 2014, p.2.

¹⁾ Marc Von Boemcken, Conrad Schetter, "Security What Is It? What Does It do?" (Think Piece Reflection Group, Friedrich- Ebert -Stiftung, Berlin), p.1.

²⁾ Arnold Wolfers, **Discord and Collaboration**, (Johns Hopkins: University Press, 1962), p.150.

³⁾ Cinzia Bevitori, **in a world of complex threats...?: Discourses of in/security in the State of the Union Address 1790-2014**, (Bologna: A diachronic corpus-assisted study, 2018), p.20.

⁴⁾ Tomé, Luís, "Security and security complex: operational concepts", **journal of International Relations**, Vol 1, N°(1), 2010, p.30.

ارتبط الأمن في الدراسات الإستراتيجية بالأمن القومي⁽¹⁾ الذي يشمل العقيدة السياسية التفاعلية المكرسة لحماية سيادة الدولة⁽²⁾ مبدأ كرسه الواقعيون من " Morgenthau " إلى " waltz " كجوهر للتحليل في العلاقات الدولية بظاهرة الصراع والتي ارتبطت بظاهرة معقدة وهي الحرب. تقترض أن الصراع بين الدول هو حتمية. وبناءً على ذلك كان الأمن يرتبط بدراسة التهديد واستخدام القوة العسكرية واستكشاف الظروف التي تزيد من احتمالية استخدام القوة.⁽³⁾ تشكل الدولة الهدف المرجعي للأمن ويظل التركيز على التهديدات الخارجية التي لا يزال الرد العسكري ضدها مبرراً. وبالتالي شكلت الديناميات العسكرية كالحرب والانتشار النووي، ونظرية الردع، وسباق التسلح، والسيطرة على الأسلحة قضايا بارزة.⁽⁴⁾ الأمر الذي جعل عالم الباحثين عن الأمن هو عالم حرب.⁽⁵⁾ أين احتلت التهديدات العسكرية الأساس التقليدي لشواغل الأمن القومي.

إلى جانب ذلك، فقد شكل الأمن محور أجندة العلاقات الدولية^(*) (International Relations) (Agenda) شمل مسألة حماية الأراضي ذات السيادة باستخدام القوة المسلحة. وبالتالي، فقد تعلق الأمن بقضايا مثل سباقات التسلح والحرب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. تقليدياً، تم التعامل مع هذه القضايا بعدسة واقعية (Realistic lens) تعتبر الدولة وبقائها بمثابة المبادئ المفاهيمية المركزية. ولكن بعد أن

⁽¹⁾ لم يكلف هانس مورجانثو عناء لتعريف الأمن. حيث كان أقرب تعريف توصل إليه هو: "يجب تعريف الأمن القومي على أنه وحدة التراب الوطني ومؤسساتها" وفي سياق آخر، أضاف الثقافة مؤكداً أن بقاء الوحدة السياسية في هويتها (أي الأمن يشكل الحد الأدنى غير القابل للاختزال والعنصر الضروري لمصالحها، لتفاصيل أكثر أنظر:

-Frank N. Trager, Frank L. Simonie, "An Introduction to the Study of National Security", (Lawrence: University Press of Kansas, 1973), p.36.

²⁾ Ernest May, "National Security in American History", in Graham T. Allison, Gregory F. Treverton (eds., "Rethinking America's Security: Beyond Cold War to New World Order" (New York: Norton, 1992), p.235.

³⁾ Stephen walt, **The Renaissance of Security Studies**, (University of Chicago International Studies, 1991), p.212.

⁴⁾ Bjorn Moller, "The concept of security: the pros and cons of expansion and contraction by IPRA Secretary General Paper for joint sessions of the Peace Theories Commission and the Security and Disarmament Commission at the 18th General Conference of the International Peace Research Association (IPRA) Tampere, Finland, 5-9 August 2000, p.4.

⁵⁾ Jennifer Mitzen, "Ontological Security in World Politics: State Identity and the Security Dilemma", **Journal of International Relations**, Vol 12, N°(3), 2006, p.341.

^(*) المعنى التقليدي للأمن مشتق من السياسة الخارجية والعلاقات الدولية "الأمن الموضوعي" و/أو "الأمن العسكري". يتم التعامل معه على أنه سمة من سمات حالة الدولة الذي عادل غياب الصراع العسكري الخارجي. نهج تبنته الواقعية والواقعية الجديدة والذي تم ربطه بالدراسات الأمنية الكلاسيكية والدراسات الإستراتيجية.

ظهرت مصادر جديدة لانعدام الأمن خارج الشكل التقليدي للدولة، ببروز قضايا معقدة الأوسع نطاقاً على أجندة الأمن الدولي تضاعفت معها العدسات المفاهيمية لفحصها ما أدى إلى ظهور مرجعية جديدة للأمن وأجندة أمنية أوسع. وسعت في ظلها أجندة الدراسات المعاصرة المتعلقة بالأمن.

الفرع الثاني: ملامح ظهور سياق الأمن المعقد وتوسيع مجال الدراسات الأمنية

بينما كانت البيئة الأمنية، في ظل ظهور الأسلحة النووية وسياسة الردع، مليئة بعدم اليقين، إلا أنها كانت مبنية على هيكل ثنائي القطبية بسيط نسبياً، أما اليوم تتشكل البيئة الأمنية بفعل عوامل معقدة ومتشابكة وديناميكية تختلف عن البيئة الأمنية للحرب الباردة خصوصاً حول النوع المتغير للنظام العالمي، تصور التهديد^(*) وديناميات سباق التسلح. أدى هذا الاضطراب إلى ظهور بيئة أمنية دولية ديناميكية ومعقدة بشكل متزايد فضلاً عن التصورات الغامضة للتهديدات وديناميكيات سباق التسلح غير متكافئة الناتج عن مستوى التعقيد في مسائل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة، نظير معالم وتحولات سياق مابعد الدولي وبروز التهديدات الجديدة، الأوبئة، التهديدات السيبرانية، الأمن الغذائي، الطاقة، البيئة... وغيرها المعقدة جداً ليست كقضايا الأمن التقليدية أدى إلى ضرورة تجاوز حدود الفهم التفسيرية نحو خارطة

(*) يمكن التعامل مع التهديدات على أنها مسار محتمل للأحداث الناتجة عادة عن أفعال هادفة يمكن أن تسبب تغييرات غير مرغوب فيها للكائن مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقويض وجوده ذاته. يمكن أن يكون التهديد ناتجاً إما عن أفعال هادفة أو ظواهر طبيعية أو مزيج بينهما. ما يجب أخذه في الاعتبار أيضاً أن مسار الأحداث التي يُنظر إليها على أنها تهديد تؤدي عادةً إلى اندلاع صراعات واسعة النطاق واستخدام العنف. يجب أن تكون طبيعة التهديدات موضوعاً لمزيد من التحقيقات، وبالتالي، فإن القضية الأساسية في أي مناقشات أمنية هي توقع محدد على نطاق واسع، أو تحديد التهديد الذي من شأنه أن يجعل من الممكن اتخاذ إجراءات لاحقة: تدابير، المراقبة، الوقاية، القضاء، والعزلة، وما إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، تعد هذه المشكلة النظرية الأكثر أهمية لجميع التخصصات الأمنية - بافتراض أن نتائجها يجب أن يكون لها أي تأثير على السياسات. يمكن توسيع المخطط الأساسي للأمن في اتجاهات مختلفة من خلال الجمع بين الدولة، المنطقة، التحالف، المجتمع، مختلف الفئات الاجتماعية، الأمم، الأقليات، المجموعات العرقية، الأفراد، النظام العالمي، المناطق... حيث تظهر التهديدات الوجودية (القطاعات السياسية، العسكرية، الاقتصادية، البيئية والمجتمعية) طرق التنبؤ (تحديد التهديدات بدءاً من البحث عن التهديدات "الموضوعية" وتنتهي بالتهديدات المتصورة ذاتياً، الناتجة عن الخطاب الاجتماعي (الأمن) كإجراءات غير عادية التي تهدف إلى مراقبة أو منع أو القضاء على التهديدات الوجودية.

جديدة لأجندة أمن موسع⁽¹⁾ وإعادة مفهمة الأمن⁽²⁾ (Re-understanding security) وحثمية بناء نموذج معرفي جديد وأجندة بحثية أوسع في حقل الدراسات الأمنية وتفكيك رموز الأمن وإعادة موضعة الفهوم في ظل تحولات السياق الدولي هي:

- تدويل النزاعات بشكل متزايد، بمشاركة القوى الإقليمية والعالمية والخصومات الإقليمية الراسخة بقوة في الحروب الأهلية. أين تعمل جهات فاعلة متعددة في تحالفات واسعة وسريعة التغير بأجندات مختلفة، كما أن إخفاق الدول على نطاق واسع في تقديم الخدمات الأساسية والاستجابة لتطلعات الشعوب يؤدي إلى توترات واضطرابات اجتماعية. هذه التطورات هي أحد أعراض وسبب زيادة عدم القدرة على التنبؤ وهشاشة المشهد العالمي.

- استحواذ القضايا المتعلقة بالمناخ وهي من أكبر المخاطر من حيث الاحتمالية ومن حيث التأثير على مدى السنوات العشر القادمة.⁽³⁾

- نتيجة ما صوره "João Gomes Cravinho" بالعولمة المفرطة (Hyperglobalization) أصبح عجز الدولة في مواجهة الضغوط التي تواجهها "من الأعلى" و "من الأسفل" و "من الداخل"، مشكلة إلى وشك أن تصبح الدولة غير مهمة ككيان حاسم أو أنها لم تعد هيكلًا مناسبًا للتعامل مع التحديات التي تواجه

⁽¹⁾ يستند نهج باري بوزان إلى عمل أولئك الذين سعوا منذ أكثر من عقد للتشكيك في أولوية البعد العسكري والدولة في تصور الأمن. جاء هذا الاستجواب من مصادر متنوعة نادرًا ما يتم تنسيقها مع بعضها البعض. جاء البعض من جانب السياسة، ويمثلون المنظمات (بما في ذلك الدولة التي تحاول إما الاعتراف بشواغلها أو التكيف مع الظروف المتغيرة). جاءت أسئلة أخرى من الأوساط الأكاديمية من أبحاث السلام، المنظور النسوي، الاقتصاد السياسي الدولي، ومن الدراسات الأمنية والاستراتيجية. اتخذ تحركهم بشكل عام شكل محاولات لتوسيع الأجندة الأمنية من خلال المطالبة بالوضع الأمني للقضايا والإشارة إلى القطاعات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وكذلك تلك العسكرية والسياسية التي تحدد الدراسات الأمنية التقليدية (المعروفة عند البعض باسم الدراسات الاستراتيجية). ونتيجة لذلك، هناك الآن رأيان للدراسات الأمنية مطروحان على الطاولة، وجهة النظر الجديدة والرؤية العسكرية التقليدية المتمحورة حول الدولة.

لتفاصيل أكثر أنظر:

- Barry Buzan, Ole Wæver, Jaap de Wilde, "security a new framework for analysis" (london: lynce Rienner, 1998), p.2.

⁽²⁾ مصطلح إعادة مفهمة الأمن صاغه لأول مرة (barry buzan) يقتضي هذا النهج من التنظير وجود أبعاد أخرى للأمن تكون مضمونه المعرفي، ولقد حدد في هذا الإطار محمد إبراهيم خمسة أبعاد: البعد الوقائي، الاجتماعي، الإنساني، القيمي، والبعد الحضاري، **لتفاصيل أكثر أنظر:**

- محمد إبراهيم زيد، "الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة في آفاق الاستراتيجية الأمنية للدول العربية" (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1991)، □ 50.

⁽³⁾ المنتدى الاقتصادي العالمي، "استقصاء تصورات المخاطر العالمية 2018-2019"، تقرير حول المخاطر العالمية، 2019.

البشرية. وفي هذا الصدد يعتقد الكثيرون أنه من غير الملائم تطبيق المنطق التقليدي لأمن الدولة على كيانات الدولة غير الموحدة، أو في الحالات التي يُنظر فيها إلى الدولة نفسها على أنها المصدر الرئيسي لانعدام الأمن لشعبها، أصبحت البيئة الداخلية غير مستقرة أو هوبزانية أكثر بكثير من البيئة الدولية، مما يجعل بعض الدول في حالة "غير الدول بوصفها الدولة الفاشلة أو الهشة والدولة المنهارة، أفرزت هذه التحولات المعقدة في السياسة العالمية الانخراط المتزايد للفاعلين من غير الدول في المناطق غير المستقرة أمنياً التي لا تقتصر على شبكات الجماعات الإرهابية والميليشيات وتنظيمات الجريمة المنظمة فحسب، بل تشمل أيضاً الشركات الأمنية الخاصة بوصفها شركات أمنية عسكرية فهي تمارس عنفا مشروعاً بحكم العقود القانونية التي تربطها بالحكومات التي توظفها أدت إلى تقويض قدرة الدولة/تراجع سلطة الدولة الوطنية في ظل تعدد الهويات وتشابك الولاءات.⁽¹⁾

إن وضع القضايا غير التقليدية على رأس الأجندة الأمنية ساهم في عسكرة الأبعاد غير العسكرية للأمن: بمعنى آخر، فإن إضفاء الطابع الأمني على بعض القضايا التي ترتبط تقليدياً بالسياسة المنخفضة (أي الافتراض الخطابي بأن بعض المشكلات تهدد الأمن القومي و / أو الدولي) يمكن أن تغذي الميل لمعالجتها وحلها من خلال الوسائل التقليدية للسياسة العليا وإعطاء الأولوية للتدخل العسكري ورفع الأمن على مستويات أخرى وبنفس الطريقة، فإن عدم إضفاء الطابع الأمني على بعض التهديدات التقليدية (التقليل من أهميتها) قد يؤدي إلى الخرق بين الواقع وحجم التهديد عن طريق التقليل من شأنه.⁽²⁾

وعليه فإن محاولة فهم وشرح السلوكيات والتفاعلات الدولية، يستدعي التنظير المتنوع مفردات/مصطلحات معينة تلتزم بمفاهيم محددة تعتمد إطاراً تحليلياً محدداً وتطور مجموعة من الفرضيات التفسيرية الخاصة بها. على أساس العديد من المفاهيم والتفسيرات - على الرغم من أن البعض يفضل مصطلح "باراديم" بعد أطروحة "توماس كون"، يختار آخرون مفهوم "برنامج البحث" "إيميري لاکاتوش" وآخرون لا يزالون يؤيدون فكرة "تقليد البحث" "للاري لودان" بغض النظر عن المصطلحات، والتي تبدأ بتمييز مختلف للحقول قبل فترة طويلة من التفسيرات النظرية التي تنتجها. تتبلور المعتقدات النظرية حول افتراضات أساسية معينة، وتشكل "نظرية" أو "نموذجاً" محدداً. لذلك يعتقد معظم الأكاديميين والمحللين أن الأمن بمنظار نظري مقسم بين نظريات مختلفة تتكيف مع أي سياق وموقف. يتضح هذا بشكل خا □ في

⁽¹⁾ محمد حمشي، عادل زقاغ، "عن السياسة مابعد الدولية تعايش بين نظامين أو عصر وسيط"، سياسات عربية، العدد (54)، المجلد

10، 2022، 10□.

² Tomé, Luís, "Security and security complex: operational concepts, op cit, p.32.

المناقشات التي عارضت نظريات الأمن المختلفة، حيث تناقست حول أيهما يقدم التفسير الأكثر ملاءمة.⁽¹⁾ النقطة المهمة في هذا الصدد هي أن نظريات الأمن الاختزالية تميل إلى مناقشة واختيار تلك الجوانب فقط من السياسات الدولية التي تتماشى مع الهياكل المعرفية وتوقعاتهم الطبيعية. هذا لا يعني، أن نجعل نظريات الأمن الواقعية والليبرالية والبنائية ثانوية أو ببساطة لا تتضمن عناصر ومتغيرات يمكن أن تكون حاسمة لفهم وشرح واقع شديد التنوع والمعقد. وبالمثل بقدر ما تكون النظريات التقليدية كقاعدة غير مرنة في افتراضاتها، فإنها تنقل المفاهيم إلى سياقات جديدة قد تكون مع ذلك قديمة بالفعل و/أو بحاجة إلى إعادة صياغة. إن الجمع بين أثر تغيير النظام الدولي على موضوع التحليل الأمني، والنهج النظرية الجديدة في المجالات الاجتماعية قد اندمج في مفاهيم جديدة متعددة ومفاهيم نظرية بشأن التحديات التي أدت إلى تنوع علمي جديد.⁽²⁾

نشأ بموجبه نقاشا واسعا يدعو إلى عدم التضيق الشديد في مجال الدراسات الأمنية⁽³⁾ الذي فرضته الهواجس العسكرية والنووية في السياق الدولي.⁽⁴⁾ كذلك جاءت الضغوط لتوسيع وتحديث مفهوم الأمن من مصدرين. أولاً، أصبحت المشاكل المتعلقة بالتركيز العسكري الضيق تقليدياً للأمن واضحة بشكل متزايد. ومن الضروري هنا فقط أن نذكر زيادة الوعي بضغط المعضلة الأمنية، والتقدير المتزايد للترابط الأمني والاعتراف الواسع النطاق بأن سباق التسلح أنتج مستويات أعلى من القوة التدميرية وليس نمواً متناسباً للأمن. وتأتي المجموعة الثانية من الضغوط من تعزيز المطالبة بمجالات قضايا أخرى لإدراجها في الأجندة الأمنية.⁽⁵⁾

في مقولته الشهيرة يقول "بوزان": "في حالة الأمن، يدور النقاش حول التحرر من التهديد في سياق النظام الدولي، وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على استقلاليتها وهويتها وسلامتها الوظيفية ضد قوى

¹⁾ Luis Tomé, "Complex Systems Theories and Eclectic Approach in Analysing and Theorising the Contemporary International Security", (Portugal: Complex University Autónoma of Lisbon, 2016, p.33.

²⁾ Keith Krause, "Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods", **Mershon International Studies**, 1996, N°(40), p.229.

³⁾ Paul B. Stares, "**The New Security Agenda: A Global Survel**", (Japan: Center for International Exchange and distributed Press, 1998), p.127.

⁴⁾ Marianne Stone, "**Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis**" (New York: Columbia University School of International and Public Affairs, 2009), p.1.

⁵⁾ Barry Buzan, "Peace, Power, and Security: Contending Concepts in The Study of International Relations", **Journal of Peace Research**, Vol 21, N°2(, 1984, p3.

التغيير المعادية⁽¹⁾. أما "دومينيك ديفيد" الذي يعتبر الأمن "بالمعنى الأوسع للمصطلح [...]، على أنه حالة الشخص الذي يعتبر نفسه غير مهدد بخطر معين، أو يعتقد أن لديه الوسائل للرد عليه إذا أصبح هذا الخطر حقيقياً"⁽²⁾. تصف الدراسات النقدية ما قدمته لفهم البعد الأمني مجموعة بديلة من العدسات المفهومية^(*)، يرى "باري بوزان"⁽³⁾ أن مفهوم الأمن كان يستند إلى أسس ضيقة للغاية؛ ولذلك كان هدفه هو تقديم إطار أمني أوسع ونهج أكثر شمولية يتضمن مفاهيم لم تكن تعتبر من قبل جزء من الأمن تجسدت في "قطاعات الأمن" (Sectors Security).

ويعتبر توسيع المفهوم التقليدي (الواقعي) للأمن بمثابة تضمين مجموعة واسعة من التهديدات المحتملة، بدءاً من القضايا الاقتصادية والبيئية، وانتهاءً بحقوق الإنسان والهجرة في مقابل ذلك فإن تعميق أجندة الدراسات الأمنية يعني الانتقال إما إلى مستوى الأمن الفردي أو الإنساني أو إلى مستوى الأمن الدولي أو العالمي، مع الأمن الإقليمي والمجتمعي كنقاط وسيطة محتملة. تم اقتراح التوسيع المتوازي والتعميق لمفهوم الأمن من خلال النهج البنائي المرتبط بمدرسة كوبنهاغن والتي تم استخدامها كنقطة انطلاق لإعداد مسح للسمات النظامية التي تظهر في أي خطاب حول الأمن الذي تتم الإشارة فيه إلى القطاعات العسكرية، الاقتصادية، السياسية، البيئية، والمجتمعية تمهيدا لفهم الأمن من منظور التعقد.^(*)

¹ Barry Buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century": *International Affairs*, Vol 67, N°3(, 1991, pp.432-433.

⁽²⁾ لتفاصيل أكثر أنظر:

-Dominique David, "Security in Thierry de Montbrial" (Paris: Strategy Dictionary, 2000), p.500.
^(*) العدسة المفاهيمية هي مفهوم معين أو ربما مفهومين، يتم اختيارهما لتركيز التفكير على وحدة الدراسة في البحث. يتم اختيار العدسة المفاهيمية بعد اختيار عنوان الوحدة، تؤدي الدراسة من خلال العدسات المفاهيمية إلى مزيد من الفضول والاستفسار والتواصل والفهم اكتشاف الأسباب وإنشاء مجموعة متنوعة من أسئلة الاستفسار والتي بدورها من شأنها أن تسهل الاكتساب الطبيعي للمعرفة الجديدة من السياق المحلي والعالمية.

⁽³⁾ اعتمد بوزان نهج مثير للاهتمام لأنه ينظر إلى الأمن من جميع الزوايا ومن الجزء إلى الكل. ويتناول أيضاً الجوانب الاجتماعية للأمن وكيف يبني الناس والمجتمعات أو يؤمنون بالتهديدات. ينتمي تقليدياً إلى المدرسة الإنجليزية التي يمكن اعتبارها أكثر تعددية في العلاقات الدولية بوزان - مفكر مستقل ومصالح-. وهو ما أتاح له توسيع نطاق التحليل القائم وإعطاء فهما أكمل لتعقيدات الأمن مع القدرة على تطبيق هذه المفاهيم على المسائل الراهنة. على سبيل المثال الحرب على الإرهاب. ويمكن اعتبار هذه المنهجية المعرفية واحدة من أعظم مساهماته في نظرية العلاقات الدولية. لتفاصيل أكثر أنظر:

Barry Buzan, **People, states and fear: an agenda for international security studies in the post-Cold War era** (London, 1991)

^(*) تمحورت أهم مظاهر التعقد في السياسة العالمية في: ارتفاع عدد السكان، ارتفاع عدد الدول، انتشار فواعل غير دولانية، التحول في أدوارها، الجماعات الإرهابية المعقدة، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الهجرة المعقدة، النزاعات الداخلية وبين الدول، تغيرات المناخ، الأوبئة... والتي جعلت التعقد بوصفه حالة للدراسات الأمنية لمساءلة تسمية الدراسات الاستراتيجية والتي اتضح أن التسمية باتت أضيق

ساهم منظور التعقد، منذ توسيع وتعميق مفهوم الأمن، في تطوير البحث الأمني النقدي الذي يشير بشكل متكرر إلى ما بعد الحداثة، وأحياناً بشكل مباشر أو غير مباشر إلى أبحاث الأنظمة المعقدة من خلال ما يسمى بالمناهج النقدية في البحث الأمني، وبمعنى أوسع فإن صانعو السياسات هم المجموعة الثانية الذين بشكل غير مباشر من خلال البحث الأكاديمي و/أو المستشارين يعبرون عن آمالهم لتحسين فهمهم للعالم باستخدام أفكار الأنظمة المعقدة.

المطلب الثاني: ديناميكيات تصدع قطاعات الأمن الجديدة

في ظل حقبة ناشئة من تناقضات متعددة وصفها جيمس روزنو بـ"الانقسام الشطوي" (fragmegration)) من أجل التقاط التوترات بين القوى المتشظية والمتكاملة التي تدعم الشؤون العالمية، يسود تناقض ملحوظ - ومع ذلك يحتمل أن يكون مهماً - بين التقدم الفكري نحو استيعاب التعقيد الأساسي للأنظمة البشرية والتوقعات الذاتية بأن التقدم في نظرية التعقد قد يشير بطريقة ما إلى عدم الاستقرار في السياسات التي يمكن أن تشير إلى عدم الاستقرار في نظرية التعقد.⁽¹⁾ الروابط هنا سببية؛ فكلما انتشر اللايقين (Uncertainty) منذ نهاية الحرب الباردة زاد ميل المحللون إلى البحث عن علاج شامل لعدم الاستقرار، وبالتالي زادوا من تمسكهم بالخطوات الأخيرة في نظرية التعقد على أمل أن تسفر عن حلول للمشاكل المستعصية. لا تقل أهمية، أن كل هذه الروابط - عدم اليقين، والبحث عن الأمن، والخطوات الكبيرة في نظرية التعقد، مما يجعل الديناميكيات السببية أكثر ارتباطاً بمسار الأحداث أدت إلى توسيع مفهوم الأمن وتشرذم قطاعاته.

الفرع الأول: عولمة الأمن الخاص وتجزئة المجال الأمني

أدت التوترات بين الضغوط اللامركزية تجاه الانشغالات السياسية والاقتصادية المحلية من ناحية والدوافع المركزية تجاه المنظورات السياسية والاقتصادية العالمية من جهة أخرى إلى تكوين ديناميكيات ضخمة (Huge Dynamic)⁽²⁾، والنتيجة هي حالة عالمية أطلق عليها (جيمس روزنو) "اضطراباً في

في سياق نظام أخذ في الاتساع من الفواعل والتفاعلات في حقل العلاقات الدولية فرض التغيير في الكيفية التي يتصور بها الواقع الأمني.

¹ James N. Rosenau, Many Damns, Things Simultaneously: Complexity Theory and World Affairs, A paper presented at the Conference on Complexity, Global Politics, and National Security, sponsored by the National Defense University and the RAND Corporation (Washington, D.C, 1996, p39.

² مجموعة من التغيرات المستمرة المعقدة والتي لا تحدث فقط مع زيادة التزامن بين قوى العولمة والمحلية ولكن أيضاً والأهم من ذلك أنها تفاعلات مجزأة، وهي تسمية مركبة تشير ضمناً إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتشرذم على أنها متذبذبة بين عمليات

السياسة العالمية⁽¹⁾، تجلت أبرز معالم الاضطراب في تآكل سيادة الدولة في ظل حدود متغيرة (Chifting Boundaries)، في المجال السياسي، تراجع الولاء الأعلى في مقابل فسخ المجال لتطوير ولاءات متعددة وتم نقل السلطة في نفس الوقت إلى الأعلى نحو الكيانات فوق الوطنية، ونحو المنظمات عبر الوطنية والحركات الاجتماعية، وإلى الأسفل نحو المجموعات والمجتمعات دون الوطنية. وفي المجال الاقتصادي، تم إعادة تنظيم مرافق الإنتاج والتوزيع في كل من الوحدات الاقتصادية الأكبر والمناطق المحلية، أما في المجالات الاجتماعية والثقافية، يتم إعادة توجيه الولاءات والقيم نحو كل من المعايير العالمية وشواغل الجوار. كل هذه الاتجاهات المتغيرة، جعلت من حدود الدول أكثر سهولة للاختراق، هذا الاضطراب يساوي بين الحدود المتغيرة في المجال الاقتصادي وتقدم حدود الدولة التقليدية حتى أصبحت الدولة القومية وحدة

العولمة والمحلية أو الفردية والأبعاد السياسية باعتبارها تتأرجح بين عمليات المركزية واللامركزية. عمليات العولمة والمركزية هي تطورات تسهل توسيع السلطة والأنشطة والمصالح خارج الحدود الإقليمية والوطنية عادة، في حين أن عمليات التوطن واللامركزية تنطوي على أي تطورات يخضع فيها نطاق السلطة والعمل للتقلص ويعود إلى الاهتمامات والقضايا والمجموعات و/أو المؤسسات الأقل شمولاً من أي حدود إقليمية أو اجتماعية قد تسود. لتفاصيل أكثر أنظر:

-James N. Rosenau, "The Person, The Household, The Community, and The Globe: Notes for a Theory of Multilateralism in à Turbulent World" (Florence: European University Institute, 1992).

-James N. Rosenau "The Processes of Globalization: Substantive Spillovers, Elusive Exchanges, and Subtle Symbols"(Montreal: Congress of l'Association Canadienne-Francaise for l'Advancement of sciences, 1992).

⁽¹⁾ هي مجموعة منتشرة من التوترات التي جعلت المستقبل غير مؤكد مهددة أمن الناس في كل مستوى من مستويات النشاط البشري والتنظيم. حيث خضعت مواضيع الإقليمية، والمجتمع، والإنتاجية، والالتزام، والعمل، والدين، والولاءات لتحولات عميقة. جعلت من أي محل يدرك ديناميكيات التشرذم، في عصر كانت فيه الدول ونظامها بمثابة الشكل السياسي الأساسي للتنظيم، حيث كان يُفترض أن الاقتصادات الوطنية هي السياق المنطقي الذي تتلاقى فيه الإمدادات والمطالب لإنشاء الأسواق، وحيث تُعتبر حدود الدولة بمثابة ثقافات مختلفة. بفصل "نحن" عن "هم"، يتردد العديد من المحللين اليوم في قبول فكرة أن العالم قد مر بتحول جوهري. كما يعترفون، كان على الاقتصادات الوطنية أن تتكيف مع نظام التبادل العالمي، وفعلاً أصبحت المجتمعات السياسية الأكبر والأصغر من الدولة القومية بارزة في السياسة العالمية. وقد شمل الاضطراب ثلاث معايير أساسية: ثورة المهارات بين الأفراد، وأزمات السلطة في العلاقات بين المواطنين وجماعاتهم الأكبر، وتقسيم الهياكل العالمية التي ظهر فيها عالم متعدد المراكز من الجماعات غير الحكومية المتنوعة، فقد أضعفت الدول وجعلتها في مواجهة مجتمعاتها ومواطنيها، تماماً كما أضعفت النظام المشترك بين الدول وحرصت المنظمات الدولية في مواجهة العديد من الجهات الفاعلة التي تسعى إلى تحقيق أهدافها، ما أدى إلى صعوبة تحديد معايير متسقة وقابلة للتطبيق لتتبع ديناميكيات التشرذم. إن المتغيرات الرئيسية في السياسة العالمية لا تصلح للقياس بسهولة، مهما كانت درجة التغيير التي تنسب إلى عمليات ومؤسسات السياسة العالمية اليوم، فإن الدرجة الكبيرة التي أصبحت ديناميكيات الانقسام التكاملية يمكن التعرف عليها بسهولة هي مؤشر على مدى تدخل التقنيات المتفجرة في التعقيد والاعتماد المتبادل في مسار الأحداث. عندما عززت التقنيات تداخلات واسعة النطاق بين الأنظمة المحلية والوطنية والدولية، أصبح التزامن والتفاعل بين ديناميكيات التشرذم بسهولة واضحاً، ومنتشراً على نطاق واسع. لتفاصيل أكثر أنظر:

James N. Rosenau, "Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity" (Princeton: Princeton University Press, 1990), p.924.

غير طبيعية وحتى مختلة وظيفياً لتنظيم النشاط البشري وإدارة المساعي الاقتصادية في عالم بلا حدود (world without borders) أين أصبحت حدود الدولة ليست مفروضة بأمر سياسي، بل يتم رسمها من قبل اليد الخفية للسوق العالمية للسلع والخدمات.⁽¹⁾ وهو ما جعل الأعباء المُلقاة على كاهل الدولة تزداد ثقلاً في مواجهة التهديدات العابرة للحدود يتغيّر شكلها باستمرار؛ كونها تهديدات إقليمية عابرة للحدود على مستوى إقليمي أكثر من كونها وطنية داخل الحدود، وفي الوقت نفسه أقلّ من كونها عالمية؛ والذي من شأنه أن يشدد على أهمية البعد الإقليمي باعتباره قوة جاذبة، إلى جانب المحلي والعالمي، ومن شأن هذه الأعباء أيضاً تقويض كفاءة الدولة في ضبط التفاعلات الاقتصادية عبر الحدود مقارنة بدور اليد الخفية للسوق العالمية ما سيجعل الترتيبات الإقليمية مستمرة في النمو بوصفها أدوات لإنقاذ سلطة الدولة من الانعكاسات غير المرغوبة للعولمة.

تندر ديناميكية تجزئة السياسة العالمية بعواقب على أمن الأفراد والمجتمعات والدول والنظام العالمي، وذلك على مستوى القطاعات التالية:

1- تجزئة القطاع الاقتصادي للأمن / Economic security sector Fragmegration

يوفر المجال الاقتصادي العمليات الأكثر سهولة والتي من خلالها تتغير الحدود الراسخة وتعرض مبادئ الإقليمية للهجوم نتيجة عولمة الاقتصادات الوطنية، والتي من بين أبعادها العديدة إعادة التنظيم المكاني للإنتاج، والتغلغل بين الصناعات عبر الحدود، وانتشار الأسواق المالية، وانتشار السلع الاستهلاكية المماثلة إلى البلدان البعيدة، والتحويلات الجماعية لسكان من الجنوب والشرق إلى الغرب والتي قللت من الروابط مع الدولة الوطنية وشجعت الأنشطة والتوجهات التي تدور حول وحدات تنظيمية أوسع وأضيق. إن تشرذم في حركة رأس المال مع قيام الشركات بتحويل رأس مالها ومنشأتها الإنتاجية إلى مواقع جديدة في الخارج، ومع تزايد تكامل الأسواق المالية العالمية، أصبحت السلطات الوطنية أقل قدرة على توجيه اقتصاداتها نحو النتائج المرجوة مثل النمو المستقر، التضخم، والبطالة.⁽²⁾ بدأت حدود الدول فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية تستسلم لتلك الموجودة في الأسواق الدولية. أصبحت العديد من الشركات اليوم معولمة من حيث إنتاجها، وأجزاءها المكونة، وعملياتها، وأسواقها، وهي متطورة جداً في عقد الصفقات التجارية

⁽¹⁾ محمد حمشي، "نظريات العلاقات الدولية وجائحة كورونا: أنبذة معنقة في فنان جديدة ونبذ لما يعتق"، سياسات عربية، العدد (50)، 2021، 29.

⁽²⁾ James N. Rosenau, "New Dimensions of Security, The Interaction of Globalizing and Localizing Dynamics", *Security Dialogue*, Vol 25, N°(3), 1994, p.259.

والتلاعب بأدوات العملات، بحيث يكون التأثير الاقتصادي الكلي المحتمل للحكومات في القضايا النقدية والتجارية مقيّدًا بشكل خطير. لا تملك الحكومات والبنوك المركزية وسائل تتبع ما يحدث في القطاع الخا □. نظرًا لأن حدود الدول الإقليمية يتم تحديدها من خلال طبيعة مناطقها الاقتصادية وقد لا تتطابق مع حدود الوحدات السياسية، فإن الصدام بين الحوافز التي تنتجها الأسواق وسلطة الحكومات هو أمر أساسي لديناميكيات الاندماج. أين أصبح الترابط الاقتصادي الإقليمي أكثر أهمية من الحدود السياسية. (1)

2- تجزئة القطاع الاجتماعي للأمن / social security sector Fragementation

تعزز هذه الديناميكيات الانشطارية آفاقًا أضيق من خلال تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الذين يتشبثون بشبكاتهم الثقافية الفرعية والصراعات الناتجة عن وجودهم في المجتمعات القائمة في الأحياء المتناسكة سابقًا. يعتبر الاستقطاب الاجتماعي من أكثر العوامل المؤثرة والشاملة عندما يتعلق الأمر بعدم استقرار الدولة، وفقًا لمؤشر الاضطرابات الاجتماعية، يمكن أن ينفجر هذا الاتجاه نحو الاستقطاب الشديد مدفوعًا بخطاب الكراهية والأزمة الدائمة (استمرار سلسلة من الأزمات المتداخلة، مثل التضخم الذي يمكن أن يتجاوز 6% في 80% من دول العالم). هذا ينطبق على العالم كله مثل منطقة الساحل. تزدهر الشعوبية لأنها تقدم حلولاً بسيطة لمشاكل معقدة، مستفيدةً من انعدام الثقة القائم بين السكان تجاه المؤسسات أو الشركات، مثل الشركات المالية. تقوم العديد من الحكومات بتشديد الضوابط على الشركات وزيادة الضرائب التي تدفعها، مما قد يؤدي إلى عدم اليقين القانوني وتثبيط الاستثمار، إضافة إلى التمكين الفردي وتغيير القيم، والذي يتعلق بمزيد من مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالوصول التكنولوجي إلى المعلومات. يمكن أن يؤدي هذا إلى مزيد من التجزئة بتقسيم القضايا الكبيرة إلى مجموعات أصغر، وإلى تبريرات متطرفة عندما ترتبط بالاستقطاب الذي يرى العالم أنه يطبق منطق "نحن ضدهم".

لا تكاد تكون الديناميكيات الانشطارية التي تعيد تشكيل العمليات الاجتماعية والثقافية التي ترجع جذورها إلى تأثير تقنيات الاتصالات أقل وضوحًا في الظهور. من ناحية، نتيجة للتطور السريع والمستمر وانخفاض تكاليف كابلات الألياف الضوئية، والأقمار الصناعية، وأجهزة الفاكس والبريد الإلكتروني، ووصلات الكمبيوتر، والتلفزيون العالمي، والمعلومات، الصور والأخبار، هذه التقنيات

¹ James N. Rosenau, "New Dimensions of Security, The Interaction of Globalizing and Localizing Dynamics, op cit, p.260.

جعلت العالم سلكيًا على نطاق عالمي، وساهمت في تقادم الحدود التقليدية وعززت نمو أنظمة عبر وطنية جديدة.

في أغلب الأحيان، يتم تنظيم الحركات الاجتماعية حول مجموعة بارزة من القضايا - مثل تلك التي تسلط الضوء على اهتمامات النسوية، أو دعاة حماية البيئة، أو نشطاء السلام - وعلى هذا النحو فإنها تخدم الاحتياجات العابرة للحدود التي لا يمكن أن تسدها الحكومات الوطنية، والمحلية المنظمة والمجموعات أو الشركات الخاصة. وبالتالي فإن الحركات الاجتماعية هي الأجزاء المكونة لعملية العولمة. وهي تساهم بشكل مهم في النسيج غير الاقتصادي للروابط التي تسهلها تقنيات الاتصالات والنقل الجديدة. إنهم يلتقطون القطع، إن جاز التعبير، التي تتركها الدول والشركات في أعقابها من خلال أنشطتها العابرة للحدود تمامًا كما تركز حركة السلام على عواقب تفاعلات الدولة كذلك أصبحت الحركة البيئية منشغلة مع التجاوزات التنموية التي تمارسها الشركات عبر الوطنية. هذه الحركات المناهضة للنظام غالبًا ما تستعصي على الفئات التقليدية للأمة والدولة والطبقة. ببلورة طرقًا جديدة لتجربة الحياة، وموقف جديد تجاه الزمان والمكان، وإحساس جديد بالتاريخ والهوية.⁽¹⁾

3- تجزئة القطاع السياسي للأمن political security sector Fragementation

يتمثل في التفضيل العالمي الناشئ للأشكال الديمقراطية للحكم، وهياكل السلطة القائمة على الإرادة المشروعة للشعوب، في ظل تراجع قدرة الدول والحكومات الوطنية على الحفاظ على الولاء غير المشروط لمواطنيها والتغلب على تحديات عالم متزايد الترابط في الداخل والخارج. في الحدود المتغيرة التي تتبعها مطالب المؤسسات الديمقراطية وتقليل سلطة الدول، فإن الديالكتيك المتأصل يعتبر الاندماج الجزئي حادًا بشكل خا □. تكمن شدة هاتين العمليتين التوأمتين في الديناميكيات التي تؤدي بموجبها الولاءات المعاد توجيهها إلى ظهور تحديات عالمية، والديناميكيات التي من خلالها تؤدي إدارة الاقتصاد العالمي والحفاظ على السلام إلى استجابات الكيانات دون الوطنية مع الدول التي أضعفتها كالتا

¹⁾ James N. Rosenau, New Dimensions of Security, The Interaction of Globalizing and Localizing Dynamics, op cit, p.262.

العمليتين، أدى التفاعل بين مجموعتي الديناميكيات إلى تغيير في الشؤون العالمية والذي يبدو أكثر اضطراباً من أي وقت مضى.⁽¹⁾

في الواقع، هناك عدد من الأنظمة الوطنية الحالية تفنقر إلى القواعد دون الوطنية لإعادة التنظيم التي من شأنها أن تسمح لها بالانفصال قانوناً وبالتالي تنحدر إلى حالة من عدم القدرة على الحكم والتي ترقى إلى الفوضى المطلقة. ونقل خطوط السلطة ما أنتج ظاهرة جديدة مقلقة تمثلت في الأمة- الدولة الفاشلة غير قادرة تماماً على الحفاظ على نفسها كعضو في المجتمع الدولي.

4- تجزئة القطاع البيئي للأمن : Environment security sector Fragmegration

إذا كانت الأنترنت دولة، فستكون أكثر دولة تلوثاً على هذا الكوكب، عبارة أكدت من خلالها منظمة الأمم المتحدة على أهمية القضايا البيئية، فالنشاط الأخضر يؤدي إلى زيادة الضغط على السياسة والأعمال في كل من عمليات التحول الرقمي والمستدام. كما ستزداد الجرائم البيئية، مثل الاتجار بالأخشاب وعمليات التعدين غير القانونية وخطر النزاعات، فضلاً عن النزاعات على المياه، وقد شهد الطلب على الرفاه الجسدي انتعاشاً منذ الوباء، مع استجابة التكنولوجيا من خلال اتباع نهج أكثر وقائية، وتقديم تطبيقات التشخيص الذاتي باستخدام الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، فإن الأدوية التي تحتوي على مواد مخدرة في صيغتها أو الأدوية التي تنطوي على علاجات نفسية تسبب الإدمان واستخدام السوق السوداء آخذة في الازدياد أيضاً. فضلاً عن القلق المهووس بالصحة مع أعراض القلق أو الاغتراب بسبب سوء استخدام أجهزة وتطبيقات العناية الشخصية.⁽²⁾

إن تفويض الحدود التقليدية أثر على القضايا البيئية على سبيل المثال ما الذي يجعل تلوث الطاقة في جزء من أمريكا الشمالية -مشكلة عابرة للحدود- في جزء آخر من نفس القارة هو مشكلة محلية؟ على سبيل المثال إذا تم إنتاج النفايات السامة من قبل شركة إلكترونية تُباع منتجاتها في جميع أنحاء العالم، فهل يعد التخلص منها أمراً محلياً تماماً؟⁽³⁾ تُترجم الطبيعة المستمرة للحروب التي قطعت فترة التعافي بعد الوباء،

¹⁾ New Dimensions of Security, The Interaction of Globalizing and Localizing Dynamics, op cit, p.266.

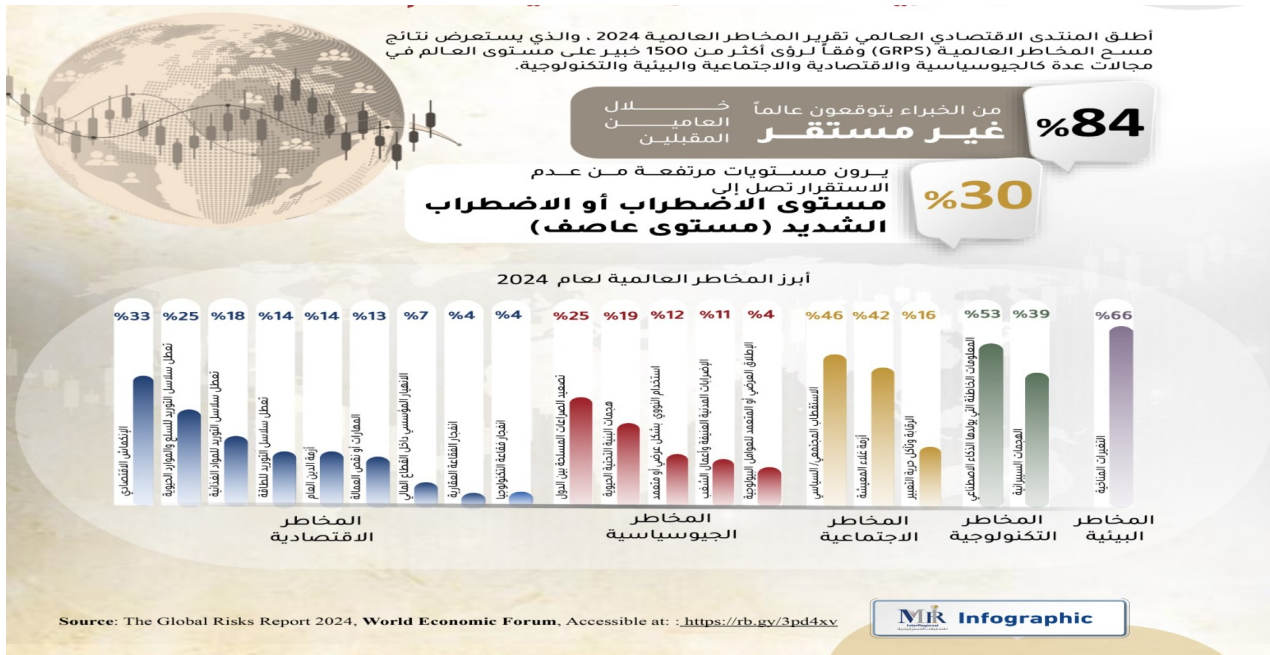
²⁾ Seven trends that will shape global security, 2023 06/04 : /تم تصفح الموقع بتاريخ: <https://www.prosegur.com/en/innovation/security/seven-trends-that-will-shape-global-security>

³⁾ James N. Rosenau, New Dimensions of Security, The Interaction of Globalizing and Localizing Dynamics, op cit, p.274.

وأزمات الطاقة، وإعادة تشكيل سلاسل التوريد عوامل إلى مستوى أعلى من عدم الاستقرار والمخاطر من الأمن السيبراني للبيانات إلى الاقتصاد الكلي، وعودة الجغرافيا السياسية نتيجة للصراع، وعدم اليقين القانوني، والابتكار التكنولوجي للجريمة المنظمة أو المعلومات المضللة التي تزيد من التطرف الاجتماعي فضلا عن حجم الدين العالمي الذي بلغ أعلى مستوياته على الإطلاق تستمر قوة الدولة في التضاؤل حيث تستغل المنظمات التخريبية أو الإجرامية هذا الفراغ.

إن ديناميكيات التجزئة سواء تم النظر إليها من منظور اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو بيئي، تعمل على تغيير المفاهيم والممارسات الإقليمية، مما يجعل الحدود التقليدية قديمة بشكل متزايد وتشجع على تشكيل حدود جديدة لم تستقر بعد في هياكل ثابتة ودائمة. وهو ما ساهم في الاستعانة بالتعقد في تحليل وفهم ديناميات تشرذم قطاعات الأمن.

شكل رقم (01) يوضح المخاطر العالمية لعام 2024



Source: the global risks report 2024, world economic forum, accessible at:

<https://rb.gy/3pd4xy>

جذبت خصخصة الأمن اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة وسط كل المناقشات حول المرتزقة والشركات العسكرية الخاصة، فالنمو الهائل لشركات الأمن الخاصة (PSCS) وحجم ونطاق ومعدل توسع شركات الأمن الخاصة قابله ارتفاع الحراسة وأنظمة الإنذار الإلكترونية والدوريات وتحليل المخاطر وإدارتها ولها تأثير عميق على الحياة اليومية والسياسة الأمنية. في الواقع، أدى نمو الشركات الأمنية الخاصة إلى تغيير

المشهد الأمني بشكل كبير على الصعيدين المحلي والعالمي، مما أدى إلى زيادة تسليح الأمن وتسييسه. للوهلة الأولى، تبدو العولمة وخصخصة الأمن مثلاً كلاسيكياً على تآكل السيادة وسلطة الدولة، حيث أن احتكار الدولة للعنف المشروع كان طويلاً كخاصية مميزة للسيادة نفسها. ومع ذلك، فإن أي صورة واضحة لانتهاك الدولة هي صورة مفرطة في التبسيط. مما لا شك فيه، كان هناك زيادة في تجزئة المجال الأمني، حيث تشارك العديد من الجهات الفاعلة المختلفة - العامة/ الخاصة والعالمية/ المحلية - في توفير الأمن. وإن النتيجة هي ظهور شبكات أمنية جديدة يتم فيها إعادة صياغة سلطة الدولة والجهات الفاعلة الخاصة من خلال تقنيات جديدة للحكم والإكراه والسيطرة. هذا له آثار سياسية وخيمة، من حيث كيفية توفير الأمن، ولمن، ومن قام به، وأيضاً نظري حول كيفية تفكيرنا في الدولة والأمن العالمي.⁽¹⁾

ومن نتائج الدول الضعيفة ظاهرة الخدمات الأمنية الخاصة التي تقوض احتكار الدولة لاستخدام القوة. بعد نهاية الحرب الباردة، فقد مئات الآلاف من الجنود وظائفهم، وأصبح الجنود العاطلون عن العمل مستعدين لتقديم خدماتهم لأي شخص يرغب في "استئجار جندي". بالنسبة للحكومات التي تطغى عليها المهام الأمنية المتمثلة في حماية بلدها وتميل إلى خفض التكاليف عن طريق نقل بعض المهام، غالباً ما يكون توظيف الجنود عند الطلب بدلاً من الاحتفاظ بجيوش وطنية دائمة باهظة الثمن. كان الطلب على جنود القطاع الخاص قوياً بشكل خاص في الدول الفاشلة التي لم يكن فيها الجيش أو الشرطة راغبين أو غير قادرين على تأمين النظام العام.

إن نقل وسائل العنف وأدوات الحرب - الرمز النهائي لسيادة الأمة - إلى أيادي خاصة، يثير تساؤلات حول احتكار الدولة للقوى الشرعية. من خلال خصخصة الخدمات الأمنية تمكنت الشركات من متابعة مصالح عملائها بشكل مباشر بغض النظر عن سيطرة الحكومة. لأي شخص يستطيع تحمل استخدام القوة في النزاع، يمكنه عرض تدريب جيش كامل أو تجنيد الجنود بأنفسهم. كلما كانت الدولة أضعف - من حيث التدريب العسكري أو التنمية الاجتماعية والاقتصادية - زاد خطر فقدان السيطرة على العملية والاعتماد على المرتزقة الخاصين.⁽²⁾

¹⁾ Group of authors, "The Globalization of Security" (Chatham House: The Royal Institute of International Affairs, 2005), p.5.

²⁾ Jurgen Scheffran, "The complexity of security", wiley periodicals, vol 14, N°(1), 2008, p.15.

الفرع الثاني: إشكالات الاختراق السيبراني في ضوء الذكاء الاصطناعي

تلعب التكنولوجيا دورًا عميقًا في تشكيل مشهد المخاطر العالمية على المدى القريب والبعيد. وفي ظل زيادة المخاوف بشأن الاحتيال على البيانات والهجمات الإلكترونية في استطلاع تصوّر المخاطر العالمية، حيث توقع 82% من المشاركين حدوث هجمات إلكترونية على شكل سرقة بيانات أو أموال، وتوقع 80% زيادة في شكل اضطرابات في العمليات أو البنية التحتية في عام 2019، وتم الكشف عن نقاط ضعف جديدة في الأجهزة، وأشارت الأبحاث إلى الاستخدامات المحتملة للذكاء الاصطناعي لهندسة هجمات إلكترونية أكثر فاعلية. كما قدمت أدلة إضافية على أن الهجمات الإلكترونية تشكل مخاطر على البنية التحتية الحيوية، مما دفع البلدان إلى تعزيز فحص الشراكات عبر الحدود لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

يثير الأمن السيبراني كمخرج من مخرجات الذكاء الاصطناعي عدة إشكالات، تأتي تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة مساندة لخبراء الأمن السيبراني لتحقيق مستوى أعلى من الأمن، يستخدم الذكاء الاصطناعي لتحقيق ثلاث (03) أهداف رئيسية: الاكتشاف (Detection)، التنبؤ (Prediction)، الاستجابة (Response) حيث يتم اكتشاف التهديدات السيبرانية باستخدام أنظمة ذكية للتحليل السلوكي بمعنى يقوم نموذج الذكاء الاصطناعي بمراقبة سلوك النظام ثم يعطي إشارات وتنبؤاتها في حالة وجود أي مخاطر « Risk Assessment »، يمكن التنبؤ بالتهديدات السيبرانية من خلال نماذج ذكاء اصطناعي باستخدام كميات هائلة من البيانات والذي يوفر فرصة للقيام بإجراءات استباقية للتنبؤ بالهجمات وتطوير آليات حماية جديدة بتقنيات متطورة، بناء على تقرير " The New Frontier In Digital Security " التابع إلى " Reinventing Cybersecurity With Artificial Intelligence " هدفها اكتشاف التهديدات المنظمات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في مجال الأمن السيبراني.

تعزز القدرة التخريبية للذكاء الاصطناعي (AI) قوتها، ولكن أيضًا إمكاناتها الإجرامية، على سبيل المثال تقنية التزييف العميق (Deep Fack) كما هو الحال في الحوسبة الكمية أو الحقائق المختلطة أو إنترنت الأشياء. يُنظر إلى ازدواجية الفر [] والمخاطر هذه على أنها تتطوي على إمكانية المساعدة في اتخاذ قرارات الأعمال من خلال إنترنت السلوكيات، ولكنها أيضًا تمثل خطر الهجمات الإلكترونية الفتاكة وعمليات الابتزاز في بعض المناطق، يمكن أيضًا استخدام الذكاء الاصطناعي في تهديد واضعاف الامن السيبراني لأن تقنياته من خصائصها انها تفوق القدرات البشرية في بعض الأحيان يؤدي الى القيام بالهجمات التي لن تكون ممكنة بالتنفيذ بواسطة الانسان نفسه.

لا جدال في أن المشكلات المعقدة آخذة في الارتفاع في عصر المعلومات مما يعني أن قوة الحوسبة ترتفع بشكل كبير بمرور الوقت. في وقت ترتفع فيه قيمة نظام الاتصالات وتتمو مع زيادة عدد مستخدمي النظام، مما يعني زيادة عدد الشبكات والعقد والروابط.، فإن التعقيد هو شبكة الاعتماد المتبادل. هذا يعني أن التعقيد في أنظمة البنية التحتية للمعلومات آخذ في الازدياد، حيث يؤدي التطور التكنولوجي إلى التغيير ويبرز عددًا متزايدًا من الشبكات والعقد والروابط لتزايد الاعتماد المتبادل. بالإضافة إلى ذلك، يزداد تعقيد هذه الأنظمة مع امتداد النطاق الجغرافي وتوسيع الخدمات المقدمة، وإدخال مكونات جديدة بوظائف أكثر ثراءً باستخدام تقنيات متنوعة، وطبقات الأنظمة فوق الأنظمة⁽¹⁾ ترقى التفاعلات الديناميكية للأنظمة المعقدة واللامركزية والمفتوحة وغير المحدودة (التقنية) إلى إرهاق القدرات على تحديد المشكلة وتقييمها، مما يخلق تحديًا عمليًا للمشاركين في صياغة تدابير التأمين.

إن فهم الأمن في العصر الرقمي⁽²⁾ أو عصر المعلومات مهمة صعبة للغاية في عالم واسع النطاق وحدود غير واضحة: ما هو الأمن في عصر المعلومات وكيف يمكن تعريفه بطريقة هادفة؟ هل هناك حقًا أي شيء جديد حول أمن عصر المعلومات يميزه بوضوح عن مسائل الأمن التقليدية؟ هل هناك حاجة إلى نظرية أمنية في عصر المعلومات؟ من الواضح أن نطاق وطبيعة نظرية محتملة لعصر المعلومات يعتمد على كيفية إدراكنا وتفسيرنا لحجم وعمق التحولات الحالية من خلال الإجابة على ما تقدمه نظرية التعقد من تفسيرات للأمن في عصر المعلومات، فإن الأمن المعلوماتي يُنظر إليه تلقائيًا على أنه ظاهرة محددة تحدد سياقًا محددًا له تأثير محدد وبالتالي يخلق الحاجة إلى نهج جديدة، تظهر أن الدول تركز اهتمامها بشكل أساسي على حماية البنى التحتية المعلوماتية الحيوية بسبب صور التهديد في عصر المعلومات.

المطلب الثالث: نظريات التعقد في تحليل البعد الأمني

تعتمد نظرية التعقد على مفاهيم أساسية: التعقد (complexity)، الاحتمالية (Probability)، الكلائية (holism)، عدم القدرة على التنبؤ (Non-Predictability)، الشواش/ الفوضى (Chaotic)، التكيف والتطور المشترك (Adaptation and Co-evolution) الحساسية للشروط الأولية (Sensitivity to Initial Conditions) والحرجية ذاتية التنظيم، (self-organizing)

¹ Johan Eriksson, Giampiero Giacomello, op cit, p.13.

² Johan Eriksson, Giampiero Giacomello, "Securing the Information Age the Challenges of Complexity for Critical Infrastructure Protection and IR Theory Forthcoming" in: "international Relations and Security in the Digital Age", (London: Routledge, Center for Security Studies, 2007), p.3.

SOC"criticality)، نظرية اللعبة (game theory) والتوازن المتقطع واللاخطية (Non-linear)، وأثر جناحي الفراشة (Butterfly wings effect)، والهولوجرافية... الخ. على الرغم من القيود المفاهيمية المنقطعة النظير حول إمكانية تطبيق نظرية التعقد⁽¹⁾ على العلاقات الدولية، لم يتردد بعض المحللين في تقديم وجهات نظر تتوقع إضفاء طابع التعقد في الدراسات الأمنية وكأساس لتنظيم الشؤون الأمنية. هذه المفاهيم هي بمثابة أدوات لفهم سلوك الأنظمة الأمنية المعقدة التي تتكون من العديد من المكونات المتفاعلة، وكيف تؤدي التفاعلات بين هذه المكونات إلى ظهور خصائص معينة.*

تغطي الدراسات الأمنية مجالاً واسعاً بما في ذلك القضايا التقنية البحتة، ومشاركة العديد من المكونات مع العلوم الاجتماعية. فضلاً عن استخدام الأفكار التي نشأت ضمن دراسات التعقد في البحث الموجه نحو الأمن كنماذج وقياسات واستعارات^(*). تكتسب هاته الأخيرة المشتقة من دراسات التعقد أهمية

⁽¹⁾ تقدم نظرية التعقد تفسيراً جديداً للتطور فيزيائياً وبيولوجياً ومجتمعياً، تم تطويرها من قبل علماء من مختلف التخصصات: "ستيوارت كوفمان" و"موراي جيل مان" الحائزان على جائزة نوبل في الفيزياء إلى "كينيث أرو" الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، تعد نظرية التعقد مجال متعدد التخصصات يعتمد على مفاهيم وتقنيات من الفيزياء والرياضيات وعلوم الكمبيوتر وعلم الأحياء والاقتصاد لدراسة الأنظمة المعقدة. تم رعاية نظرية التعقد من خلال عمل الاقتصاديين والإحصائيين وعلماء الكمبيوتر والرياضيات وعلماء الأحياء والفيزيائيين وعلماء السياسة في تعاون متعدد التخصصات طويل الأمد. فقد طور "براين آرثر" (Brian Arthur) فكرة زيادة العوائد في الاقتصاد، وطور "جون هولاند" (John H. Holland) خوارزميات وراثية يمكن أن تؤدي إلى نظرية رياضية قادرة على إلقاء الضوء على مجموعة واسعة من الأنظمة التكوينية المعقدة، في حين قام "ستيوارت كوفمان" (Stuart Kauffman) بتوليد محاكاة حاسوبية للعوامل التجريدية المتفاعلة التي قد تكشف عن الأعمال الداخلية لأنظمة كبيرة ومعقدة، وكيف أن تلك الأنظمة الاجتماعية قد سمحت باستقرارها. لتفاصيل أكثر أنظر:

محمد حمشي، "مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية"، ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).
^(*) يعيد "مايكل ديلون" تأطير مشكلة الأمن العالمي الناشئة بمنظار أنظمة التعقد، ويفحص "مارك دوفيلد" أفكار التنمية والأمن البشري. أما "ريتا أبراهامسن" و"مايكل ويليامز" يحلان تداعيات انتشار شركات الأمن الخاصة. في حين يقدم "بول كولبير" و"أنك هوفلر" تحليلاً اقتصادياً للتكاليف العالمية للحروب الأهلية والاستراتيجيات الوقائية البديلة، يعتمد الأمنيون في تحليل الأمن من منظور التعقد بالاعتماد أساساً على:

1- طريقة الاستعارة أو المحاكاة. هي طريقة شائعة وقديمة لأبحاث التعقد. تعد الاستعارة من الأساليب الفعالة لتمثيل مشكلات النظام المعقدة، تنتمي إلى منهجية البحث الشمولي، مثل حدث البجعة السوداء، وحدث وحيد القرن الرمادي، وحدث القرد الذهبي، وحدث الأرنب الأبيض الكبير، ...

2- طرق التأثير: تأثير الفراشة، وتأثير الدومينو في إدارة الكوارث،... وقد طبق بعض الباحثين أيضاً ما يسمى بتأثير كسر النافذة، وتأثير الذيل الطويل، وتأثير المقياس، وتأثير الزمكان لشرح المشكلات المعقدة للأمن.

3- الطرق التصويرية: هذا النوع من الأساليب ليس رسماً توضيحياً بسيطاً، ولكنه يستخدم أشكالاً أو مشاعر يمكن للناس فهمها بسهولة لترمز إلى حالة تطور أنظمة الأمن والسلامة المعقدة، مثل الفوضى، والتبديد، والطفرة، والكسورية، والظواهر، والرمادي، وزيادة الإنتروبيا، وانخفاض الإنتروبيا، الصندوق الأسود، الخ.

خاصة في العلوم الاجتماعية وترتبط المقارنات والاستعارات المأخوذة من دراسات الأنظمة المعقدة بأفكار مستمدة من العلم "العقلاني" (Rational science) في النقاشات حول نظرية وسياسة الأمن في تطبيقات النماذج والقياسات والاستعارات في العلوم الاجتماعية؛ الوصفية، التفسيرية، التنبؤية، الاستباقية، المعيارية، التعليمية، الرجعية، التحكم، والتنظيم.

يبحث منظور التعقد (Complexity) في خصائص وسلوك ديناميكيات الأنظمة غير الخطية/اللاخطية (*). (E Dynamics of Nonlinear Systems). النقيضة للمجال الخطي (Linear Domain) لاستكشاف العالم غير الخطي - حساب التفاضل والتكامل والإحصاء والتقريب والقواعد الإرشادية - (Calculus, Statistics, Rounding And Rules of Thumb) إذ تشير النظم/الأنظمة الخطية (Linear Systems) أن ترتيب الطبيعة - الحياة وتعقيدها - هو ترتيب تتناسب فيه المخرجات مع المدخلات؛ حيث يكون الكل مساوياً لمجموع أجزائه، وحيث يمكن ملاحظة السبب والنتيجة. إنها بيئة يسهل فيها التنبؤ بالتخطيط الدقيق من خلال العمليات الإختزالية (Reductionism). يتكون التحليل الإختزالي من أخذ المشكلات الكبيرة والمعقدة وتبسيطها إلى أجزاء يمكن التحكم فيها. في حين أن الأنظمة غير الخطية/اللاخطية تعنى بترتيب الطبيعة - الحياة وتعقيدها - بحيث لا تكون المدخلات والمخرجات

- 4- طريقة الظهور. يمكن أن يظهر نظام الأمن والسلامة المعقد حالات سلبية أو محايدة أو إيجابية، مثل الحادث والانهار واحتلال العدو والحادث والاستقرار والمثابرة والتكيف والتسويق والتنظيم الذاتي.
- 5- طريقة النمذجة. هناك نماذج رياضية ونماذج فيزيائية. تشبه النماذج الرياضية نموذج نظرية أعتاب للتعبير عن الطفرة. النماذج المادية هي للتعبير عن أنظمة ذات نماذج فيزيائية مماثلة، مثل نموذج الطاولة الرملية، والنموذج المعماري، ونموذج الطيران، وغيرها.
- 6- الطريقة العددية أو طريقة الحساب : بما في ذلك الطريقة الإحصائية، نظراً لصعوبة استكشاف الآلية الداخلية لنظام الأمن المعقد بوضوح، هي طريقة قيمة للتعبير عن نظام الأمن المعقد بالبيانات والبيانات ذات الصلة أثناء تشغيل نظام الأمن المعقد، مثل الإحصاءات الاجتماعية. تلعب علوم حوسبة الأمن والسلامة دوراً متزايد الأهمية في هذا الصدد.
- 7- الطريقة الافتراضية أو طريقة الواقع الافتراضي : هي طريقة حديثة تجمع بين الطريقة النموذجية والعددية وتكنولوجيا الكمبيوتر، مع تطور برامج وأجهزة الكمبيوتر والذكاء الاصطناعي يتم استخدام الطريقة الافتراضية على نطاق واسع في أنظمة الأمن المعقدة.
- 8- طريقة البيانات الضخمة. البيانات الضخمة هي أيضاً طريقة عديدة في جوهرها، نظراً للتطور السريع لتكنولوجيا البيانات الضخمة في السنوات الأخيرة وتطبيقها الفعال للغاية في مجال مشكلات الأمن المعقدة، فهي تختلف جوهرياً عن الطريقة العددية التقليدية والطريقة الإحصائية، لذلك تم إدراجها بشكل منفصل كطريقة نهج البيانات الضخمة ليس نهجاً شاملاً تماماً.
- 9- الطريقة الشاملة : هي مزيج من الأساليب المذكورة أعلاه فإذا كان من الممكن دراسة مشكلة الأمن من خلال الجمع بين أساليب الإختزال و التكامل فحتماً كلها تنتمي إلى مشكلة تعقيد الأمن، **لتفاصيل أكثر أنظر :**

Chao Wu, "Investigation of foundation theory of safety & security complexity", **Journal of Safety and Sustainability**, N°(01), 2023, pp. 8-9.

-William E. Kastenberg, "Risk Analysis: Shifting from Complicated to Complex Systems", in M. Dillon (ed, "Complexity, Networks and Resilience" (London: Royal Institute of International Affairs, forthcoming ,2006).

متناسبة؛ ولا يكون الكل مساويًا كما ونوعًا لأجزائه أو حتى يمكن التعرف عليه في مكوناته؛ وهنا السبب والنتيجة ليسا واضحين. إنها بيئة تكون فيها الظواهر غير متوقعة، حيث يؤدي عدم القدرة على التنبؤ إلى إحباط سيطرة/مراقبة التنظيم الذاتي (Self-Organization)؛ وحيث تكون "الحدود" (Bounds) (حدود لا يمكن تجاوزها) هي المتغير القابل للتنفيذ مما يتطلب طرقًا جديدة للتفكير والتحكم.⁽¹⁾

يُميز علماء التعقد بين المركب (complicated) و المعقد (complex)،⁽²⁾ شيء مركب كالمحرك يمكن الاقتراب منه بتقطيعه إلى أجزاء يمكن التحكم فيها. على عكس التعقد، على سبيل المثال لا يمكن تقليل المشكلات المعقدة أو تبسيطها دون تغييرها بشدة أو تشويهاها، ولا يمكن التنبؤ بسلوكها من دراسة أجزائها وتعتبر شبكات المنظمات الإرهابية أنظمة معقدة نموذجية، ومحاولات العمل الحديثة لإظهار حدود التفكير الحالي والحاجة إلى التخلي عن النموذج السائد الذي يخلط بين التنسيق والسيطرة ويتجاهل التطورات الكاملة في دراسة الأمن الدولي الذي يشير إلى ديناميات مختلفة. من الناحية العملية، حوّل العلماء انتباههم بشكل متزايد إلى المشكلات التي يثيرها سلوك الأنظمة المعقدة، ولا سيما من خلال نماذج التحليل الشبكي، ودراسة مجتمعات النظام والمنظمات الحدودية، أو الحوكمة متعددة الحسابات.

وقد نشأت نظرية التعقد، في العلوم الطبيعية، وهي نهج متعدد التخصصات يحلّل عدم اليقين وعدم الخطية لتفسير سبب ظهور السلوك على مستوى النظام من التفاعل بين مجموعات كبيرة من العناصر الأكثر بساطة. يقترح (جان بولتون)، رائد التعقد: "يجب علينا أن ننظر إلى العالم باعتباره عضوياً ونظامياً ومشكلاً بالتاريخ والسياق"³. إن هذا يطور رؤية عالمية تطورت في أنظمة مفتوحة لا يمكن تفسيرها بتقليصها إلى أجزائها المكونة. إن العناصر الفردية التي تشكل الأنظمة، والتي تعمل بحرية، تتفاعل مع بعضها البعض، تتقاسم المعلومات وتتحد لإنتاج سلوك منهجي يشكل مستقبلاً ناشئاً لا يمكن معرفته بالكامل مسبقاً. كما يسلط دعاة التعقد الضوء على أهمية التاريخ؛ فالأجزاء المكونة تتفاعل باستمرار لإنتاج حلقات ردود فعل إيجابية وسلبية تدعم بشكل أكبر مفهوم المستقبل الناشئ غير الخطي. وهذا يحتضن فوضى العالم الحقيقي ولكنه يحده لدعم التحليل، مع الاعتراف بأن الحدود قد تتحول أو تكون قابلة للاختراق مع تطور الأنظمة. إن الأنظمة منظمة ذاتياً ومتقطعة مع حدوث التغيير غالباً بشكل متقطع. وهذا يؤدي إلى عالم

¹ David S. Alberts, Thomas J. Czerwinski: "Complexity, Chaos, and National Security Policy: Metaphors or Tools?" (Washington: National Defense University, 1997), p.44.

² Mandine Orsini & others, "complex systems and international governance", international studies review, 2019, p2.

³ William Mkeran, "Strategic thought: the complexity of security, defence- in -depth", 2020, london : <https://defenceindepth.co/2019/04/17/strategic-thought-the-complexity-of-security/>

يبدو فيه الاستقرار الطويل الأجل وكأنه يتغير فجأة، غالبًا بسبب التغييرات الدقيقة التي تصل إلى نقطة تحول.

تأتي دراسات التعقد للاستجابة لمجموعة من التحديات المعقدة في القرن الحادي والعشرين. وتسلط الضوء على ثلاث اتجاهات كبيرة تؤثر على النظام العالمي: الثورة الصناعية الرابعة، والهيكل العمري المتغيرة بشكل كبير بين نصفي الكرة الأرضية، وحركة القوة الاقتصادية العالمية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ. في مواجهة هذا السياق المتطور، والتهديدات الأمنية الوطنية الأكثر شيوعًا في القرن الحادي والعشرين، ينطلق التعقديون من افتراض أن التعقد يتطلب دراسة العام والخاص باستخدام المعرفة العالمية والمحلية بالنظر في المستويات الكلية والمتوسطة والجزئية وكيفية تفاعلها. والذي يختلف عن النهج الاختزالي الخطي الذي هيمن على السرد النيوليبرالي في فترة ما بعد الحرب الباردة. وعليه سيتم التركيز على أربع (04) نظريات للتعقد في فهم وتحليل البعد الأمني وهي:

الفرع الأول: أثر الفراشة (Butterfly effect)

في محاضراته التي ألقاها عام 1972 بعنوان "القدرة على التنبؤ: هل تؤدي رفرقة فراشة في البرازيل إلى إعصار في تكساس؟"، طرح إدوارد نورتون لورينز (*) فرضية مفادها أن تغير مناخي أو إعصار في جزء واحد من العالم يمكن أن يؤدي إلى إعصار على بعد آلاف الأمتار، فرفرة جناح فراشة في البرازيل قد تؤدي إلى إحداث ديناميكيات جوية (جزئيات في الهواء)، والتي بدورها قد تؤدي إلى إحداث المزيد من الجزئيات على مساحة أوسع بما يكفي لإحداث إعصار في تكساس البعيدة. وكانت الرسالة الأساسية لفرضيته هي أن حدوث فعل صغير وغير مهم يؤدي إلى عواقب ومعقدة تتجاوز الفهم. حيث تؤدي

(*) توصل "لورينز" إلى هذا المفهوم خلال تعامله مع علم الأرصاد الجوية، وكان يبحث عن الحتمية فيه بما يتماشى مع النموذج السائد آنذاك. وقد استخدم طريقة للحسابات الحاسوبية كانت مبتكرة في ذلك الوقت (أوائل الستينيات). فقد أدخل ثلاث متغيرات تم اختيارها مسبقًا من بين متغيرات "باري سالترمان"، ثم قام بتبسيطها وحرك الآلة. ومع ذلك، ولأسباب تقنية، قرر عند تكرار الحسابات عدم البدء من البداية، بل إدخال البيانات المحسوبة بالفعل. لقد تشكل الأساس الجديد من خلال الأرقام المسجلة في منتصف الدورة الحسابية السابقة. ووفقًا لافتراضاته، فإن الأرقام اللاحقة يجب أن تتكرر، وبعد معالجة النصف الآخر من الدورة السابقة على أساس أنه يجب أن يستمر العمل. ولكن هذا لم يكن الحال في البداية كما هو مخطط، تكررت الأرقام اللاحقة؛ ولكن بمرور الوقت بدأت تظهر اختلافات طفيفة، وكانت النتائج النهائية مختلفة بشكل كبير عن النتائج السابقة. كان التفسير الأكثر بساطة هو افتراض أنه كان هناك خطأ أثناء الحساب، إلا أن "لورينز" لاحظ عاملًا مهمًا مختلفًا في ذاكرة الكمبيوتر، تم إجراء الحسابات إلى ستة منازل عشرية، ولكن تم طباعتها إلى ثلاثة منازل عشرية فقط. لذلك أدرك أن افتراضه الأولي بأن الاختلافات الصغيرة لا تؤثر على النتيجة النهائية كان خاطئًا. وبالتالي فإن الأنظمة حساسة للغاية حتى لأصغر التقلبات في الظروف الأولية وقد تم وصف هذا النموذج لاحقًا في الأدبيات على أنه تأثير أجنحة الفراشة.

الاختلافات الصغيرة جداً في التوافقات البسيطة في النهاية إلى تغييرات كبيرة في سلوك النظام وهو ما يُشار إليها عمومًا بأثر الفراشة.

لقد أضفت الظواهر العالمية مصداقية على فرضيته كالأضطرابات البيئية والاجتماعية والسياسية (الربيع العربي، الاضطرابات العرقية السياسية والدينية المتضاربة، ومعضلة الأمن الداخلي والإقليمي).¹ يمكن أن تؤدي حالات عدم الاستقرار إلى تغير سريع في الظروف الأمنية واندلاع العنف، لدرجة الارتباط العالية والمرتفعة، والتغييرات الصغيرة في جزء من العالم يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة في أجزاء أخرى، ويمكن أن يكون للأسباب الصغيرة تأثيرات كبيرة، ويمكن أن تحدث التغييرات بطريقة غير خطية ولكن بشكل كبير في لحظة يتغير فيها النظام.

إن مصطلح أثر الفراشة في النظريات الفيزيائية والفلسفية وغيرها من فروع المعرفة، هو استعارة لفظية، يأتي للوصف المجازي لحالة ما، وليس لتفسير الحالة. ويشير هذا المصطلح في الأساس إلى أن الفروق الصغيرة في الحالة الأولى لنظام متحرك ديناميكي قد ينتج عنها فروقات كبيرة في تصرفات وسلوكيات هذا النظام في المدى البعيد. وهذا التعبير المجازي يصف تلك الظواهر ذات الترابطات والتأثيرات المتبادلة والمتواترة التي تتجم عن حدث أول، قد يكون بسيطاً في حد ذاته، لكنه يولد سلسلة متتابعة من النتائج والتطورات المتتالية والتي يفوق حجمها بمراحل حدثت في البداية، وبشكل غير متوقع، وفي أماكن أبعد ما يكون عن التوقع، وهو ما عبر عنه مفسرو هذه النظرية بشكل تمثيلي أن (رفرفة جناح فراشة في الصين قد ينجر عنه فيضانات وأعاصير ورياح هادرة في أبعد الأماكن في أمريكا أو أوروبا أو إفريقيا) وتتشارك هاته النظرية مع فكرة نظرية الدومينو ونظرية كرة الثلج (snowball) التي تتصور أن سلوك النظام المتحرك يعتمد على فروقات بسيطة في مراحله الأولى إذ عند وضع كرة ما في أعلى تلة ما، يمكن أن تتدحرج في أي اتجاه بناء على فروقات صغيرة في موضعها الأول.

لقد انتشر تأثير الفراشة على الجيوسياسية في ظل دخول النظام العالمي مرحلة من التفتت والتي جعلت الجنرال الفرنسي "ميشيل ياكوليف" (Michel Yakolveff) يقول: "نحن مقبلون على 20 عاماً من الفوضى". "We're in for 20 years of chaos"، أما في مجال أمن المعلومات، قد يؤدي التغيير الذي يبدو بسيطاً إلى نقاط ضعف خطيرة - ومع تزايد التعقيد والترابط بين البيئات فإن التنبؤ بتأثيرات

¹ EA Umoh1, UA Nnolim, ON Iloanus, op cit, p3.

الإجراءات التي تبدو بريئة سيصبح أكثر صعوبة بلا حدود، يُعد تأثير الفراشة مثالاً مثاليًا للحساسية تجاه الظروف الأولية/الابتدائية.

إن فرضية أن رفة جناح الفراشة في مكان ما قد تُسبب إعصارًا في مكان آخر من الأرض بعد عدّة سنين، قد يبدو الأمر مبالغًا فيه، ولكنّه منطقي، فتيارات خفيفة تحت سطح البحر على عمق كبير أو انشقاق لا يُذكر في قشرة الأرض تُسبب فيضانات شديدة وكوارث، ككارثة التسونامي المعروفة، عبر انتقال الاهتزاز وتضاعف حجمه، وتسلسل انتقاله من مكان لآخر، نتيجة الترابط بين اهتزاز التيار تحت الماء، الذي قد ينشأ عن ذوبان الجليد في القطب، أو حتى بسبب تحرك أحد الأحجار في القاع، وبين سقوط منزل في منطقة بعيدة عن مكان الحجر الساقط.¹ تُوضّح النظرية العلاقة التوافقية في اتجاه واحد، وتؤكد تسلسلاً لأحداث مُعيّنة وتتاليها؛ لتنتج أثرًا مختلفًا في الزمان والمكان، والصفة، والنوعية، والكمية، والأبعاد - عن الحدث الأول. على سبيل المثال ليس من الغريب بأن إطلاق منبه سيارة قد يُؤدّي إلى انهيار أحد الجبال، فما يفعله البعض من إطلاق مُنبّهات السيارات في داخل الأنفاق الجبلية هو خطأ جسيم يُؤدّي إلى تصدّع الجبل وانهياره، وما ذاك إلاّ لأنّ الصوت الصادر عن المنبه هو في الأصل عبارة عن موجات صوتية تنتقل في جزيئات الهواء، ثمّ في جوانب الأنفاق، وتخرق الجدار؛ لتنتقل في ذرات الصخر المكونة للجبل؛ مما يُؤدّي إلى تخلّخلها وتشقّقها، ومن ثمّ تصدع الجبل. الأمر منطقيّ جدًّا، ولكنّه بعيد المدى، فلا يتصدع الجبل فور إطلاق لمنبه الصوت، ولكن سنوات من تكرار هذا الفعل كفيلة بإحداث الأثر.

ومن الأمثلة الفعلية لهذه النظرية ما تسبّب به عددٌ من الأرناب المستوردة من بريطانيا إلى أستراليا عام 1859 من اختلالٍ خطير للنظام البيئي؛ حيث تكاثرت تلك الأرناب بسرعة هائلة مُحدثةً أضرارًا بالحشائش والمراعي والمحاصيل الزراعية، ولم تُفلح الوسائل في القضاء عليها، فكانت النتيجة سيئة للغاية، فقد فاق عدد الأرناب عدد السكان، وتحوّلت إلى براري قاحلة، ولحقت بالمنطقة أضرارٌ مادية هائلة، فهل كان من الممكن التنبؤ سلفًا بما قد تفعله عدّة أرناب في قارة كاملة؟، وما كشفه خبراء أمريكيون بجامعة "أوهايو" عن تغييرات مناخية طرأت على اليمن ودول الجزيرة في أعقاب زلزال "تسونامي"، إنتر تسبّب الأخير في جعل المنطقة تحت تأثير الرياح الموسمية القادمة من المحيط الهندي، والمحملة بالأمطار الغزيرة على غرار ما كانت عليه قبل حوالي 5000 عام. فالتجاء العلماء لاستخدام هذه النظريات عبّر دراسة الرابطة بين

¹ شريفة الغامدي، "نظرية الفوضى" (Chaos Theory)، 2024، متاح على الرابط التالي؛ تم تصفح الموقع يوم: 2024/03/11
<https://www.alukah.net/social/0/21969/>

هذه الظواهر؛ للاستفادة منها في التنبؤ بالتغيرات الجوية، أو لتفادي الكوارث والخسائر الناجمة عن الفيضانات بدراسة العلاقة بين المسبب "المؤثر الابتدائي" والنتيجة "الأثر النهائي".

وعليه فما يبدو بالمجمل غير مترابط هو في الأصل مترابط جداً ومتسلسل الأحداث، والبحث في التفاصيل هو ما يظهر هذا الترابط. وحالياً يُحاول البعض الاستفادة من تطبيق هذا التأثير؛ لدراسة التغيرات في اقتصاد الأسواق، ومعرفة الأسباب التي يُمكن أن تؤثر بشكل غير مباشر بها، فارتفاع الأسهم المالية أو تدنيها قد تكون وراءه أسباب أخرى خفية غير تلك الظاهرة لنا. وأيضاً في دراسة والبحث عن حلول مستدامة للإرهاب الدولي، والأصولية الدينية، والانفجار السكاني والتهديدات السيبرانية. بحيث يمكن أن تؤدي المدخلات الكبيرة إلى مخرجات صغيرة والعكس صحيح. ويبدو أن الأزمات الكبرى قد تتلاشى، في حين قد يتحول اغتيال شخصية مهمة في دولة معينة إلى كارثة عالمية. وهذا يعني أنه غالباً ما يكون من الصعب جداً التنبؤ بعواقب الإجراءات التي تبدو غير مهمة، وأن حدثاً واحداً يمكن أن يكون له تأثيرات متعددة غير مقصودة عندما ينتشر في جميع جوانب النظام. في النظام المعقد يلاحظ "شويلر" أن العلاقات غير مضافة وغير تبادلية. إن التفكير بشكل خطي في العمليات الاجتماعية أمر شائع وبديهي، وغالباً ما يكون خاطئاً. وإذا جلبت الإصلاحات الجزئية بعض الفوائد الإيجابية، فإن الإصلاحات واسعة النطاق ستجلب المزيد. وإذا أدت المستويات المعتدلة من المساعدات الخارجية إلى تخفيف حدة الفقر، فإن المستويات الأعلى من المساعدات يمكن أن تقضي عليه. ونادراً ما تعمل العلاقة السببية في النظم الاجتماعية وفقاً لهذه المبادئ.⁽¹⁾

الفرع الثاني: نظرية الشواش (chaos theory)/توقع اللامتوقع

شهدت مرحلة نهاية الحرب الباردة بواحد بروز عملية ونمذجة جديدة في العالم، وهذه العملية الجديدة وضعت أساس "نظام عالمي جديد"، وهو مشروع عالمي تم تقديمه إلى السوق يطلق عليه اسم "النظام المعقد والفوضوي"، تتشكل فيه المفاهيم السياسية والاقتصادية والعسكرية وفقاً للفوضى والتعقيد.² وبسبب الهيكل المعقد لهذا النظام الفوضوي خلق نموذجاً آمناً معقداً تشكله هياكل معقدة، فما يراه الشخص الذي لا يفهم الميكانيكا عندما يرفع غطاء السيارة هو هيكل فوضوي، في حين أن ما يراه ميكانيكي عندما ينظر

¹) Seva Gunitsky, op cit, p.40.

² Şener Bilalli, 2016, Chaos and Security, International Balkan University, <https://doi.org/10.1215/9780822374718-016>

إلى محرك السيارة بسرعة هو مشكلة ميكانيكية بسيطة للغاية، بعبارة أخرى، قد تكون المشكلة معقدة من جانب وبسيطة من جانب آخر في النهاية هو وضع فوضوي.

تعاقت الكثير من النظريات العلمية كالنظرية السلوكية، والنظرية المعرفية، والبنائية، ونظرية التوقع حتى نشأت نظرية الفوضى، وهي من النظريات المثيرة جدًا، التي انتشرت حديثًا، ولاقت اهتمامًا واسعًا؛ لتفسيرها الكثير من الأمور التي توقفت النظريات العلمية السابقة عند تفسيرها، ولم تجد مُقنعًا يبرر حدوثها، ولتزييل الكثير من الغموض حولها، وأصبح من الممكن إيجاد الصلة بين الأمور المتباينة، أو توقع الرابط بينها. نظرية الشواش هي علم المفاجآت غير المتوقعة وغير الخطية تعلم المهتمين والمتخصصين بمحاولة توقع اللامتوقع على سبيل المثال، تتعامل نظرية الفوضى مع الأشياء التي يصعب التنبؤ بها، مثل اضطرابات الطقس وسوق الأوراق المالية والدماغ البشري، حيث تُوصف هذه الظواهر بالرياضيات الكسرية، والتي تعكس التعقيد اللانهائي للطبيعة.

تقرّر نظرية الشواش أنّ بعض الأمور التي نراها مُختلطة وغير مترابطة قد تكون مُنظمة، وتسير حسب نسق مُحدد بعكس ما تبدو عليه. فالمراقب لحركات النحل أو سلوكه يلاحظ الترددات العشوائية التي يُمارسها دون نظام ظاهر، حركات مُستقيمة وأخرى ملتوية دائرية أو اهتزازية، سريعة أو بطيئة، لا يبدو بينها أيّ ترابط، ولكن ما كشفه العلم من أنّ هذه الحركات العشوائية ما هي إلا لغة منظمة يتواصل بها أفراد الخلية تُحدد من خلالها مكانَ الغذاء الذي وجدته، ورُبما نوعه، فهذه الفوضى الظاهرية في حركات النحل هي في الأصل تنظيم بديع في الحركة، فلكلّ منها هدف مُحدد واضح لكل فرد منها. فالحركات التي تبدو عشوائية هي في الواقع تتبّع مساراتٍ غير خطية تتكرر وتتداخل بنسقٍ معين غير متماثل تمامًا، ولكنه منظم جدًا وكأنها تعود إلى نقطة جذب مُحددة بعد أن تنطلق عنها. وتُحاول نظرية الفوضى الوصول إلى النظام الخفي غير الظاهر فيما يبدو عشوائيًا من الظواهر، أو الأحداث، أو السلوكيات، أو الحركات، ووضع قواعد لدراسته والاستفادة من تطبيقاته.¹

تعتبر نظرية الشواش من أحدث النظريات الرياضية- الفيزيائية تعنى بدراسة العمليات في الأنظمة الحركية اللاخطية وذات أهمية لما تقدمه من قدرة على التنبؤ "predict" بما لا يمكن التنبؤ به، والتي تشير إلى أن المقدمات البسيطة قد تقود إلى سلوك معقد يتسم باللاخطية التي تبدي نوعا من السلوك العشوائي

¹ شريفة الغامدي، "نظرية الفوضى" (Chaos Theory)، 2024، متاح على الرابط التالي؛ تم تصفح الموقع يوم: 2024/03/11
<https://www.alukah.net/social/0/21969/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%89-chaos-theory/>

يعرف بالشواش وينتج هذا السلوك العشوائي إما عن طريق عدم القدرة على تحديد الشروط الابتدائية (تأثير الفراشة) أو عن طريق الطبيعة الفيزيائية الاحتمالية لميكانيكا الكم¹، تحاول نظرية الشواش أن تستكشف النظام الخفي المضمّر في هذه العشوائية الظاهرة محاولة وضع قواعد لدراسة مثل هذه النظم كإقتصادات السوق، وحركة الأسهم والتزايد السكاني، تجدر الإشارة أن الشواش تختلف عن العشوائية "Randomness"؛ فالنظام العشوائي لا يمكن التنبؤ بالخطوة التالية، وكل شيء يمكن أن يحدث، ولذا يمكن وضع سيناريوهات محددة حول ما سيحدث ولكنها لا تكون بلا نهاية، وفي حالة الشواش فإن المدى غير نهائي لإمكانية التنبؤ بالمستقبل، ويمكن تطوير مجموعة من البدائل التي يمكن أن تتلاءم معها.

تهدف النظرية الشواشية إلى وضع نموذج لكل النظم بالنظر إلى النماذج الكلية، بدلا من عزل علاقات السبب والنتيجة لأجزاء محددة في النظام، يتسم السلوك الفوضوي بحساسيته الشديدة للشروط الأولية، وتمثل تلك الحساسية الخاصة الأكثر عقلانية في النظم الفوضوية، فعلى سبيل المثال، تساعد نقطة معينة في النظام الفوضوي على اكتشاف نقطة أخرى قريبة منها، وتبعد بمسافة ما، وقد تقود هذه النقطة النظام إلى مسار في اتجاه نقطة أبعد من النقطة الأولى، أي أن المسارات الخاصة بكل نقطة قد تكون مختلفة ويكون من غير الممكن التنبؤ بها، وهذه الخاصية تجد المقابل لها في مجال النظم السياسية المقارنة، فالقرارات السياسية المصيرية تقيد العمليات والأحداث التالية بمجرد أنها حددت مسارات معينة للتطور السياسي بوجود لحظات حرجة تصبغ الملامح الأساسية للحياة الاجتماعية وتسمى بنقاط التشعب (Bifurcation Point)، وعندها تكون حساسية النظام للشروط الأولية أقوى، وتتجلى الطبيعة الفوضوية للنظام بصورة راديكالية، وتقود هذه الحالة النظام إلى ما يسمى بحدود الفوضى العمياء، فقبل الوصول إلى هذه النقطة كان النظام يتصرف بطريقة يمكن التنبؤ بها ولكن بعد وصوله لهذه النقطة لا يكون هنالك التزام بمسار التصرف السابق ويصبح السلوك أقل قابلية للتنبؤ.

ويطلق علماء الفيزياء مسمى السلوك الشواشي "choatic behavior" على السلوك المعقد وغير المتوقع للنظام المادي، يمثل بوانكريه "poincare henri" ولورنز "edward lorenz" وبوشيسوكي أويدا "yoshiske ueda"، أبرز رواد نظرية الشواش خلال القرن العشرين. ومع ذلك فإن منظري العلاقات الدولية أبدوا اهتماما كبيرا بعلم الشواش، فكما أطلق الفيزيائيون على السلوك الديناميكي للنظام المادي شواشي، وصف علماء السياسة السلوك غير المتوقع لنظام العلاقات الدولية بأنه شواشي (فوضوي)

¹ Michał Snopek, "Chaos Theory as a Research Tool in Security Studies", Safety & Fire Technique article, 47 Issue 3, 2017, p79.

"Choatic"، يعتمد على الشروط الأولية، إن افتراض الشواش يمكن أن يساعد في تفسير تنوع السلوك الدولي الذي تبديه الفواعل الدولية، تأتي نظرية الشواش كأداة لمساعدة محترفي/علماء الأمن لفهم الظواهر الدولية، وعليه ستكون بمثابة المجهر من أجل اختبار التحديات والمشاكل الأمنية المعقدة في هذا العصر كالصراعات والحروب السيبرانية، الكوارث، تغير المناخ، الإرهاب، الهجرة وغيرها. (1)

في هذا الصدد ركز العالم السياسي كيسان "dylan kissane" على ثلاث افتراضات حول السلوك الدولي، يمكن من خلالها التنبؤ في النظام الدولي على المدى القصير والمتوسط وهي:

أولاً: أن طبيعة النظام الدولي شواشي مما يعني حساسيته تجاه الشروط الأولية والسلوك المعقد على المدى الطويل وعدم إمكانية التنبؤ.

ثانياً: أن الفاعلين في هذا النظام المتميز بالسلوك الشواشي يسعون إلى الأمن.

ثالثاً: أن الحاجة إلى الأمن تجعل الفواعل في النظام يتفاعلون، وبالتالي وفقاً لكيسان يمكن التعامل مع النظام والتحكم به من خلال تتبع علماء الفيزياء وطرقهم. (2) في دراسات السلام استخدم فيريرا "ferreira" نظرية الفوضى كأداة تركز على العلاقة بين النظام والشواش في بناء السلام، بالإضافة إلى ذلك يمكن رؤية الأحزاب السياسية والانتخابات من منظور النهج الشواشي، ذلك لأن أحداث صغيرة في الحملة الانتخابية قادرة على تغيير مسار النتائج النهائية وهو ما يعرف بالحساسية للشروط الأولية، ومثال آخر أحداث 11 سبتمبر فوجود حدث بسيط أدى إلى كارثة ضخمة يصفها العلماء بأنها حالة فوضوية. (3)

يتم اعتماد الشواش في وصف السلوك السياسي والظواهر السياسية كالحروب والثورات وعدم الاستقرار السياسي والتحديات المعقدة والأزمات وقد تم الاستفادة من نظرية الشواش في أبحاث الأمن في مجال العلاقات الدولية حيث افترض المتخصصون في أبحاث السلام والأمن أن احتمال تحقق الأمن يزداد كلما ازدادت العشوائية وقل النظام، باعتبار أن الأمن هو تسلسل طبيعي للعشوائية المنتظمة التي تظهر على مستوى من التفاعلات الإنسانية، كما طبقت في مجال الأمن الدولي والاستراتيجية، تتعامل النظرية

¹ Alexander McLeod, Reno Carlos, Glenn Dietrich, **Modeling Security Vulnerabilities Using Chaos Theory: Discovering Order, Structure, and Patterns from Chaotic Behavior in Complex Systems**, pp.2-3.

² Dylan kissane, "A choatic theory of internatinal relations ? the possibility for theoretical revolution in international politics", **pro poli**, N°2,2007, p94.

³ فداء حسين العبادي، "نظرية الشواش من العلوم الفيزيائية إلى مستقبل العلاقات الدولية"، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 1، 2021، ص66.

مع الحرب على أنها ظاهرة غير منتظمة تنتج سلوكا غير منتظم من خلال عدم التناسق في العلاقة بين المدخلات والمخرجات التي لا يتساوى فيها الكل مع مجموعة الأجزاء.

ساهمت نظرية الفوضى في إعادة تفسير أبحاث كارل "فون كلاوزفيتش" (clauwitez) حول فن الحروب و"آلان بيرشن" الذي أثبت بشكل مقنع أن "كلاوزفيتز" قد تغلغل في الحرب كظاهرة غير خطية إلى حد كبير، كما كشف عن تداخل الصدفة والاحتمال، وتأثيرات ضبابية الحرب. وديناميكيات العمل ضد عدو يخضع لهذه القوى نفسها ويتحرك ويتفاعل. حيث اختار "كلاوزفيتز" استعارة غير مباشرة لتوضيح طبيعة العنف الشهيرة هي الكراهية والعداء، لعبة الصدفة والاحتمال، ومعيار الحرب الفرعي كأداة للسياسة. يقول بونتر: «مهمتنا هي تطوير نظرية تحافظ على التوازن بين هذه الاتجاهات الثلاثة». «اربط جسمًا معلقًا بين ثلاثة مغناطيسات» هو أحد العروض الفيزيائية الأولية للنظام الفوضوي. لأن مساره غير قريب ولا يمكن التنبؤ به، وستيفن مان الذي يصف البيئة الدولية بأنها "مثال مطلق للنظام الفوضوي".⁽¹⁾

أدى ظهور وضع الكمبيوتر إلى تطوير فهم ديناميكيات النظام اللاخطي مكنت أجهزة الكمبيوتر العوارض من وضع نموذج لنظام فوضوي ومن ثم تمثيل الحالات المستقبلية للنظام التي يمكن التنبؤ بها مسبقًا. تكشف هذه النماذج عن مدى التغيرات الصامتة في المتغيرات (التوليفات النهائية) التي تنتج تغييرات أكبر أو أصغر في الحالات المستقبلية إذا تم النظر إلى الحرب على أنها عملية فوضوية. تفترض نظرية الفوضى إلى أنه لا يمكن التنبؤ بمستقبلها بشكل موثوق حتى لو أمكن اختزال ديناميكياتها إلى مجموعة من المعادلات. رغم ذلك. هناك حدود لعدم قابلية التنبؤ بنظام فوضوي تعتمد الأنظمة الفوضوية بشكل كبير على الكوندلترونات المادية ولكن ليس بشكل متساو في جميع الحالات توفر نظرية الفوضى أدوات يمكنها التنبؤ بأنماط سلوك النظام وتحديد الحدود التي يمكن للسلوك أن يصححها.⁽²⁾

تتسم نظرية الشواش بخصائص هي:³

1- الحساسية للشروط الأولية/الابتدائية Sensitivity to initial conditions: إن أحد العناصر المهمة التي تحدد الطبيعة الفوضوية للنظام هو حساسيته للظروف الأولية وترتبط هذه بالمعادلات التفاضلية غير الخطية التي تشكل أساس نظرية الفوضى. ويعني النظام الديناميكي غير الخطي أن حالة النظام تعتمد

¹ John Gore, Thomas Keaney, pp 6-7.

² Chao Wu, Investigation of foundation theory of safety & security complexity, Journal of Safety and Sustainability, 2023, pp 4-5.

³ EA Umoh1, UA Nnolim2, ON Iloanusi, op cit, pp1-2

على التحولات التي تحدث بمرور الوقت وهذا يؤدي إلى رفض الاختزالية باعتبارها الطريقة المعرفية الأساسية - النموذج الذي شهد في زمن نيوتن- وهذا يعني أن حتى أدنى تغيير في بيانات الإدخال يؤدي في فترات طويلة إلى تأثيرات نهائية مختلفة تمامًا. ويمكن استخدام هذه الفرضية في مجالات مختلفة من العلوم، وليس فقط العلوم الدقيقة. ففي علم الأحياء، عند التعامل مع التغير السكاني، يؤدي هذا إلى التخلي عن النموذج البسيط لزيادة أو نقصان السكان اعتمادًا على توافر الغذاء. ويستخدم نفس النموذج أيضًا في تحليل هياكل المنظمات والمؤسسات.¹ وفي حالة الفيضان، قد يفيض النهر في أماكن كانت تعتبر في الأصل آمنة، والمناطق الاحتياطية التي تم تحديدها على أنها حساسة (على سبيل المثال)، في حالة الفيضانات الربيعية، كان من المتوقع أن يكون الخطر الأكبر في الأنهار المتدفقة في المناطق المنخفضة؛ ومع ذلك، في ظل الظروف الأولية المحددة، يمكن أن يظهر الخطر أيضًا في مناطق غير مذكورة في الخطة، أيضا حساسية الأمن الداخلي للظروف الأولية يشمل التغييرات الناتجة عن السلوك غير المتوقع للأفراد في المناصب الإدارية.² وعليه نستنتج أن أي اضطراب طفيف في حالة النظام سيؤدي إلى حالة مستقبلية غير متوقعة. وهذه الخاصية هي السمة المميزة الرئيسية لجميع الأنظمة الفوضوية.

2- الدوامية Ergodicity: هي سمة من سمات الأنظمة الفوضوية تجعل مسارات تطورها غير قابلة للمس وبالتالي، فإن المسارات غير المستقرة تتمدد وتطوى وتستقر في النهاية في جاذب فوضوي دون أن تلمس بعضها البعض.

3- الحتمية Deterministic: هي الحالة التي يمكن أن تؤدي فيها البيانات الأولية المعروفة على نتائج يمكن التنبؤ بها، أو هي الاعتقاد بأن كل حدث أو فعل ينتج حتمًا عن فعل أو حدث سابق. وهذا التعريف مشترك مع نظرية الفوضى، التي تعني أن السلوك غير المنتظم وغير المستقر للفوضى ينشأ من علاقات رياضية صارمة، وليس من العمليات العشوائية. وبالتالي، فإن الفوضى غير الخطية تعارض الضوضاء العشوائية تمامًا. ويمكن تكرار السلوك غير المتوقع الناجم عن الفوضى الحتمية مليون مرة من خلال العلاقات الرياضية التي تعبر عن بنيتها، وستكون الحالات المستقبلية المتطورة، المعروفة باسم الجاذبات الفوضوية متطابقة تمامًا.

¹ Michał Snopek, op cit, p82.

² ibid, p83.

■ الأمن كظاهرة شواشية:

إن التباين في البنية البيولوجية والانتشار السريع للأوبئة والإرهاب خلق مساحة مفتوحة للأنظمة الفوضوية المتحكم فيها، تشهد فيها مفاهيم الفوضى الأمنية التي كانت سائدة خلال الحرب الباردة تراجعاً تدريجياً.¹ فقد ظهرت الفوضى في السنوات الأخيرة كظاهرة ديناميكية حتمية يمكنها أن تقدم رؤى جديدة لفهم التحديات المعقدة للأمن الوطني في عالم معاصر أين تلعب العلوم والتكنولوجيا أدواراً حاسمة في نمذجة حلول معقدة لمجموعة من التحديات الأمنية، تم تطبيق الديناميكيات الفوضوية على النمذجة الافتراضية والواقعية للحلول المستدامة للتحديات الناشئة في الديموغرافيا والسياسة والهندسة والتكنولوجيا وتعزيز قدرات التكنولوجيات العسكرية. يتم نمذجة هذه التفاعلات رياضياً ومحاكاتها عددياً ويتم استقراء النتائج لإنتاج حلول واقعية لمكافحة الإرهاب، وعدم الاستقرار السياسي، والتهديدات السيبرانية، والتشهير والأمن البيومترى للطب الشرعي.²

نظرية الفوضى/الشواش مفهوم متعدد التخصصات يصف سلوك الأنظمة المعقدة. في الاستخدام السياقي، يتناقض مفهوم "الفوضى" مع التعريف العام للفوضى (anarchy)^(*). الفوضى هي ببساطة حالة وظاهرة من الأنظمة الديناميكية الحتمية التي تكون حساسة للغاية للاضطراب الطفيف لظروفها أو هياكلها الأولية. تم العثور على الفوضى في الطقس والسوائل والعمليات الكيميائية والأنظمة النفسية والأنظمة العاطفية وأنظمة الهندسة. ما يجعلها مثيرة للاهتمام للدراسة.⁽³⁾

يمكن أن تنتج الأنظمة تأثيرات دائرية حيث يستجيب الفاعلون للبيئات الجديدة التي أوجدتها أفعالهم. في السياسة الدولية ربما يكون أهم مظهر لهذه الديناميكية هو عملية واسعة النطاق للمعضلة الأمنية - أي الميل إلى بذل جهود لزيادة أمن الدولة لتقليل أمن الآخرين في نفس الوقت. نظراً لأن الدول تعلم أنها لا تستطيع الاعتماد على الآخرين في المستقبل غير المتوقع، فإنها تسعى إلى حماية نفسها من مجموعة واسعة من التهديدات. في السياق الأمني الجديد، يركز مصطلح التداول (Circulation)⁽⁴⁾ على المشاكل

¹ Şener Bilalli, op cit, ibid.

² Lekunze, M, "Security as an Emergent Property of a Complex Adaptive System, Stability", *International Journal of Security & Development*, 8(1): 2019, p6.

(*) لتفاصيل أكثر حول الفروقات بين الفوضى والشواش أنظر: فداء حسين العبادي، مرجع سابق، ص 58.

³ Levi Gundert, Understanding Security Through Probability, 20 March 2014:

<https://blogs.cisco.com/security/understanding-security-through-probability>.

⁴ Group of authors, *The Globalization of Security*, The Royal Institute of International Affairs, 2005, Chatham House, p2

التي تطرحها الترابطات والتدفقات بدلاً من المشاكل التي تطرحها الترسيمات بين الشؤون الداخلية والخارجية. يبدو أن التداول العالمي يمثل أيضًا شبكة سلسلة من المشكلات المترابطة، تغير المناخ، الأمن البشري الأمن الغذائي والمائي، فضلاً عن الأمن الاقتصادي والسياسي، ودمج الأمن الداخلي مع الدفاع الخارجي في أجندة معقدة. التحديات المطروحة هي معرفية بقدر ما هي مادية تتطلب تغييرات في التفكير أكثر من القدرة على إعادة توجيه الموارد. ما يميز الإشكالية الأمنية الجديدة في المقام الأول هو أولوية الانشغال "بالتداول" العالمي / المحلي. يعني التداول في هذا السياق كل نوع يمكن تصوره من تداول أو تدفق الناس والأشياء، والطاقة والتمويل، والمياه والغذاء، ورؤوس الأموال والمعلومات، والصور والخطابات، والعلوم والتكنولوجيا، والأسلحة والأفكار، والمخدرات، والميكروبات والأمراض.⁽¹⁾

باختصار، تتعلق إشكالية الأمن المعاصر بتداول كل شيء. في عالم مترابط بشكل منهجي. حيث نجد أصغر الاضطرابات أو الحالات الشاذة في نظام واحد لديها القدرة على الانتشار بسرعة أكبر على نطاق واسع تؤثر على العديد من أنظمة التداول المحلية والعالمية الأخرى، فاننتقال الفيروسات بعد عبور طائرة لمحيط، وإصابة العديد من البشر، وغلق مدينة معينة. تُظهر الصحة والسياحة وأنظمة التمويل العالمي روابط غير معروفة أو غير متوقعة. من الناحية المعرفية، يترجم الدوران مشكلة الأمن العالمي الجديدة من مشكلة جيو-إستراتيجية إلى مشكلة بيئية تتميز بالديناميات التصاعدية للاعتماد المتبادل المعقد.⁽²⁾

يعتمد فهم النظام المعاصر على التناقضات والغموض والشكوك، يبدو أن الحقبة الحالية تستمد ترتيبها من الاتجاهات المعاكسة والأنماط العرضية. ففي حين كان يُنظر إلى حياة الأفراد والمجتمعات في الحقب السابقة على أنها تتحرك على طول مسارات خطية وثابتة، تبدو الآن حركتهم غير خطية وغير منتظمة مع كون متوازن لحظيًا تتخلله تسارعات مفاجئة أو تحولات اتجاهية. وبناءً على ذلك، فإن الميل طويل الأمد للتفكير في أي من المصطلحات قد بدأ يفسح المجال لتأطير التحديات على أنها مشاكل وأصبح

¹ يمثل جي ديفيد سينجر، ودينيس ساندول، ووالتر كليمنس، وماثيو هوفمان، ورافي بهافاني، وروبرت أكسلرود، وديزموند سوندرز مساهمين في هذا المجال. إنهم يقومون بوظائف جيدة جدًا لإظهار بعض الأفكار المثيرة التي يمكن أن يولدها هذا النهج. تنظر ساندول في أسس التمرکز العرقي وتعرض الظاهرة صعودًا إلى حل النزاع (من خلال تحليل جيد للاستراتيجيات البديلة في معضلة السجين وإلى مجموعة من الأحداث التي ظهرت بعد الحرب الباردة. بيني كليمنس على مفهوم "اللياقة المجتمعية"، المرتبط بمفاهيم التطور المشترك، والتوازن المتقطع، لرؤية العالم بعدسات جديدة. يتجه هوفمان إلى الأنظمة البيئية، خاصة تلك المتعلقة باستنفاد الأوزون. يقدم بهافاني بعض البصيرة الحقيقية حول ظهور الأعراف العرقية والعنف، **لتفاصيل أكثر أنظر:**

-Neil E. Harrison, **Complexity in World Politics: Concepts and Methods of a New Paradigm**, (State University of New York Press, 2006,p333.

² Group of authors, **The Globalization of Security**, The Royal Institute of International Affairs, 2005, Chatham House, pp 1-2.

يفهم الناس أن الأحداث غير المتوقعة أمر شائع، وأن الحالات الشاذة هي حوادث طبيعية، وأن الحوادث الصغيرة يمكن أن تتكاثر إلى نتائج رئيسية، وأن العمليات الأساسية تؤدي إلى قوى معارضة حتى مع توسيع نطاقها، وأن ما كان يومًا ما انتقاليًا قد يستمر الآن، وأن تعقيدات الحياة الحديثة متجذرة بعمق لدرجة أنها تغرس التعلق العادي في التطور المفاجئ.⁽¹⁾

▪ الشواش ونمذجة حلول الأمن:

بُذلت محاولات عديدة، في الدراسات الاجتماعية، وخاصة في الاقتصاد، حيث بنت الأساليب الجديدة الآمال في فهم أفضل ووصف أفضل لعمليات تشكيل السوق. طبق روبرت كروسيفسكي Robert Kruszewski نموذج التشعب لشرح شكل منحنيات العرض والطلب bifurcation وكيف تؤثر على تشكيل التوازن في السوق، وأصبح إدغار بيترز Edgar Peters مهتمًا بالبعد الكسري (التشابه الذاتي) للسوق، وتأثيره على سلوك المستثمر. وأوضح ديانا ريتشاردز وألفين سابرشتاين Diana Richards and Alvin M. Saperstein إمكانيات استخدام نظرية الفوضى في العلوم السياسية. اقترح الأول أطروحة مفادها أن التفضيلات الفردية تترجم إلى تفضيلات جماعية بطريقة غير خطية، ثم افترض أن هذه العملية تؤثر على تفضيلات التصويت حاول سابرشتاين Saperstein تحديد تأثير العمليات الفوضوية chaotic على العلاقات بين الدول في بيئة دولية. كما طبق نظرية الفوضى للإجابة على السؤال الذي أثاره أنصار نظرية السلام الديمقراطي: هل الدول الديمقراطية أقل استعدادًا لخوض الحرب من الدول الاستبدادية؟²

أثبتت كاتارزينا سينكيفيتش-ماليوريك Katarzyna Sienkiewicz-Małyjurek أن نظام إدارة السلامة العامة يلبي جميع معايير النظام الناشئ عن نظرية التعقيد وفي الأدبيات حول تطبيق نظرية الفوضى في تحليل مواقف الأزمات واسعة النطاق. استخدم تيموثي إل. سيلنو Timothy L. Sellnow هذه النظرية لشرح الظواهر قبل وأثناء وبعد فيضان نهر ريد عام 1997. استخدم ريان هاجل وماثيو ستاتلر وبرادلي ك. بينويل Ryan Hagel, Matthew Statler and Bradley K. Penuel التشعب bifurcation في موسوعة إدارة الأزمات، كأحد التفسيرات المحتملة لحدوث سلسلة من الأزمات، ثم طبق مارك سبيكمان وريتشارد شاربلي Mark Speakman and Richard Sharpley النظرية غير الخطية لدراسة إدارة الأزمات في الوقاية من أوبئة AH1N1.

¹ David S. Alberts, Thomas J. Czerwinski: **Complexity, Chaos, and National Security Policy: Metaphors or Tools?**, (National Defense University Washington, 1997, p32)

² Michał Snopek, op cit, p80.

• هناك مفهومان أساسيان لنظرية الشواش:

1/ الأنظمة الحتمية ليست قاعدة بل هي انحراف عن القاعدة:

يفترض المفهوم الأول أن الأنظمة الحتمية ليست قاعدة بل هي انحراف عن القاعدة وبالتالي، يحكم العالم أنظمة فوضوية. وتحليل أي تهديدات لسلامة النظام يسمح بملاحظة أن الأزمات لا تتبع دائماً نفس المسار. مثال الهجومين في فرنسا في السنوات الأخيرة. تضمن الهجوم الأول (13 نوفمبر 2015) سلسلة من الهجمات بالقنابل وعمليات القتل باستخدام الأسلحة النارية واعترف تنظيم الدولة الإسلامية بأنه دبر الهجوم، الذي نفذه مهاجرون من الدول العربية وأحفاد المهاجرين المولودين في أوروبا. وعلى الرغم من التدابير الأمنية التي تستخدمها الأجهزة، فقد وقعت المزيد من الهجمات. وفي واحدة من هذه الهجمات، في 14 يوليو 2016، قاد رجل من أصل تونسي فرنسي سيارته نحو حشد من الناس يمشون على الكورنيش في نيس واعترف تنظيم الدولة الإسلامية أيضاً بتنظيم هذا الهجوم. وعلى الرغم من تصنيف الحوادث في نفس الفئة (الهجوم الإرهابي)، وأن الإرهابيين ينحدرون من نفس البيئة (المسلمين)، فإن الهجمات كانت مختلفة إلى الحد الذي قد يجعل تطبيق الأساليب الخطية لمنع الهجمات الإرهابية مستحيلًا. ويرجع هذا إلى وجود عامل يتسم بالسلوك غير الحتمي - الإنسان. لذلك، يمكن للمرء أن يلاحظ أن الافتقار إلى الحتمية وإلى حد ما العمل الفوضوي أمر طبيعي في مجال السلامة.¹

2/ الفوضى ليست عشوائية:

إن المفهوم المهم الثاني الذي تقوم عليه النظرية يتلخص في القول بأن الفوضى ليست عشوائية، العشوائية والفوضى حالتان مختلفتان ولذلك، فقد تم تقديم مصطلح الفوضى الحتمية، الذي يمزج بين المفهومين المتعارضين للعمليات العشوائية والمنظمة. ويسرد ميخال تيمبشيك Michał Tempczyk ثلاثة شروط: "الحساسية للشروط الأولية، وعدم إمكانية اختزال فضاء الطور إلى أجزاء ديناميكية منفصلة وغير ذات صلة؛ وكثافة النقاط الدورية في فضاء الطور" يجب أن يتسم النظام الفوضوي أيضاً بالإنتروبيا entropy، والتي يُفهم أنها عدم انتظام حركة النظام (مختلفة عن التعريف الديناميكي الحراري thermodynamic المعروف للإنتروبيا). لماذا تعد حركة النظام مهمة من حيث السلامة؟ إنها تجبر على دراسة الظواهر التي تتجاوز الوصف الإحصائي الدقيق. الوصف الإحصائي لا يكفي لتحليل عدد الأشخا □ الذين توفوا في عام معين، عندما تكون بعض الوفيات ناجمة عن أحداث عشوائية (كوارث طبيعية، حروب،

¹ Michał Snopek, op cit, p81.

إلخ). في الحركة غير المنتظمة، تثبت قوانين الديموغرافيا الإحصائية أنها غير صحيحة، لكنها تعمل كلما كانت الحركة منتظمة عند محاولة رسم خصائص عامة للفوضى الحتمية، يجب على المرء أن يذكر أنها نظام عشوائي ينتج عن تعقيد النظام، وليس أنه لا توجد قواعد تحكمه. سمح هذا النهج للنظرية بالذهاب إلى ما هو أبعد من علوم الفيزياء والرياضيات، وأن تصبح قابلة للتطبيق في العلوم الاجتماعية. عندما يتعلق الأمر بأمن الطاقة، يتم بذل محاولات لتطبيق أساليب داخل نظرية الفوضى في تحليل التغيرات في أسعار موارد الطاقة في الأسواق لإيجاد عامل جذب.

رسم توضيحي رقم (02) لحدود أثر الفراشة ضمن نظرية التعقد



Source : <https://thedecisionlab.com/reference-guide/economics/the-butterfly-effect>

الفرع الثالث: الهولوجرافية (holography):

تعني كلمة الهولوجرام "holo" "الكل" whole وكلمة "gram" الكتابة "to write"، وبالتالي فإن الهولوجرام هو كتابة الكل إلى أجزائه. يتم استخدام مصطلحي الهولوجرافيا "holography" و"الهولوجرام" "holographic" بالمعنى العلائقي "relational sense" والذي لا ينبغي الخلط بينه وبين الاستخدام الشائع للهولوجرافيا والهولوجرام holography and hologram كعمليات تقنية أو منتجات التصوير ثلاثية الأبعاد الخاصة بهما.

إن المفهوم الأساسي للهولوجرافيا هو أن "الشيء هو جزء من الكل بينما يحتوي في الوقت نفسه على الكل" object is part of the whole while it simultaneously contains the whole « في نظرية الكم، يعنى مبدأ الهولوجرافيا بجل التوترات المعروفة بين فيزياء الكم/الكوانتوم على المستوى الذري ونظرية ألبرت أينشتاين للجاذبية على مستوى الكوكب من خلال اقتراح أن الكون عبارة عن إسقاط هولوجرافي: ما يظهر على سطح (أفق الحدث) للثقب الأسود هو معلومات مشفرة حول ما بداخله، تمامًا كما يشفر الهولوجرام ثنائي الأبعاد صورة ثلاثية الأبعاد¹ والتي حددها كافالسكي في المنطق الحوارية، والتأثر بين الأسباب والنتائج، والهولوجرافية التي تصف انتقاء الحدود التقليدية بين الكُلّات والأجزاء، حيث يمكن الكل أن يكون في الوقت نفسه جزءًا لكل أكبر منه، أو أن يصبح كذلك كلاً في حد ذاته.

تشير الهولوجرافية أن العالم يتشكل (يتحول) بشكل ثلاثي الأبعاد؛ أجزائه ليست أجزاء من الكل فحسب، بل إنها تشمل الكل أيضًا، كما هو الحال في الهولوجرام. تساهم هذه الأنطولوجيا الهولوجرافية الكمومية في التمييز بشكل أوضح بين العلاقات الداخلية/الضمنية والعلاقات الخارجية/الواضحة والتركيز المتجدد على ثنائية الكل والجزء. وبذلك، فهي لا توفر أدوات مفاهيمية جديدة لإعادة التفكير في العلاقات الدولية باعتبارها علاقات ثلاثية الأبعاد تتطوي على العمليات والآليات الديناميكية للضم والكشف فحسب، بل لها أيضًا آثار سياسية وأخلاقية مهمة على سلوك العلاقات الأجنبية وتحويل الطريقة التي نفكر بها في الهوية والبقاء والعلاقات والمسؤولية. identity, survival, relationship, and responsibility.²

وعلى الرغم من اسمها، فإن العلاقات الدولية كانت منذ فترة طويلة مبنية على أنطولوجيا نيوتن الجوهرية للأشياء، Newtonian substantialist ontology of things، وليس على أنطولوجيا العلاقات،

¹ Chengxin Pan, "Enfolding wholes in parts: quantum holography and International Relations", *European Journal of International Relations*, Vol.26(1), p15.

² Chengxin Pan, op cit, p14.

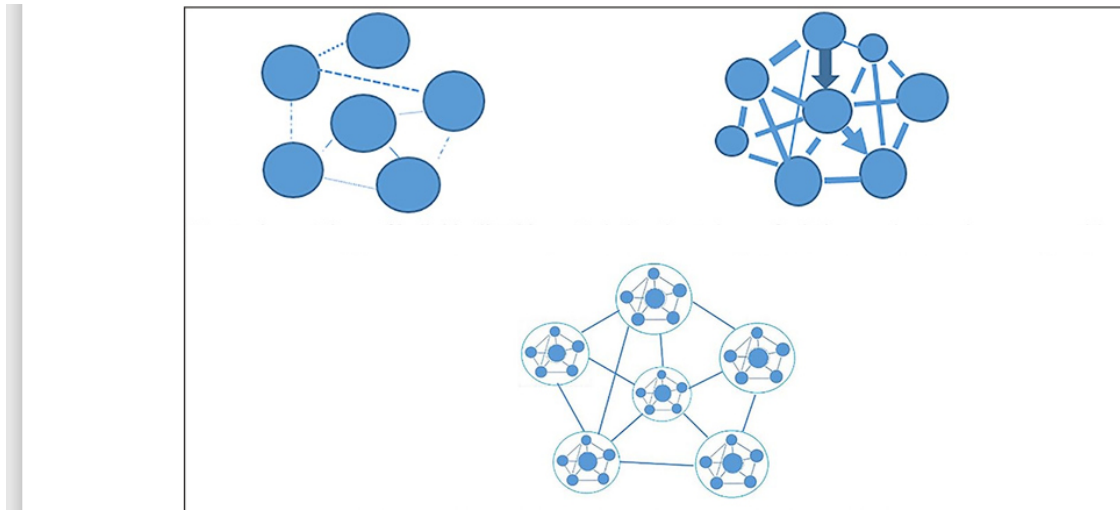
التي تشكل البعد المفقود المهم في معظم نظريات العلاقات الدولية، في السنوات الأخيرة، انزعج "النوم النيوتوني العميق" "deep Newtonian slumber" للعلاقات الدولية بسبب "التحول العلائقي" relational turn في تحدي نسختين من الجوهرية النيوتونية: الذرية (الفردية) والبنوية (الجوهرية البنوية) Challenging two versions of Newtonian substantialism: atomism (individualism) and structuralism (structuralist substantialism) فإن جوهر هذا التحول هو أن الواقع الأساسي ليس أشياء مستقلة، بل علاقة بين الكيانات ومستوى التحليل.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا التطور المهم، فإن التحول العلائقي للعلاقات الدولية يعاني من العديد من العيوب. أولاً، يفتقر إلى مفهوم واضح للعلاقات/النسبية يتجاوز التعريفات المتكررة غالباً. ثانياً، من خلال الإصرار على الأولوية الزمنية للعلاقات على الكيانات، فإن الكثير من الأدبيات تتجنب معضلة "البيضة والدجاجة" "chicken-egg dilemma" الضمنية بين الكيانات والعلاقات، والأهم من ذلك، لم يخرط التحول العلائقي بعد بشكل جدي في تطور مهم آخر في العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص، ألا وهو "التحول الكمي" "Quantum Turn" أو وفقاً "لدير ديريان" (Der Derian) و"ويندت" (Wendt) "ثورة كمية دائمة"، يتشارك كلا المنعطفين في موقف مناهض لنيوتن، وباعتباره "تحولاً مهماً في النظرة الميتافيزيقية" فإن ميكانيكا الكم تتبنى عقيدة الكلية العلائقية بطريقة شاملة وهو ما يجعل نظرية الكم مصدراً قيماً في حقل العلاقات الدولية. إن العمل الرائد الذي قام به "ويندت" في مجال نظرية الكم، على سبيل المثال، مدفوع في المقام الأول بالحاجة إلى "التوفيق بين الوعي والمعنى والعالم المادي"، على الرغم من أنه يعترف بأن المساهمة الشاملة والعلائقية لميكانيكا الكم هي موضوع يحتاج إلى التطوير في المستقبل. لذلك، فإن الفجوة بين هذين المنعطفين في العلاقات الدولية تدعو إلى منظور علائقي كمي صريح من خلال تقديم نهج كمي هولوغرافي أكثر تحديداً.

وعلى الرغم من أن الهولوغرافيا الكمومية لا تزال حتى الآن غريبة إلى حد كبير عن هذا المجال فإنها تضيف قيمة إلى العلاقات الدولية بعدة طرق مهمة. أولاً، باعتبارها شكلاً محدداً من أشكال العلاقات، تساعد الهولوغرافيا الكمومية في التخفيف من الغموض التعريفي الحالي للعلاقات. ثانياً، بدلاً من تأكيد أولوية العلاقات على الكيانات، تعمل الهولوغرافيا الكمومية على إبراز الثنائية الوجودية للعلاقات والأشياء. وتجنباً لمعضلة الدجاجة والبيضة الوجودية حول أيهما يأتي أولاً، تشير فكرة الثنائية إلى أن العلاقات لا توجد قبل الأشياء أو بعدها؛ بل إن العلاقات متضمنة أو مجسدة منذ البداية في الأشياء. العلاقات في

الأشياء هي علاقات متضمنة يمكن فهمها بشكل أفضل من خلال ميكانيكا الكم، في حين تمثل الأشياء في العلاقات (والعلاقات بين الأشياء) فهما أكثر كلاسيكية للعلاقات باعتبارها شيئاً خارجياً وتكوينياً ومشتقاً. ثالثاً، توفر الهولوجرافيا الكمومية فهماً أعمق وأكثر تطوراً للعلاقات، بما في ذلك علاقات الكل بالجزء والعلاقات الداخلية، والتي لم يتم النظر إليها نظرياً بشكل كافٍ في العلاقات الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن التمييز بين العلاقات الواضحة والضمنية يمكننا من دمج الأنطولوجيا النيوتونية السائدة في العلاقات الدولية كحالة محدودة في أنطولوجيا علاقاتية كمومية أوسع، بدلاً من تجاهلها ببساطة.¹

شكل رقم (03) يوضح الأنطولوجيا الهولوجرافية للكل والعلاقات داخل الأجزاء



ترجم الهولوجرافيا أن الجهات الفاعلة ليست مجرد عقد أو علاقات مرتبطة ببعضها البعض من خلال علاقات وشبكات خارجية، بل هي علاقات فضلاً عن كونها علاقات وفاعلين، ومن خلال تصور الأجزاء (أو الجهات الفاعلة) على أنها تشكل الكل بالفعل (وأجزاء الكل المختلفة وعلاقاتها)، تعامل هولوجرافيا الكم العلاقات باعتبارها الشرط ذاته لوجود "الأشياء" أو "الفاعلين"، وبالتالي حل الثنائية العنيدة بين الأشياء/العلاقات التي أعاقت بعض التحليلات العلائقية القائمة. وعلى النقيض من التصور الكلاسيكي للعلاقات باعتبارها خليطاً ميكانيكياً أو تجميعاً أو تهجيناً بين الأجزاء، فإن الكوانتوم يؤكد على التغليف العلائقي للكل في أجزائه/مكوناته المكونة. وتذكرنا ثنائية الكل/الجزء هذه بتأثير الكوانتم لنمط التداخل أو التراكب، حيث تعد ثنائية الموجة والجسيم للضوء في ميكانيكا الكم أفضل مثال على ذلك.²

¹ Chengxin Pan, op cit, p 16-17.

² Chengxin Pan, op cit, p18.

إن الأنطولوجيا النيوتونية ترى الكيانات الفردية كوحدات أساسية وعلاقاتها مجرد وظيفة/تأثير خارجي لتفاعلها اللاحق. وبالمقارنة، توفر الأدبيات العلائقية الموجودة دوراً أكثر بروزاً للعلاقات والشبكات. ومع ذلك، غالباً ما تستمر العلاقات في تصورهما على أنها شيء خارجي أو بين الجهات الفاعلة والكيانات الصلبة. وعلى النقيض من ذلك، يرى الكوانتوم العلاقات كجزء لا يتجزأ من ماهية الكيانات وما قد تصبح عليه. وهذا يعني أن العلاقات متضمنة بالفعل في الكيانات (ومن ثم فهي متضمنة أو علاقات داخلية) حتى مع ارتباط الكيانات خارجياً أيضاً بعلاقات (موضحة). وكما هو موضح في الرسم التوضيحي حول العلاقات المجسمة، توجد داخل الكيان آثار لكليته الكبيرة وعلاقاته الشاملة، وبهذا المفهوم، يكون الكيان دائماً علائقياً بالفعل وعلاقاته متأصلة ومجسمة. لا يمكن فصله عن الكل أو الكيانات الأخرى في الكل، حتى لو بدا أنه يقف منفرداً.

إن إشكالية العلاقة بين الأجزاء والكل تعد شكل معين من أشكال الكلائية. وترى الكلائية التقليدية (وخاصة ما يشير إليه علماء الأنثروبولوجيا بالكلائية الشمولية) أن الكل له خصائص ناشئة وأنه أكبر من مجموع أجزائه وهذا يعني ضمناً أن الأجزاء باعتبارها مكونات للكل، محلية وغير كلية في الأساس. إن الهولوجرافيا تتحدى هذا النهج التابع للكلائية، ويزعم أن الأجزاء أو الأشياء ذات الصلة داخل الكل، بحكم تشابكها، تمتلك بالضرورة خصائص نسبية غير محلية بدلاً من خصائص جوهرية خاصة بها وهذا يعني أن الأجزاء أكثر من مجرد "أجزاء" بالمعنى التقليدي للكلمة. فالأجزاء لا توجد فقط في الكل، بل إن كل جزء يحتوي أيضاً على كليته. ومثل الهولوجرام، فإن الكل موجود في أجزائه، وكل جزء هو نسخة أصغر (وإن لم تكن متطابقة) من كليته. والواقع أن وجود الأجزاء ذاته متجسد ومحدد وجودياً من خلال علاقاتها الهولوجرافية مع كليتها. وبهذا المعنى، فإن فهم الأجزاء يستلزم فهم الكل الذي تشكل جزءاً منه، وبالتالي، فإن العلائقية الكمومية هي شكل أكثر شمولاً من الكلائية. إنها تؤكد على عدم قابلية الفصل الأساسي بين الكل والجزء وعدم محلية الأجزاء وترفض خصوصيتها الظاهرة أكثر من مجرد ارتباطها ببعضها البعض عن بعد (من حيث العلاقات الخارجية، أي الروابط الخارجية التي يمكن ملاحظتها تقليدياً مثل الروابط الأسرية والشبكات الاجتماعية واتفاقيات التجارة فإن الأجزاء في الهولوجرافيا الكمية متشابكة بطبيعتها ومتورطة في بعضها البعض، حتى في غياب الروابط الرسمية أو الواضحة.

مثال:

قد يساعد مثال سريع في تفسير الفرق. إذا استخدم قلم رصاصًا لكتابة الأرقام 1 و2 و4 على قطعة من الورق، فهناك طبقات مختلفة من الأرقام.¹ إن العلاقات الداخلية الهولوجرافية بين هذه الأرقام هي علاقة خارجية. أولاً، يمكن اعتبار حقيقة أن 2 تصادف أن تكون أقل من 4 علاقة خارجية لأن هذه العلاقة "العشوائية" لا تؤثر على الخاصية الرياضية لـ $4 \times 4 = 16$ (أو $2 \times 2 = 4$ في هذا الصدد). من ناحية أخرى، يمثل $4 = 2 \times 2$ (أو $2 \div 4 = 0.5$) علاقة داخلية بين الرقمين 2 و4. وبهذا المعنى، فإن 1 و2 و4 كلها مرتبطة داخليًا ومنطقيًا بطريقة ما. لكن العلاقات الداخلية الهولوجرافية تذهب إلى ما هو أعمق من ذلك. من منظور هولوجرافي، تشير العلاقات الداخلية لهذه الأرقام المكتوبة بخط اليد إلى حقيقة أنها مكتوبة جميعًا على نفس قطعة الورق بواسطة نفس الشخص باستخدام نفس القلم. تشكل هذه العلاقات الداخلية مع كياناتها (الشخص والورقة والقلم بالإضافة إلى "الأشياء" الأخرى التي تشكل هذه الكيانات العلائقية). إن هذه العلاقات الهولوجرافية، على الرغم من أنها تبدو بسيطة وغير ملحوظة، تشكل الكيان العلائقي لتلك الأرقام. وبالتالي، على الرغم من أن الأرقام 1 و2 و4 تبدو على السطح أرقامًا منفصلة ومختلفة، فإن مثل هذه "العلاقات الداخلية" تجعلها متشابكة بطبيعتها بطريقة متضمنة غالبًا ما تكون غير مرئية وغير مقدرة.

وفقًا للنظرة الهولوجرافية فإن الكون هو "كل غير مقسم وغير منكسر" and an undivided whole والذي ينقسم إلى أجزاء. وبالتالي، فإن الانقسام داخل المجتمع والطبيعة وبينهما هو "تجريد وتقريب فظ"، في كتابه "الكل والنظام الضمني"، a crude abstraction and approximation عبر بوم "Bohm" عن قلقه الملح بشأن الميل إلى تقسيم العالم إلى وحدات أو مجموعات مختلفة بشكل أساسي: عندما يفكر الإنسان في نفسه بهذه الطريقة، فإنه يميل حتمًا إلى الدفاع عن احتياجات "أنا" "Ego" ضد احتياجات الآخرين؛ أو إذا تماهى مع مجموعة من الناس من نفس النوع، فإنه سيدافع عن هذه المجموعة بطريقة مماثلة. لا يمكنه أن يفكر بجدية في البشرية باعتبارها الواقع الأساسي، الذي تأتي مطالبه أولاً حتى لو حاول أن يأخذ بعين الاعتبار احتياجات البشرية فإنه يميل إلى اعتبار البشرية منفصلة عن الطبيعة²، وهكذا إن علماء العلاقات الدولية ليسوا غرباء عن الاتجاه الذي وصفه بوم. فالعالم، الذي يبدو منظمًا في دول ذات سيادة، يبدو مجزأً أكثر من أي وقت مضى، ويتفاقم اليوم بسبب صعود

¹ Chengxin Pan, op cit, p19.

² ibid, p24.

القومية والشعبوية وسياسات الهوية، فضلاً عما يسمى بالعودة إلى الجغرافيا السياسية ويبدو أن كل هذه التفتتات والصراعات في العلاقات الدولية تتوافق مع الأنطولوجيا النيوتونية للأشياء.

ومع ذلك، فإن ما يكشف عنه هذا الأنطولوجيا الأرتوذكسية هو مجرد النظام الصريح للعلاقات الدولية، الذي لم يتم فهم نظامه الضمني وعلاقاته الضمنية بشكل كافٍ ونظرياته. وتضع رؤى بوم في العلاقات الهولوغرافية أساساً مهماً لمثل هذه النظرية في العلاقات الدولية. وأن تمنح العلاقات الدولية، التزاماً وجودياً أقوى بالكل والكمال، ومفهوماً أكثر هولوغرافية للأجزاء مثل الدول، وحساباً جديداً للاختلافات باعتبارها تطورات طارئة وموقعة مكانياً وزمانياً للأجزاء الهولوغرافية.

إن ثنائية الكل والجزء هذه تلقي ضوءاً جديداً على العلاقات الدولية. على سبيل المثال يُخضع "جوفال" البرتغالي العلاقات الإسرائيلية- الفلسطينية من وجهة نظر الجغرافيا البشرية لتفسير الهولوغرافيا، يزعم أنه في حين يُنظر إلى هذه المجتمعات على أنها منفصلة عن بعضها البعض بشكل أساسي، فإن انفصالها هو أحد أعراض التكشف الذي ينتج مجرد مظهر واضح لعلاقة متورطة بعمق بخلاف ذلك. وهذا يعني أن المجتمعين يحتويان بعضهما البعض في أيديولوجياتهما وسياساتهما وبنيتهما المكانية والاجتماعية والاقتصادية؛ "في الواقع، في كل مجال ممكن تقريباً وإلى الحد الذي لا يستعد أي من الطرفين للاعتراف به" وحتى في هذه العلاقة النموذجية على ما يبدو بين الذات والآخر، فإن الكيانين متورطان بشكل متبادل، تماماً مثل جزأين مجسمين في نفس الكل.¹

لا شك أن التفاهات الثنائية للذات/الآخر توفر اليقين والوضوح، في حين يبدو أن التشابك المعقد يشكل تهديداً لهذا الوضوح. ومن المغربي بالتالي أن يحاول الزعماء الشعبويون الحد من الالتواء الهولوغرافي. ويمكن توضيح ذلك من خلال سياسات ترامب المتعلقة بمراقبة الحدود وحظر السفر والتجارة في محاولاته لعزل الولايات المتحدة أو فصلها عن العالم الخارجي. لكن مثل هذه السياسات إشكالية للغاية. فعلى مستوى ما، إذا تمكنت الولايات المتحدة من عزل نفسها، فإنها ستتوقف عن كونها الولايات المتحدة المعروفة، وعلى مستوى آخر، لا يوجد مكان خارج الكل حيث يمكن للولايات المتحدة التراجع في المقام الأول. وبينما تعمل ظاهرياً خارج النظام الدولي وبنيتها المعيارية، فإن أميركا ترامب، باعتبارها جزءاً قوياً من العالم، سوف تساعد مع ذلك في تشكيل الكل، وإن كان في اتجاه أكثر "حمائية" و"شعبوية". ومثل هذه السيناريوهات

¹ Chengxin Pan, op cit, p29.

الكلاسيكية للعلاقات الدولية، والتي يمكن وصفها على أفضل وجه بالواقعية والتي تتوافق ظاهرياً مع الأنطولوجيا النيوتونية، ليست تناقضاً مع الهولوغرافيا الكمية، بل هي حالة محدودة منها.

في حين أن العلاقات الدولية مترابطة ومُشكَّلة بشكل هولوغرافي يبقى الوعي بها يظل محدوداً. ومع ذلك، إلى الحد الذي نتمكن فيه من تخيل الأمم كمجتمعات مشتركة، فلا يوجد سبب للاعتقاد بأنه لا يمكن تشكيل مجتمع عالمي هولوغرافي بشكل واعٍ. لن تكون مثل هذه الجهود سهلة لكنها مورست، جزئياً على الأقل، من خلال الكوسموبوليتانية والتيانشيا "كل شيء تحت السماء" أو "العالم كله". على سبيل المثال، تم تنظيم النظام العالمي الصيني التقليدي كعلاقات هرمية داخلية، "مثل المجتمع الصيني نفسه"، وليس كعلاقات دولية أو أجنبية بالمعنى الحديث للمصطلح كان هذا النظام قائماً على وعي بالعلاقات أو "العقلانية التعبيرية" للتواصل الأخلاقي حيث "يشكل الصينيون والأجانب جميعاً جسداً واحداً ويبدو أن هذه حالة من التفكير الهولوغرافي. وتُظهر دراسة تشانغ للعلاقات "الأجنبية" لسلالة مينغ أنه عندما يتم تقاسم مثل هذا الوعي بين الأشخا □ (أو تضمينه بشكل مشترك) من قبل كل من الأباطرة الصينيين وحكام الدول التابعة لهم، فمن المرجح أن ينتج ممارسات مناسبة (مثل "النعمة الإمبراطورية والإنسانية من جانب الصين، والولاء التابع والنزاهة من جانب الجهات الفاعلة الثانوية) إن مثل هذه الممارسات، وخاصة عندما يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها، ساعدت بدورها في تعزيز العلاقات الأكثر سلمية بين الصين وجيرانها. بطبيعة الحال، هذا لا يعني أن مثل هذا النظام من شأنه أن يقضي على الصراع، ناهيك عن الدعوة إلى إحياء النظام الأخلاقي الكونفوشيوسي أو تيانشيا في حد ذاته. النقطة الأوسع نطاقاً، بدلا من ذلك، هي أن إعادة تصور العلاقات بين الكل والأجزاء تحمل آثاراً عملية عميقة على الدبلوماسية، وبناء المؤسسات، والسلام.¹

وعليه نستنتج:

-تتص الهولوغرافية الكمومية على أن الأجزاء أكثر من مجرد أجزاء بالمعنى التقليدي للكلمة، ولكنها كليات مغلقة على وجه التحديد.

- إن الوجود/التحول الهولوغرافي لـ "الأجزاء" مُمكنٌ للغاية، لأنه يكشف أن الأجزاء، أو "الذات" الفردية المفترضة سابقاً، ليست وحدها أبداً في حالة طبيعية، بل إنها مرتبطة بشكل لا مفر منه بالعالم/الكل وتدعمه: في الواقع، تعني هولوغرافيتها أنها العالم/الكل، ولكن على نطاقات أصغر فقط. إن هذا من شأنه أن يغير الطريقة التي نفكر بها في هويتنا ومصالحنا وأمننا بطريقة إيجابية وعلائقية في الأساس، لأنه في عالم

¹ Chengxin Pan, op cit, p30.

متربط لا يمكن أن يكون هناك "آخرون" أو تهديدات "خارجية" متأصلة هناك ما لم نقسم العالم بوحي أو بغير وحي إلى مصطلحات ثنائية ونتصرف وفقاً لذلك.

-عني بالكل الكل و"أجزائه" المختلفة، بما في ذلك أصغر المكونات في النهاية نفس الكل، فإن جميع الأجزاء، كبيرة كانت أو صغيرة، تشكل امتدادات حقيقية أو محتملة.

- لطالما تبنت الكوسموبوليتانية فكرة مفادها أن "الإضرار بالأفراد هو مشكلة أخلاقية للعالم ككل" ويمكن أن تعمل الهولوغرافيا الكمية على إثراء الأنطولوجيا العلائقية للكوزموبوليتانية وفي الوقت نفسه مساعدتها على تجاوز تركيزها الإنساني الضيق.¹

الفرع الرابع: الكلانية (holism)

إن الجدير بالذكر أن التعقيد الأول لنظرية التعقد أنها نظرية تتبنى الكلانية(*) وتحارب الاختزالية بغية تفكيك/تحليل الظواهر لفهمها في العلاقات الدولية وليس للتحكم بها كما في العلوم الطبيعية، التعقيد الثاني: ثنائية الاختزالية والكلانية/ فالكلانية لا تهتم بالتفاصيل: كلما زدنا كلانية في التفكير والتصور كلما ابتعدنا عن التفاصيل الصغيرة والأمور التي تبدو بسيطة ولكنها مهمة، وهو عكس نظرية أثر جناحي الفراشة، التعقيد الثالث: مشكلة السياق، يقول بن عنتر عبد النور في بعض الأحيان السياق أهم من الحدث بحد ذاته وهو ما حدث بين المغرب والجزائر: حالة مدركات التهديد بين بلدين أي شيء بسيط يمكن أن يصبح مبرر تصعيد، في الحالات العادية ينظر لتلك الأسباب هامشية للغاية. الكلانية فكرة مفادها أن جميع العناصر في نظام ما، سواء كانت فيزيائية أو بيولوجية أو اجتماعية أو سياسية، مترابطة وبالتالي يجب

¹ Chengxin Pan, op cit, p31.

(*) في الميتافيزيقيا، Metaphysics ينص أرسطو Aristotle على نحو مماثل على أن "الكل أكبر من مجموع الأجزاء" the whole is more than the sum of the parts. وقد صاغ مصطلح الكلانية رجل الدولة والباحث من جنوب إفريقيا "يان سموتس". يأتي المصطلح من جذور يونانية يعني "الكلي" total " أو "الكامل" أو "الكامل" whole "الكامل entire أو "كل شيء every thing". وفي الفكر السياسي، ترتبط الفكرة عادةً بالعضوية، وهي النظرة القائلة بأن الدولة هي كيان حي (ما يسمى الجسم السياسي)(the so-called body politic) وبالتالي فإن دراسات بنيتها ووظائفها يجب أن تُعامل بشكل منهجي systematically وليس بشكل مجزأ. يعتقد الكلانيون عموماً أن الكل أو النظام له الأولوية على الأجزاء أو العناصر. وتلعب دوراً بارزاً في نظريات ما بعد الحداثة "postmodernist" والبراجماتية "pragmatist" والتحديث "modernization" والأنظمة "systems".

تقديرها ككل، فإن معنى أو وظيفة النظام الكلي لا يمكن اختزالها في معنى أو وظيفة عنصر أو أكثر من العناصر المكونة للنظام.¹

▪ الاختزالية مقابل النهج الكلاسيكي:

تعتبر كل من الاختزالية والنهج الكلاسيكي نهجان فلسفيان متناقضان لتحليل وتصميم أي كائن أو نظام. يزعم الاختزاليون أن أي نظام يمكن اختزاله إلى أجزائه وتحليله عن طريق اختزاله إلى العناصر المكونة؛ بينما يزعم الكلاسيكيون أن الكل أكبر من المجموع، وبالتالي لا يمكن تحليل النظام بمجرد فهم أجزائه.² ويزعم الاختزاليون أنه يمكن فهم جميع الأنظمة والآلات من خلال النظر إلى أجزائها المكونة. وتستند معظم العلوم الحديثة وطرق التحليل على النهج الاختزالي من خلال فهم ما يفعله كل جزء (يمكن تحليل ما قد تفعله ساعة اليد من خلال تصميم كل جزء على حدة، يمكن حقاً جعل السيارة تتصرف بالطريقة التي نريد)، إن الاختزالية تركز بشكل كبير على السببية - فهناك سبب للتأثير. ولكن عندما يتعلق الأمر بالأنظمة الناشئة مثل السلوك البشري، والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية، والأنظمة البيولوجية أو الأنظمة الاجتماعية السيبرانية، فإن النهج الاختزالي له حدوده. لا يمكن التنبؤ بأمثلة بسيطة مثل رد فعل السوق المالية على أخبار الاندماج، أو حتى الاختناقات المرورية.³

تتبنى الكلاسيكية فكرة أن الأنظمة الطبيعية (المادية، البيولوجية، الكيميائية، الاجتماعية، الاقتصادية، العقلية واللغوية وما إلى ذلك) وسماتها، يجب أن ينظر إليها على أنها متكاملة، وليست مجموعة من الأجزاء. وغالباً ما يشمل ذلك بأن الأنظمة تعمل بشكل ما كأنظمة متكاملة، وأن وظائفها لا يمكن فهمها بشكل كامل بصفة مفردة فيما يتعلق بالمكونات المكونة لها. غالباً ما يتم النظر إلى الاختزالية (Reductionism) على أنها التعبير المضاد للكلاسيكية. وتقضي الاختزالية في العلوم بأن النظام المعقد يمكن أن يتم شرحه من خلال الاختزال إلى المكونات الجوهرية الخاصة به. على سبيل المثال، يمكن اختزال عمليات البيولوجيا إلى الكيمياء، ويمكن شرح قوانين الكيمياء من خلال الفيزياء.⁽⁴⁾

تاريخياً، قامت المبادئ الخطية التي شاعتها الفيزياء النيوتونية والرياضيات الديكارتية بتوجيه مجال الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت استراتيجيات حل المشكلات العلمية إلى حد كبير على الاختزالية. كان

¹Don Handelman, "Holism, Religion and Geopolitics" *International Relations*, 2015, ISSN 2053-8626

² Gagan gandhi, op cit, p6.

³ Complexity in cyber security, 2014, at: <https://www.researchgate.net/publication/263652176>

⁴ Shane J. Ralston, Holism, The Encyclopedia of Political Thought, First Edition. Edited by Michael T. Gibbons. John Wiley & Sons, Ltd, 2015, Ltd. p.1.

يُنظر إلى الأنظمة على أنها خطية، بغض النظر عن مستوى تعقيدها. لقد نجحت هذه الأساليب في التحليل بشكل جيد مع البيانات الثابتة التي لم تظهر سوى القليل من التغيير. ويشرح عالم الاجتماع وعالم الفيزياء "نيكولاي إيه كريستاكيس" قائلاً "على مدار القرون الأخيرة القليلة، كان المشروع الديكارتي في العلوم يحاول تقسيم الأمور إلى أجزاء صغيرة، في محاولة لفهمها. وهذا الأمر يؤدي ثماره، إلى حد ما... إلا أن إعادة الأشياء معاً مرة أخرى لفهمها أمر أكثر صعوبة.⁽¹⁾

في النصف الثاني من القرن العشرين، أدت الكلاسيكية إلى التفكير في الأنظمة وفروعها، مثل علوم الفوضى والتعقد. وغالباً ما تكون الأنظمة في البيولوجيا أو علم النفس أو علم الاجتماع معقدة للغاية لدرجة تصبح معها سلوكياتها أو تبدو جديدة أو ناشئة ولا يمكن استنتاجها من سمات العناصر فقط. وبالتالي، تم استخدام الكلاسيكية كشعار. وقد ساهم ذلك في المقاومة التي واجهها التفسير العلمي للكلاسيكية، والذي يصير على أنه توجد أسباب وجودية تمنع النماذج القابلة للاختزال بشكل مبدئي من توفير لوغاريتمات فعالة لتوقع سلوكيات النظام في فئات معينة من الأنظمة. وتقضي الكلاسيكية العلمية بأن سلوك النظام لا يمكن أن يتم توقعه بشكل مثالي، مهما كانت البيانات المتاحة كثيرة. ويمكن أن تنتج الأنظمة الطبيعية سلوكيات غير متوقعة بشكل مفاجئ، ومن المتوقع أن سلوكيات مثل هذه الأنظمة يمكن أن تكون غير قابلة للاختزال الحسابي، وهو ما يعني أنه قد لا يكون من الممكن حتى الاقتراب من حالة النظام بدون المحاكاة الكاملة لكل الأحداث التي تقع في هذا النظام. ويمكن التفكير في السمات الرئيسية لسلوكيات المستوى الأعلى لفئات معينة من الأنظمة من خلال المفاجآت النادرة في سلوكيات العناصر الخاصة بها بسبب مبدأ التواصل. يعد علم التعقد "Complexity science" وريثاً معاصراً للتفكير في الأنظمة. التي تشمل على المناهج الحسابية والكلاسيكية والعلائقية تجاه فهم الأنظمة التكوينية المعقدة.⁽²⁾

بالنسبة لعلماء السياسة والمنظرين السياسيين، هناك معانٍ متعددة لمصطلح الكلاسيكية، تعكس التزامات متنوعة تجاه تقاليد فلسفية ومناهج منهجية مختلفة. يصير علماء الكلاسيكية على أن التنبؤات بكيفية تصرف الأنظمة الاجتماعية والسياسية غير كاملة، بغض النظر عن عدد البيانات التي يتم جمعها، وذلك للسبب البسيط المتمثل في أنه من المستحيل إبقاء جميع العوامل ثابتة، يرفض الكلاسيكيون عقائد الاختزالية التي تنطلق من فرضية يمكن تفسير الكل من خلال جزء مكون واحد، ويرون أن الماركسية Marxism هي رواية مناهضة للمذهب الكلاسيكي لأنها تختزل كل العلاقات الاجتماعية في العلاقات الاقتصادية.

¹ Shane J. Ralston, op cit. p.2.

² Shane J. Ralston, op cit. p.2.

أثرت الكلانية أيضًا على التفكير السياسي حول التعددية الثقافية. التعددية الثقافية هي فكرة مفادها أن المفاهيم السياسية مثل الديمقراطية والليبرالية والمواطنة يجب أن تعكس مثل التنوع الثقافي، يعترف التعدديون الثقافيون بأن المثل التقليدية للمساواة والاستقلال والحرية يمكن أن تفرض أعباء عدم الاعتراف والتهميش والاستبعاد على الأقليات في المجتمعات الليبرالية. لمواجهة هذا التحدي، يقترح تشارلز تايلور "Charles Taylor" شكلاً من أشكال الكلانية الوجودية، حيث تتلقى القيم الاجتماعية مثل حقوق المجموعة والهويات الثقافية والاختلافات اللغوية اعترافاً وحمايةً متساويين من قبل الحكومات التي تشكلها الأغلبية. بدلاً من الاستئناف إلى قدرة الأغلبية على التعاطف، يؤسس تايلور حجته لصالح "سياسة الاعتراف" على الكلانية. إذا كانت هذه القيم الاجتماعية بشكل لا يمكن اختزاله فلا يمكن تجميعها في حقوق أو استحقاقات فردية، وبالتالي يجب على الأغلبية الاعتراف بها باعتبارها ذات قيمة قابلة للمقارنة.

وعلى الرغم من ارتباطها بالتعددية الثقافية، فإن الكلانية ترتبط ارتباطاً وثيقاً أيضًا بالموقف المناهض للتعددية المعروف باسم المذهب الواحدي. ويعني المذهب الواحد في معناه الأكثر عمومية أن هناك وحدة بين جميع معتقدات الفرد، بحيث تكون الحقيقة هي التي تتفق مع نظام معتقدات الفرد. وعلى المستوى الكلي، تعني أن المجتمع بأكمله يجب أن يعتقد عقيدة شاملة واحدة (أو نظرة عالمية) لما هو صحيح وصالح وخير. ويوضح حجة بنديكت دي سبينوزا Benedict de Spinoza في الأخلاق مفهوم المذهب الواحدي. وبما أن كل شيء هو الله، فإن كل شيء في الكون يرتبط من خلال ألوهيته؛ لذلك، يجب على البشر أن يسعوا جاهدين لفهم غرضهم في ضوء خطة أكبر بكثير (وأكثر إلهية) من أنفسهم. من الواضح أن المذهب الواحدي يتعارض مع التعددية أو الرأي القائل بأن المجتمع السياسي المنظم جيداً لا بد وأن يستوعب تعدداً من أنظمة المعتقدات المعقولة، حتى أنه يضع جانباً الأسئلة الميتافيزيقية metaphysical من أجل التوصل إلى إجماع على مجموعة من المعتقدات السياسية الأساسية وفي دفاعه عن التعددية.¹

▪ الكلانية في دراسة الصراعات العرقية والحرب الأهلية:

يفترض هاي أن الكلانية تتألف من (أ) كلات اجتماعية غير قابلة للاختزال، (ب) كلات لها خصائص خاصة بها، والتي لا يمكن اعتبارها بشكل منطقي خصائص لأجزائها المكونة، (ج) كلات تتكون في نهاية المطاف من أجزائها فقط، بحيث لا يوجد عنصر وجودي إضافي غامض.²

¹Don Handelman, op cit.

²List Christian, Spiekermann, Kai, "Methodological individualism and holism in political science: a reconciliation", *American Political Science Review*, (2013), 107 (4). pp. 637.

تعد دراسة Fearon and Laitin's "عنوان" العرقية والتمرد والحرب الأهلية" Ethnicity, American Political Science Review, and Civil War (2003). واحدة من أكثر المقالات استشهاداً في مجلة American Political Science Review، ويتلخص ادعاؤهما الأساسي في أن "الظروف المؤاتية للتمرد - ضعف الدولة، والكثافة السكانية، وعدم الاستقرار - تشكل مؤشرات أفضل للتنبؤ بالدول المعرضة لخطر الحرب الأهلية مقارنة بمؤشرات التنوع العرقي والديني"¹ وقد لاحظ أن؛

أولاً: الظواهر موضع الاهتمام تعترف بوضوح بمستويات متعددة من الوصف. ويمكننا وصفها إما على المستوى الكلي للدول أو المجموعات، أو على مستوى الأفراد. ورغم أن "فيرون" و"لايتين" يقدمان أحياناً مخططات تقريبية لما قد تبدو عليه آلية المستوى الأدنى فإنهما مهتمان بتحديد العلاقات السببية بين الخصائص ذات المستوى الأعلى.

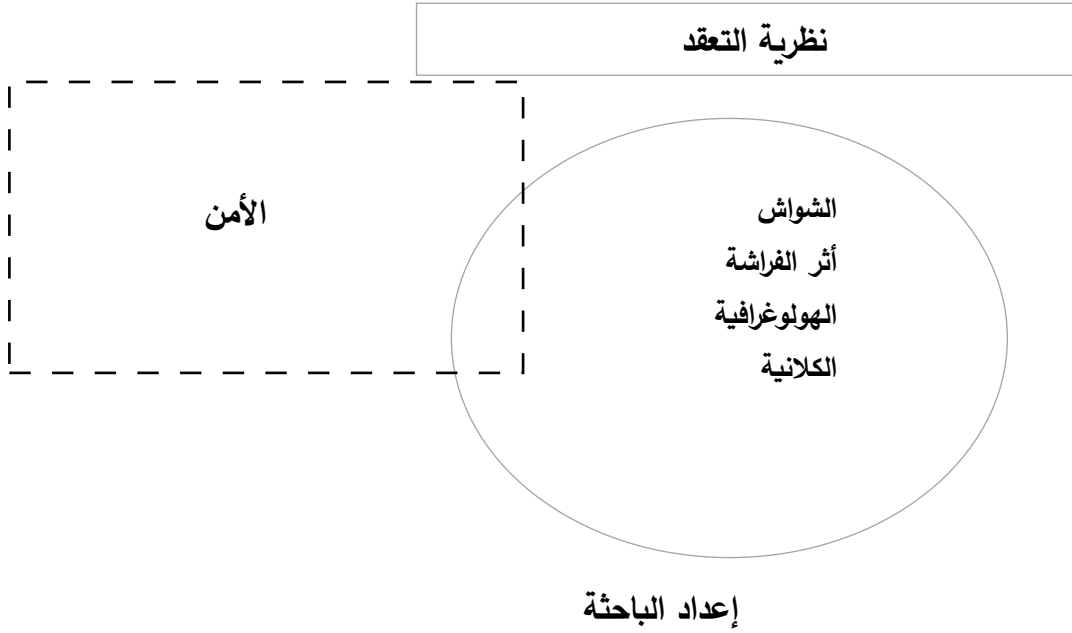
ثانياً، يتم أيضاً تلبية إمكانية تحقيق خصائص أعلى مستوى بشكل متعدد. فبينما تترتب الحقائق المتعلقة بضعف الدولة أو التمرد على حقائق معينة على مستوى الأفراد (إن مجموع كل الحقائق المتعلقة بالأفراد يحدد الحقائق المجمعة المتعلقة بالدول والسكان وما إلى ذلك)، فإن هذه الحقائق المجمعة يمكن مع ذلك تحقيقها بطرق مختلفة للغاية بحيث قد يكون من الصعب تعداد كل الظروف الممكنة لتحقيقها.²

وكما أن قمة كوبنهاجن للمناخ ربما كانت لتفشل مع وجود جهات فاعلة سياسية مختلفة، فإن ضعف الدولة سوف يتسبب في التمرد بغض النظر عن كيفية تحقيقه بالضبط، فإن العلاقة السببية بين ضعف الدولة والتمرد يجب أن تكون قائمة بغض النظر عن تفاصيل الأفراد، لأن العلاقة السببية من المفترض أن تكون قائمة ليس فقط في الماضي ولكن أيضاً في المستقبل، حيث لا يمكن معرفة الإدراكات الفردية.

¹ Ibid, p 637.

² ibid, pp. 638.

شكل رقم (04) يوضح نظريات التعقد في تحليل البعد الأمني



المطلب الرابع: الأنظمة المعقدة كنماذج واستعارات في الدراسات الأمنية

الفرع الأول: سلوك الأنظمة المعقدة كإطار بديل لفهم الثغرات الأمنية

تتميز الأنظمة المعقدة بعدد كبير من المكونات التي تتفاعل بطرق معقدة مما يجعل من الصعب فهمها والتنبؤ بها. وعليه توفر نظرية التعقد إطاراً لفهم هذه الأنظمة وسلوكها وتقتض أن الأنظمة المعقدة تتكون من مكونات بسيطة تتفاعل بطرق غير خطية مما يؤدي إلى ظهور سلوك معقد.⁽¹⁾

النظام المعقد هو أي نظام تمثل فيه أجزاء النظام وتفاعلاتها معاً سلوكاً محددًا لا يمكن تفسيره من خلال تحليل جميع أجزائه المكونة - "الكل أكبر من مجموع أجزائه"، ولا يمكن بالضرورة أن يكون السبب والنتيجة مرتبطين والعلاقات غير خطية - يمكن أن يكون للتغيير الصغير تأثير غير متناسب، يعد نظام المرور مثلاً شائعاً؛ لا يمكن لتحليل السيارات الفردية وسائقي السيارات أن يساعد في تفسير أنماط وظهور الاختناقات المرورية. في حين أن النظام التكيفي المعقد (CAS) يتميز بخصائص التعلم الذاتي والظهور والتطور بين المشاركين في النظام المعقد هي:

¹ Alexander McLeod, Reno Carlos, Glenn Dietrich, Modeling Security Vulnerabilities Using Chaos Theory: Discovering Order, Structure, and Patterns from Chaotic Behavior in Complex Systems, Conference Paper, June 2008, Las Vegas, p1.

- لا يمكن التنبؤ بالسلوك أو الناتج ببساطة عن طريق تحليل أجزاء ومدخلات النظام.
- سلوك النظام ناشئ يتغير بمرور الزمن. لا تضمن نفس المدخلات والظروف البيئية دائماً نفس النتائج.
- يتعلم المشاركون أو الوكلاء في النظام ذاتياً، ويغيرون سلوكهم بناءً على نتائج التجارب السابقة.
- إن دراسة الأنظمة الديناميكية هي مقدمة للتفكير في التعقد، وهي عبارة عن مجموعة من المكونات أو المتغيرات التي تعتمد على بعضها البعض. ويرتبط كل مكون في النظام بكل مكون آخر في المجموعة ويتفاعل أيضاً مع بيئة النظام. بعبارة أخرى، تتفاعل المكونات مع بعضها البعض داخل حدود النظام للعمل ككل لأداء مهمة. وهناك ثلاثة أنواع من الأنظمة:¹
- الأنظمة المنظمة هي تلك التي يتم تنظيمها حول مجموعة من القواعد أو القوانين التي تحتوي على أنماط واضحة حيث يمكن تحديد النتائج الموثوقة. وتتميز بالاستقرار والعلاقات السببية الواضحة.
- الأنظمة المعقدة (التكيفية) تتضمن عدداً من المتغيرات التي تلعب العديد من الأدوار المختلفة في وقت واحد في تطور النظام واتباع العديد من قوانين السلوك المختلفة. هذه الأنظمة غير خطية ومتقلبة بشكل محتمل، لا يمكن اكتشاف سلوكها إلا من خلال دراسة كيفية تفاعل هذه العناصر وكيفية تكيف النظام وتغيره عبر الزمن.

- الأنظمة الفوضوية هي أنظمة معقدة مضطربة في مرحلة انتقالية إلى نظام مختلف، أين العلاقات بين السبب والنتيجة من الصعب تحديدها لأنها تتغير باستمرار ولا توجد أنماط يمكن إدارتها. ولا يمكن التنبؤ بها على المدى المتوسط والطويل. لقد خلقت دراسة الأنظمة الفوضوية والمعقدة مجالاً كبيراً ومنتامياً لعلم التعقد. وفي حين استخدمت مجموعة متنوعة من التخصصات هذا المنظور التحليلي والنظري، فقد كان شائعاً بشكل خاص □ في العلوم الطبيعية والاجتماعية بشكل متزايد. يشير هذا الاتجاه إلى حقيقة أن دراسات التعقد قابلة للتطبيق على جميع أنواع الأنظمة، بغض النظر عن حجمها أو طبيعتها، مثل الأنظمة التكنولوجية، أو الظواهر المجتمعية، أو النظام السياسي الدولي.

إن ظهور الأنظمة المعقدة يتم من خلال التنظيم الذاتي، والذي يشير ضمناً إلى تشكيل تلقائي لنمط مستقر، ولكنه معقد من كيانات تبدو عشوائية، بشكل عام، يشير التنظيم الذاتي إلى عملية تطويرية يزداد فيها التنظيم الداخلي للنظام تلقائياً دون توجيهه أو إدارته من قبل مصدر خارجي. يتم تشغيل التنظيم الذاتي

¹ Gagan Gandhi, "Complexity theory in Cyber Security" :
<https://www.researchgate.net/publication/263652176>

من خلال عمليات التباين الداخلية والتي تسمى التقلبات، بمرور الوقت تصبح الأنظمة المعقدة حساسة بشكل متزايد للتقلبات الداخلية والخارجية - وكلما كان النظام أكثر تعقيداً أصبح أكثر حساسية وعرضة للتقلبات. عند نقطة معينة، تتجاوز هذه التقلبات عتبة حرجة تسمى أيضاً نقطة التشعب، وبعد مرحلة انتقالية من التقلبات الفوضوية تصبح قدرة النظام على التطور بطريقة تقترب من نقطة حرجة ثم يحافظ على نفسه عند هذه النقطة بالحرية ذاتية التنظيم. يجادل "باك" الذي صاغ هذا المصطلح بأن السلوك المعقد في الطبيعة يعكس ميل الأنظمة الكبيرة ذات المكونات العديدة للتطور إلى حالة حرجة ومتوازنة للغاية، حيث قد تؤدي الاضطرابات الطفيفة إلى أحداث تسمى الانهيارات الثلجية هذا يعني أن الأنظمة المعقدة تميل إلى التكيف مع حافة الفوضى، أو تكون هي نفسها على حافة الفوضى، ومعظم التغييرات تحدث من خلال أحداث كارثية بدلاً من اتباع مسار تدريجي سلس - المسار الجديد الذي سيسلكه النظام لا يمكن التنبؤ به والتحكم فيه.⁽¹⁾

يعتبر التنظيم الذاتي إحدى السمات المميزة لنظام معقد. يتفاعل الفواعل داخل نظام دون أي سلطة حاكمة خارجية، وفي هذه العملية ينتجون نظاماً جديداً. يذكرنا "ليمكي" أن التنظيم الذاتي في مثل هذه الأنظمة هو نتيجة التفاعلات مع البيئة، وليس عملية داخلية ومستقلة بحتة وقد تأثر بأبحاث "ماتورانا" و"فاريلا" حول الأنظمة البيولوجية اللذان صاغوا مصطلح التولد الذاتي للعمليات الداخلية التي يشارك فيها كل مكون في إنتاج أو تحويل المكونات الأخرى وبالتالي النظام ككل يعيد إنتاج نفسه.⁽²⁾ يتم تفسير ظهور النظام الجديد من خلال مفهوم التنظيم الذاتي، الذي يشير إلى تكوين تلقائي لنمط مستقر ولكنه معقد من كيانات تبدو عشوائية. ويحدث التنظيم الذاتي من خلال عمليات التباين الداخلي، والتي تسمى "التقلبات". وبمرور الوقت، تصبح الأنظمة المعقدة أكثر حساسية للتقلبات الداخلية والخارجية - وكلما كان النظام أكثر تعقيداً، كلما أصبح أكثر حساسية وعرضة للتقلبات. وعند نقطة معينة، تتجاوز هذه التقلبات عتبة حرجة، تسمى أيضاً نقطة التفرع، ثم بعد مرحلة انتقالية من التقلبات الفوضوية، تعيد تنظيم النظام بالكامل. كما أن الأنظمة الكبيرة ذات المكونات العديدة تميل إلى التطور إلى حالة "حرجة" متوازنة وغير متوازنة حيث قد تؤدي الاضطرابات البسيطة إلى أحداث تسمى الانهيارات الجليدية. وهذا يعني أن الأنظمة المعقدة تميل إلى التكيف مع الفوضى، أو تكون هي نفسها على حافة الفوضى، وأغلب التغييرات تحدث من خلال أحداث

¹ Johan Eriksson, Giampiero Giacomello, *op cit*, p.17.

² Diane Hendrick, *op cit*, p.8.

كارثية بدلاً من اتباع مسار تدريجي سلس. ولا يمكن التنبؤ بالمسار الجديد الذي سيسلكه النظام أو التحكم فيه قبل أن يسلكه. وبسبب هذا السلوك الناشئ، لا يمكن فهم النظام المعقد عن طريق تقليصه إلى أجزائه.

الفرع الثاني: الأنظمة المعقدة وإعادة نمذجة قضايا الأمن

من المثير للاهتمام ملاحظة أن الأنظمة المعقدة يتم تطبيقها على قدم المساواة من قبل المتخصصين في العلاقات الدولية وفي المجالات ذات الصلة - الدراسات الأمنية والسلام و بحوث الصراع (Rosenau) (Jervis)، (Kress) (Mayer) (Saperstein)، الذين يتعاملون معها كنوع من توسيع نطاق الاعتبارات المنطقية القائمة على الاختيار، ومن خلال ما يسمى بالمنهج النقدية في البحث الأمني، وبمعنى أوسع، في العلاقات الدولية فإن صانعو السياسات هم المجموعة الثانية الذين بشكل غير مباشر من خلال البحث الأكاديمي و/ أو المستشارين يعبرون عن آمالهم لتحسين فهمهم للعالم باستخدام أفكار الأنظمة المعقدة. يمكن وضع المجتمع العسكري بالقرب من المجتمع السياسي. يتشابه جزء من توقعات العسكريين مع توقعات صانعي السياسات، خاصة على المستوى الاستراتيجي، ومع ذلك، فإن التوقعات العديدة للجيش تتبع من إرادتهم في تكييف أساليب التعقيد على جميع المستويات مع المواقف التي يمكن فيها استخدام الوحدات العسكرية. ليس فقط في النزاعات العسكرية الكلاسيكية ولكن أيضاً في حالات ما بعد الصراع وكذلك في حالات الطوارئ المختلفة، أيضاً وسائل الإعلام والمجتمعات، أو عامة الناس، الجهات الاجتماعية التي تنتظر رؤى جديدة من أبحاث التعقيد. (1)

تُظهر الأنظمة المعقدة أيضاً سلوكاً مفاجئاً وغير متوقع يمثل خاصية للنظام ككل. غالباً ما ينظم في عملية تطويرية يزداد فيها التنظيم الداخلي للنظام تلقائياً دون توجيهه أو إدارته من قبل مصدر خارجي. يمكن أن تظهر الهياكل من خلال تأثير الظواهر الناشئة على أجزاء مختلفة من النظام، مثل تأثير المعايير على الأفراد، ومن خلال ظهور ديناميكيات جديدة تماماً داخل النظام بسبب السلوك الناشئ، لا يمكن فهم النظام المعقد من خلال اختزاله إلى أجزائه. (2) يصف "تشيكلاندا" الخصائص الناشئة كنتيجة لكل نظام مستمد من أنشطة مكوناته وبنيته، ولكنها غير قادرة على اختزالها إلى هذه الأنشطة - تنشأ الخصائص أو الصفات أو الأنماط أو الهياكل من تفاعل العناصر الفردية؛ فهي أكبر من مجموع الأجزاء وقد يكون من الصعب

1) Czesaw Mesjasz, op cit, p.174.

2) Seva Gunitsky, "Complexity and Theories of Change in International Politics", **International Theory**, 2013, Vol 5, N°(1), 2013, p.39.

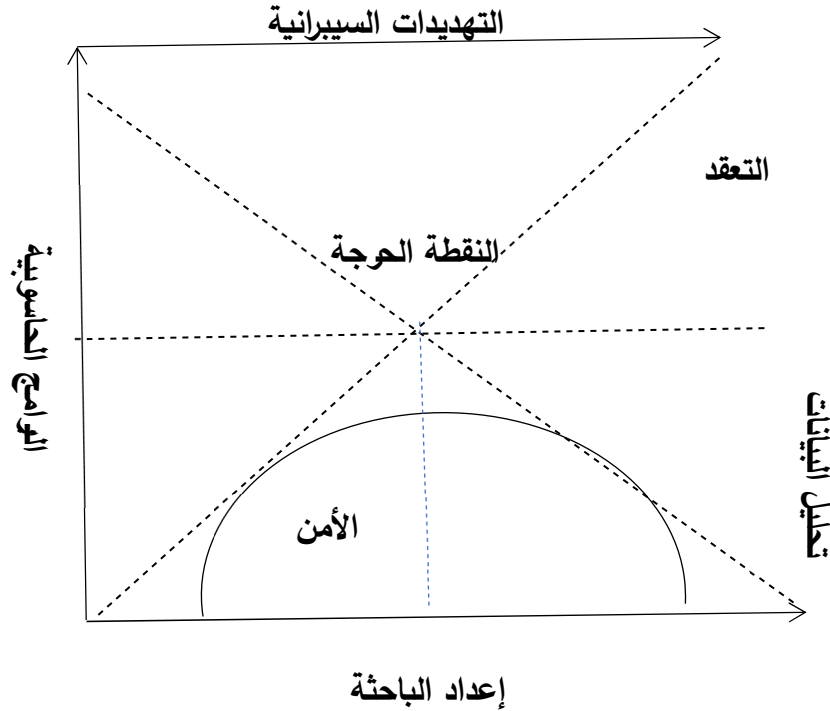
التنبؤ بها من خلال دراسة العناصر الفردية. النشوء هو العملية التي تخلق نظامًا جديدًا مع التنظيم الذاتي، في هذه العمليات قد تلعب العوامل العرضية دورًا مع الاقتنانات الجديدة (باستخدام مصطلح ماتورانا) من التفاعلات التي تحدث في نظام معين ولكن ليس في نظام آخر. كما أن التقلبات العشوائية سواء كانت داخلية أو خارجية، قد تؤثر أيضًا على تطور النظام من خلال القفز إلى حالات جديدة، الروابط السببية في هذه الأنظمة غير خطية أي غير متناسبة. يقودنا النموذج العلمي التقليدي إلى توقع أن المدخلات الصغيرة ستؤدي إلى مخرجات صغيرة، وفي المقابل، فإن المدخلات الكبيرة ستؤدي إلى مخرجات كبيرة. ولكن تم كسر هذا التناسب في الأنظمة المعقدة واللاخطية حيث تلعب ردود الفعل دورًا رئيسيًا في ظهور نظام جديد.⁽¹⁾

تؤدي الثغرات الأمنية إلى حدوث حالات فوضوية عند استغلالها مما يتسبب في صعوبة التعامل مع التهديد الأمر الذي يتطلب سياسات وإجراءات أنظمة التعقد خصوصا التهديدات السيبرانية عادةً ما يتم الإبلاغ عن نقاط الضعف، التي قد تؤدي إلى حالات طوارئ إلكترونية إذا تم استغلالها إلى محترفي الأمن على المستوى الوطني. في حين أن احتمال استغلال نقاط الضعف قد يكون منخفضًا، إلا أنه عند حدوثها، يمكن أن يكون له عواقب وخيمة. وحتى انخفاض القدرة نتيجة لثغرة أمنية، من شأنه أن يؤثر على عدد كبير من الأفراد في جميع أنحاء العالم. ولذلك، من المهم فهم كيف ومتى قد تحدث الثغرات الأمنية مع مرور الوقت قبل الاستعداد للاستجابة الفعالة لمثل هذه الأزمات. إذا افترضنا أن استغلال الثغرات الأمنية هو أمر غير منتظم وغير مستقر ولا يمكن التنبؤ به، فإننا نفترض أن نظرية الأنظمة غير خطية توفر رؤية جديدة لسلوكيات الأنظمة المعقدة التي كان يُعتقد سابقًا أنها فوضوية إن عدم خطية نقاط الضعف تجعل من الصعب التنبؤ بها، مما يزيد من التعقيد الإداري. ولهذا توفر نظريات التعقد أطرًا بديلة لفهم العناصر المترابطة في مثل هذه المواقف. ويظهر هذا النهج في مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك؛ إدارة الاستجابة للكوارث، وصنع القرار الاستراتيجي، وسلوك سوق الأوراق المالية والإجراءات تحدد معايير العمل. ومع ذلك، فإن الاستجابة لحالات الطوارئ غالبًا ما تتطلب إجراءات تتجاوز التقاليد. إن فكرة مطابقة الاستراتيجيات غير المستقرة لحل عدم الاستقرار في البيئة تتبع من نظرية التعقيد قد تكون القيمة الموجودة في توليد وجهات نظر بديلة للمواقف الصعبة.⁽²⁾

¹⁾ Diane Hendrick, "Complexity Theory and Conflict Transformation: An Exploration of Potential and Implications"(Oxford: Centre for Conflict Resolution Department of Peace Studies, 2009) p.8.

² Alexander McLeod, op cit, pp 2-3.

شكل رقم (05) يوضح نظام التعقد في معالجة الثغرات الأمنية



يشير التطور المشترك إلى سلسلة من التغييرات التدريجية ذات التأثير المتبادل مع مرور الوقت. ومع ذلك، قد يحدث تغيير مفاجئ وجذري ضمن الأنظمة المعقدة. فإن تفاعلات العوامل أو المكونات على مستوى معين يمكن أن تؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها من خلال معرفة العوامل أو المكونات وحدها. وتتميز بأنها أكثر أو مختلفة بالفعل عن مجموع أجزاء نظامها. عندما يتعرض النظام لاضطرابات تدفعه بعيداً عن طريقة عمله المعتادة، أو المعايير الراسخة، فقد يصل إلى نقطة حرجة والتي يمكن أن تتحلل منها إلى الفوضى أو تخلق نظاماً وتنظيماً جديداً، في الأنظمة غير الخطية، يمكن أن يؤدي اضطراب صغير تتضخمه ردود الفعل الإيجابية إلى تغيير مفاجئ وغير متناسب نسبياً عند نقطة التغيير، هناك العديد من المسارات المحتملة التي يجب على النظام اتباعها، ولا توجد طريقة للتنبؤ بالمسار الذي سيتم اتباعه وهو ما يسمى بنقطة التشعب (bifurcation point) وهو مرحلة انتقالية (phase transition) تشير إلى العملية التي من خلالها يغير النظام حالته عند نقطة حرجة (critical point) والمثال على ذلك هو التحول من الجليد إلى الماء ومن الماء إلى البخار بفعل مجموعة معينة من العوامل البيئية، وخاصة درجة الحرارة، هي الدافع لتغيير الحالة. في إطار تطور الصراع، يتم طرح عملية مماثلة عندما تصبح الصراعات الكامنة، على سبيل المثال تصبح الصراعات الواضحة عنيفة. تمت الإشارة إلى الفترة التي تسبق المرحلة الانتقالية مباشرة

باسم حافة الفوضى (the edge of chaos) وهي حالة يخرج فيها النظام عن توازنه ولكن لا يتم دفعه إلى نشاط عشوائي. وفي هذه الحالة التي توجد فيها العديد من خطوط التطور الممكنة، يحدث التنظيم الذاتي الجديد وينشأ نظام جديد. وعلى نحو مماثل، قد يُزعم أنه في الصراعات الاجتماعية القديمة، إذا اهتزت العمليات و/أو الهياكل السياسية والاقتصادية وتفككت، ولكن لم يتم تدميرها بالكامل، فإن الوضع يظهر ذلك المزيج من الاستقرار والمرونة (حافة الفوضى) الذي يسمح بحدوث الإبداع والتغيير. وبالتالي، هذا هو الوقت الأكثر إثارة لتدخل الطرف الثالث. ومع ذلك، نظرًا للطبيعة غير الخطية للأنظمة المعقدة، لا توجد طريقة لمعرفة ما إذا كانت التدخلات ستحدث تغييرًا ضئيلًا أو كارثيًا (أي جذريًا).⁽¹⁾

الأنظمة المعقدة هي أنظمة مفتوحة، تتبادل الطاقة والمعلومات مع بيئتها. ويتفاعل الفواعل في هذه الأنظمة بطريقة تجعلهم يتكيفون مع سلوك الفواعل الآخرين. تعتبر هذه الأنظمة التكيفية المعقدة (CAS) ديناميكية وتتفاعل أيضًا مع بيئتها مما يؤدي إلى تغييرها ومن ثم الاستجابة لهذه التغييرات بنفسها في عملية يمكن وصفها بالتطور المشترك في العلاقات الدولية، غالبًا ما يستخدم التطور والتكيف بشكل مترادف. ومع ذلك، فإن التطور يعني تعظيم المستوى المحلي بينما يتضمن التكيف وجود جهات فاعلة استراتيجية. في عملية التكيف، يتعلم الممثلون من الخبرة، ويتوقعون تحركات الآخرين، ويخططون للمستقبل. وعلى النقيض من ذلك، فإن التطور ليس استراتيجيًا ولا يمكن اتباع نهج "خطوة إلى الوراثة وخطوتين إلى الأمام"؛ ولأن التطور مرتبط بالتعظيم المحلي، فإنه يخضع لمصائد توازن منخفضة المستوى. وفي الوقت نفسه، لا تعني كلمة استراتيجية أن الجهات الفاعلة عقلانية، أو كلية المعرفة، أو حتى فعالة.⁽²⁾ بالإضافة إلى ذلك، في العمليات التطورية تكون آليات التكاثر البيولوجي والوراثة منفصلة. أي أنها تنتقل من جيل إلى جيل.

أما في حالة التكيف، فإن آليات التكاثر الاجتماعي والوراثة مستمرة. ونتيجة لذلك، فإن ضغوط الاختيار في النظم الاجتماعية لا تحتاج إلى أن تتطوي على موت أو تكاثر العامل لكي تظهر نفسها. يصبح هذا التمييز الذي يبدو عاديًا مهمًا للغاية عندما يُساء تطبيق المقارنات أو الانتقادات التطورية على العمليات التكيفية. وقد جادل منتقدو الواقعية البنوية بأن موت الدولة نادر جدًا بحيث لا يمكن اعتباره نتيجة معقولة للفوضى، وبالتالي لا يمكن لأي عملية اختيار أن تكون يجب مراعاتها في النظام الدولي. يقول "كيوهان" إن المبدأ التطوري لا يمكن أن ينطبق إلا على الأنظمة التي تضم العديد من الجهات الفاعلة، والتي تعاني من ضغوط شديدة على الموارد بحيث يخفي الكثير منها مع مرور الوقت.

¹ Diane Hendrick, op cit, pp.48-49.

² Seva Gunitsky, op cit, p.41.

إن سلوك البرنامج ووظائفه تحت الهجوم يأتي ضمن موضوع أمن البرمجيات، وهو جزء من هندسة البرمجيات. خبراء أمنيون لديهم ثلاثة عوامل يمكن تحميلها مسؤولية تدمير التفرد المنطقي للنتائج المتوقعة. تؤثر هذه العوامل الثلاثة بشكل كبير على عملية النمو والتقييم لعمليات تطوير البرمجيات. ووفقاً لدراسة، مع ظهور هذه المكونات في أثناء عملية تطوير التطبيق، سيتم التعرف بسهولة على وجود تعليمات برمجية ضارة. العوامل الثلاثة هي التعقيد والاتصال والتوسع. وبما أن البحث الحالي يركز على جانب التعقيد. ومع تزايد نمو نظام المعلومات بسرعة، يمكن العثور على السبب الرئيسي للعيوب الأمنية في شكل التعقيد. لذا لا بد من:

- فهم ديناميكيات الصراع المعقدة: وذلك من خلال دمج خمسة عناصر رئيسية لاستراتيجية الصراع في نهج معقد: العمل مع عدم اليقين؛ تطوير ودعم القدرة على التكيف؛ خلق أو تعزيز القدرة على التحمل؛ التعاون مع الظهور والتنظيم الذاتي؛ وإعادة صياغة المفاهيم المجربة والموثوقة أو إعادة نشرها. ويقدر ما تكون التغييرات في النظام غير الخطي غير قابلة للتنبؤ بها ولا يمكن السيطرة عليها، فإن التدخلات البناءة قد تكون محفزة أو تمكينية، إما للتغيير الجذري أو لاستدامة عمليات التغيير.

-استيعاب التهديدات الهجينة والتحقق من أمن الشبكات المعقدة: بإعتبار أن نظرية التعقد وتحليل الشبكة من شأنها أن تساعد المؤسسات في الوصول إلى السبب الجذري للمخاطر من خلال توفير فهم أشمل لطبيعة المخاطر المترابطة. من خلال تصور العلاقات بين المخاطر، يمكن للمؤسسات أن ترى كيف يمكن لمخاطر ما أن تؤدي إلى مخاطر أخرى أو تضخمها، مما يؤدي إلى سلسلة من النتائج السلبية. على سبيل المثال، إذا أدى هجوم إلكتروني إلى خرق للبيانات، فإن الخسارة الناتجة عن المعلومات الحساسة يمكن أن تؤدي إلى الإضرار بالمكانة وفقدان ثقة العملاء، مما قد يكون له تأثير طويل الأمد على المؤسسة. من خلال تحديد الأسباب الجذرية للمخاطر، يمكن للمنظمات تطوير استراتيجيات مستهدفة للتخفيف منها، وتقليل احتمالية النتائج السلبية.

المبحث الثاني: الدراسات الإقليمية والترتيب الهيراركي لمكانة الدول: مقارنة نظرية

ترتكز الدراسات الإقليمية إلى مجموعة من الوحدات السياسية التي تتفاوت من حيث مقومات القوة ما ينعكس سلبا أو إيجابا في سلم الترتيب وتحديد مكانتها على المستوى الإقليمي انطلاقا من توظيف مقاربات نظرية تفسر مكانة الدول في التسلسل الهرمي الإقليمي.

المطلب الأول: ضبط مفهوم ودلالة ترتيب مكانة الدول

يشير مصطلح الترتيب (Ranking) // التصنيف إلى الموضع النسبي أو فئة من الأشخا □ أو الأشياء في مقياس المقارنة مع الآخرين من نفس النوع. موقع شخص ما / شيء ما على مقياس يوضح مدى جودته أو أهميته بالنسبة للأشخا □ أو الأشياء المماثلة الأخرى⁽¹⁾ أو مجموعة من العناصر المتشابهة في خصائص معينة، أي تجميعها وفق تشابهها أو اختلافها، فالترتيب في هذا السياق أسلوب علمي منظم يقوم على أساس جمع المعلومات عن الدول من خلال مجموعة من المؤشرات والإحصائيات للتعرف على مكانتها ووضعها التنافسي بين الدول. عند دراسة الظواهر السياسية لا يمكن أخذ كل المعطيات بعين الاعتبار في وقت واحد، ولأغراض التحليل يتعين اختيار عناصر معينة وتجميعها وفقا لخصائص محددة، ولهذا فإن جميع هذه العناصر التي يراد بحثها تتطلب تصنيفا منهجيا بواسطة مؤشرات قابلة للمقارنة.⁽²⁾

في الأدبيات الحديثة، أدرج مصطلح الترتيب/ التصنيف تحت مفاهيم مختلفة، مثل " التقنيات المقارنة" و "العمليات العددية" و "المحركات" و "المؤشرات". تشير كل هذه المصطلحات إلى جوانب هامة من الدور التأسيسي للمقارنات؛ والأرقام / المؤشر - يقترح كل من (Leopold), (Ringel), (Tobias), (Werron) فهم الترتيب على أنه تفاعل بين أربعة عناصر:

1- مقارنة صفرية (Zero-sum Comparison).

2- القياس الكمي (Quantification) أي إرفاق/ ربط الأرقام بنتائج المقارنات.

3- التصور في جداول.

¹ Oxford, "Wordpower", Dictinnary, New York Oxford: University Press, 2009, p.630.

² في حين تشير الترتيبات الإقليمية (Regional Arrangements) إلى اتفاق بين مجموعتين تشترك في مجموع من العوامل تقع في مكان معين، يشكل الترتيب/المكانة رتبة/مرتبة أو منزلة للحصول على مكان أو إعطائه قدر من الأهمية. تجدر الإشارة إلى التفريق بين الوضع (position ، البرستيج)prestige والحالة (status).

إن وصف الترتيب على أنه "تقنيات للمقارنة"، يفهم على أنه مجموع مقارنات تشكل علاقات محصلتها صفر بين كيانات مختلفة، يمكن فهم المقارنات على أنها ممارسات اجتماعية تجمع بين عمليتين متزامنتين: إنها أولاً: تؤسس قابلية للمقارنة من خلال ملاحظة كيانات مختلفة كأعضاء في نفس الفئة (قابلية المقارنة حسب التصنيف) وثانياً تمييز الاختلافات بين هذه الكيانات من خلال تقييمها وفقاً لمعايير إضافية (تمايز المقارنة). من خلال الجمع بين هاتين العمليتين، يمكن للمقارنات أن تنسب التشابه والاختلاف في نفس الوقت إلى نفس الكيانات. ومع ذلك، فإن الترتيب ليس مجرد مقارنات ولكنها مقارنات محصلتها صفر. يشير "المجموع الصفري" إلى نوع معين من المقارنة التي تستند إلى افتراض أن الجودة المنسوبة إلى كيان مقارن ضمناً لا يمكن إسنادها في نفس الوقت إلى كيان آخر مقارن. في هذه الحالات، مجموع الاحتمالات التي تم إنشاؤها بواسطة الافتراضات القابلة للمقارنة إلى علاقة تبعية بين الكيانات المقارنة. (إن وصف نزاع بين دول متجاوزة لإقليم معين، بافتراض أنه لا يمكن المطالبة بأي إقليم إلا من قبل دولة واحدة على حساب جميع الدول الأخرى، يعني عادةً مقارنة صفرية بين الدولتين).

ويستخدم هذا المصطلح بشكل شائع في نظرية الألعاب كجزء من "ألعاب محصلتها صفر"؛ في مثل هذه الألعاب، يأتي أي مكسب لأحد المشاركين على حساب المشاركين الآخرين. يتبنى استخدامنا للمصطلح هذا المعنى الأكثر تحديداً لفهم بنائي للترتيب، في حين أن هذه الحالات تبدو واضحة إلى حد ما (أول محصلتين صفريتين، آخر محصلة غير صفرية)، لا يمكن قياس الترتيب بسهولة. بدلاً من ذلك، فهي محط اهتمام بشكل خاص في المقارنات على وجه التحديد لأنها تشارك في أعمال تحويل المقارنات غير الصفرية بنشاط إلى مقارنات محصلتها صفر بشكل لافت، لا يأتي طبيعياً للوحدات المصنفة لرؤية بعضها البعض كجزء من علاقة الصفر. بدلاً من ذلك، يتم إنشاء علاقة المحصلة الصفرية من خلال الترتيب^(*). من خلال تقديم المقارنة علناً، يبدو أن الترتيب قادر على تحويل مقارنة غير صفرية إلى مقارنة ذات محصلة صفرية تؤدي إلى نوع من المنافسة المتخيلة على المكانة. وبالتالي، تعتمد التصنيفات على

¹ Werron, Tobias, Ringel, Leopold, **Rankings: Conceptual remarks** in: "Geschlossene Verhandlungen. Kongresses der Deutschen Gesellschaft für Soziologie" (Lessenich, Essen: DGS, 2017, p.2.

(*) عندما نأخذ حالة التصنيفات الجامعية التي تقارن الجامعات بناءً على معايير مثل «مقدار الناتج البحثي»: نظراً لأن الناتج البحثي المتزايد للجامعة لا يمنع الجامعات الأخرى من زيادة إنتاجها البحثي أيضاً (قد تتعاون وتنمو معاً، فإن مقارنة الجامعات في هذا الصدد في حد ذاته لا تشكل بالضرورة علاقة محصلتها صفر. ومع ذلك، يبدو أن ترتيب الجامعات يشكل نوعاً آخر من علاقة المحصلة الصفرية بناءً على مقارنة مخرجات البحث، ولكن ليس متطابقاً معها.

نظريات خاصة وضمنية في الغالب عن قابلية المقارنة وعواقب المقارنة العامة التي تعتمد بدورها على أفكار أكثر عمومية حول الحالة المرغوبة للمجتمع أو مجالات مجتمعية معينة لفهم كيفية إنشاء هذه المنافسة.⁽¹⁾

بناء على ما سبق تشير المكانة إلى الترتيب النسبي بين الدول والموقع الذي تحتله الفواعل ضمن تسلسل هرمي معين^(*)، يتحدد هذا الترتيب استناداً إلى مجموعة من العوامل، كالموارد المادية -القدرات الاقتصادية أو العسكرية أو التكنولوجية والأسلحة النووية أو القيم الأساسية مثل: النظام السياسي أو الأيديولوجية والثقافة أو الحضارة والتفوق الأخلاقي والنفوذ الدبلوماسي. على غرار عوامل القوة يجب الاعتراف بمكانة الدولة من قبل الجهات الفاعلة الأخرى.⁽²⁾ (اكتساب المكانة قد يكون في شكل ثنائي - الرغبة في التفوق على الآخر - أو ثلاثي الرغبة في أن ينظر إليه الآخرون على أنه متفوق على الآخر).

على الرغم من أن المكانة^(*) مصطلح متداول في أدبيات العلاقات الدولية، ولكن تبقى البحوث التي أجريت بشأنها لا تزال قليلة نسبياً، ومسألة تعريفها انحصرت في مواقع محدودة، هناك إتفاق في الآراء على

¹ Werron, Tobias, Ringel, Leopold, op cit, p.2.

^(*) تأخذ المكانة شكلين ممنوحة ومنسوبة:

- ممنوحة: تُمنح المكانة إلى الدولة "أ" بناءً على سماتها وخصائصها الأساسية؛ اقتصاد قوي، نمو ديمغرافي، موارد طبيعية، قوة عسكرية متفوقة. وقد تسهم عناصر دينية هامة في الوضع المنسوب للدولة. هذه العوامل يمكن أن تتغير من وقت لآخر، ولكن لا تزال عموماً تقع ضمن نطاق محدود.

- منسوبة: تتمثل في قياس كيف يرى الآخرون مستوى الدول، يتم قبول مستوى المكانة المنسوبة للدولة بشكل عام عبر المجتمع الدولي ويعمل كقاعدة يتم من خلالها الحكم عليه في جميع أنحاء العالم ويتم النظر إلى الدول ذات المكانة المنسوبة المرتفعة باحترام ولها مكانة عالية وأهمية ودور محوري ومركزي.

² Steven Ward, "Status and the Challenge of Rising Powers" (United Kingdom: Cambridge University Press, 2017, p.35.

^(*) المكانة في اللغة اللاتينية (Praestigium) تتكون من (Praesio) و (Praesto) تعني "سريع" و (Digitus) تعني "الإصبع. وهكذا يعني praestigiae حيل المشعوذ التي تخدع الناس بالحركة السريعة للأيدي الفعل اللاتيني praestringere، كما هو مستخدم في العبارة praestringere oculus، يعني "عصب العينين وإبهارهما". يُطلق على المشعوذ اسم praestigiator، كما هو مستخدم في عبارة praestringere oculus، «عصابة العينين وإبهار العينين». تُظهر الدراسة الأيتمولوجية لكلمة prestige أن المؤلفين اللاتينيين استخدموا المصطلح ليعني "حيل الشعوذة الخادعة" "Deceptive Juggling Tricks" يرمي الساحر العملات المعدنية على طاولة، ثم يضعها في صندوق صغير، ويحرك الأخير بسرعة وبراعة، حتى عندما يعتقد أنها في مكان معين، فتظهر العملات في مكان آخر اعتبرت خفة يد سحرية. كان للمصطلح أيضاً دلالة خارقة للطبيعة كما هو مستخدم في عبارة Praestigiae Verborum، «تعوذة الكلمات المضللة».

prestige / Status من اللغة اللاتينية (proestigiae Praestigiae)، ثم ظهر مصطلح المكانة لأول مرة في اللغة الفرنسية في القرن السادس عشر بعبارة أخرى، أصبحت كلمة بريستيغيا تشير إلى المكانة المرموقة في اللغة الفرنسية، والتي استعارتها اللغة الإنجليزية لاحقاً. لم يقتصر استخدام الكلمة على هيبية الأنبياء والمشعوذين والشياطين، بل تم نقله بالقياس إلى الأوهام التي لم يعد سببها

أن المكانة تنطوي على تدابير الهيبة والاحترام، لكن الاستخدام الدقيق للمفهوم يختلف حسب دور المكانة في القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة الخارجية للدول.⁽¹⁾ نظرًا لأن المكانة مفهوم يصعب تحديده، فإنه يظهر العديد من الاختلافات في أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غالبًا ما تظهر المكانة في المواضيع التي ترتبط بالقومية والحرب والقيادة والمنظمات الدولية والعديد من الموضوعات الأخرى، ومع ذلك فإن الأدبيات المتعلقة بمفهوم المكانة قليلة بشكل كبير جدا. يتفق دارسي العلوم السياسية والسياسة الخارجية على أهمية المكانة⁽²⁾ (Status) في الشؤون العالمية، إلا أن الإجماع حول أهميتها يقابله قصور في دراستها نتيجة جملة من التحديات المنهجية والمعرفية.⁽³⁾

خارق للطبيعة. يرتبط هذا التحلي بمعنى المكانة ارتباطاً وثيقاً بظهور العصر الحديث وتحول التركيز من الخارق للطبيعة (Metaphysics) إلى الإنسان وهكذا بدأ روسو يشير إلى هيبة عواطفنا التي تبهر العقل وتخدع الحكمة. لتفاصيل أكثر أنظر:

-Oxford word power, op cit, p.757.

- Yungho Kim, "Power and Prestige: Explaining American Intervention in the Korean War", **PhD thesis**, University of Virginia, 1996, pp.58-61.

- Harold Nicolson, "**The Meaning of Prestige**" (Cambridge: Cambridge University Press, 1937, Discussion by Dale C. Copeland, Paul K. Huth, and Jonathan Mercer in "What's in a Name? Debating Jonathan Mercer's Reputation and International Politics", **Security Studies** 7, N°1(, 1997, pp.32-11.

¹ Samantha Anne Kacos, "Reconstructing Respect: The Quest for Prestige in The International System", **Thesis** of Submitted to The Department of Political Science, Institute of Technology, University of Southern California, 2011, p.3.

² بالعودة إلى قاموس أكسفورد يقابل مصطلح المكانة باللغة الانجليزية (prestige) status وهو المنزل الرفيعة التي يتحلى بها صاحب المكانة والمكانة جمعها مكانات وهي المنزل ورفع الشأن، يقال مثلاً: أن فلانا لديه مكانة عند قومه، أي يتمتع بمنزلة متميزة عن بقية القوم. هناك من يدرج (prestige) status على أنهما نفس المفهوم في حين البعض يدرج اختلاف بسيط بينهما، نستخدم في هذا البحث مصطلح المكانة/الهيبة من باب استعمالهما بنفس المعنى المكانة والهيبة مترادفان prestige and status، على الرغم من وجود اختلافات طفيفة بينهما، المكانة (prestige) يمكن أن تعني هيبة. ولكن يمكن أن تعني أيضاً مرتبة في التسلسل الهرمي، (status) تستخدم بشكل شائع في الدبلوماسية. تنتمي الهيبة إلى الأسرة المفاهيمية للمكانة والاحترام والشرف والفخر والسمعة وما إلى ذلك...، يقول "باري أونيل" (Barry O'Neill) أن "شخصاً ما يتمتع بمكانة في مجموعة ما إذا كان الأعضاء يعتقدون أن الشخص يحظى بإعجاب عام في المجموعة. يشبه الهيبة بالسمعة الإيجابية، ويذكر (Renshon) أنه على الرغم من وجود اختلافات طفيفة بينهما يمكن استخدام المكانة والهيبة بالتبادل. إن التشابه والتداخل بين المكانة والهيبة يؤدي أحياناً المؤلفين إلى التحدث عن أحدهما عندما يقصدون الآخر والعكس صحيح، تعتمد الهيبة على المعتقدات الشائعة حول السمات القيمة للفاعل، والتي بدورها تولد الاحترام تجاه الفاعل الذي يمتلكها. يمكن أن تعتمد المكانة أيضاً على المعتقدات المشتركة، ولكن هذا ليس بالضرورة هو الحال حيث يمكن أيضاً اكتساب المكانة من خلال فرض الاحترام من قبل الآخرين، ومن الأمثلة على ذلك فرض معاهدات غير متكافئة باستخدام القوة العسكرية، وقد ازدهر على مدى العقد الماضي بحث المكانة الاجتماعية (الذي تشكل هيئته جزءاً هاماً ولكنه منفصل في مجال العلاقات الدولية. ومع ذلك، هناك القليل من التحليلات للديناميات الجزئية لبناء المكانة داخل الجهات الفاعلة السياسية. لتفاصيل أكثر أنظر:

-Jonathan Renshon, "**Fighting for Status Hierarchy and Conflict in World Politics**" (Princeton University Press, United States of America, 2017, p.4.

- Janice Bially Mattern, Ayşe Zarakol, "Hierarchies in World Politics", **International Organization**, Vol 70, N°(03, 2016, pp.623-654.

³ رياض بوزرب، "المكانة في السياسة الدولية: بين القدرات المادية والاعتراف الاجتماعي"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، العدد (2021، 01، 246.

في هذا الصدد يثير موضوع ترتيب مكانة الدول إشكالية قياس قوة وتحديد مكان رسم الخطوط الفاصلة في تسلسل هرمي للقوى العظمى والمتوسطة والصغيرة. وقد حاول العديد من الكتاب المعاصرين المهتمين بوضع معايير مطلقة لتصنيف الدول. نجد أن الاقتصادي الكندي "إريك هانسون" قام بترتيب وتقسيم دول العالم بالإشارة إلى مستويات الدخل الإجمالي والفردى والإنتاجية. مثل العديد من الكتاب الآخرين، كان يعتقد أن الناتج القومي الإجمالي هو أفضل مؤشر هدف واحد لقوة/مكانة الأمة، لأن العوامل التي تشكل القوة - السكان، والمنطقة، والموقع الاستراتيجي، والتنظيم المؤسسي، والقيادة، والمشاركة في المنظمات الدولية والتحالفات والربط والمجالات التجارية - تتعكس في هذا الكم؛ لكنه رأى أن من الضروري ربط مجموع الناتج القومي الإجمالي بالسكان، على أساس أن دخل الفرد مهم جدا في أي تقييم القوة.

المطلب الثاني: إشكالية مفهوم الترتيب الإقليمي لمكانة الدول

الملاحظ في أدبيات العلاقات الدولية غياب الأطر المفاهيمية و/أو النظرية التي تتناول على وجه التحديد علاقات القوة الهرمية على المستوى الإقليمي. تتجسد النظريات المتطورة للعلاقات الهرمية في السياسة الدولية بشكل عام عند النظر إلى القوى الإقليمية واستراتيجياتها وآثارها داخل الأنظمة الإقليمية. وبشكل أكثر تحديدا يطبق المحللون سواء كان ذلك ضمناً أم لا نظريات أو أطر تفكير، مثل نظرية الاستقرار بالهيمنة، التي تم التعبير عنها عن قصد على المستوى العالمي. المشكلة في هذا النقل للنظريات عبر مستويات التحليل هي أنه على النقيض من ذلك إلى الهيمنة العالمية، يتعين على المهتمين إقليمياً أن يعملوا في إطار نظام دولي شامل يحدده التوزيع العالمي للقوة والمؤسسات الدولية.⁽¹⁾

بالإضافة إلى إدارة النظام الإقليمي الداخلي قد تغير الديناميات الإقليمية المتوقعة ويمكن أن تضع قيوداً على مستوى السيطرة أو التأثير المحتمل من جانب الدولة المهيمنة/المتفوقة/الغالبة إقليمياً. وهذا أمر هام على المستوى النظري أو بعبارة أخرى، عندما ندلي ببيانات نظرية، أو نضع فرضيات تتطوي بشكل

¹ في موجز استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة في 17 سبتمبر 2002، تم تصنيف جنوب إفريقيا كواحدة من أربع دول في إفريقيا لها تأثير كبير على جوارها" ونجح الاتحاد الأوروبي في الضغط من أجل جنوب إفريقيا ورفع مستوى علاقتها الثنائية مع الشراكة الاستراتيجية في عام 2006.

مصلحة حكومة جنوب إفريقيا في دعم الديمقراطية والحكم الرشيد في جوارها المباشر والحكم الفعلي محركات السياسة الإقليمية لجنوب إفريقيا في هذه الحالة، والتي يمكن تحديدها على أنها تولد التضامن الإقليمي وتجنب امتداد الاتجاهات المزعزعة للاستقرار من زمبابوي إلى بقية الجنوب الإفريقي.

أو بأخر على قوى إقليمية أخرى أو استراتيجياتها أو سلوكياتها، نحتاج إلى إيلاء الاهتمام للجوانب الإقليمية التي قد تكون هامة على وجه التحديد. باختصار، عندما يتعلق الأمر بالترتيب الإقليمي فإن ملاحظتنا حول القوى الإقليمية، تنشأ بطريقتين. أولاً، لا يؤدي وجود القوة الغالبة مادياً بالضرورة إلى شكل من أشكال السلوك أو النتائج المهيمنة، مثل توفير الصالح العام أو الغياب النسبي للصراع. ثانياً، لا يمكن معاملة القوى الإقليمية كجهات فاعلة تتصرف بطريقة موحدة، وبالتالي فإن السلوك الفعلي لهذه القوى الإقليمية يظهر تبايناً لم يتم فهمه أو تصوره بشكل صحيح حتى الآن. كما هو الحال دائماً، هناك استثناءات من هذه القاعدة، حاول مؤخرًا (توماس بيدرسن) (Pedersen)، معالجة مسألة التباين في الأنظمة الإقليمية على وجه التحديد، والتي من الواضح أن لها أيضًا آثارًا على الدول.

فإن التباين في مبدأ ترتيب مكانة الدولة إقليمياً عبر المناطق موضوع مركزي في دراسات (lake) الحديثة حول التسلسلات الهرمية العالمية والإقليمية والتباين في الأنظمة الإقليمية والذي يتفق أو يشاركه "بيدرسن" بأن القوة الإقليمية تأتي بأشكال مختلفة وبميزات مختلفة. ومع ذلك، فإنه يجادل بأن المفاهيم والنظريات المستخدمة حالياً في الأدبيات ذات الصلة لا تفعل الكثير من حيث المساعدة في التمييز الفعلي بين القوى الإقليمية حيث أثارت مجموعة من الانتقادات التالية: (1)

المسألة الأولى: تتعلق بالأدوات المفاهيمية والنظرية المطبقة. تعمل الأدبيات التجريبية مع تعدد المفاهيم التي غالباً ما تكون سيئة التعريف، مثل "الدول الراسخة" (Anchor States) أو "القوى المتوسطة الناشئة" (Emerging Middle powers) أو "القادة الإقليميين" (Leaders Regional)، لا يتبع استخدام مثل هذه المصطلحات أي قواعد معينة أو موحدة، ولم يتم التفكير كثيراً في المؤشرات أو المعايير المميزة عندما تكون الدولة قائدة إقليمياً أو مهيمنة أو دولة راسخة، أدى ذلك إلى اكتظاظ الحيز المفاهيمي وزيادة عدد المؤلفات المتناثرة التي تقتصر على الاندماج، وبالتالي منع المقارنة الهادفة إلى حد كبير. في حين أن المفاهيم، ولا سيما عندما تتعلق بالقوة، سيتم الطعن فيها دائماً، فإن هذا لا يبهر النهج الذي يتبعه الكثيرون. يبدو أن العلماء قد طبقوا على مصطلحات مثل "الهيمنة"، مما يشير إلى أنه يمكننا الاعتراف بالهيمنة عندما نراها. الاستخدام غير الدقيق للمصطلحات يمثل مشكلة في الأدبيات التي تطمح إلى تقديم مساهمة نظرية. (2) ومع ذلك، لا يعني أنه يتعين علينا بالضرورة تطوير نظريات جديدة تماماً بآليات وعوامل جديدة وما إلى

¹ Miriam Prys, "The variability of regional powers", *International Studies Review*, vol 12, N°(4,2010), p.3.

² Miriam Prys, op cit, p.3.

ذلك، ولكن يعتبر المستوى الإقليمي عامل وساطة مهم وحاسم يؤثر على المعارف الموجودة عن العلاقات الهرمية. وعموماً، وعلى الرغم من تنامي المؤلفات التجريبية بشأن هذه المسائل، فإن النظريات والأطر التحليلية المرتبطة على وجه التحديد بالمستوى الإقليمي للتحليل غير متوفرة.

توجد تحليلات وفيرة حول تشكيل تحالفات عالمية من قبل دول كبيرة من الجنوب رداً على هيمنة الولايات المتحدة. (في حين أنها تقدم رؤى مهمة حول بعض التطورات على مستوى النظام الدولي، فإنها تركز إلى حد كبير على المحددات النظامية، دون اعتبار حقيقي حول الاستراتيجيات والخيارات الفعلية والمحتملة لهذه الدول، ولا سيما على الصعيد الإقليمي).

2- وثمة نقد أساسي آخر للأدبيات الموجودة عن القوى الإقليمية هو أن معظم المؤلفين يقترحون مراعاة أي خصائص للمستوى الإقليمي للتحليل؛ ومع ذلك فهي من الناحية العملية، تطبق أطراً تحليلية وضعت أصلاً لفحص الظواهر على الصعيد العالمي في ظل غياب نظريات إقليمية على وجه التحديد. وبالتالي فإن توفير النظام والاستقرار المستمد من نظريات الهيمنة العالمية يشكل إحباطاً كبيراً للتحديات الناشئة عن مشكلة هذا المستوى من التحليل. وعلى سبيل القياس في التنظير على المستوى العالمي، غالباً ما يؤخذ على أنه من المسلم به أن الغلبة المادية داخل المنطقة تؤدي تلقائياً إلى تولي هذا النوع من دور الهيمنة هذا يمكن أن يشرح لماذا كان يُتوقع تقليدياً من القوى الإقليمية أن تتصرف بشكل مهيم وتعتني بفضائها الخلفي، وتوفر الاستقرار والسلام داخل مناطق نفوذها المحددة جغرافياً، وكذلك سبب فشلها في القيام بذلك. والواقع أن الدراسات التجريبية كثيراً ما تتوصل إلى استنتاج مفاده أن الدول الموصوفة من إحدى هذه الفئات تبدو عموماً أقل قوة مما قد توحى به أغلبيتها المادية الواقعية، فهي لا توفر المنافع العامة، مثل النظام والاستقرار، ولا تؤثر تأثيراً غير عادي على سلوك الدول الأخرى في منطقتها.

3- كنقطة ثالثة للنقد، الكثير من الأدبيات التي تتناول الترتيب الإقليمي تركز بشكل ضيق إلى حد ما على آثار وجود قوة إقليمية على إضفاء الطابع المؤسسي الإقليمي، (Alagappa) الذي يجادل بأنه "في ظل غياب ديناميكيات أمنية شاملة وجديدة على المستوى العالمي، أصبحت الديناميكيات المحلية والثنائية والإقليمية أكثر بروزاً ويجب معالجتها بشروطها الخاصة. كما أن "كاتزنشتاين" و"بوزان" و"وايفر" يجعلان من قضية المنطقة مستوى من التحليل متميزاً عن الدولي. (1)

¹ للمزيد أنظر: David A Lake في العدد الخا ل RIS يتعلق بالتحيز الأمريكي المتأصل للعديد من التحليلات للقوى الإقليمية.

من الواضح أن هناك دراسات تميز بين «الإقليمي» و «العالمي»، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالأثر والقيود التي قد يكون للتسلسل الهرمي للسلطة العالمية بالنسبة للقوى والأوامر الإقليمية. (1) تم انتقاد هذا التحيز من قبل Buzan و Waever الذين ركزوا بدلاً من ذلك على الأمانة، ولكن أيضاً من خلال بعض الكتابات الحديثة حول المناطق وبناء المناطق التي تجادل بأنه داخل الفضاء الإقليمي مختلف مستويات "Regionness" يمكن أن تتطور. ويشمل ذلك تطوير هوية مشتركة (تؤدي إلى مجمع إقليمي)، فضلا عن أنواع النظم الإقليمية التي قد تتسم بالصراع والعدوان المتبادل.

إن تحديد الترتيب الإقليمي يعتبر باختصار مسألة وقائع مادية جزئياً، (Partially material facts) ومسألة تتعلق بعملية تحديد الهوية الذاتية Self-Identity، فضلا عن تحديد هوية الآخرين The Identity of others ؛ أي الجهات الفاعلة الخارجية والداخلية على السواء. ويتضمن الإطار التحليلي الذي وُضع هنا إمكانية ألا تكون مساهمة القوى الإقليمية في النظام الإقليمي والعالمي إيجابية دائماً أو سلبية دائماً، بل يمكن أيضاً أن تكون غير مبالية أو ضئيلة. أيضاً فإن دراسات فون وماتلي وبيدرسن حول القوى الإقليمية تناقش بالفعل هذه الدول في نطاق محدود من «التكامل الإقليمي» وتركز على ما إذا كان التعاون الإقليمي قد يحتاج أو لا يحتاج إلى قائد قوي.

المطلب الثالث: نحو تصنيف نظري للمكانة في العلاقات الدولية

هناك عدد قليل جداً من الأعمال المكتوبة التي تولي اهتماماً للمكانة باعتبارها تخصصاً رئيسياً في العلاقات الدولية. سنعتمد في دراستنا على ثلاث براديمات رئيسية في تحليل المكانة: (عقلانية، بنائية، اجتماعية/نفسية).

الفرع الأول: تفسير الباراديم العقلاني للمكانة Rationalist Paradigm

يبحث المنظور العقلاني كتوجه قياسي عقلاني (Rational standard orientation) في المبررات الاستراتيجية للبحث عن المكانة. حيث يرى العقلانيون أن الإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دوراً هاماً في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين (2) وكثيراً ما تتخلى الدول

¹ Miriam Prys, op.cit, p.4.

² جيمس دورتي، روبرت بالاستغراف، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، تر: وليد عبد الحي، (بيروت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص. 59).

عن مصالحها المباشرة كالاستثمار في مشاريع تظهر حداثتها إلى بناء أسلحة والدخول في صراعات على رموز المكانة.⁽¹⁾

أولاً: المكانة المظهر الأساسي للصراع على السلطة/القوة في المشهد الدولي⁽²⁾

انبثقت دراسة مكانة الدولة من دراسة السلطة والقوة المتغيران الأساسيان في العلاقات الدولية. ومنه فالمكانة في علم السياسة تشير إلى الاحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي لدولة من الدول، هاته الأخيرة التي تمثل عضو في مجتمع الدول لها حقوق وواجبات. في هذا الصدد تمثل المكانة الوزن السياسي للدولة في ظل النظام الدولي، فمكانة الدولة في بنية النسق الدولي تحدد إلى حد بعيد سلوكها تجاه الدول الأخرى، فالنسق الدولي يتسم بالترتيب التدريجي (Stratification) للوحدات الأساسية، ويتحدد ترتيب كل دولة في هذا النسق طبقاً لمجموعة من المؤشرات التي بمقتضاها تنقسم الدول إلى وحدات عليا ووحدات دنيا. بينما يراد بالمكانة الاحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي للدول وترتكز على تصورات القوة أو المنافسة أو على السمعة في احترام الاتفاقيات الدولية، فالقوة هي المحدد الأساسي لمدى قدرة الدولة على حماية مصالحها الحيوية ودعمها في المجتمع الدولي.⁽³⁾

وتتجلى المكانة في الإذعان الطوعي الموجه نحو الفاعل ذي المكانة الأعلى وكما لاحظ هيدلي بولوب، فإن القوى العظمى معترف بها من قبل قادة الدول والشعوب الأخرى على أنها تمتلك حقوقاً وواجبات معينة، كالحق في لعب دور في تحديد القضايا التي تؤثر على سلام وأمن النظام الدولي/الإقليمي ككل ومسؤولية تعديل سياساتهم في ضوء المسؤوليات التي يتحملونها.⁽⁴⁾

كذلك يتجسد التعرف على المكانة في شكل علامات / مؤشرات المكانة، بالإشارة إلى المواقف والبروتوكول الذي يرمز إلى الاحترام في النظام الدولي، تشمل العضوية الدائمة أو غير الدائمة في مجموعة/تنظيم معين، المناصب القيادية في المنظمات الدولية والإقليمية، استضافة الأحداث الرياضية الدولية، الانضمام إلى المجموعات غير الرسمية لحل المشاكل والقضايا العالقة.⁽⁵⁾ وقد امتد تفسير المكانة

¹ Barry O'Neill, "Nuclear Weapons and National Prestige", (Los Angeles, University of California, 2006, p.2.

² Hans J. Morgenthau, "Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace", Fifth Edition, (New York: Alfred A. Knopf, 1978, pp.4-15.

³ Samantha Anne Kacos, op.cit, p.6.

⁴ T. V. Paul, Deborah Welch Larson, William C. Wohlforth, "Status in World Politics" (Cambridge: University Press, 2014, p.09.

⁵ T. V. Paul, op.cit, p.10.

من "ثيوسيديس" إلى "وندت" (1) ولكن فقدت أهميتها في الكثير من نظريات العلاقات الدولية ذلك لأن الأمن أصبح هو المفهوم السائد الذي تُبنى حوله النظريات، والحجة تمثلت في أن المكانة تمتلك القوة السببية فقط إلى الحد الذي تعزز فيه الأمن. هذا الفكر له ذروته في نظرية الردع التقليدية أين يكون السعي وراء المكانة أداة حصرية ويتم متابعتها بوعي استراتيجي كأداة لتحسين بعض مقاييس الأمن. (2)

إن شواغل المكانة تؤثر على طريقة تفاعل الدول وهو ما برز في كتابات (3) (Thucydides) (Rousseau) (hobbes) (Machiavelli) أثرت أعمال هؤلاء المفكرين على الموجة الأولى من أدبيات المكانة في حقل العلاقات الدولية، من خلال التركيز وبشكل أساسي على العلاقة بين تناقضات المكانة ومستويات العنف الدولي، الأمر الذي جعل موضوع المكانة محط الاهتمام الأكاديمي الذي بدأ مع الواقعيين الكلاسيكيين أوائل السبعينيات من القرن العشرين، ركزت بشكل أساسي على كيفية سعي الدول للحصول على المكانة. وقد أحدث تقدمًا مهمًا في معرفة الطريقة التي تعمل بها العلاقات الدولية على سبيل المثال،

¹ James Fearon, Alexander Wendt, "Rationalism v. Constructivism: A Skeptical View, in Handbook of International Relations", (London: Sage, 2002).

² Shashank Joshi, "Honor in International Relations", (harvard: center for international affairs, 2008, p.2).

³ في صيف عام 427 قبل الميلاد، وسط سنوات من القتال للحفاظ على إمبراطوريتها، واجهت أثينا تمردًا من قبل نظام حكم أضعف، ميثيلين. غاضبون من هذا التحدي لهيمنتهم، عزم الأثينيون على ذبح رجال المدينة المسيئين واستعباد نساءها وأطفالها رسول خرج لميثيلين يحمل تلك الأوامر. ولكن بحلول اليوم التالي، انحسرت المشاعر وتساعدت الشكوك. وأعقبت ذلك مناقشة في الجمعية العامة. سعد كليون - «أكثر المواطنين قسوة» - أولاً للدفاع عن العرض الوحشي لقوة أثينا وأصر على أن طاعة الحلفاء لا يتم كسبها من خلال التنازلات، التي يتم تقديمها على حسابنا الخا []، ولكن من خلال الهيمنة على أساس القوة بدلاً من الشعبية. "قوبل هذا الخطاب بموافقة كبيرة، لكن كليون لم يكن لديه الكلمة الأخيرة. ارتقى مواطن محترم آخر، ديودوتس، إلى أن الهيئة الأثينية تتطلب ضبط النفس من أجل الحفاظ على إمبراطوريتنا، أعتبر أنه من الأنسب بكثير التسامح مع الظلم الذي حدث لنا بدلاً من تبرير، قدر الإمكان، تدمير الناس الذين سنفعل ما هو أفضل لتجنبيهم". وتابع ديودوتس قائلاً: "سيكون لمصلحتنا المستقبلية والإنذار الفوري لأعدائنا، لأنه يظهر قوة أكبر لتبني سياسة منطقية تجاه خصومك من اتخاذ إجراء عدواني يجمع بين القوة والحماسة". وبدافع من جاذبية هذه الرواية لمصالحها، صوتت الجمعية لتجنيد الجميع باستثناء قادة التمرد. وصل رسول ثان تم إرساله إلى ميثيلين في الوقت المناسب لنقادي المذبحة الوشيكة، تتميز هذه الحلقة الدرامية من تأريخ الحرب البيلوبونيزية للمخرج Thucydides ثيوسيديس بمفهومين - الهيئة وضبط النفس - غالبًا ما يبدوان متناقضين للغاية في العلاقات الدولية (IR). يتطلب تحقيق أو بلوغ المكانة - الاحترام والاحترام الممنوح في ضوء السمات أو الصفات الفائقة - من الدول تأكيد تفوقها النسبي بشكل دوري في مجالات والنشاطات ذات القيمة لكن ضبط النفس يسجل على أنه نقيض النشاط الحازم. يستلزم "عدم فعل شيء يمتلكه الوكيل لكن التقييد يسجل على أنه عكس النشاط الحازم؛ يستلزم عدم القيام بشيء يتمتع به الوكيل بالفرصة والقدرات والظروف السائدة للقيام به بنجاح.

يشير ثيوسيديس في كتابه الشهير دليل شامل للحرب البيلوبونيزية (The Landmark Thucydides) إلى أن أثينا توسعت بشكل رئيسي بسبب الخوف ثم من أجل المكانة وأخيراً المكاسب. **لتفاصيل أكثر أنظر:**

John Bennett Brake Christ, "Prestige and the Restraint of Power in International Relations", College University of Cambridge **Thesis** submitted for the degree of Doctor of Philosophy in Politics and International Studies, April 2022, pp.1-2.

أثبت العلماء أن الدول تخوض الحروب أحياناً من أجل تحقيق مكانة أعلى، وأنهم يصنعون الأسلحة في كثير من الأحيان ليس لأسباب أمنية ولكن لأن القيام بذلك هو وسيلة للمطالبة بالعضوية في نوادي المكانة. يرى مورغانثو أن المكانة أداة لاستجابة ولفهم السياسة الدولية. ويقدم الوصف الأكثر شهرة بأنها: "ثالث المظاهر الأساسية للصراع على السلطة/القوة في المشهد الدولي"⁽¹⁾، ويعتقد أن المكانة أداة لصانعي السياسة أكثر من كونها غاية في حد ذاتها، من ناحية أخرى تسعى الدول إلى تعزيز مكانتها وإضفاء نوع من الهيبة عليها في المجتمع الدولي مما يساعدها على تحقيق أهدافها سواء تمثلت في الحفاظ على الوضع الدولي القائم أو في التسلسل الإمبريالي، وفي ذلك إن الهدف من تطبيق سياسات المكانة هو التأثير على الدول الأخرى بالقوة التي تملكها الدولة بصورة فعلية، أو بالقوة التي تعتقد أو تريد من الآخرين أن يعتقدوا أنها تملكها"⁽²⁾

ورغم أن مصطلح المكانة لا يتمتع بنفس السمعة العلمية للمصطلحات الراسخة في حقل العلاقات الدولية، على غرار القوة والأمن، إلا أنها تعتبر العملة اليومية للعلاقات الدولية، على حد تعبير (Robert Gilblin) في عبارة يتم الاقتباس منها على نطاق واسع. بالنسبة "جيلبين" المكانة جزء من سلسلة من المكونات النظامية التي تمثل آليات التحكم إما محلياً أو دولياً. ويستخدم مصطلح التسلسل الهرمي للمكانة ويساويه بالمفهوم المحلي للقوة. المكانة بأنها "[...] سمعة القوة والجيش على وجه الخصوص"⁽³⁾ يمكننا أن نرى أنه يتفق بشكل أساسي مع مورغانثو على طبيعة المكانة، من خلال تأسيس مصدر المكانة باعتبارها سمعة القوة ومع ذلك، فإنه يذهب إلى أبعد من ذلك في القياس المحلي في مساواة المكانة بالقوة، يجادل "جيلبين" بأن المكانة تستخدم بشكل متكرر أكثر من القوة لحل النزاعات داخل النظام الدولي، إذا كانت المكانة سمعة للقوة، فيجب أن يعني ذلك أن قوة الأمة معروفة بدرجة دقيقة من قبل جهات فاعلة أخرى داخل النظام إذا نشأ صراع من دولة تحاول فرض إرادتها على دولة أخرى، فمن الطبيعي أن نفترض أن هذا الفرض سيأخذ شكل استخدام القوة. لكن جيلبين يجادل بأن هذا لا يحدث بالضرورة إذا كانت الأمة تتمتع بسمعة واحترام في القوة تطغى إلى حد كبير على سمعة الدولة الأخرى، فلن يتم استخدام القوة.

¹ Hans J. Morgenthau, op cit, pp.4-15.

² إسماعيل صبري مقلد، "نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة" (جامعة الكويت، 1403هـ-1986)، ص. 67.

³ Kristian Magnus Hauken, "What do we talk about when we talk about prestige?", A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy, University of Sheffield, Faculty of Arts and Humanities, 2020, p.15.

يركز على فكرة الفصل بين القوة الحقيقية (المادية) والقوة المدركة (المكانة)، ويشير إلى أن السبب الرئيسي للصراع والحرب هو الجهات الفاعلة التي ترى أن قوتها لا تتعكس بدقة في آليات التحكم داخل النظام، وبالتالي تسعى إلى تغيير النظام من أجل تغيير/تعديل المكانة، والتوصل إلى نظام يعكس بشكل أكثر دقة التوزيع الحقيقي للقوة كما ذكر خلال عرضه عن المكانة "[...] حقيقة أن التوزيع الحالي للقوة والتسلسل الهرمي للمكانة يمكن أن يتعارض أحياناً مع بعضهما البعض هو عامل مهم في التغيير السياسي الدولي"⁽¹⁾. في إطار مفهوم جيلبين للنظام الدولي، من الممكن أن يكون لديك مكانة، ولكن ليس لديك قوة، أو على الأقل، أن هذين الاثنان لا يتناسبان بالضرورة؛ لا تؤدي الزيادة في القدرات المادية بالضرورة إلى حدوث تحول في التسلسل الهرمي للمكانة، أي زيادة القدرات، الجهات الفاعلة التي تجد قوتها متزايدة لا تتلقى تلقائياً الاعتراف المتناسب بهذا الموقف من قبل جهات فاعلة أخرى داخل المنظومة. وعليه يتوقف تقدمهم في التسلسل الهرمي للمكانة على اعتراف الدول الأخرى بزيادة قوتهم.⁽²⁾ إذا وجدت الدولة نفسها في المكانة التي تزداد فيها قوتها الحقيقية بشكل كبير ولكنها لم تشهد أي تغيير في موقعها في التسلسل الهرمي للمكانة، فإنها ستسعى إلى إعادة تشكيل النظام الدولي بطريقة تعكس بشكل أكثر دقة قدراتها الفعلية.

في حين يناقش كينيث والتز (Kenneth Waltz) مكانة الدولة ويرى أن النظام يمكن أن يمنح المكانة ويحددها من خلال قدرة الدولة على تحقيق أهدافها على نطاق دولي.⁽³⁾ نجد المكانة لدى (John Mearsheimer)⁽⁴⁾ ترتبط فقط عندما تصل الدول إلى مستوى "القوة العظمى" لأن عالم سياسات القوة العظمى تحكمه قواعد مختلفة عن تلك التي تحكم بقية العالم. حسب ميرشايمر، فإن المكانة أكثر أهمية لتلك الدول التي تمتلكها وتفقدتها بدلاً من أولئك الذين كانوا دائماً في أسفل السلم الهرمي.⁽⁵⁾ يبني نظريته على توازن القوى والفوضى في تفسير المكانة. ويجادل بأن الدول (التي يتعامل معها كصناديق سوداء أو كرات البلياردو) ستحاول دائماً تحقيق أقصى مكاسب القوة النسبية مقابل الدول الأخرى. وهذا نظير أن الدافع الأساسي للأمم هو ضمان البقاء، والطريقة الوحيدة لضمان البقاء هي أن تكون أكثر قوة، أي امتلاك موارد مادية أكثر من منافسيها.

¹ Robert Gilpin, "War and Change in World Politics" (England: Cambridge University Press, 1981, pp.30-31.

² Kristian Magnus Hauken, op cit, p.16.

³ Kenneth N. Waltz, "Theory of International Politics", (London: Addison-Wesley Publishing Company, 1979, p.18.

⁴ John J. Mearsheimer, "The Tragedy of Great Power Politics" (New York: W. Norton Company, 2001, p.41.

⁵ Samantha Anne Kacos, op.cit, p.14.

ويمكن تلخيص فكرة ميرشايمر عن المكانة بالطريقة التالية: لكي تتمتع الحكومة بمكانة تجاه جمهورها المحلي، يجب أن يُنظر إليها على أنها تعمل وفقاً لمصالح الجمهور. سيؤدي القيام بذلك إلى أن ينسب الجمهور جودة «الشرعية» Legitimacy أو «السمعة الجيدة» Good reputation إلى الحكومة مما يعزز الدعم للمبادرات التي اقترحتها الحكومة. سيؤدي الفشل في التصرف لصالح الجمهور المحلي إلى حدوث العكس، وبعد ذلك يؤدي انخفاض الشرعية المتصورة إلى جعل عملية الحفاظ على السلطة السياسية بنجاح أكثر صعوبة وتعقيداً. (1) أما بالنسبة (ZeevMaoz)) لا يمكن بلوغ المكانة فقط من خلال المكان الذي تعتقد الدولة أنها تقف فيه، ولكن باختيارات الدول الأخرى لإقامة علاقات تعاون. ويجادل (Berenskoetter) بأنه حتى مكانة القوة العظمى تعتمد على الآخر المهمين الذي يعترف بمكانتها، إنه يعتقد أن المكانة ليست سوى عنصر واحد في لعبة القوة الشاملة للعلاقات الدولية. في حين يعتبر (Daniel Markey) المكانة بأنها غاية ووسيلة في حد ذاتها. (2)

المكانة هي القوة، والقوة العسكرية على وجه التحديد، وفي الوقت الذي تشير فيه القوة إلى قدرات الدولة الاقتصادية والعسكرية وما يتصل بها، فإنَّ المكانة تُشير بالدرجة الأولى إلى تصورات الدول الأخرى لإستطاعة دولة ما وقدرتها على ممارسة قوتها ورغبتها في ذلك، وبلغة النظرية الإستراتيجية المعاصرة تتطوي المكانة على مصداقية قوة دولة ما ورغبتها في ردع الدول الأخرى أو ارغامها من أجل تحقيق أهدافها وتعد القوة العسكرية الأداة الفاعلة والحاسمة في الحرب، فالحكومات التي يجب أن تثبت باستمرار إرادتها وقدرتها على القتال ربما لا تملك من المكانة ما يكفي تماماً للسياسات التي تنورط فيها، شأنها شأن البنوك التي يجب أن تقدم باستمرار دليلاً ملفتاً للأنظار عن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ولكن لا تملك القدر الكافي تماماً من الائتمان الذي يتماشى مع نطاق وأسلوب جميع الأنشطة الاقتصادية التي تحاول القيام بها، فقصور الهيبة مثله مثل نقص الائتمان ليس مسألة طفيفة بل حاسمة التأثير في تقديم تصورها عن هوية الدولة. (3)

¹ Kristian Magnus Hauken, op cit, p.20.

² Daniel Markey, **"Prestige and the origins of war: Returning to realism's roots"** New York: Routledge, 2014 p.128.

³ أحمد مشعان نجم، "مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار، □.220.

ثانياً: القوة الناعمة مورد جذب نحو المكانة

من جهة أخرى ساهمت نظرية (Joseph S. Nye) عن القوة الناعمة في فهم أدبيات المكانة في العلاقات الدولية، تشير المكانة إلى القدرة على جذب الدول الأخرى للتصرف بالطريقة التي يريدها. في هذا الإطار يعتبر القوة الناعمة أداة لتحقيق المكانة من خلال سياسات محددة. (1)

تتعلق القوة الناعمة بالقدرة على الجذب والمؤشرات التي تمنح الدولة الجاذبية للتأثير على الآخرين كطبيعة نظامها السياسي وثقافتها الشعبية وتفوقها التكنولوجي. هذا الاعتراف بالقوة الناعمة كمورد مهم لتحقيق المكانة يميزها عن تلك الفكرة التقليدية السائدة حول مفهوم القوة. مفهوم "جوزيف ناي" يبرز الطابع الإيجابي للقوة. هاته الأخيرة لم تعد تقتصر على الاقتصاد أو السلاح فقط، بل أيضاً على التماسك الداخلي وعالمية الثقافة والمؤسسات الدولية، وكل ما يمكن الدولة من التأثير في مختلف المسائل، وتغيير قواعد اللعبة مما يدفع إلى إعادة توجيه المصالح في إطار القوة الناعمة. (2)

تعد المكانة سمة بارزة في العلاقات الدولية أكثر من القوة، بقدر ما تعد هاته الأخيرة سمة مركزية في التنظيم الدولي والمجتمع المحلي، فإن المكانة مهمة للغاية لأنه إذا تم التعرف على قوة الدول، يمكنها تحقيق أهدافها دون الحاجة إلى استخدامها (3) عندما تنهار أو تنكمش فجأة العوامل التي تجعل الدولة مفتاحاً لهويتها. يؤدي فقدان هذه المميزات إلى تغيير جذري في الطريقة التي ينظر بها الآخرون إلى الدولة والدور الذي يُسمح لها بلعبه في النظام الدولي وبعبارة أخرى، فإن انكماش الدول يغير بشكل أساسي طبيعة مكانتها. وبالتالي الطريقة التي يعامل بها من قبل الحلفاء والأعداء على حد سواء، غالباً ما يأخذ أفراد المجتمع على عاتقهم أن يصبحوا أبطال وأن يروجوا لسلطة الدولة ومكانتها ولكن الخسائر المستمرة في المعركة أو في الساحات السياسية الكبرى ستقضي على هذه القومية حتى تتعرض لخطر الانهيار وإجبار الناس على الانقلاب على دولتهم. (4)

بالرغم من أن القوة الناعمة تمتلك قوة تفسيرية كبيرة عند معالجة سلوك الدول في النظام الدولي. ومع ذلك، فإنها تشترك في نقاط ضعف مماثلة للأفكار التي قدمها والتز، من حيث أن القيم أو السياسات

¹ Joseph, S, Nye, "the changing nature of power", **political science quarterly**, vol105, N°(2), 1990, p.177.

² محمد طي، "الجيوپولتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن"، دراسات وتقارير، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، العدد (19)، 2019، ص 44.

³ Yuen Foong Khong, "Power as Prestige in World Politics", **International Affairs**, N°95(, 2019, p.119.

⁴ Samantha Anne Kacos, op.cit, p7.

التي يجب الاعتراف بها على أنها جيدة يجب أن تلتزم إلى حد ما بالسياق الاجتماعي والثقافي الموجود في الجهات الفاعلة الأخرى.

في هذا الصدد ركز كيوهان على الدور الذي تلعبه المؤسسات في النظام الدولي يعتمد على نظرية اللعبة ويهدف إلى إظهار كيف يمكن أن يستمر التعاون. يجادل بأن إنشاء المؤسسات والالتزام بها يغير تحليل التكلفة والفوائد للدول داخل النظام الدولي، بسبب تكلفة المكانة المتمثلة في كسر أي التزام تجاه مؤسسة ما. يوضح (Paul) و(Mahesh Shankar) و(Pouliot) التفاعل النقدي بين المؤسسات وسياسات المكانة. ولاحظوا أن المؤسسات لا يمكن أن يُنظر إليها على أنها مدفوعة فقط باختصاصاتها الوظيفية، ولكنها رموز قوية وتشكيل / صناعة للمكانة. في النظام المعاصر أصبحت المؤسسات الدولية أكثر أهمية كميادين تسعى فيها الدول جاهدة للحصول على المكانة، مما يزيد من احتمالية الانتقال السلمي، يجادل "بول" و"شانكار" بأن السعي وراء المكانة من قبل القوى الصاعدة والمتوسطة اليوم لا يجب أن يؤدي إلى صراع لكن بإمكانهم تعزيز مكانتهم من خلال الحصول على مناصب قيادية في المؤسسات الدولية، تؤثر القواعد والديناميات تأثيراً قوياً على أسس المكانة التي تختلف باختلاف الفترة الزمنية والسياق الثقافي.

في حين يقترح Wohlforth أنه حتى في الأماكن التي لا ينبغي أن تعزز العضلات الأمنية، يمكن أن تظهر عضلات المكانة. تُظهر نظريته كيف يمكن لعضلات الأمن والمكانة أن تتفاعل لتوليد مستويات عالية بشكل غير متوقع من الصراع بين الدول الآمنة والراضية بشكل أساسي. المعنى الضمني هو الحاجة إلى دبلوماسية دقيقة للغاية لتقليل احتمالات سوء فهم مطالبات المكانة من قبل كل من الدول الصاعدة والمتوسطة في الواقع القدرات المادية وحدها لن تمنحك العضوية في النوادي الدولية والإقليمية.⁽¹⁾ ليس من الغريب أن تحتاج الدولة إلى الحد الأدنى من القدرات المادية لتكون قوة كبرى، لكن بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدولة أيضاً تلبية المعايير الحضارية لتلك الحقبة الاختبار بين وجهة نظر (Weberian) للمكانة على أنها تستند إلى القوة العسكرية والاقتصادية "ووجهة نظر (Durkheimian) للمكانة كأمر أخلاقي، يخلص "نيومان" (Neumann) إلى أنه يجب تلبية كلا المعيارين حتى تتمكن الدولة من تحقيق مكانة.

قد يكون من الصعب التمييز بين مفاهيم المكانة والقوة، لكن من المهم القيام بذلك. فكلا المفهومين ليسا واحداً؛ المكانة ليست مقياساً للقوة المادية؛ إنها إمكانية ومسألة موقع في المجتمع الدولي. الدولة التي

¹ Samantha Anne Kacos, op.cit, p.25.

تحقق قدرًا كبيرًا من المكانة هي في وضع يمكنها من ممارسة القوة التي تتمتع بها في المجتمع الدولي (القوة العسكرية والاقتصادية. القوة الناعمة (التأثير). (1)

➤ ما وراء البحث عن المكانة:

إن النموذج القياسي للتفكير في دور المكانة في السياسة الدولية يتعامل مع المفهوم كهدف، ثم يحلل الطرق التي تتبعها الدول في متابعتها، عادة ما ينصب التركيز على إثبات أن دولة ما اتخذت بعض الإجراءات ليس لأنها تريد المزيد من السلطة/القوة أو الأمن، ولكن لأنها تريد المزيد من المكانة.

وقد اعتمد العلماء مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التجريبية للدفاع عن هذا الافتراض عبر عدد من السياقات الموضوعية المختلفة ونجحت الحروب وسباقات التسلح والمشاركة في البعثات الإنسانية والإصلاحات المؤسسية المحلية في عزو جميعها إلى الطموح إلى الحصول على مكانة أعلى ويظل دورها كهدف مهمًا. (2) غالبًا ما يتطلب البحث عن المكانة أن تتصرف الدول بطرق تتماشى مع المؤسسات والمعايير التي تشكل نظام الوضع الراهن وتعيد إنتاجها. (3) عندما يسعى أحد الفاعلين للحصول على مكانة معينة، فإن هذا يستلزم جهدًا لتحقيق علامات ذلك المركز - الخصائص ذات القيمة التوافقية التي تعمل كشرط مسبق للعضوية - من أجل إقناع الآخرين بالتصرف بطرق تشير إلى أن المطالبة بالمكانة مشروعة. (4)

في المقابل قام بعض العلماء بتحليل دور المكانة في السياسة العالمية في المقام الأول وفقًا للمنظور المادي. على سبيل المثال، اقترح غيلبين، أن المكانة تمنح صاحبها الحق في ترتيب النظام الدولي/الإقليمي بطرق تعزز مصلحتها ومكانتها فوق الدول. يجادل آخرون بأن المكانة المرموقة تزيد من القوة أو النفوذ، وبالتالي يكون لها تأثير إيجابي على رفاهية وأمن الدولة، ولكن لا يوجد سبب لافتراض أن المكانة تهم الدول في المقام الأول بسبب أهميتها المادية واتخاذ هذا المفهوم كنقطة انطلاق نظرية افتراضية لسبب

¹ ibid, p.9.

² أشار العلماء إلى المكانة باعتبارها السبب الرئيسي لسباقات التسلح والتوسع الإقليمي والأزمات الدبلوماسية، فضلاً عن اندلاع الحروب بين الدول وشدتها وهوسهم بها تعكس مكانة الدول «الدوافع التي دفعت الدول» إلى السياسات الخارجية عبر التاريخ. **لتفاصيل أكثر أنظر:**

-Paul K. Macdonald, Joseph M. Parent, "The Status of Status in World politics", **World Politics**, 73, N°2(, 2021, p.359.

³ Steven Ward, op.cit, p.5.

⁴ Ibid, p.35.

واحد، لأن فرضية أن المكانة تعزز النفوذ أو النفوذ القسري لم يتم إثباته بشكل تجريبي في سياق السياسة الدولية، هل السعي نحو المكانة يأتي غالبًا على حساب الرفاهية أو الأمن. (1)

وفقًا لـ جوناتان رينشون (Jonathan Renshon) في كتابه (الصراع من أجل المكانة) تشير المكانة في السياسة الدولية إلى موقع الدولة بالنسبة للآخرين في التسلسل الهرمي. هذا يعني أنه لا يمكن لدولة ما أن تصعد سلم المكانة إلا إذا تحركت أو انتقلت دولة أخرى لأسفل. ويربطها أيضًا بمصطلح ما يسمى بالنادي، في إشارة إلى العضوية في مجموعة معينة تحظى بقدر كبير، فالدول تتسابق على المناصب العليا داخل الأندية. وهو ما يثير إشكالية أن كل عضو إضافي في المجموعة يقلل حتمًا من القيمة المرتبطة بها (كونك قوة تصبح أقل أهمية لدى القوى الكبرى الأكبر الموجودة) بالنسبة لرينشون المكانة الدولية هي في جوهرها مرهونة بالموضع الجيد لا يمكن للجميع أن يحظى به. (2)

بالنسبة لجوناتان رينشون، يعتمد نجاح أو فشل جميع السياسات الدولية على المكانة وليس الرضا... (3) وهي أيضًا الهدف النهائي للقادة السياسيين، وكثير منهم مهووسون بالاستثمار فيها والاستيلاء عليها والدفاع عنها. ولهذا سيظل البحث عنها مطلوبًا بسبب الفوائد النفسية التي تمنحها لحاملها، يضع رينشون المنطق الأساسي الذي يجعل بدء الصراع استراتيجية فعالة للدول لتعزيز مكانتها. ويقول إن بدء الصراع يدل على البراعة العسكرية للدولة واستعدادها لاستخدام القوة. وبالتالي وفقًا لرينشون من المحتمل أن يؤدي بدء الصراع إلى مكاسب كبيرة للمكانة.

طور رينشون نظرية عدم الرضا عن المكانة. وجوهرها أنه من المحتمل أن تبدأ الدول نزاعات إذا كانت هناك فجوة أو عدم توافق بين المكانة التي تعتقد الدولة أنها تستحقها والمكانة التي يمنحها الآخرون لها؛ أي من المرجح أن تلجأ الدول التي تُحرم من المكانة التي تشعر أنها مؤهلة للحصول عليها إلى القوة العسكرية وبالتالي يصبح من الضروري معرفة كيف تحدد الدول تطلعاتها الخاصة بمكانتها. (4)

¹ من المحتمل في بعض السياقات أن توفر المجموعات ذات المكانة الأعلى للأفراد الذين يتماثلون معهم تزويدهم بفرصًا أفضل للحياة. ويتيح الالتحاق بجامعة ذات مركز أعلى بعض المزايا المادية؛ وكذلك كعضو في مجموعة عرقية ذات مكانة عالية.

² Elias Götz, "Status Matters in World Politics" (Uppsala University: Institute for Russian and Eurasian Studies (IRES), 2020, p.2.

³ Jonathan Renshon, op.cit, p.25.

⁴ رياض بوزرب، مرجع سابق.

➤ لماذا تبحث الدول عن المكانة

المكانة المرموقة غالبًا ما توفر فوائد مادية لصاحبها وينقل هذه الرؤية إلى عالم السياسة العالمية، يجب رينشون بأن الدول تسعى نحو مكانتها لتعزيز دورها وسلطتها في النظام الدولي وتوسيع قوتها ونفوذها. وعلى حد تعبيره فالدول تسعى إلى الحصول على المكانة لأنها مورد قيم لتنسيق توقعات الهيمنة والإذعان في التفاعلات الاستراتيجية. (1) في حين أن المكانة نسبية إلا أنها ليست دائمًا محصلتها صفر (Zero-Sum) كما يؤكد ليك (Lake Emphasizes)، عندما تظهر المكانة على أنها «سلعة النادي»، «Goods for the club» تتراجع المحصلة الصفرية لسياسة المكانة لصالح المحصلة غير الصفرية، أي أن المجموعة الفرعية يمكن أن تصبح دولة دون التقليل من قيمة الدولة الأعضاء الحاليين. وبالمثل، قد ترتقي القوة الوسطى إلى مكانة القوة العظمى دون تخفيض رتبة عضو موجود في ذلك النادي. ومع ذلك، فإن انضمام أكثر من دولة إلى نادي القوى العظمى لا يلغي المنافسة على المكانة. تقوم مجموعات النخبة بتقييد العضوية لتجنب إضعاف مكانتها وامتيازاتها. (2)

حدد الباحثون في المنظور العقلاني طريقتين تترجم فيهما المكانة إلى قوة وتأثير:

- غالبًا ما تتطوي المرتبة العالية على حقوق ومزايا معينة على سبيل المثال، دور متميز في المنظمات الدولية والإقليمية وهذا بدوره يوفر للدول ذات المكانة العالية فرصًا لتشكيل الترتيبات السياسية والاقتصادية والأمنية في العالم وفقًا لمصالحها الخاصة. يمكن أن يؤدي الوضع الدولي إلى الإذعان السلوكي من الدول ذات الترتيب الأدنى. وهذا يعني أن الدول ذات التصنيف الأعلى يجب أن تعتمد بدرجة أقل على الإكراه لتحقيق أهدافها.

-الدولة التي تصدر سلم المكانة قادرة على ترجمة قوتها إلى النتائج/الأهداف السياسية التي تريدها بأقل قدر من المقاومة.

➤ كيف تسعى الدول للحصول على المكانة

يشير التحليل التجريبي الذي أجراه رينشون إلى أن كل من المبادرة والفوز في الصراعات الدولية يجلبان فوائد جوهرية فيما يتعلق بالمركز أو المكانة، والتي ترى أن النجاح في الحرب هو الطريقة المثلى لتعزيز المكانة لأي بلد. جادل بشكل كبير بأن المكانة والهيبة تم تحقيقهما في المقام الأول من خلال الفوز

¹ Elias Götz, op.cit, p.3.

² T. V. Paul, Deborah Welch Larson, William C. Wohlforth, op cit, p.09.

في الحرب، فالأعضاء المرموقين في النظام الدولي هم الدول التي استخدمت القوة العسكرية مؤخرًا أو القوة الاقتصادية بنجاح. (1) لاحظ " Likewise, Wight أن المكانة تفقد أو يتم كسبها عن طريق العنف.

يفترض رينشون أن الدول تحدد تطلعاتها المتعلقة بالوضع القائم إلى حد كبير من خلال امتلاك القدرات المادية، مثل الموارد الاقتصادية والعسكرية. هذا يعني أن قدرات الدولة هي الأساس لتطلعاتها الخاصة بالوضع من حيث الجوهر، عندما يكون توزيع القوة المادية غير متزامن مع التسلسل الهرمي الحالي، فمن المحتمل أن تبدأ حالة الدخول في صراعات لتحسين مكانة الدول.

ويعتمد المنظور العقلاني عادة على بيانات التمثيل الدبلوماسي لقياس المكانة النسبية كاختبار رينشون نموذج مقابل التفسيرات البديلة من خلال مجموعة متنوعة من تقنيات البحث النوعي والكمي (تحليل دبلوماسية الشبكة ودراسات الحالة). (2) مثل: عدد الدبلوماسيين الذين تستقبلهم الدولة ورتبة الدبلوماسيين ومركز الدولة المرسل؛ فكما ارتفعت رتبة الدبلوماسيين وكلما ارتفعت المكانة الدولية للدولة المرسل، وزادت المكانة المنسوبة إلى الدولة المستقبلة. ويعتمد تنفيذ سياسات المكانة على نوعين رئيسيين من الأدوات: الأدوات الدبلوماسية واستعراضات القوة العسكرية. في دراستهم الكمية للمكانة، يقيس وزملاؤه (Volgy)، إسناد المكانة من خلال عدد السفارات المرسل إلى عاصمة الدولة وعدد الزيارات. يحدث وأن تحقق دول مكانة عندما تعترف الجهات الفاعلة ذات المكانة الأعلى بمسؤوليات تلك الدولة أو امتيازاتها أو حقوقها من خلال مؤشرات مختلفة كاجتماعات القمة وزيارات الدولة والخطب والحوارات الاستراتيجية أو عقد اتفاقيات التعاون في المجال العسكري والاقتصادي مع الدول ذات المكانة الأعلى من شأنه أن يجعل الدول التي تطمح إلى مكانة جيدة أن تفرض على تلك الدول الاعتراف بوضعها كدولة قوية.

➤ نقد البراديم العقلاني:

ساهمت الدراسات المرتبطة بالمنظور العقلاني تقدمًا كبيرًا في فهم المكانة في السياسة العالمية، لكنها لا تخلو من القيود ويمكن إجمالها فيما يلي:

- الملاحظ أن البراديم العقلاني لا يقدم اقتراح حول سبب استخدام الدول غير الراضية عن مكانتها الصراع بدلاً من البحث عن المكانة من خلال سياسات أخرى من المحتمل أن يؤدي بدء الصراع إلى مكاسب كبيرة للمكانة. وهو يقر بأن الدول يمكن أن تشارك في مجموعة متنوعة من الأنشطة لتحقيق وضعها المفضل،

¹ Elias Götz, op.cit, p.3.

² Elias Götz, op.cit, p.5.

لكنه لا يتناول بالتفصيل الفائدة النسبية لخيارات السياسة العامة. ويلزم ترتيب مجموعة السياسات المتاحة للبحث عن المكانة وتكاليفها ومخاطرها المرتبطة بها لتحديد أكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة لكي تعززها الدولة ومكانتها الدولية في حالة معينة.

- ينطلق العقلانيون من فرضية أن الدول تسعى للقوة وتحقيق الأمن والمكانة في ظل نظام فوضوي ولكنها تقدم فقط أهداف محددة لجميع الدول دون مراعاة كيف والاختلاف بين الدول في تحقيق تلك الأهداف أي مسألة الوسائل والآليات، أي كيف تحقق الدول أهدافها، فقد تكون غاية الدول القوة والأمن، ولكن بأي الطرق تسعى الدول وراء هذه الأشياء يمكن الحصول على الأمن مثلاً من خلال الحياد، التحالفات، القوة العسكرية المستقلة القوية، وما إلى ذلك.

- إن نظرية "رينشون" لا تنظر في وسائل بديلة لتأكيد المكانة. ضمنياً نظريته تركز بشكل قليل عن الفائدة النسبية لبدء الصراع مقارنة بوسائل أخرى.

-أشار "أونوف" إلى أن القدرة العسكرية باعتبارها مقياساً حاسماً للمكانة، لا ينبغي أن تعامل كأصل، وأن تتفق في السعي إلى تحقيق بعض المصالح الأخرى. مثل الأمن لأن استنفاده سيؤثر سلباً على تماسك الفرد. ويرى أنه لا تأتي مكاسب المكانة من الفوز في اختبارات العنف بل من مصادر أخرى.⁽¹⁾

- يعالج "رينشون" ويدحض بشكل صريح الاعتراض المحتمل بأن شن حرب في عالم اليوم يقلل من مكانة الدولة بدلاً من زيادتها⁽²⁾ ومع ذلك، فهو لا يعالج مسألة التكاليف المادية المرتبطة بنزاع القوى العظمى.

-لم يوضح المنظور العقلاني كيفية التفاعل بين العوامل المادية والاجتماعية. يرى "رينشون" أن المكانة هو أمر إدراكي واجتماعي وفي الوقت نفسه يزعم أن قدرات الدول المادية تحدد تطلعاتها إلى تحقيق المكانة وهذا يعني أن الدول التي تمتلك كميات مماثلة من الموارد المادية مع خلفيات تاريخية وثقافية مختلفة ينبغي أن يكون لها موقع ومكانة.

- تستند المكانة للقدرة العسكرية بواسطة النزاع العسكري المباشر كأحد الاستراتيجيات التي تسعى إلى تحديد المكانة. والدول التي تحاول الدخول في صراع مباشر مع الخصوم في عروض مكلفة للقدرة من أجل إثبات ترتيبها بالنسبة للآخرين لأن العديد من الاستراتيجيات الأقل خطورة وتكلفة للبحث عن المكانة

¹ Elias Götz, op.cit, pp.5-4.

² ibid, p.4.

مثل بسط السيطرة الإمبراطورية أو واعتماد سياسات معارضة للدول المهيمنة يعكس ومتاح للدول التي تملك سمعة سيئة في النظام الدولي.⁽¹⁾

لا يمكن اختزال المكانة في القوة فحسب، القوة ليست سوى أحد محددات المكانة، وتختلف مساهمتها في مرتبة الدولة باختلاف أنواع الدول، وهي تتغير بمرور الوقت، يفيد فحص العلاقات الدولية، ومسارات تطور الأنظمة الدولية، أن الحصول على المكانة غير مرتبط بالضرورة بالتفوق في القدرات المادية.

الفرع الثاني: تفسير البراديم البنائي للمكانة

تولي الدول اهتماما وثيقا بمكانتها في النظام الدولي والإقليمي، وتتنافس على ذلك، وتسعى لاستعادة تلك المكانة عند فقدانها، لكن الطريقة التي يفكر بها القادة بشأن المكانة متباينة تماما، فتصور دولة لهذا المفهوم لا يشبه تصور دولة أخرى، كما أن سبب ذلك الاختلاف لا يرجع فقط للقوة المادية، بل مرتبط كذلك بمفهوم الهوية الوطنية والذي يتجاهله البراديم العقلاني.

إذ تركز البنائية (Alexander Wendt)، (Lebow)، ((Aneuf) Ringmar)) على كيف يشكل التفاعل بين الأفكار والعوامل المادية التطلعات إلى تحقيق المكانة كخطوة هامة نحو فهم أكثر شمولاً لديناميات المكانة في السياسة العالمية عبر العدسات البنائية التي تركز على البناء الاجتماعي لفئات المكانة والأسس المثالية لمطالبات المكانة.⁽²⁾ ويدرك البنائيون أن الدول تهدف إلى أن تصبح مرموقة لأسباب تشمل الأنواع العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الدبلوماسية أو الفكرية أو الإنسانية كمصادر المكانة المستمدة من حزم ترتيب الأفكار والقواعد المبنية اجتماعياً مشروطة تاريخياً وثقافياً من مجموعة الأفكار والقواعد المنظمة للهوية، تُستمد مصادر المكانة من مجموعات مكونة اجتماعياً كوسيلة لتحقيق احترام الذات. تريد الدول الانتماء إلى مجموعات ومؤسسات عالية المستوى لهذا السبب، والتصرف بطرق تضمن لها القبول والوقوف ضمن تلك المجموعات.

وتسعى هذه المقاربة إلى دراسة المكانة بوصفها بناء اجتماعياً، وتجاوز الطابع الاختزالي الذي ميز الدراسات الكلاسيكية للمكانة، والتي ركزت حصرياً على المحددات والقدرات المادية بوصفها السمات الرئيسية لها، تتحدى الدراسات البنائية للمكانة التوجه العقلاني، وتحتاج أن القوة العسكرية ضرورية ولكنها ليست

¹ Joslyn Barnhart, "Status Competition and Territorial Aggression", **Evidence from the Scramble for Africa For Security Studies**, Vol 25, N°(3, 2016, p.17.

² Elias Götz, **op cit**, p.17.

كافية للحصول على مكانة القوة في نظام ما، فقد منحت دول في تاريخ العلاقات الدولية مكانة دول عظمى رغم أن قدراتها المادية لا تؤهلها للعب هذا الدور.⁽¹⁾

لقد أعادت الدراسات المعاصرة السمات غير المادية إلى مركز التحليل للمكانة. وتقارب لظاهرة المكانة بعدسة اجتماعية، وتفترض أن القدرات المادية لا تكفي لحصول الدول على المكانة الحقيقية أو المدركة التي تتأشدها في السياسة الدولية، وأن إدراكات التهديد بالنسبة لدول الوضع الراهن تجاه الدول الساعية للمكانة يعتمد على الاعتراف، عندما يتم الاعتراف بالقوة فإن اكتسابها للقوة يعتبر مشروعاً حينها، ويكون وضعها في النظام الدولي مضموناً، مما يؤدي إلى انتقال سلمي في موازين القوى الدولية، وإذا لم يتم الاعتراف بها، ينظر إلى سياستها الخارجية الباحثة عن المكانة على أنها سياسة مراجعة أو تعديلية للوضع القائم يتم احتوائها من قبل القوى المهيمنة. في هذا الصدد، قدمت ميشال موراي الكثير من الشواهد لحالات الانتقال السلمي للسلطة/القوة، والتي شكلت تحدياً كبيراً لمقولة أن القوى الصاعدة والمتوسطة في الغالب كانت قوى تعديلية.

حيث تشير (Michelle Murray) إلى أن المكانة العالية تسمح للفواعل المهيمنة بتحقيق مصالحها دون الحاجة إلى استخدام القوة، يمكن فهم المكانة، بهذا المعنى، على أنها عامل مضاعف لممارسة التأثير. وترى أن الصورة الذاتية أو الهوية الوطنية للدولة تولد بعض التوقعات فيما يتعلق بمكانتها وبناء على ذلك، المكانة مجرد هوية معترف بها، اعتماداً على سرد الهوية السائدة في الدولة⁽²⁾. ولا يمكن تقييم ما إذا كانت دولة ما تتمتع بمكانة مرتفعة أو منخفضة إلا من خلال كل ما يتعلق بالهوية الذاتية الوطنية للدول.⁽³⁾

¹ في المقابل تكشف البيانات المعاصرة أن دولة مثل الصين لديها ثاني أكبر اقتصاد في العالم وعلى الرغم من امتلاكها أسلحة نووية، ومقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وكلاهما مؤشر على مكانة القوة العظمى، إلا أنها لا تعتقد أنها حصلت على المكانة، الاحترام، والتقدير الذي تستحقه، على العكس من ذلك المقاربة للصين بعدسة مادية يجعل منها دولة تعديلية تزيد تقويض أسس النظام الدولي القائم، وذلك استناداً لافتراض أن الزيادة في القدرات يؤدي إلى الزيادة في النوايا التعديلية، وهو الافتراض الذي تواجهه العديد من التحديات التجريبية والنظرية على حد سواء.

² تبني موراي نظريتها (Murray) في دراستها حول (Struggle for Recognition) "الصراع/القتال من أجل الاعتراف" من خلال وضعها لنموذج نظري متطور في البحث عن المكانة. مثال: إذا كان سرد الهوية السائد في إيران يصف البلاد بأنها مركز أساسي ضد الإمبريالية الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص □، فحقيقة أن واشنطن ليس لها علاقات دبلوماسية مع طهران لا تقوض - بل تعزز - مكانة إيران المنحدرة التي تعتبر نفسها كقوة معادية للإمبريالية.

³ Michelle Murray, "The Struggle for recognition in international relations: status, revisionism, and rising powers", (oxford university press, 2019, p59).

تنظر للمكانة على أنها مطالبات هوية معترف بها. ومنه تلجأ إلى التأكيد على أن مكانة الدول لا يمكن قراءتها أو استنتاجها ببساطة من توزيع القدرات المادية بل ينشأ/يبني من خلال التفاعل الاجتماعي أيضا. تقول: "على الرغم من رغبة الدولة وقدرتها المادية على الاضطلاع بدور خا في المجتمع الدولي لا يمكنها ببساطة أن تؤكد وضعها الاجتماعي، إذ لا تتولى السلطة التي تحتاجها لتأمين الهوية التي تسعى إليها إلا إذا اعترف بها. تدعي موراي أن السعي للحصول على المكانة هو جزء متأصل من عملية تكوين الهوية في الدولة، والتي لم تنته بعد. (1) فإن اكتساب الاعتراف بمركز الفرد هو جزء من تحقيق هويته الذاتية والذي يعطي الدولة ثقة في قيمة هويتها الاجتماعية الخاصة ويوفر لها الأمن العقائدي الذي تحتاجه لتشكيل مجموعة متماسكة من المصالح وعليه فإن سعي الدولة إلى الاعتراف بالمكانة هو جزء من سعيها إلى تحقيق الأمن العقائدي. (2)

➤ المكانة كعنصر ذاتاني للقوة:

تم تجاهل المكانة في بعدها البيذاتاني إلى حد كبير من قبل المقاربات العقلانية لأنها فشلت في إظهار أن التفاهات والتوقعات بين الذات التي تعطي معنى للقدرات المادية ناتجة عن بنية مادية عميقة ويجب أن يستكمل تحليلها بعناصر قوة متداخلة الجوانب (ذاتية) مثل المكانة. (3)

ما أدى إلى بروز الجدل/ النقاش (التوليفة) النيو - النيو كمحور رئيسي للخلاف في نظرية العلاقات الدولية، في الماضي تم انتقاد التعريف الهيكلي لوالتر Waltz للنظام الدولي على أنه يبني فقط على القدرات المادية باعتباره ثابتاً للغاية، دفع هذا الشذوذ المنظرين إلى البحث عن نظرية بديلة يمكن أن تكمل الشبكة الواقعية الجديدة تسعى البنائية إلى استبدال الهيكل المادي لوالتر بالهيكل الاجتماعي. هناك أيضاً مجموعة متزايدة من الأبحاث التجريبية المرتبطة بالبنائية. يزعم Wendt بأن تأثيرات القدرات المادية تفترض مسبقاً بنية بيذاتانية لا يمكن اختزالها إلى قدرات وأنها أحد عناصر القوة بيذاتانية للمكانة، وهي فكرة يمكن

¹ طموحات ويلماخت في ألمانيا في أوائل القرن العشرين نحو تحقيق المكانة دفعت بها إلى الرغبة في تحقيق حتى ما اصطلاح عليه "مكان في الشمس". وفي الوقت نفسه جادل Renshon بأن سياسة ألمانيا الويلزية كانت جهدا واعيا لتأكيد المركز الدولي للبلاد لأسباب سياسية. ويشير لارسون وشفتشنيكو إلى سياسة ألمانيا الويلزية كمثل على الدولة التي قررت اتباع استراتيجية المنافسة لزيادة مكانتها الدولية بسبب الوضع الاجتماعي النفسي. وترى موراي بدورها أن السياسة الويلزية في ألمانيا، وخاصة برنامج أسطولها كانت محاولة لإرساء طموحات مكانة الدولة في الممارسات المادية الرامية إلى الحد من انعدام الأمن الاجتماعي.

² Elias Götz, op.cit, p.10.

³ Youngho Kim, "Does Prestige Matter in International Politics?" *Journal of International and Area Studies*, Vol11, N°1(, 2004, p.40.

أن يجدها ممارسي السياسة الدولية وبعض أنصار الواقعيين الكلاسيكيين. ولكن تم تجاهله نسبيًا من قبل المادية البنوية. ولكن البنائية توفر إطارًا نظريًا لإعادة النظر في عنصر القوة المشترك بين المناهج المهملة. إن أحد عناصر المكانة البيداتية هو التأثير والتلاعب في كيفية تعريف الدول الأخرى لمصالحها. في حين ترى الواقعية الجديدة أن البنية المادية قد تؤثر دائمًا على حسابات الدول. ومع ذلك، فإن حقيقة أن مفهوم الدول للمصالح يعتمد على التفاهات بين الذات والتوقعات الناشئة عن الأنماط المتكررة للممارسات بين الدول لا يمكن استيعابها من خلال التعريف المادي. يوفر تركيز البنائية على عملية التفاعل إطارًا نظريًا لتحديد مصادر المكانة. تعكس المكانة المعتقدات الجماعية، متجاوزًا تصورات الدولة الفردية. من المؤكد أن الدول قد تختلف قليلًا حول الترتيب النسبي لدولة معينة، ولكن بشكل عام هناك اتفاق عام حول هوية الدول الرائدة وأعضاء أندية المكانة، يتبنى كينيث والتز وجهة نظر يشاركها العديد من علماء العلاقات الدولية عندما يؤكد أنه "على الرغم من الصعوبات، يجد المرء اتفاقًا عامًا حول هوية القوى العظمى في فترة ما، مع وجود شك عرضي حول الدول الهامشية." (1)

المكانة ذاتية (subjective) لا يمكن قراءتها من السمات المادية للدولة فقط بل تعتمد أيضا على تصورات الآخرين. يستند تقدير الدولة لمكانتها جزئيًا إلى تفسير سلوك وكلام الآخرين، وهو حكم قد يتركها إما راضية أو غير راضية عن مكانتها. على الرغم من أن بعض السمات التي تستخدم كأساس للمكانة قابلة للقياس - مثل حجم الاقتصاد الوطني أو القوات العسكرية - فإن الأصول غير الملموسة مثل الإنجازات الثقافية والقوة الناعمة والأخلاقية لا تقاس. (2) قد تكون الدولة قوية في بعض المؤشرات المادية لكنها لا تحظى بمكانة. من المهم التأكيد على أن ذاتية المكانة تنطبق سواء فكرنا فيها من منظور النادي أو مواقف الدول التي تحتل موقعًا أعلى من غيرها ليست سمة مستقلة عن الإدراك ويمكن ملاحظتها من قبل الجميع؛ إنه بناء اجتماعي للدول التي تحتل مركزًا أعلى من غيرها. المكانة حسب واندت ما تصنعه الدول (3) نظرًا لأن المكانة ذاتية، يسعى سلوك البحث عن المكانة إلى التأثير على تصورات الآخرين للمكانة النسبية للدولة من خلال الحصول على رموز المكانة. أدركت البنائية أهمية المكانة إلا أنها لم تتمكن من تفسيرها كدافع (كيف يتم تقييمها أو آثارها السلوكية).

¹ T. V. Paul, Deborah Welch Larson, William C. Wohlforth, op cit, p.08.

² T. V. Paul, op.cit, p.08.

³ ibid, p.09.

المبحث الثالث: بناء خارطة جديدة لمركب أمن إقليمي لتحليل مكانة الدولة وترتيبها إقليمياً

يعد المستوى الإقليمي جوهر ومركز التحليل الأمني وفهم قضايا العلاقات الدولية الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة دون فصله عن المستوى الدولي والمحلي وعبر المناطق، أين تشكل كل هذه التفاعلات مكونات لمركب أمني مع مناطق مجاورة.

المطلب الأول: مركب الأمن الإقليمي منظار جديد في تحليل وفهم ديناميكيات الأمن الإقليمي

إن إحدى أهم المواضيع محط اهتمام في النظام الدولي اليوم هي التباين في معادلة أنماط الأمن المعقد عند تحليل ديناميكياته على المستوى الإقليمي. إن الاهتمام بالأنظمة الفرعية الإقليمية، أو مركبات الأمن الإقليمية يهدف إلى: أولاً، فهم طبيعة مختلف أنواع التفاعلات الأمنية التي تدير المسائل الأمنية الإقليمية البارزة، ثانياً، الاهتمام على وجه التحديد بالمهام التي تؤديها القوى الإقليمية في تطوير نظم الأمن الإقليمي والحفاظ عليها، خاصة وأن بعض الدول نظراً لقدراتها النسبية الكبيرة وسلوكياتها الفريدة تؤثر بشكل غير متناسب في مسار بناء مركب أمن إقليمي. (1)

يعتمد مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكي (2) على الدولة والمجال السياسي - العسكري، والذي يشير إلى "مجموعة من الوحدات التي تكون عملياتها الرئيسية المتمثلة في الأمن أو إزالة الأمن أو كليهما مترابطة

¹ طور بوزان ووايفر نظرية مركب الأمن الإقليمي في سياق ما بعد الحرب الباردة لاعتبارات هي:

-الاعتبار الأول: هو بين الدول القوية والضعيفة، تتمتع الأولى بتماسك داخلي أكبر مع التهديدات خارج حدودها في الغالب؛ وتركز الأخيرة بشكل أكبر على سيادتها، وتقدم "مطالبة أقل بالدولة"، مع وجود نقاط ضعف داخلية قادرة على جعلها أكثر عرضة للخطر، بسبب الانقسامات الداخلية والتهديدات الخارجية.

-الاعتبار الثاني: يرى الباحثون أن القوى العظمى هي تلك القادرة على ممارسة قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية في جميع أنحاء النظام الدولي، حيث يتم قبولها على هذا النحو، بالإضافة إلى التأثير على عمليات الأمن ونزع الأمن في المناطق، وبناء الشرعية. القيم العالمية. وفي الوقت نفسه، فإن القوى العظمى هي جهات فاعلة مدرجة في حساب توزيع السلطة على المستوى النظامي.

- الثالث القوى الإقليمية هي تلك التي تتمتع بقدرات ونفوذ إقليمي، وهي مستبعدة من حسابات القطبية في النظام الدولي. -وأخيراً، وضعوا تصوراً للدول الجزرية، التي تقع في منطقة لامبالاة بين مجتمعات الأمن الإقليمي (RSC) والدول العازلة، التي تحدها وظيفة "الوقوف في قلب نمط قوي من الأمننة" والتي تفصل بين القوى الإقليمية في مجمع واحد، لتفاصيل أكثر أنظر:

-Robert Stewart, Ingersoll, Derrick Frazier, *op cit*, 2012, p.2

-Tamires Aparecida, Ferreira Souza, **Rethinking the Regional Security Complex Theory: A South American view between 2008-2016**, São Paulo State University, Brazil, and Complutense University of Madrid, Spain, revista de estudios en seguridad internacional(RESI

² التحول من نظام ثنائي القطبية بعد الحرب الباردة إلى هيكل قوة أكثر مركزية على مستوى النظام الدولي قد زاد من أهمية العلاقات الإقليمية وبالتالي عزز الدراسات الإقليمية. الأمر الذي تم فيه تطوير نظرية مركب الأمن الإقليمي (RSCT) في البداية من قبل باري بوزان سنة (1991/1983) وتم تنقيحها لاحقاً من قبل أولي وايفر وجاب دي وايلد سنة (1998) وباري بوزان وأولي وايفر سنة (2003).

بحيث لا يمكن تحليل مشاكلها الأمنية أو حلها بشكل منفصل عن بعضها البعض" (1)، بمعنى أن الاستقرار الأمني المحلي يصبح محددًا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة (2).

إذ يحاول الباحثون ربط العلاقات الأمنية من خلال فهم المركبات الإقليمية والنظر في العوامل الخارجية، وإدراجها في البنية الكاملة للنظام ومن هنا يتم النظر إلى التمييز بين العالمي والإقليمي من خلال دور القوى واختراقها في المركب. يتوافق مصطلح الاختراق (penetration) مع اللحظة التي تقوم فيها القوى الخارجية لـ RSC بمواءمة أمنية مع الدول المشكلة للمركب. لتمييز هذه الأشكال من العلاقات، يتم تصنيف RSCs بين القياسية والمركزية. يتكون المركب القياسي من هيكل فوضوي بين قوتين أو أكثر، وأجندة سياسية عسكرية، مع قطبية تحددها وجود قوى إقليمية، تتراوح من أحادية القطب إلى متعددة الأقطاب. ورغم إمكانية ترسيخ مركب ذي طابع أحادي القطب، إلا أن قوته ليس لها دور عالمي. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تتراوح علاقات الصداقة والعداء بينهما من صراع إلى توطيد الأنظمة والمجتمعات الأمنية. (3)

الفرع الأول: العامل الجغرافي كنظام فرعي من العلاقات الأمنية في تشكيل مركب الأمن

المنطقة من المنظور الأمني تعني وجود نظام فرعي متميز وذو دلالة لعلاقات الأمن بين مجموعة من الدول متقاربة جغرافياً وبأن تحديد هوية نظم إقليمية يضع مستويين للتحليل يوجدان بين النظام والدولة، النظم الفرعية نفسها، وأنماط العلاقات بينها، ويشكل ميزان القوى المحلي عاملاً مميزاً للبيئة الأمنية. (4)

- يقول بوزان: إن العوامل الأساسية المؤثرة في حدة التهديد تكمن في خصوصية هويتها، قربها في المكان والزمان، احتمال حدوثها، ثقل نتائجها وتضخيم محتمل لمدرجات التهديد جراء ظروف تاريخية. (5) - العامل

يعكس RSCT استياء بوزان من عدم قدرة المنظرين على ابتكار نظرية إقليمية من شأنها أن تحدد الطريقة التي يمكن بها تعريف المنطقة من أجل تحديد أعضائها ثم تحليلها.

¹ Barry Buzan, Ole Waever, **Regions And Power The Structure Of International Security**, op cit, p44.

² عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2013).

³ ينقسم النظام الإقليمي المركزي إلى ثلاثة أشكال محتملة: 1 أحادي القطب، مع وجود قوة عظمى (أو قوة عظمى، حيث سيهيمن مستوى القوة العالمية على المنطقة ولن يكون لقوتها الإقليمية وزن كافٍ لتحديد قطب إقليمي آخر. 2 تحويل النظام الإقليمي القياسي أحادي القطب إلى مركزي، عندما تكتسب دولة ما مكانة القوة العالمية، 3 منطقة تتكامل فيها مؤسسة.

⁴ Barry Buzan, **people, states and fear : an agenda for international security studies in the post-cold war era**, op cit, p.188.

⁵ Barry Buzan, **people, states and fear: an agenda for international security studies in the post-cold war**, op cit, p.134

الأساسي في رسم المركب هو وجود مستوى عالي من التهديد / الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساسيتين أو أكثر " (1)

يؤكد المؤلفون على دور المنطقة باعتبارها مركزية بالنسبة لـ (RSCT) لأنها المكان الذي يحدث فيه التقاطع بين المستويين الوطني والعالمي. خاصة وأن المناطق ستلعب دورًا مهمًا في النظام العالمي المستقبلي. (2) في هذا السياق، فإن المنطقة هي التي تكون فيها الدول أو الوحدات الأخرى قريبة من النقطة التي لا يمكن فيها اعتبار عناصرها الأمنية منفصلة عن بعضها البعض. وفي الوقت نفسه، تشير المناطق دون الإقليمية إلى جزء من تلك المنطقة حيث لا يتم تضمين جميع الدول أو جزء منها. (3)

ربما الصعوبة الكبيرة في التعامل مع مفهوم مركب الأمن الإقليمي كونه مرتبط بحقيقة أنه يتركب من مصطلحين «المنطقة» و «القوة» الذي يتم تصورهما بشكل مختلف تمامًا في نظرية العلاقات الدولية مع تباين كبير فيما يتعلق بمعناها. وبالتالي، وضع تصور للمركب الإقليمي يجمع عناصر من مناهج العلاقات الدولية المختلفة؛ تشمل قاعدة القوة الداخلية (الليبرالية)، وموارد القوة (الواقعية) وتطبيقها (الواقعي)، واستراتيجيات الأدوار (البنائية)، وأنماط التفاعل في المنطقة مع التركيز بشكل خاص على دور المؤسسات الإقليمية.

يحدد موضوع مركب الأمن الإقليمي مجال البحث الذي يجمع بين المفهوم الجغرافي - المنطقة - والمفهوم الأساسي في العلاقات الدولية -القوة/المكانة- والترتيب الإقليمي الذي يشير إلى التسلسل الهرمي للقوة في النظام الإقليمي. (4) في حين أن بروز الفضاءات الإقليمية في العلاقات الدولية له تقليد عريق فإن الإجماع/التوافق في الآراء على تحديد معالم/ملاح النظم الفرعية الإقليمية ذات الصلة ظل بعيد المنال حتى الآن سعى البعض (Buzan)؛ (Fawn)؛ (فوسيت وجاندوا). إلى تجنب المناطق المحددة بشكل تعسفي بتحديد تكوينها من خلال وجود مؤسسات إقليمية أو مركبات أمنية. تشكل المناطق الفضاءات التي تمتلك فيها مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيًا كل من الفرصة والرغبة/الاستعداد للتفاعل مع بعضها البعض كدالة لقدراتهم وتفاعلات السياسة الخارجية". (5)

¹ Barry buzan, people, states, op cit, p.193.

² Detlef Nolte, "how to compare regional powers: analytical concepts and research topics", **Review of International Studies**, vol 36, N°(4, 2010, p.88.

³ Tamires Aparecida, Ferreira Souza, op cit.

⁴ Detlef Nolte, Ibid, p.884.

⁵ Thomas j. volgy, paul bezerra, op cit, p.7.

لقد شهدت دراسة المناطق والنظم الإقليمية وتباين القوى الإقليمية The Variability of Regional Powers في العلاقات الدولية ظهوراً أوسع مع كل من (Acharya), (Johnston), (Fawcett), (Katzenstein), (Hurrell), (Fawn). ونتيجة لذلك، نشأ نقاش حول دور هذه المناطق ودورها الأساسية في النظام الدولي والإقليمي، ساهمت جميع المناهج الرئيسية لدراسة العلاقات الدولية في تحليل دور القوى الإقليمية بشكل أساسي من قبل (Singh) (Kupchan) (Ikenberry) والعقبات التي تعترض المنطقة. إضفاء الطابع المؤسسي الاقتصادي (Gruber Kubicek) (Nossal Grieco) (Capling). بحوث أخرى اهتمت بـ المركبات الأمنية الإقليمية التي تهيمن عليها دولة واحدة (Waever) (Buzan) (Lake) (Adler) (Morgen)⁽¹⁾ من بين أسباب هذا الاهتمام المتجدد هو أن نهاية الحرب الباردة قد أوجدت مساحة للقوى الإقليمية في الظهور كجهات فاعلة رئيسية تتولى أدواراً مهمة (ولكن غير محددة حالياً وغير مدروسة). والذي يجعل هذا الموضوع مثير أكثر للاهتمام. في توسعه لنظرية انتقال القوة⁽²⁾ إلى المستوى الإقليمي، تصور ليمكي المناطق كنظم فرعية هرمية تعمل مثل النظام الدولي، حيث تعتمد الحرب والسلام على التوزيع النسبي للقوة وعلى تقييمات الوضع الراهن للدول المعنية.⁽³⁾

الفرضية الأساسية لنظرية انتقال القوة هي أن بنية النظام الدولي ليست فوضوية. وبالتالي، فإن نظرية انتقال القوة تتفصل عن واحدة من المنطلقات الأساسية للواقعية والليبرالية (وتتباعد أكثر عن نظرية توازن القوى). بدلاً من عالم فوضوي، ابتكر Organski نموذج للعالم يتسم بالتسلسل الهرمي. في نموذج هرمي للعالم، الدولة المهيمنة هي الدولة التي تسيطر على النظام الدولي المهيمن الحالي على رأس هرم

¹ Miriam Prys, op cit, p.1.

² ظلت نظرية انتقال القوة واحدة من أبرز النماذج المقنعة لتفاعل الدولة. تعود إلى النظرية الأصلية التي اقترحها Organski منذ أكثر من ستين عاماً. ومع ذلك، قام علماء السياسة البارزون مثل دوغلاس ليمكي (Douglas Lemke)، ووسانغ كيم (Woosang Kim) وسوزانا فيرنر (Suzanna Werner)، وجاسيك كوجلر (Jacek Kugler) بتطوير النظرية بمرور الوقت من خلال تقديم مساهمات كبيرة في نظرية انتقال القوة. توفر المساهمة في نظرية انتقال القوة للباحثين فهماً أفضل للظروف اللازمة لكل من الحرب والسلام. نشأت نظرية أوجانسكي حول انتقال القوة من عدم الرضا عن نظرية توازن القوى باعتبارها النظرية السائدة في العلاقات الدولية. لم يعتقد أوجانسكي أن نظرية توازن القوى قدمت نموذجاً دقيقاً للعالم يشرح كيفية تفاعل الدول. وفقاً لنظرية توازن القوى تسعى الدول إلى تعظيم قوتها، ولكن قد تعمل بعض الدول القوية بمثابة توازن لضمان تحالفاً أو لا تصبح الدولة قوية للغاية وبالتالي تخل بتوازن القوى داخل النظام الدولي. وفقاً لنظرية انتقال القوة فإن نظرية توازن القوى لا تمثل بدقة كيفية تفاعل الدول داخل النظام الدولي.

Charles J. Koch, "Testing the Power Transition Theory with Relative Military Power", *Journal of Strategic Security*, Vol 14, N°(3, 2021, p.86.

³ نظراً لندرة الاهتمام بالمناطق يبدو أن القليل من العلماء يركزون على المنطقة إما كمستوى مناسب أو وحدة تحليل في السياسة الدولية. لا يوجد الكثير من التطوير المفاهيمي المستمر فيما يتعلق بمعنى المناطق في الأدبيات التي تم أخذ عينات منها، واتفاق ضئيل على كيفية تحديد المناطق. من الصعب تجميع تأثير الديناميكيات الإقليمية نظراً للاختلافات الجوهرية في البحث حول الترسيم الإقليمي.

السلطة. داخل هرم السلطة، تحت الدولة المهيمنة تشمل القوى العظمى والوسطى والصغرى. ودول إما راضية أو غير راضية عن النظام الدولي ومع ذلك، فإن الوضع الراهن دائماً يرضي الدولة المهيمنة. في البداية، وصف نموذج نظرية انتقال القوة للعالم فقط الدول التي تتنافس على السلطة في قمة هرم القوة. تشمل الأبحاث الإضافية الآن الدول التي لا تتنافس بالضرورة على الهيمنة العالمية.

يتسم القرب الجغرافي بتفاعلات منتظمة فيما بينها وتتنظر إليه الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية على السواء فضاء إقليمياً متميزاً. وفي الوقت نفسه، هناك اعتراف بالطوارئ السياسية لترسيم حدود المناطق، مما يعني أن العمل السياسي الواعي يمكن أن يغير تعريف أي منطقة بعينها وهكذا يجادل كل من "وهيتني" و"سودرباوم" و"هوريل"، بأنه في حين أن الشح النظري والمفاهيمي مرغوب فيه من الناحية الرئيسية، فإن اتباع نهج أكثر انتقائية أو مرحلية للمناطق يسفر عن أفضل النتائج لفهمنا للمناطق. وفي حين أن الأساس الإقليمي للمناطق (الذي يوصف بأنه فضاء) يعتبر أمراً مسلماً به، فإن شكل التفاعل داخل هذه الفضاءات مرهون سياسياً وإيجابياً وسلبياً على حد سواء. ومن المتوقع تحقيق نتائج فيما يتعلق بالسلام والاستقرار أو التعاون الاقتصادي أو الأنشطة عبر الوطنية.⁽¹⁾

عادة ما يصور الجغرافيون المنطقة على أنها كيان فرعي تربط دول بمشاريع عابرة للحدود. وصف (Prys) المناطق بأنها تتألف من عناصر مادية وافترضية، وكذلك ممارسات وخطابات اجتماعية وهذا يعني أن مفهوم المنطقة غير الإقليمية (Non-Territorial) مرفوض. ومن المحتمل أن تكون العلاقات الإقليمية - من الناحية الجغرافية - مختلفة جداً عن تلك العلاقات في مؤسسات أو تحالفات أخرى مبنية على الغرض. فالجيران الإقليميون، أولاً، لا يمكن اختيارهم، في حين أن الروابط في هذه المناطق غير الجغرافية تُبنى عمداً مع وضع هدف سياسي أو اقتصادي في الاعتبار، وبالتالي فإنها توجه تلقائياً نحو التعاون. ثانياً، في معظم مناطق العالم، لا يزال الجيران الإقليميون يشكلون تهديداً للسلامة الإقليمية واستقرارها الاقتصادي والسياسي وهويتها الوطنية وبالتالي، فإن توسيع مفهوم المنطقة ليشمل التحالفات غير الجغرافية (Non-Geographical) يتأثر بشكل واضح بفهم المصطلح المتمركز.⁽²⁾

¹ Miriam Prys, op cit, p.7.

² أنظر: (2008) Lemke للاطلاع على معالجة أشمل لمختلف المؤشرات.

توفر نظرية مركب الأمن الإقليمي (RSCT) أساسًا جيدًا لتحديد المناطق ودراسة العلاقات بين الدول داخلها. (1) من خلال اعتماد وتطبيق "مبدأ الجوار" في مركب الأمن الإقليمي عرّف بوزان المنطقة بأنها "نظام فرعي متميز وهام من العلاقات الأمنية الموجودة بين مجموعة من الدول التي مصيرها أنها أصبحت محصورة في القرب الجغرافي من بعضها البعض" (2) ينبع المنطق الكامن وراء نهج بوزان من حقيقتين: أولاً، أن الأمن الدولي مسألة علائقية، Relational issue وبالتالي فإن مسألة ما يشكل منطقة ما تدور حول كيفية ارتباط الجماعات البشرية ببعضها البعض من حيث التهديدات ونقاط الضعف؛ وثانياً، إن قوى الاعتماد المتبادل قوية للغاية بحيث لا يمكن رؤية الأمن الوطني للدول بشكل مستقل عن بعضها البعض. وبعبارة أخرى، فإن المركب الأمني يستند إلى وجود الآلية التي يتم من خلالها الشعور بالتهديدات، وخاصة السياسية والعسكرية، عندما تكون على مسافة قريبة. (3)

الفرع الثاني: متغيرات تشكيل المركب الأمني

يعتمد مركب الأمن الإقليمي الكلاسيكي على العناصر الأربعة التي يعددها بوزان لنظامه الإقليمي (الفوضى، وتوزيع القوة، والحدود، ونمط التفاعل)، وهي عناصر ذات طبيعة إقليمية ومستمدة من نظام إقليمي.

-أنماط الصداقة والعداوة:

يعتمد مركب الأمن الإقليمي على علاقات القوة بين الدول المعنية وأنماط الصداقة والعداوة التاريخية (enmity/amity) الناشئة عن القرب الجغرافي، وفقاً لبوزان فإن الأمن هو فكرة أوسع من القوة، وله ميزة مفيدة تتمثل في دمج الكثير من الرؤى المستمدة من تحليل القوة. وهكذا، في تعريف الأمن الإقليمي، فإن العنصر الرئيسي الذي يضيفه بوزان إلى علاقات القوة هو نمط الصداقة والعداء بين الدول ويقصد بوزان بالود علاقات تتراوح بين الصداقة الحقيقية وتوقعات الحماية أو الدعم، بينما يقصد بالعداء العلاقات التي يسودها الشك والخوف. بين النقيضين من الصداقة والعداء يوجد نطاق واسع من اللامبالاة و/أو الحياد،

¹ Yannis A. Stivachtis, "A Mediterranean Region: Regional Security Complex Theory Revisited", *Virginia Polytechnic*, Vol 21, N°3(2021, p.420.

² Barry Buzan, Ole Wæver, *op cit*, p.468.

³ تقليدياً، كانت فكرة النظام الفرعي الوحيدة التي تتمتع بأي إمكانية لأغراض التحليل الأمني هي فكرة موازين القوى المحلية أو الإقليمية على الرغم من أن موازين القوى المحلية قد تعمل وقد تكون سمة مهمة للبيئة الأمنية الإقليمية، إلا أنها ليست الأساس الوحيد أو الدليل الأكثر موثوقية للعلاقات الأمنية.

حيث الصداقة والعداء إما أضعف من أن يكون لهما أهمية كبيرة، أو ممتزجان بطريقة لا تنتج ميلاً واضحاً إلى اتجاه أو آخر.

تنظر نظرية توازن القوى إلى أنماط الصداقة والعداء باعتبارها نتاجاً لتوازن القوى، حيث تغير الدول اصطفاقاتها وفقاً لإملاءات الحركات في توزيع القوة. وجهة نظر بوزان هي أن الديناميكية التاريخية للصداقة والعداوة لا ترتبط إلا جزئياً بتوازن القوى، وأنه عندما يتعلق الأمر بها، فهي أكثر التصاقاً من الحركة المرنة نسبياً لتوزيع السلطة. في الواقع، يمكن أن يكون العداء ويدوم بشكل خا [] عندما تكتسب طابعاً تاريخياً بين الشعوب. لذلك، من خلال إدخال بُعد الصداقة والعداء، نحصل على إحساس واضح بالتمط العلائقي وطبيعة انعدام الأمان أكثر من ذلك الذي يوفره التجريد الخام لرؤية توازن القوى.

وتنشأ أنماط الصداقة والعداء من مجموعة متنوعة من القضايا التي لا يمكن التنبؤ بها من مجرد النظر في توزيع السلطة. وتتراوح هذه الأمور بين أشياء محددة مثل النزاعات الحدودية والتحالفات الأيديولوجية، إلى الروابط التاريخية الطويلة الأمد، سواء كانت إيجابية أو سلبية.⁽¹⁾ وبالتالي، يمكن استخدام أنماط الصداقة والعداء لتحديد النظام الفرعي للأمن الإقليمي. يتم تعريف المركب الأمني على أنه "مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية ببعضها البعض بشكل وثيق بما فيه الكفاية بحيث لا يمكن من الناحية الواقعية اعتبار أمنها الوطني منفصلاً عن بعضها البعض".

إن اختيار بوزان للمصطلح يتميز بميزة الإشارة إلى طبيعة السمة التي تحدد المجموعة (الأمن)، وفكرة الاعتماد المتبادل الشديد الذي يميز أي مجموعة معينة عن جيرانها. تؤكد المركبات الأمنية على الترابط بين التنافس، فضلاً عن المصالح المشتركة. ومن الجدير بالذكر أن بوزان، ويفر، ودي وايلد قد تجاوزوا RSCT الكلاسيكية من خلال اتباع نهج بنائي اجتماعي واضح لفهم العملية التي يتم من خلالها تحويل القضايا (التسييس والأمننة).

ومن هذا المنطلق تم تعريف المركب الأمني بأنه "مجموعة من الوحدات التي تكون عملياتها الرئيسية المتمثلة في الأمننة أو إزالة الأمننة (اللامننة) أو كليهما مترابطة بحيث لا يمكن تحليل مشاكلها الأمنية أو حلها بشكل معقول بمعزل عن بعضها البعض". لقد تناول أمن RSCT الكلاسيكي هذه القضية من حيث أنماط الصداقة والعداء، الأمر الذي يستلزم اتباع نهج أكثر موضوعية. وي طرح النهج الجديد قضية فهم الأمن ليس باعتباره استخداماً للقوة فحسب، بل كنوع معين من السياسات الذاتية المتبادلة. وعلى الرغم

¹ Yannis A. Stivachtis, op cit, p.420.

من أنهم يعملون من منظور الأمانة، إلا أن بوزان، ويفر، ودي وايلد ما زالوا يؤكدون أن الاعتماد الأمني المتبادل أكثر كثافة بشكل ملحوظ بين الوحدات داخل هذه المركبات منه مع الوحدات وخارجها.

إن تطبيق نظرية المركب الأمني مفيد بشكل خاص في تحديد المنطقة التي تتكون من الدول المحيطة بها والتي تعتمد على بعضها البعض. ومع ذلك، هناك ثلاثة أسئلة. أولاً، هل أنماط الصداقة والعداء هي الأنماط الوحيدة لتفاعل الدول التي يمكن استخدامها لتحديد المنطقة؟ ثانياً، هل تكفي أنماط الصداقة والعداء لتحديد المنطقة؟ ثالثاً، هل التهديدات الأمنية هي تلقائياً نتاج العداء بين دول المنطقة أم أن التهديدات الأمنية تمتد من البيئة الداخلية للدول دون أي نية لتلك الدول للقيام بذلك؟

يرتبط التباين في سمك قوة RSC، وتركيز القوة، ومستويات الصداقة والعداء بالتباين في السياسات الخارجية. إن تزايد السماكة والصداقة المعقدة يمكن أن يجلب قدرًا أكبر من الأمن الجماعي، في حين أن تزايد السماكة والعداء المعقدتين يؤدي إلى منافسة أكبر ويمكن أن يؤدي إلى الصراع. حجم الدولة محدد أساسي في السياسات الخارجية للدول في RSCs. تتطلع الدول الكبرى إلى استخدام تركيز السلطة في أيديها لإدارة السياسات الخارجية التي تسعى إما إلى قيادة أو تطوير الهيمنة على RSC وربما توفير الجزء الأكبر من سلع الأمن الجماعي. يمكن للدول الصغيرة أن تنضم إلى الدول الكبيرة أو توازنها أو تتحوط في علاقاتها معها. تساعد أنماط الصداقة والعداء في تحديد ما إذا كانت سياسات RSC الخارجية تميل نحو التعاون أو الصراع. تتجح بعض مراكز دعم الأمن الإقليمي في توفير سلع الأمن العام في شكل آليات وإجراءات توفر الطمأنينة للدول المعنية بشأن بقائها. ويميل تركيز القوة المتعدد الأقطاب إلى إنتاج سياسات خارجية تنافسية وعدائية، وتكون الدول أقل فعالية في توفير السلع الأمنية الإيجابية. (1)

-الحدود:

تفصل "الحدود" المركب الإقليمي عن المجموعات الإقليمية الأخرى. يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن المركب الأمني هو المكان الذي تفصل فيه العلاقة الأمنية المحددة مجموعة من الدول عن البقية. في مركب الأمن الإقليمي، يكون الاعتماد الأمني المتبادل بين الأعضاء أقوى بكثير من علاقاتهم الأمنية مع الدول عبر الإقليمية. يمكن رسم الحدود بين المركب الإقليمي من خلال اللامبالاة النسبية بمعاملات بعضها البعض. إن الاهتمام بالحد كمتغير، يعني أن الحيز الجغرافي مهم جدًا من وجهة نظر بوزان. هذه الأهمية

¹ Thomas O J, George M B. op cit.

ترجع إلى حقيقة أن معظم الدول أكثر قلقاً بشأن جيرانها من الدول البعيدة. معيار تحديد الحدود، من وجهة نظر بوزان، هو درجة اللامبالاة أو الحساسية للتفاعلات الإقليمية.

والواقع أن مجال الدول المنخرطة في «المشكلة والمشاكل» عامل حاسم في النظام الإقليمي. يمكن أن تشمل «الإشكالية» أربع فئات: أولاً، الدول التي تتشارك في نفس التهديدات (التهديدات مشتركة). ثانياً، الدول التي تتعرض مصالحها المباشرة في الدول المشاركة للخطر. ثالثاً، الدول التي ليس لها مصلحة مباشرة مع الأطراف المشاركة، ولكنها تسعى إلى التأثير على مصالح منافسيها هناك، أو التي تشترك في مصلحة في مستقبل الدول المشاركة. رابعاً، مجموعة من الدول التي أجبرتها أو أقنعتها دول الفئتين السابقتين بالمرافقة والتدخل. يعني أن حدود النظام الإقليمي قد تصبح مقيدة أو موسعة في ظل الإشكالية؟ وفي النظام الإقليمي، يمكن أن تكون هناك عدة حدود، يمكن أن تشارك فيها جهة فاعلة إقليمية في بعضها وليس في بعضها الآخر. بعبارة أخرى، حيث يمكن أن يكون هناك العديد من المشاكل في نفس الوقت في كل منطقة، فإن الحدود متعددة. (1)

وبما أن كل دولة من دول المنطقة قد تكون لها مصالح في مختلف القضايا والمشاكل، فقد يشارك بالتالي في عدة قضايا في نفس الوقت. ولذلك، فإن الحدود في النظام الإقليمي قد تتداخل تماماً، أو تتداخل في أجزاء تدور حول مشكلة ما، أو تكون متميزة تماماً؛ كل واحد حول مشكلة مميزة. يمكن وصف هذه الأنواع من الحدود بأنها حدود مترابطة. قد تكون الحدود في منطقة ما متميزة تماماً عن كل واحدة تحيط بمشكلة معينة. بطريقة يؤدي حل مشكلة ما إلى إزالة الحدود. لذلك يمكن أن تكون الحدود الإقليمية متحركة ومتغيرة باستمرار.

- متغير القطب/الاستقطاب:

إن توزيع القوة في مركب أمني إقليمي يحدد هيكله. ويتوقف توزيع القوة، أو القطبية، على عدد الجهات الفاعلة الرئيسية والمؤثرة في كل مركب أمني إقليمي. عندما يكون هناك فاعلان رئيسيان، تسمى المنطقة ثنائية القطب، لكن المشكلة تكمن في عدم قدرتها على تفسير سبب تدخل قوة إقليمية في مشكلة إقليمية وليس في مشكلة أخرى. يعتقد المؤلفون أن هذه هي المشكلة التي تحدد أي من أقطاب السلطة الرئيسية المعنية. بعبارة أخرى، داخل كل حدود، تكون دولة أو أكثر نشاطاً وتأثيراً من غيرها وتجعل الآخرين

¹ Abdennour Benantar, "Complexe de Sécurité Ouest-Méditerranéen : Externalisation Et Sécurisation De La Migration West -Mediterranean Régional Security Complex: Outsourcing And Securing Migration" :<https://doi.org/10.4000/anneemaghreb.1843>

يتبعونها. يمكن للمشاكل في منطقة ما أن تخلق حدوداً مختلفة، وفي كل حدود يمكن أن يلعب نفس الفاعل أو الفاعلون المختلفون دوراً. وفقاً لذلك، قد يكون هناك أقطاب مختلفة أو نفس الأقطاب في الحدود. (1)

متغير الفوضى:

تشير الفوضى إلى عدم وجود سلطة مركزية في جميع أنحاء المناطق، وهو نتيجة عدم وجود سلطة مركزية في النظام الدولي. على الرغم من أن الفوضى لها أشكال مختلفة، إلا أن هناك فوضى في الساحات الإقليمية، كما هو الحال في الساحة الدولية. الفوضى ليست إطاراً له سمات مستقرة نسبياً، ولكنها حالة يمكن فيها تصور العديد من النماذج أن بعضها سيؤدي إلى تفاقم قضية الأمن القومي والبعوض الآخر سوف يخفف من حدتها. لذلك، فإن المطلب الأول لمركب الأمن الإقليمي هو وجود الفوضى، ولكن ما الذي يسبب ظهور الفوضى كطيف يمكن تخيل أشكال مختلفة من الفوضى فيه. يجيب بوزان وويفر هو أن هذه هي المشكلة التي تشكل طيف الفوضى وتحدد نوع الفوضى في المركبات الأمنية الإقليمية. تزداد كثافة الفوضى عندما تثير المشكلة في مركب أمني إقليمي المنافسة والعداء بين الدول. تسعى كل دولة إلى تحقيق أقصى مصالحها الخاصة، ولا يمكن للحكومات حل الإشكالية من خلال التعاون وجعل أهدافها متوافقة.

في هذه القضية، ليس فقط المشكلة الإقليمية لا تزال دون حل، ولكنها ستطيل وتزيد من حدة الأعمال العدائية. على العكس من ذلك، تقل كثافة الفوضى عندما تستفز الإشكالية الدول الأعضاء في منطقة ما لتبني حد أدنى لسيادتها ومصالحها لصالح المنطقة، وتنسيق أهدافها من أجل حل المشكلة. لذا، فإن ما يزيد من حدة الفوضى أو يقلل منها في نظام إقليمي يتعلق بنوع وطبيعة الإشكاليات في النظام الإقليمي وأيضاً مقدار التسوية والتعاون بين أقطاب السلطة هناك، وأدت الإشكاليات مثل الدول الفاشلة إلى تفاقم المنافسة وتكثيف الفوضى. (2)

¹ Caroline Cordeiro Viana e Silva, Alexandro Eugenio Pereira, "International Security and New Threats: Securitisation and desecuritisation of drug Trafficking at the Brazilian Borders", **International Security and New Threats**, vol 41, N°(1, 2019, p.210

² متغير الفوضى الذي دافع عنه والنز في نظريته الواقعية الجديدة، كما وتسترشد العلاقات بين الفاعلين بأنماط الصداقة والعداوة، التي تتميز بالبناء الاجتماعي "لواندت". تم تطوير هذا المفهوم من خلال تصنيف المجتمع على أساس: أ التنشئة الاجتماعية (القيم والتصورات حول الآخر، والقدرة على التمييز من خلال وجهة نظر هوبز مع افتراض أن الآخر هو عدو؛ ومنظور لوك، الذي يُنظر إلى الآخر على أنه منافس؛ وكانط مع تصور الآخر كصديق. ب أدوات استيعاب المعايير، التي تتميز بها المجتمعات على أساس: الإكراه، من خلال العقوبات المؤسسية؛ المكاسب (أو الحساب وفقاً للنظرية النفعية؛ والثقة بالشرعية من خلال الروابط الذاتية، لتفاصيل أكثر أنظر:

Najmiyeh Pour Esmaeili, Allameh Tabataba, Seyed Jalal Dehghani Firoozabadi, op cit, p.141-142.

-متغير نمط التفاعل/البناء الاجتماعي:

تم طرح وجهات نظر مختلفة حول العوامل التي تسبب التوتر والصراع أو الصداقة في علاقات الدول يعتقد بوزان أن نمط التفاعلات في شكل صداقة أو عداوة هو البعد المتطور لهيكل السلطة. تشكل تفاعلات البنية المادية التي ترتبط بعدد أقطاب القوة في منطقة ما أنماطاً تفاعلية مختلفة من "الصداقة والعداء".

أولاً، يعتقد المؤلف أن نمط التفاعلات هو نتيجة المتغيرات السابقة. ثانياً، تحدد الإشكالية الحالية في منطقة ما نمط التفاعلات والعلاقة بين أقطاب القوة التي تؤثر على المصالح. عندما تحفز طبيعة الإشكالية المنافسة بين أقطاب القوة وتكثفها، فإن نمط التفاعل سيكون بالتأكيد عدائياً. النموذج التفاعلي الذي تم إنشاؤه على أساس تنسيق أهداف وتوجهات القطبين والذي يؤدي في النهاية إلى حل الإشكاليات وتقليل كثافة الفوضى سيكون نموذجاً للتعاون والصداقة. لكن النمط التشدد القائم على عدم تنسيق أهداف وتوجهات الأقطاب غير القادرة على حل الفوضى في نظام إقليمي سيكون نموذجاً تفاعلياً قائماً على الصراع والمنافسة. لذلك، يمكن القول إن نمط التفاعل الناتج عن هذه العملية في كل نظام إقليمي هو نمط مرن مع جوانب مختلفة مثل؛ نمط التفاعل الإيجابي (التعاون)، نمط التفاعل السلبي (العداء والمنافسة) أو مزيج من كلا نمطي التفاعل (التعاون - المنافسة)⁽¹⁾

المطلب الثاني: المركبات الأمنية الإقليمية

تعتبر المركبات الأمنية ظاهرة تجريبية ذات جذور تاريخية وجيوسياسية. من الناحية النظرية، يمكن استخلاصها من مستوى الدولة والنظام. إذا نظرنا إليها من الأسفل إلى الأعلى، سنجد أن المركبات الأمنية تنتج عن التفاعلات بين الدول الفردية. إنها تمثل الطريقة التي يتفاعل بها مجال اهتمام أي دولة بشأن بيئتها مع العلاقة بين شدة التهديدات العسكرية والسياسية، وقصر النطاق الذي يتم النظر إليها فيه. ونظراً لأن التهديدات تعمل بشكل أكثر فعالية عبر مسافات قصيرة، فإن التفاعلات الأمنية مع دول الجوار تميل إلى أن تحظى بالأولوية الأولى. ومن الأعلى إلى الأسفل، تتولد المركبات الأمنية نتيجة لتفاعل الفوضى والجغرافيا. إن البنية السياسية للفوضى تواجه جميع الدول بمعزلة أمن السلطة، لكن شبكة الاعتماد الأمني المتبادل السلس تتوسطها بقوة تأثيرات الجغرافيا. وما لم تكن قدرات النقل والاتصالات موزعة بشكل غير متساو إلى حد كبير، فسوف تميل جميع الدول إلى الارتباط بجيرانها بشكل أوثق من تلك الموجودة في

¹ Najmiyeh Pour Esmaeili, Alla meh Tabataba, Seyed Jalal Dehghani Firoozabadi, op cit, p.143

أماكن أبعد.⁽¹⁾ ووفقاً لما ذكره بوزان فإن واقع المركبات الأمنية يكمن في الخطوط الفردية للصدّاقة والعداوة واللامبالاة بين الدول، أكثر مما يكمن في مفهوم النظام الفرعي الواعي بذاته. مثل توازن القوى، يمكن أن يوجد مجمع أمني ويعمل بغض النظر عما إذا كانت الجهات الفاعلة المعنية تعترف به أم لا.

الفرع الأول: حدود المركبات الأمنية الإقليمية

تتضمن مهمة تحديد المركب الأمني إصدار أحكام حول نقاط القوة النسبية للترابط الأمني بين مختلف دول المركب. في بعض الأماكن، تكون هذه القوى قوية جداً، وفي أماكن أخرى ضعيفة نسبياً. في بعض الأماكن سيكون الترابط إيجابياً، بينما في أماكن أخرى سلبياً. وعادة ما تنشأ هذه العلاقات من علاقات محلية، ولكن عندما تتورط قوى كبيرة للغاية، فإن مجموعة مختلفة من العلاقات قد تنشأ نتيجة لذلك.

وفي إطار الشبكة الشاملة للسلسلة للترابط الأمني، يمكن للمرء أن يتوقع العثور على أنماط تتشكل باختلاف شدة خطوط الصدّاقة والعداء. وبحسب بوزان، فإن المركب الأمني يوجد حيث تبرز مجموعة من العلاقات الأمنية من الخلفية العامة بحكم ارتباطها النسبي. وشخصيتها القوية المنغلقة على ذاتها، والضعف النسبي في تفاعلاتها الأمنية الخارجية مع جيرانها. وسوف يكون الاعتماد المتبادل الأمني بين أعضاء المجموعة أكثر قوة من تركيزه بين الأعضاء والدول الخارجية. وبالتالي، سيتم تحديد الحدود بين هذه المجموعات من خلال اللامبالاة النسبية التي تحيط بالتصورات الأمنية والتفاعلات عبرها. إن الروابط الأمنية القوية بين دولتين، تضعهم بوضوح ضمن نفس المركب، في حين أن الروابط الضعيفة نسبياً تشير إلى وجود حدود بين المركبات.⁽²⁾

يفرق بوزان بين المركب الأمني ذي المستوى الأدنى والمستوى الأعلى. يتكون المركب ذو المستوى الأدنى من ولايات محلية لا تمتد قوتها كثيراً، إن وجدت، إلى ما هو أبعد من نطاق جيرانها المباشرين. وعلى النقيض من ذلك، يحتوي المركب الأعلى مستوى على قوى عظيمة تمتد قدراتها إلى ما هو أبعد بكثير من بيئتها المباشرة والتي تكفي قوتها للتأثير على عدة مناطق.

يصبح التمييز بين المركبات ذات المستوى الأدنى والأعلى مهماً عندما يتم تحليل جميع مستويات الأمن (المحلية والإقليمية) و(الإقليمية الفائقة والعالمية) يتم إعادة دمجها. ونظراً للفوارق الكبيرة في القوة بين المستويين الأدنى والأعلى، يتوقع أن يكون التدخل غير المتكافئ من مجتمعات المستوى الأعلى إلى الأدنى

¹ Yannis A. Stivachtis, op cit, p.421.

² Yannis A. Stivachtis, op cit, p.422.

سمة طبيعية للنظام. ومن ثم لا يصبح السؤال نزاعاً حول حدود المركب الأمني، بل حول الثقل النسبي للديناميكيات الأمنية المحلية مقارنة بتلك التي تضغط على المنطقة من الخارج. إحدى المزايا الرئيسية لفكرة المركب الأمني على وجه التحديد أنها توفر نظرة ثاقبة للديناميكيات الأمنية على المستوى الإقليمي التي تشكل هذا التدخل وتتوسط فيه.

صعوبة تحديد مركب أمن إقليمي: إنه سؤال تجريبي ما إذا كانت القوة النسبية لخطوط الترابط الأمني المختلفة كافية لإنشاء موقع الحدود التي تميز مجمعاً أمنياً عن الآخر. قياس المتغيرات مثل الصداقة والعداوة ليس دقيقاً. هناك حالات يصعب فيها العثور على المركبات الأمنية وحالات لا يكون فيها الموضع الصحيح للحدود واضحاً وذلك نظير:

-الأول: هو أن الدول المحلية في بعض المناطق ضعيفة للغاية لدرجة أن قوتها لا تمتد إلى ما هو أبعد من حدودها. وقد وجهت هذه الدول وجهات نظر أمنية محلية، ولا يوجد تفاعل أمني كافٍ بينهما لإنشاء مجمع محلي.

- الثاني: هو الأكثر تعقيداً ويحدث ذلك عندما يكون الوجود المباشر لقوى خارجية في منطقة ما قوياً بما يكفي لقمع التشغيل الطبيعي للديناميكيات الأمنية بين الوحدات المحلية. ويطلق بوزان على هذه الحالة اسم "الترابك". وهي تنطوي عادةً على تمركز مكثف للقوات المسلحة في المنطقة المغطاة من قبل القوى العظمى المتدخلة، والتي تختلف تماماً عن العملية العادية للتدخل من قبل القوى العظمى في شؤون المركبات الأمنية المحلية. عادة ما يؤدي التدخل إلى تعزيز ديناميكيات الأمن المحلي، في حين أن التدخل يُخضعها للنمط الأكبر من منافسات القوى الكبرى، بل وربما يمحوها. وفي ظل الترابك، لا يمكن رؤية ديناميكيات الأمن المحلي بوضوح، وبالتالي لا يمكن تحديد المركب المحلي.

هناك ثلاثة شروط تفسر لماذا قد يكون من الصعب تحديد حدود المركبات الأمنية التي لا شك في وجودها.

-الأول هو ببساطة أن الحدود بين مجمعين أمنيين آخذة في الذوبان في تغيير كبير في نمط ديناميكيات الأمن الإقليمي.

-الشرط الثاني ينطوي على وجود الاعتماد المتبادل الأمني غير المتوازن الذي يحدث عندما تكون المركبات ذات المستوى الأعلى والأدنى متجاوزة فعلياً. النقطة المهمة هي أنه لا ينبغي تجاهل مثل هذه العلاقات أو استبعادها من خلال تعريفها خارج المركب الأمني، ولكن أفضل مكان للتعامل معها هو عند النظر إلى التفاعل بين مجمع المستوى الأعلى على مستوى النظام، والمستوى الأدنى. فالمسألة إذن تتعلق بالاستقلال

النسبي والتفاعل بين الديناميكيات على المستويين. وبعبارة أخرى، تصبح الصورة واضحة عندما يتم إعادة تجميع جميع مستويات التحليل الأمني من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي، في صورة كاملة.⁽¹⁾

-أما الصعوبة الثالثة في تحديد حدود المركبات فهي ناجمة عن المواقف التي توجد فيها عقدتان أو أكثر من نقاط الترابط الأمني داخل مجموعة من الدول (أي الأمن العسكري، وأمن الطاقة، والأمن الاقتصادي، والأمن البيئي، وما إلى ذلك)، والتي توجد أيضًا أسباب التفكير كمجمع واحد أو منفصل.

الفرع الثاني: بنية مركب امن إقليمي

إن المركبات الأمنية هي أنظمة فرعية - فوضى مصغرة - في حد ذاتها، وبالقياس مع الأنظمة الدولية الكاملة، فإن لديها هياكل خاصة بها، فالنظر إليها كأنظمة فرعية لها هياكلها وأنماط تفاعلها الخاصة يوفر معيارًا مفيدًا يمكن من خلاله تحديد وتقييم التغييرات في أنماط الأمن الإقليمي. البنية الأساسية هي المعيار الذي يتم من خلاله تقييم التغيير الكبير في مركب الأمان الكلاسيكي. المكونات الرئيسية الثلاثة للبنية الأساسية في المركب الأمني هي ترتيب الوحدات والتمايز فيما بينها؛ أنماط العداوة والمودة وتوزيع السلطة بين الوحدات الرئيسية إن التحولات الكبرى في أي من هذه المكونات تتطلب عادة إعادة تعريف المركب. يسمح هذا النهج بتحليل الأمن الإقليمي من الناحيتين الثابتة والديناميكية. إذا تم النظر إلى المركبات الأمنية على أنها هياكل، فيمكن للمرء أن يبحث عن النتائج الناتجة إما عن التأثيرات الهيكلية أو عملية التغيير الهيكلية.

تتوفر أربعة خيارات هيكلية لتقييم تأثير التغيير على المركب الأمني: الحفاظ على الوضع الراهن، والتحول الداخلي، والتحول الخارجي والتراكب إن الحفاظ على الوضع الراهن يعني أن البنية الأساسية للمجمع المحلي (توزيع السلطة ونمط العداء) تظل سليمة بشكل أساسي. هذه النتيجة لا تعني أنه لم يحدث أي تغيير. بل يعني أن التغييرات التي حدثت اتجهت، في مجملها، إما إلى دعم الهيكل أو إلى تقويضه بشكل جدي. يحدث التحول الداخلي للمجمع المحلي عندما يتغير هيكله الأساسي في سياق حدوده الخارجية الحالية.⁽²⁾

وقد يأتي مثل هذا التغيير نتيجة للتكامل السياسي الإقليمي، أو التحولات الحاسمة في توزيع السلطة، أو التحولات الكبرى في نمط الصداقة والعداء. يحدث التحول الخارجي عندما يتم تغيير البنية الأساسية

¹ Yannis A. Stivachtis, op cit, p.423.

² Yannis A. Stivachtis, op cit, p.424.

للمجمع إما عن طريق توسيع أو انكماش حدوده الخارجية الحالية. التعديلات الطفيفة على الحدود قد لا تؤثر بشكل كبير على البنية الأساسية. ومع ذلك، فمن المؤكد أن إضافة أو حذف الولايات الكبرى سيكون له تأثير كبير على توزيع السلطة ونمط الصداقة والعداء. التراكب يعني أن قوة خارجية واحدة أو أكثر تتحرك مباشرة إلى المركب الإقليمي مع التأثير على ديناميكية الأمن المحلية وفي بعض الأحيان قمعها. ونظرًا لأن المركبات الأمنية هي في جزء منها كيانات جغرافية، فإنها غالبًا ما تتضمن افتراضًا عددًا من الدول الصغيرة أو "غير المبالية". نظرًا لانخفاض قوتها أو اهتمامها نسبيًا مقارنة بجيرانها، قد يكون لهذه الدول تأثير ضئيل على هيكل المركب. وتحتل بعض الدول مواقع عازلة بين المركبات الأمنية المتجاورة. وقد توجد هذه العوازل في عزلة نسبية عن الديناميكيات الأمنية في أي من الجانبين، أو قد تواجه كلا الاتجاهين على حواف المركبات المتجاورة مع أو بدون ربطها.

وفقًا لبوزان ويفر ودي وايلد هناك طريقتان محتملتان لفتح نظرية المركب الأمني لقطاعات أخرى غير القطاعات العسكرية والسياسية وللجهات الفاعلة الأخرى غير الدول. أولاً، يمكن أن يتم ذلك من خلال المركبات المتجانسة. يحتفظ هذا النهج بالافتراض الكلاسيكي القائل بأن المركبات الأمنية تتركز داخل قطاعات محددة، وبالتالي، تتكون من أشكال محددة من التفاعل بين أنواع مماثلة من الوحدات. يؤدي هذا المنطق إلى أنواع مختلفة من المركبات التي تحدث في قطاعات مختلفة. على سبيل المثال، المركبات العسكرية التي تتكون في الغالب من الدول، أو المركب المجتمعي من مختلف الوحدات القائمة على الهوية، وما إلى ذلك. ثانيًا، يمكن أن يتم ذلك من خلال مجتمعات غير متجانسة. ويتخلى هذا النهج عن افتراض أن المركبات الأمنية محصورة في قطاعات محددة. ويفترض أن المنطق الإقليمي يمكنه دمج أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة المتفاعلة عبر قطاعين أو أكثر (الدول + الأمم + الشركات + الاتحادات الكونفدرالية المتفاعلة عبر القطاعات السياسية والاقتصادية والمجتمعية).

-تتمتع المركبات غير المتجانسة بميزة ربط الجهات الفاعلة عبر القطاعات، مما يمكّن المحلل من الاحتفاظ بالصورة بأكملها في إطار واحد وأيضًا تتبع التداعيات الحتمية بين القطاعات (التأثيرات العسكرية على التنمية الاقتصادية وما شابه).

-تتطلب المركبات الأمنية المتجانسة، أو الخاصة بقطاع معين، إنشاء إطارات منفصلة لكل قطاع. فهي توفر إمكانية عزل الديناميكيات الأمنية الخاصة بقطاعات معينة، ولكنها تمثل أيضًا التحدي المتمثل في كيفية القيام بذلك.

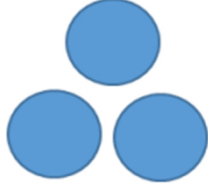
على عكس بوزان، ويفر، ودي وايلد الذين اختاروا النهج المتجانس الخا □ بقطاعات محددة، فإن Yannis A. Stivachtis يتبنى نهجاً غير متجانس. يرى أنه بالإضافة إلى الأنماط الضرورية للصدقة والعداء، ينبغي إضافة أنماط أخرى من العلاقات التي تنشأ عن وجود وتشغيل مختلف القوى والعوامل (أي الاقتصاد، والطاقة، والهجرة، والإرهاب، وما إلى ذلك).

هناك طريقة أخرى يمكن من خلالها تحديد المركبات الأمنية وهي الإشارة إلى دور العوامل الاقتصادية. عند البحث عن مجموعات الدول التي تشكل مجتمعات أمنية، يهتم المرء في المقام الأول بالأبعاد العسكرية والسياسية والاجتماعية للأمن. السبب الذي يجعل هذه القطاعات هي الأكثر صلة بأنماط التهديد والصدقة/العداء التي تحدد المجموعة هو أن العلاقات الاقتصادية ليست مشروطة إلى حد كبير بالقرب الجغرافي، كما هو الحال مع العلاقات العسكرية والسياسية. وبالتالي، فمن المرجح أن يكون لمشكلة الأمن الاقتصادي ديناميكية علائقية مختلفة تماماً عن تلك الخاصة بالأمن العسكري والسياسي، حيث الترابط السياسي والعسكري المحلي قوي، قد تتبع العلاقات الاقتصادية نمطاً أوسع نطاقاً بكثير ولا علاقة له بالمنطقة. وفي مثل هذه الظروف، فإن الأمن الاقتصادي للدول المعنية لا يعتمد بالدرجة الأولى على علاقتها مع الدول الأخرى داخل المركب.⁽¹⁾

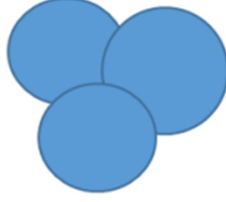
¹ Yannis A. Stivachtis, op cit, p.425.

شكل رقم (06) يوضح حدود المركبات الأمنية

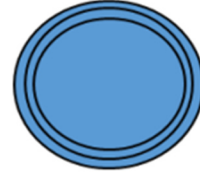
الحدود المنفصلة للمركبات الأمنية



حدود متكاملة للمركبات الأمنية



الحدود المتداخلة للمركبات الأمنية



إعداد الباحثة

المطلب الثالث: عوامل إعادة مراجعة نظرية مركب الأمن الإقليمي لفهم ديناميات الأمن الإقليمي

يطرح مركب الأمن الإقليمي عدة إشكاليات:

1- أين ينبغي وضع المناطق؟

2. ما نوع المناطق التي تقارن؟ : متراكبة، غير منظمة، أو مراكز الخدمات الإقليمية، قياسية، مركزية، أو قوة عظمى؟

1. ما هي/هي الوحدة (الوحدات) المهيمنة في حدوث الأمانة.

2. ما هي القطاعات المهيمنة التي تقود ديناميكيات الأمانة؟

3. ما هو المستوى (المستويات) المهيمنة التي تحدث عليها ديناميات الأمن؟

4. ما مدى استقرار الهياكل الأساسية (الفوضى، القطبية، الصداقة - العداوة، الحدود)

5. ما هو تأثير التاريخ، وخاصة إرث تكوين الدولة؟ هل هناك نمط تاريخي للتنمية مشترك بين العديد من

مراكز الخدمات الإقليمية: أي إنهاء الاستعمار من أجل تشكيل صراع إلى نظام أمني؟

6. ما هي العلاقة بين ديناميكيات المستوى العالمي والإقليمي.

7. ما الذي يفسر التباين في علاقات التعاون داخل المركب بين الدول؟

8-تتضمن بعض المناطق علاقات تعاونية وعلاقات تعاونية مؤسسية أوسع نطاقا بكثير من غيرها. هل يفسر مستوى الدولة هذه الاختلافات، أم أن الديناميكيات الإقليمية الموجودة قد توفر رؤى إضافية؟

9. تختلف المناطق من حيث مدى الصراع بين أعضائها. هل يمكن للديناميكيات الإقليمية أن تساعد في تفسير التباين في النزاعات عبر المناطق وداخل المناطق؟

10. مسار بناء مركب أمني هل هو نتاج للعداء بين دول المنطقة أم أن التهديدات الأمنية تمتد من البيئة الداخلية للدول دون أي نية لتلك الدول للقيام بذلك أم أن لها نية في ذلك أم أن التهديدات المعقدة تمتد بسهولة؟.

بناء على ما سبق فإن اعتبارات بناء مركبات أمن هي:

- إن التهديدات المعقدة ونمط التفاعلات الأمنية المعقد يحتم علينا ضرورة بناء نموذج جديد لفهم تلك التفاعلات ورصد التهديدات.

- إن متغيرات الأمن المعقد عوامل تساعد على تحديد مركب أمني.

- إن التهديدات الأمنية ليست بالضرورة نتاج العداء بين الدول أو نتيجة للسياسة الخارجية لدولة ما، أو نتيجة لخلافات سياسية واقتصادية محلية بل يمكن أن تكون نتاج السعي وراء بلوغ مكانة رائدة في التسلسل الهرمي الإقليمي أو الدولي.

- بدون تهديدات لا يوجد أمن ولا مبرر لأمن الدولة. (وعليه كلما زادت وتشعبت وتعددت التهديدات كلما ساهم ذلك في الاتجاه نحو بناء مركب الأمن).

-إن مسألة ما إذا كانت الروابط العرقية والثقافية والدينية يجب أن تكون عاملاً في تحديد المركبات الأمنية هي مسألة مثيرة للاهتمام. ولا يبدو من المستبعد أن تدفع الخصائص الثقافية والدينية المشتركة بين مجموعة من الدول كلاً منها إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لبعضها البعض بشكل عام، وإضفاء الشرعية على التدخلات المتبادلة في الشؤون الأمنية لبعضها البعض بشكل خاص. (1)

1-بالنسبة للواقعيين الجدد (والتز)، تعتبر الفوضى نظاماً للمساعدة الذاتية يولد توازن القوى والمنافسة العسكرية والحرب. وترتبط الفكرة ارتباطاً وثيقاً بالمعضلة الأمنية الواقعية التي توفر بيئة تنافسية بين الدول.

¹ Yannis A. Stivachtis, op cit, p.425.

2- بالنسبة لواندت يمكن أن تحتوي الفوضى على ما يصل إلى ثلاثة أنواع من البنية على المستوى الكلي، بناءً على نوع دور والعلاقة بين الجهات الفاعلة المهيمنة في النظام المعني.

3- بالنسبة لكينيث والتز أحد أقطاب الواقعية الجديدة يعتبر أن بنية النظام الدولي فوضوية، بمعنى غياب حكومة والمرتبب بحدوث أو ظهور العنف ويعتبر أن مبدأ كل لنفسه هو بالضرورة مبدأ العمل في نظام فوضوي، وأنه في الفوضوية الأمن هو الغاية الأسمى.

3- بحسب ويندت أنه لا يوجد شيء اسمه منطق الفوضى في حد ذاته، فمعناه يُعطى من خلال الممثلين وبنية علاقاتهم. بالنسبة Yannis A. Stivachtis، يعتمد الهيكل الأكثر أهمية على الأفكار التي ستحدد معنى ومحتوى السلطة واستراتيجيات الدولة ومصالحها. وبالتالي، فإن ما يعطي المنطق للفوضى هو الهياكل الاجتماعية، أي أن مشاركة الأفكار (أو ثقافة النظام الفوضوي) هي البنية. وفي هذا السياق، نعتقد أن فهم مركبات الأمن من وجهة نظر: الفوضى من خلال علاقات القوة (منظور والتز)، والعلاقة والخطاب بين الفاعلين (من خلال نظرية ويندت)، بالنسبة لويندت، فإن الهيكل الدولي له تأثير على الدول، حيث يؤثر على سلوكياتها وهوياتها ومصالحها (المبنية اجتماعياً). وبهذا المعنى، تبدأ ملاحظة البنية من وجهة نظر اجتماعية، حيث ينظر الممثلون إلى بعضهم البعض عند التمثيل.

والاستقطاب (من خلال تعريف بوزان ويفر (القوى) مفارقة وتحتاج إلى إعادة صياغتها.

4- انطلاقاً من عدسة التعقد تتعامل نظرية الفوضى (الشواش) بشكل أساسي مع مواقف مثل الاضطراب الذي يصبح سريعاً ومضطرباً للغاية وعادة ما يكون غير قابل للإدارة، وذلك لأن دراسات التعقيد تتعامل مع الأنظمة التي قد يكون من الصعب التنبؤ بسلوكها.

من الواضح أن صانعي السياسة العسكرية والسياسية الناجحين كانوا دائماً يفكرون في احتمالية الفوضى ويسعون إلى أدوات مرنة للتعامل معها (أداة هندسية لمحاولة التنبؤ بعدم استقرار الأزمة ثم تجنبها أو الاستعداد للتعيش معها)⁽¹⁾، تتبثق الأفكار المطروحة من الطرق التي تعمل بها البنية التحتية المعقدة والمترابطة عالمياً والتي تميز الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الآن يشكل الترابط الشديد بينهما

¹ كانت طبيعة التنظيم الذاتي للخطية وخصائص نظرية الفوضى قد تقدمت بشكل جيد بحلول عام 1987 مع نشر جيمس جليك لمؤلفه

"الفوضى: صنع علم جديد". لتفاصيل أكثر أنظر:

-James Gleick, "best-selling popularization Chaos: Making a New Science. In the mid-1980s", the Santa Fe Institute.

-David S. Alberts, Thomas J. Czerwinski, *op cit*, p.57.

مخاطر من حيث السرعة التي يمكن أن تتحول بها الاضطرابات داخلها إلى كوارث كبرى. لا يتطلب الأمر عملاً إرهابياً انتحارياً للقيام بذلك توجد أنظمة اجتماعية تقنية يمكنها فعل ذلك بمفردها. (1)

أنماط الصداقة والعداوة: إن أنماط الصداقة والعداوة بين دول الجوار ضرورية ولكنها ليست كافية لتحديد المركب الأمني. وتؤخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية والطاقيّة والبيئية وغيرها من العوامل، مثل الهجرة وتدفقات اللاجئين.

القرب الجغرافي: يجادل كل من جراهام إيفانز وجيفري نيونهام وريتشارد نيونهام بأن القرب الجغرافي له أهمية حيوية. هذا صحيح، لكن كيف يمكن أن نصل إلى تحليل شامل للديناميكيات الإقليمية في منطقة دون الأخذ في الاعتبار دور القوى (الخارجية) العظمى، والتي هي خارج المنطقة؟ أيضاً ليس في كل الحالات يؤدي إلى أنماط وتنوعات شديدة من الصداقة والعداوة.

على الرغم من تفضيل بوزان لتطبيق أنماط المودة والعداء لتحديد المركبات الأمنية الإقليمية إلا أن هذه الأنماط قد لا تكون كافية لتحديد المنطقة. وهذا هو السبب وراء انتقال بوزان وزملاؤه إلى ما هو أبعد من RSCT الكلاسيكي بالانفتاح على نطاق أوسع من القطاعات بدلاً من تفضيل القطاعات السياسية والعسكرية. على سبيل المثال، أثبتت القضايا الاقتصادية والطاقة والبيئة والهجرة واللاجئين أهميتها في تحديد المركبات الأمنية الإقليمية.

القطاعات: إعادة تجميع القطاعات المنفصلة في صورة شاملة وخطر فقدان الروابط بين القطاعات أو حجبها. وبالنظر إلى المركبات الأمنية قطاعاً تلو الآخر، قد نجد أنماطاً غير متطابقة. على سبيل المثال، قد تحدد أنماط الصداقة والعداء نوعاً واحداً من المركبات، وقد تحدد أمن الطاقة نوعاً آخر، وقد تحدد الهجرة نوعاً ثالثاً. ثم السؤال هو كيفية الجمع بين كل هذه القطاعات المختلفة معاً.

¹ Group of authors, *The Globalization of Security*, op cit, p.3.

الفصل الثاني:

العائق الهوياتي والإرث التاريخي في معالم ارتسام مركب أمني في
الجوار الأوروبي

يحتل البحر الأبيض المتوسط أهمية بالغة لدى الدول التي تشترك في الانتماء إليه وحتى دول العالم عبر ثلاثة مستويات: الاستراتيجية والجيوبوليتيكي والاقتصادي، فلطالما كان حاضرا في مدركات وسلوكيات الدول المطلة عليه لأنه يشكل منطقة جيوسياسية فريدة من نوعها؛ تتداخل فيها المصالح والسلوكيات وتتفرع لتشكّل حالة من التعارض تستدعي إرثا تاريخيا ثقيلا وتنافسا حادا في الحاضر. يدفع إلى طغيان منطق الشك على العلاقات من جهة، ومنطق التابع والمسيطر من جهة أخرى، تحت تأثير معطيات التاريخ والخلفية الغربية/ الأطلسية المؤسسة لمدركات صانع القرار في الضفة الشمالية من منطقة حوض المتوسط.

بالإضافة الى ذلك، يعاني حوض المتوسط من ضغط أممي عال. نتيجة موجات الهجرة من الجنوب وحركة التجارة الدولية والأساطيل الحربية الرابضة، مع ارتفاع مستوى التنافس إلى حد بروز ملامح الصراع بين أطراف كثيرة غالبا ما تأخذ الصفة الإقليمية والعالمية معا في المنطقة.

إذن، ومع ارتفاع مستويات التهديد من جهة أوروبا بسبب الحرب الأوكرانية الروسية وتنامي النزعة المتطرفة لدى اليمين الأوروبي، تزداد الحاجة إلى تكثيف مستويات التنسيق الأمني ضمن إطار التعاون الأمني لبناء مركب أممي إقليمي يركز إلى الندية في التعامل بين مكوناته بهدف مواجهة التهديدات الأمنية. وهذا يتطلب التحرر من العبء التاريخي ومنطق الاستعلاء الحضاري.

من أجل اختبار إمكانية بناء مركب أممي إقليمي بين الجزائر والضفة الشمالية لحوض المتوسط يقتضي فحص مستوى اهتزاز عتبة استقرار المشهد الاستراتيجي الإقليمي ومسعى الجزائر لإعادة التموضع في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية. وقراءة مدركات المناخ الأمني في الجوار الأوروبي (2019 -2023)، وصولا الى تتبع أهم مسارات التعاون الإقليمي لبناء مركب أمن جوارى (فرعي).

المبحث الأول: اهتزاز عتبة استقرار المشهد الاستراتيجي الإقليمي ومسعى الجزائر لإعادة التوضع

في عالم اليوم المترابط، فإن ما يحدث على الجانب الآخر من الكرة الأرضية كالتوترات الجيوسياسية، واشتعال الصراعات في مناطق رئيسية من العالم رغم أنها تبدو بعيدة من الممكن أن يعوق بشكل مباشر اقتصادات الدول، وهذا مثال على تأثير الفراشة، والذي تجسده الحرب الروسية الأوكرانية التي أحدثت تحولاً جذرياً في النظام الدولي أين تسير الأحداث بوتيرة متسارعة لا خطية لا يمكن التنبؤ بها، هاته التحولات كان لها تداعيات وأثرت بدورها على جيوبوليتيكا المتوسط على نطاق أوسع، وخلقت تطور إقليمي وفرصاً للجزائر وأوروبا خصوصاً في مجال الطاقة. ومدى إمكانية استعادة الجزائر من الصراع على اعتبار أن الجزائر تمثل المورد الثالث للغاز في أوروبا، والتأكيد على استعدادها للمساهمة في أمن الطاقة لشركائها من خلال تأمين الإمداد بالمواد الهيدروكربونية على وجه الخصوص الطاقة، خاصة وأن سعر النفط ارتفع في أعقاب الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا؛ ليصل إلى قرابة 100 دولار للبرميل.

المطلب الأول: تغير المعطيات الاستراتيجية وتطور مستوى مدركات التهديد المتبادل بين الجزائر والجوار الأوروبي

الفرع الأول: التفاعلات الجزائرية-الروسية: التطلع نحو تجاوز الأحادية القطبية الغربية

تتشارك كل من الجزائر وروسيا في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية الإقليمية الرئيسية (حماية حقوق الفلسطينيين، ودعم العملية التي تقودها الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية، عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية) وتصور موسكو نفسها كحليف للجنوب العالمي ومؤيد لمناهضة الإمبريالية بين الدول العربية الأخرى، بهدف اكتساب النفوذ في الشرق الأوسط وأفريقيا. أيضا

تبدل روسيا قسارى جهدها لتكريس نظام متعدد الأقطاب بديلا لنظام عالمي أحادي القطب⁽¹⁾ هذا الموقف متسقاً بشكل كبير مع مقاربات السياسة الخارجية الجزائرية المستمرة منذ عقود.⁽²⁾

تشكل الأسلحة الروسية نحو 73 في المائة من الترسانة العسكرية للجزائر. في المقابل تأتي 15% فقط من أسلحتها من شركاء غربيين كألمانيا وفرنسا، وقد تم توقيع اتفاقية بقيمة 2 مليار دولار مع روسيا في 2019 لشراء 14 طائرة شبح من طراز Su-57. وفي خريف 2021، أجرى الجيشان الروسي والجزائري تدريبات في مدينة أوسيتيا جنوب غرب روسيا، وفي الفترة من 1 إلى 7 سبتمبر 2022، شاركت القوات المسلحة البرية الجزائرية في مناورة القيادة والأركان الاستراتيجية "الشرق 2022" في روسيا. وفي نوفمبر 2022، أجرت قوات المظليين الجزائرية والروسية مناورات عسكرية تكتيكية مشتركة في حمامجير بالقرب من بشار جنوب غرب الجزائر.⁽³⁾ وأرسلت الجزائر أيضاً ما يقرب من 100 جندي للمشاركة في مناورات فوستوك 2022 العسكرية الروسية والتي تقام في أقصى شرق روسيا.

تعد روسيا أحد كبار موردي الأسلحة وأول مزود للمعدات العسكرية للجزائر، بما في ذلك الأقمار الصناعية، خاصة مع إطلاق القمر الصناعي الجزائري ألكومسات-1 من مركز شينشانغ لإطلاق الأقمار الصناعية (XSLC) في ديسمبر 2017، على متن مركبة الإطلاق Long March-3B وكان هذا القمر الصناعي الخامس للجزائر والأول في مجال الاتصالات. ويمتلك Alcomsat-1، الذي تصنعه شركة CASC الصينية، أيضاً قدرة استخباراتية ويعزز قيمة الأقمار تحديد الموقع الجغرافي، وجاء القمر الصناعي "Alcomsat-1" جزئياً كرد فعل على إطلاق المغرب أول قمر صناعي عالي الأداء للرباط للمراقبة من قاعدة كورو التابعة لشركة "أريان

¹ Yahia H. Zoubir, *Algeria's Foreign Policy in the Post-Hirak Era*, op cit, p.3.

² Youssef Cherif, "Ukraine and The Changing Face of The Southern Mediterranean – European Relations", (Elmad Mediterranean: Mediterranean Ramifications of The Ukraine War, 2023, pp.2-3.

³ Yahia H. Zoubir, "Algeria's Foreign Policy in the Post-Hirak Era", *The Middle East Council on Global Affairs*, 2022, p.5.

سبب " في غيانا الفرنسية. وتظهر أرقام 2020⁽¹⁾ أن حوالي ثلاثة أرباع أسلحة الجزائر يتم شراؤها من موسكو.⁽²⁾

على اعتبار أن روسيا المورد الرئيسي للأسلحة للجزائر، تعد الجزائر باستمرار من بين الجهات الخمس الأولى في العالم للأسلحة الروسية. وبتنامي العلاقات الوثيقة خصوصا بعد توقيع صفقات أسلحة مع روسيا قيمتها تزيد عن 7 مليارات دولار، وبيع روسيا للجزائر طائرات مقاتلة متطورة من طراز سوخوي Su-57، والتي لم تبعتها روسيا لأية دولة أخرى التي أكدت أن الصفقات تجعل الجزائر ثالث أكبر متلقٍ للأسلحة من روسيا، ما جعل الجزائر مستوردا رئيسيا للأسلحة الروسية.

الفرع الثاني: تباطؤ وتيرة العلاقات الاقتصادية الصينية-الجزائرية

تتشارك الجزائر والصين العديد من سمات السياسة الخارجية المشتركة، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتنمية فيما بين بلدان الجنوب، وعدم الانحياز، وقد شاركت الجزائر في القمة الرابعة عشرة لدول البريكس في يونيو 2022⁽³⁾، حصلت الجزائر على أسلحة صينية متطورة، مثل CM-302 (YJ-12B) صاروخ دفاع ساحلي أسرع من الصوت في نسخته أرض-بحر. وقد بلغ إجمالي حجم التجارة بين الصين والجزائر 9 مليارات دولار في عام 2019، والتي تمثل 18.25% من واردات الجزائر. وعلى الرغم من الوباء، ظل إجمالي حجم التجارة بين الصين والجزائر حوالي 9 مليارات دولار في عام 2020، ولكن على الرغم من ارتفاع حجم التجارة البينية بين الطرفين وتواجد شركات النفط الصينية متعددة الجنسيات، مثل سينوبك في قطاع المحروقات الجزائري في الصحراء لكن لا يتركزان مجالا كبيرا للاستثمارات الضخمة من بلد يسعى إلى الاضطلاع بدور سياسي كبير مقابل تقديم الدعم الاقتصادي.⁽⁴⁾

¹Statista, "Distribution of Arms Imports into Algeria Between 2016 and 2020, By Country of Origin", <https://shorturl.at/hJQX9,p5>. 2023/12/13. تم تصفح الموقع بتاريخ:

² Un Comtrade, "The European Union's international climate leadership: towards a grand climate strategy?" **International Trade Statistics**, Vol1, (2021).

³ Yahia H. Zoubir, Algeria and China: Shifts in political and military relations, op cit, p.267.

⁴ Stability in the Maghreb: An Imperative for Europe, **Policy Paper**, Institut montagne, 2021, p.5.

إن المعدات العسكرية الصينية ذات التقنية العالية تعمل على تعزيز القدرات الدفاعية للجزائر.⁽¹⁾ وفي مايو 2022، أصبحت الجزائر أول مشغل لصاروخ الدفاع الساحلي الصيني الأسرع من الصوت (YJ-12B) (CM-302) في نسخته أرض-بحر؛ صاروخ طويل المدى مضاد للسفن.⁽²⁾ يتضمن التعاون العسكري الصيني الجزائري التدريب السنوي لحوالي 500 ضابط جزائري في أكاديميتين أو ثلاث أكاديميات صينية. يبق التعاون الجزائري-الصيني حبيس مجال الأسلحة فقط ما أدى إلى تباطؤ في وتيرة العلاقات الاقتصادية بين الطرفين خاصة في ظل عدم انضمام الجزائر لتكتل البريكس.

الفرع الثالث: تعقد العلاقات الجزائرية - الغربية: الحلف الأطلسي، الو م أ

تمثل الجزائر بالنسبة للغرب (الو م أ وحلف الأطلسي) شريك متميز فدور الجزائر أساسي من ثلاثة زوايا: أولاً: الإمكانيات الاقتصادية (مواد أولية (النفط والغاز)، سوق داخلية كبيرة، فرص الاستثمار..). ثانياً: الإعتماد على الدبلوماسية الجزائرية قارياً لتسوية النزاعات في إفريقيا، ثالثاً: دور الجزائر في الحرب على الإرهاب متوسطياً وإفريقياً.⁽³⁾

حافظت الجزائر تقليدياً على علاقات باردة مع حلف شمال الأطلسي كجزء من اعتراضها السيادي المناهض للإمبريالية على التدخل الأجنبي. وعلى هذا النحو، يقتصر تعاملها مع التحالف العسكري الغربي على مشاركتها في الحوار المتوسطي. يعتمد الغرب على التعاون مع الجزائر خاصة في مجال مكافحة الإرهاب منذ عام 2001 كوسيلة لإغراء الجزائر للخروج من فلك موسكو. الأمر الذي دفع وزير الدفاع الأمريكي بالقيام بزيارة إلى الجزائر في عام 2020 - وهي الأولى من نوعها لوزير دفاع أمريكا الحالي - لتليها سلسلة من استقبال الجزائر لعدد كبير من المسؤولين

¹ Yahia H. Zoubir, "Algeria and China: Shifts in political and military relations", **Global Policy**, N°(14 Middle East Council on Global Affairs, Doha, Qatar, 2023, p.267.

² Yahia H. Zoubir, *Algeria and China: Shifts in political and military relations*, op cit, p.63.

³ عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"، (المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، الجزائر، 2005)، ص.73.

الأمريكيين، بما في ذلك وكالة وزارة الخارجية لشؤون الحد من الأسلحة والأمن الدولي "بوني دينيس جينكينز".

ولكن شهدت العلاقات بين واشنطن والجزائر تراجعاً عند أدنى مستوياتها بعد اعتراف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "دونالد ترامب" بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية - وهو الموقف الذي لم يلق استحساناً في الجزائر. وكذلك ما زاد من التوتر في العلاقات معارضة الجزائر حملة اتفاقيات أبراهام لعام 2020.*

المطلب الثاني: اللائقين الإستراتيجي لمسار واتجاه التهديد ومحاذير التوجه شرقاً

اعتبر البعض أن امتناع الجزائر عن التصويت على قرار الأمم المتحدة لإدانة الحرب في أوكرانيا موشر على دعم الجزائر لتطوعات موسكو الجيوسياسية وتكريس سياسة تتضمن التوجه نحو الشرق وتحديداً تجاه الصين ومن قبلها روسيا وقد عززت الزيارات لبكين استدارة سياسية واقتصادية لافتة للجزائر الأمر الذي يعكس توجهاً سياسياً يستند إلى عدة عوامل متشابكة تتمحور حول:

- تفعيل اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة: وقعت كل من الجزائر والصين في نوفمبر 2022 على الخطة الخماسية الثانية (2022-2026) للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الطرفين. تعزز هذه الخطوة اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي تم توقيعها بين الجانبين في عام 2014 ومسعى الجزائر للإستفادة من تطلع بكين إلى مواصلة رفع حجم التبادل التجاري.

- الخطة التنفيذية للحزام والطريق: انضمت الجزائر إلى مبادرة "الحزام والطريق"، في عام 2018. وبدا أن الطرفين حريصان على اتخاذ مزيد من الإجراءات التي يمكن أن تساعد في الحصول على مكاسب استراتيجية عبر تفعيل المبادرة. يكتسب هذا التوجه أهميته ليس فقط من كونه يمثل متغيراً دافعاً نحو توسيع نطاق التعاون المشترك بين الجزائر وبكين، في قطاعات معينة في

(*) سلسلة من الاتفاقيات التي توسطت فيها الولايات المتحدة بين إسرائيل وأربع دول عربية أقامت بموجبها علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل.

مقدمتها الموانئ البحرية التي تشكل أساس المبادرة؛ وإنما أيضاً من الموقع الجيوبولتيكي للجزائر بالنسبة للصين التي تُمثل إحدى البوابات الأساسية للقارة الإفريقية، فانضمامها إلى المبادرة يساهم في فتح الطريق أمامها للدخول إلى أسواق القارة خاصة في منطقة غرب إفريقيا.

- ترسيخ التعاون الأمني والعسكري: أشارت تقارير عن بيع الصين صاروخ HJ-12 المضاد للدبابات للجزائر، كما قامت ببناء ثلاثة فرقاطات وطرادات لصالح الأخيرة. لم يتوقف التعاون بين الصين والجزائر عند حدود الصفقات العسكرية، وإنما تعدى إلى مجال الفضاء، حيث أطلقت الجزائر أول قمر صناعي يحمل اسم "الكوم سات" في ديسمبر 2017 من قاعدة فضائية في الصين موجه للاتصالات اللاسلكية والبث الإذاعي والتلفزيوني والإنترنت.

إن طبيعة التعاون الجزائري الصيني يأتي في إطار استدارة الجزائر نحو الشرق ورغم أن هذه السياسة يمكن أن تساهم في تصاعد حدة التوتر في العلاقات بين الجزائر والدول الغربية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي تبدي قلقاً ملحوظاً من التحركات التي تقوم بها الصين على المستوى الدولي خاصة في ظل تفاقم التصعيد بين الطرفين حول العديد من الملفات في مقدمتها الملف التايواني.⁽¹⁾ بالإضافة إلى دعم التحالف الإسرائيلي المغربي، يصبح الشرق (الصين وروسيا) مسألة بقاء واستراتيجية تأمين جيوسياسية بالنسبة للجزائر.⁽²⁾

يؤثر اعتماد الجزائر التاريخي على الدعم العسكري الروسي، حيث أن آثار حرب أوكرانيا تعيق قدرة موسكو على بيع الأسلحة والمعدات المرتبطة بها. وبالفعل، أدى الغزو إلى إعاقة صادرات الأسلحة الروسية فقد وجدت دراسة حديثة أن الأسلحة الروسية قد انخفضت بأكثر من 30% بين الفترتين 2018-2022.⁽³⁾

¹ Yahia H. Zoubir, Algeria and China: Shifts in political and military relations, op cit, p.63.

² ibid, p.64.

³ Zine Labidine Ghebouli, "Power couple: How Europe and Algeria can move beyond energy cooperation", op cit.

المطلب الثالث: الانعتاق الاستراتيجي والعقلانية في رسم خارطة التحالفات المتحركة

أدت تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تقاوم مشاكل السياسة المحلية والدولية في الجزائر التي أجبرتها على إعادة التفكير في توازن شراكاتها الأمنية، وفي هذا الصدد تحاول الجزائر الموازنة في اختيار شركائها في ظل معطيات غير واضحة وعدم استقرار سياسات الحلفاء الناتج عن التغييرات والتحويلات في النظام الدولي والتي تحاول ضمنه إلى مواكبة التغييرات بما يلائم مصالحها وأهدافها. على سبيل المثال فإن الارتياح يشوب العلاقات مع روسيا خصوصا مع انشغال موسكو في حربها على أوكرانيا والمشاكل مع الشركة العسكرية الروسية الخاصة فاغمر التي تدير عمليات سياسة موسكو في إفريقيا وهو ما ترفضه الجزائر بناء على مبدأ رفض التدخل الأجنبي.

لطالما سعت الجزائر إلى إيجاد الوسط الذهبي بين الانحياز إلى الشرق من جهة والغرب من جهة أخرى⁽¹⁾ والذي تجسد في المواقف الجزائرية التي تهدف إلى تنويع التحالفات الخارجية لتجاوز الاعتماد على القوى الكبرى. ولكن طرحت الحرب الأوكرانية تحديات جديدة لأهداف الجزائر طويلة الأمد المتمثلة في تحقيق سياسة خارجية أكثر استقلالية حيث تُظهر الجزائر منذ الغزو أنها تريد موازنة علاقتها الوثيقة تاريخياً مع موسكو وتطلعاتها الطويلة الأمد لسياسة خارجية أكثر استقلالية. لكن على الرغم من هذا القرب، حاولت الجزائر باستمرار تحقيق التوازن بين تصور علاقتها مع روسيا والرغبة في الحفاظ على عدم الانحياز على الساحة العالمية. وقد شكل هذا الموقف في بعض الأحيان تحدياً لعلاقتها التاريخية مع موسكو، وكان آخرها في الأمم المتحدة بعد الغزو الروسي. ومنذ بداية الحرب، امتنعت الجزائر عن التصويت على خمس تصويتات في الجمعية العامة تتعلق بالحرب.

لكن أوكرانيا غيرت موقف الجزائر تجاه الجيوش الغربية عندما أدركت الحاجة إلى شراء المعدات. وبينما تحاول حماية علاقاتها مع روسيا باستخدام وسائل غير عسكرية مثل منتديات

¹ Zine Labidine Ghebouli, *The war in Ukraine: A test for Algiers' Non-Alignment doctrine*, middle east institute 2022: <https://www.mei.edu/publications/war-ukraine-test-algiers-non-alignment-doctrine> 2023/10/16 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/10/16

الأعمال المشتركة وتشجيع الاستثمارات الخاصة، تحاول الجزائر الآن تلبية احتياجاتها الأمنية من خلال صفقات مع دول أخرى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ألغت الجزائر بجهود التدريبات العسكرية المشتركة المقررة مسبقاً مع روسيا، وبدأت محادثات مع إيطاليا والمملكة المتحدة بشأن صفقات أسلحة جديدة. وتستكشف الحكومة أيضاً إمكانية استثمار عائدات الغاز الجديدة في مشاريع مشتركة مع الدول الأوروبية لتطوير المعدات الرئيسية مثل طائرات الهليكوبتر محلياً.

تهدف الجزائر إلى اتباع نهج سياسي يحافظ على التوازن بين مختلف التحالفات الدولية، لا سيما في ضوء علاقاتها الاستراتيجية مع مختلف أطراف الصراع (بما في ذلك الولايات المتحدة وأوروبا، وروسيا). ويبدو أن الجزائر، من خلال اتباع هذا النهج، حاولت التمسك بسياستها الخارجية المستمرة منذ عقود، بينما تسعى أيضاً إلى تحقيق أهداف استراتيجية تخدم مصالحها، وتعيد إحياء مختلف التحالفات، وتعظيم المكاسب في ظل الأزمة.⁽¹⁾ انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على التوازن الحذر في التعامل مع الأزمة الأوكرانية، تحدث وزير الخارجية الجزائري ونظيره الأوكراني ديميترو كوليبا هاتفياً في 7 مايو 2022 جرى فيها بحث العلاقات الثنائية والجهود الدولية لوقف الحرب وتداعياتها على الأمن الغذائي العالمي.⁽²⁾ في ظل التطوع إلى تحقيق توازن استراتيجي صعب، وإظهار قدرته على حماية الشراكات التقليدية مع روسيا على المدى القصير، فضلاً عن الحفاظ على العلاقات مع الغرب وتعزيزها، كل ذلك مع طرح أجندة اقتصادية مقنعة. وكانت صعوبة هذه المهمة واضحة خلال الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الجزائري إلى موسكو في يونيو/حزيران الماضي، والتي حضر خلالها منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي. وعلى هامش المنتدى دعا تحرر الجزائر من الضغوط الدولية، قائلاً إن "الجزائريين ولدوا أحراراً وسيظلون أحراراً في قراراتهم وأفعالهم".⁽³⁾

¹ Mohamed Fawzy, "A Stable Balance: Understanding the Algerian Stance on the War in Ukraine, interregional for strategic analysis" :<https://www.interregional.com> 2023/11/22 تم تصفح الموقع بتاريخ:

² Zine Labidine Ghebouli, Power couple: How Europe and Algeria can move beyond energy cooperation, op cit.

³ خطاب الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون خلال زيارته إلى موسكو.

في عصر إعادة تشكيل خريطة التحالفات الجيوسياسية بعد الحرب بين روسيا وأوكرانيا مع احتمال تطور عالم متعدد الأقطاب، تؤكد الجزائر مجددا انتماءاتها وتحدد مصلحتها الاستراتيجية مع عدم الانحياز معلنة أيضا أن كل من روسيا والصين صديقان كل في إطار المصالح المشتركة.⁽¹⁾

المبحث الثاني: مدركات المناخ الأمني في الجوار الأوروبي (2019-2023)

يشكل البحر الأبيض المتوسط أحد أهم دوائر الأمن القومي للجزائر خاصة وأن حجم الشريط الساحلي الذي يبلغ طوله ألف ومائتي كلم (حدودها الشمالية) يفسر الأهمية الجيوبولتيكية والاستراتيجية إضافة إلى الثقل التاريخي، فالمتوسط كان دائما بالنسبة لها جبهة تعرض وانكشاف؛ كل الغزوات عبر التاريخ والتهديدات المختلفة جاءت من البحر الأبيض المتوسط، كذلك حجم التهديد البري على الجناح الغربي أرغمها على تركيز جهودها على هذه المنطقة وهذا ما يفسر تحركها الجيوسياسي بشكل خاص مع الجوار الأوروبي.⁽²⁾

المطلب الأول: المدرك الاستراتيجي الجزائري مع دول الإتحاد الأوروبي

يشكل المتوسط منطقة جيوسياسية فريدة من نوعها؛ تتداخل فيها المدركات والسلوكيات وتتفرع لتشكل أقاليم داخل منطقة المتوسط الجيوسياسية متبعة في ذلك نوعا من الهويات الاستراتيجية ذات قاعدة جغرافية، سياسية وثقافية. وهكذا فمفردة المتوسط تستمر في الاستخدام لتعبر عن فضاء مفكك المفاصل ومختل الموازين.⁽³⁾

ينبع الاهتمام بمنطقة المتوسط بشكل أساسي من حقيقة أنه كان هناك تحول من هيكل ثنائي القطب للنظام الدولي للحرب الباردة إلى هيكل قوة أكثر مركزية على مستوى النظام والذي

¹ Arslan Chikhaoui, The non-alignment paradigm of Algeria's foreign policy:

تم تصفح الموقع بتاريخ: <https://ine.org.pl/en/the-non-alignment-paradigm-of-algerias-foreign-polic> 2023/10/09.

² عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص.48.

³ المرجع السابق، ص. 112-113.

كان له انعكاسات على الأمن الإقليمي أدى هذا التحول جزئياً إلى نشر السلطة في دول المنطقة وجزئياً إلى مشاركة عدد أكبر من القوى العظمى في منطقة المتوسط. (1) في هذا الصدد سعت الجزائر إلى لعب دور سياسي أساسي في جوارها المتوسطي لذلك، ما جعل من منطقة البحر الأبيض المتوسط سمة مركزية في الإستراتيجية الجزائرية فكراً وممارسة. (2)

يعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للجزائر ويمثل غالبية التجارة الدولية للجزائر (حوالي 50% في عام 2021). وقد بلغ إجمالي التجارة في السلع بين الاتحاد الأوروبي والجزائر 55.8 مليار يورو في عام 2022، وبلغت واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر 41.9 مليار يورو. وهيمنت المنتجات المعدنية على الواردات (38.7 مليار يورو، 93%). وقد بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر 13.9 مليار يورو، وهيمنت عليها الآلات والأجهزة (2.4 مليار يورو، 17.3%)، تليها المواد الكيميائية (2.3 مليار يورو، 16.6%)، (2.1 مليار يورو، 15.1%). وبلغت التجارة البينية في الخدمات 2.6 مليار يورو في عام 2021. وتمثل واردات الاتحاد الأوروبي من الخدمات مليار يورو، بينما بلغت قيمة الصادرات 1.6 مليار يورو. (3)

سجلت المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا ارتفاعاً بنسبة 24.7 في الربع الأول من عام 2023، لتصل إلى 2.7 مليار يورو، بحسب بيانات رسمية. ويكشف منشور يصدر كل شهرين عن الدائرة الاقتصادية الإقليمية بالجزائر العاصمة، والمديرية العامة للخزانة الفرنسية.

¹ Yannis A. Stivachtis, op cit, p.418.

² تجسدت العلاقات الوثيقة مع دول منطقة المتوسط وشمال أفريقيا، في السياسة العالمية للبحر الأبيض المتوسط (1972-1992)، والحوار الأوروبي العربي (1974-1989؛ 1989 - حتى الآن، والسياسة المتوسطية المتجددة (1992-1996)، والشراكة الأوروبية المتوسطية (1992-1996 1995-2006)، وسياسة الجوار الأوروبية (2004 - حتى الآن، والاتحاد من أجل المتوسط (2008) وإلى هذه الجهود، يمكن أن نضيف الحوار المتوسطي الذي بدأه حلف شمال الأطلسي في عام 1994. ومن الجدير بالذكر أن منطقة البحر الأبيض المتوسط احتلت مكانة بارزة في استراتيجية الأمن الأوروبي، والاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي لعام 2016، والأجندة الجديدة 2023.

³ Facts, figures and latest developments, european commission, **EU trade relations with Algeria:** <https://rb.gy/xgphrk>: 2023/12/02 تم تصفح الموقع بتاريخ:

أن التجارة بين الجزائر وفرنسا زادت بنسبة 24.7% في الربع الأول من عام 2023. لتصل إلى 2.7 مليار يورو¹.

هذه الزيادة، مفسّرة بزيادة الواردات الفرنسية من السلع الجزائرية ب(+26%)، إلى 1.7 مليار يورو). بزيادة الواردات الهيدروكربونية (+33%)، إلى 1.4 مليار يورو) المكونة من 52.7% من الغاز الطبيعي (+81.4%؛ 893 مليون يورو). إلى 25.9% من النفط الخام (-15.9% من المنتجات البترولية؛ 239 مليون يورو). كما تفسر الصادرات الفرنسية إلى الجزائر، التي زادت بنسبة 23% مقارنة بالربع الأول من عام 2022، إلى 995 مليون يورو. ارتفعت المنتجات الصناعية، وهي أهم منتج تصدير، والتي تمثل 43% إجمالي الصادرات إلى الجزائر، 37% من 2022 الربع الأول. وزادت مبيعات المعدات الميكانيكية الفرنسية، ثاني أكبر عنصر تصدير إلى الجزائر، بنسبة 9.7% لتصل إلى 192 مليون يورو. (مقارنة بـ 175 مليون يورو في الربع الأول من عام 2022). وكان العنصر الثالث للتصدير، يتمثل في معدات النقل، وبلغت قيمتها الإجمالية 186 مليون يورو في الربع الأول من عام 2023 (+9.9% مقارنة بالربع الأول من عام 2022).²

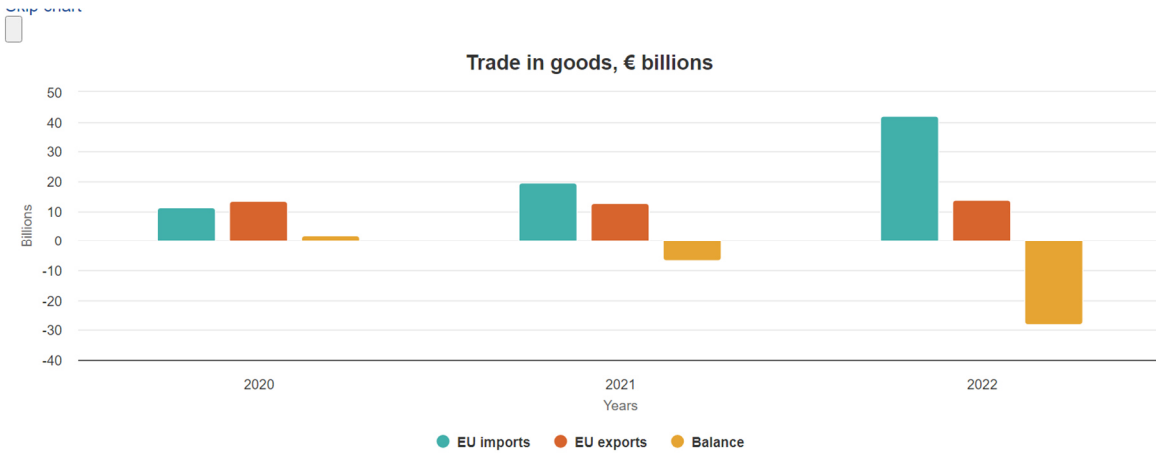
أدت الزيادة الكبيرة في الواردات الفرنسية من الجزائر مقارنة بالصادرات الفرنسية، إلى إختلال الميزان التجاري الفرنسي. ونتيجة لذلك، نما العجز التجاري من 556 مليون يورو في الربع الأول من عام 2022 إلى 718 مليون يورو في الربع الأول من عام 2023، وأكدت الوزيرة الأولى الفرنسية، إليزابيث بورن، خلال إنعقاد أشغال المنتدى الجزائري-الفرنسي بالجزائر، مطلع أكتوبر 2022. أن بلادها المستثمر الرئيسي في الجزائر خارج المحروقات. مشيرةً إلى أن الشركات الفرنسية، مستعدة للمشاركة في تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري. ووقعت الجزائر وفرنسا 11 اتفاقاً للشراكة بين البلدين في قطاعات مختلفة أبرزها الصناعة، والفلاحة، والعمل والتربية.

¹ عبد الناصر حنو، ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا بـ24.7% خلال 2023، يوليو، 2023.

² نفس المرجع.

أظهرت بيانات موقع (ITC Trade) تابع للأمم المتحدة، في أكتوبر 2020، أن إجمالي صادرات فرنسا إلى دول العالم بلغ العام الماضي 555.1 مليار دولار، أي أكثر من نصف تريليون دولار. وبلغت صادرات فرنسا إلى 7 دول عربية العام الماضي نحو 29 مليار دولار، أبرزها كانت إلى المغرب والجزائر. ووصل حجم التبادل التجاري بين الجزائر وفرنسا في 2019 إلى نحو 10.209 مليار دولار، شكلت منها صادرات فرنسا إلى الجزائر 5.513 مليار دولار، مقابل واردات بقيمة 4.696 مليار دولار. أما مع المغرب، فقد بلغ التبادل التجاري العام الماضي قرابة 11.58 مليار دولار، منها 5.336 مليار دولار، هي الصادرات الفرنسية إلى المغرب. وبلغ التبادل التجاري بين فرنسا وتونس في 2019 نحو 9 مليارات دولار أين شكلت صادرات المنتجات الفرنسية إلى تونس قرابة 3.8 مليار دولار.¹

شكل رقم (07) يوضح حجم التجارة البينية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي 2020-2022



Source : <https://www.google.com/search?q>

ترتكز التجارة الثنائية بين الشريكين بالدرجة الأولى على الصادرات الجزائرية من منتجات النفط والغاز. خاصة وأن الجزائر تعد ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي بعد روسيا

¹ حسين معلوم، التوجه شرقاً، دوافع تعزيز التعاون بين الجزائر والصين، الخميس، 13 يوليو، 2023، [الحائط العربي](https://arabwall.com)، على الرابط: <https://arabwall.com> تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/12/22.

والنرويج.⁽¹⁾ في عام 2021، وفي إطار مراجعة السياسة التجارية الجديدة للاتحاد الأوروبي، اقترح الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة للاستثمار المستدام على الشركاء المهتمين في إفريقيا ومنطقة الجوار الجنوبي لتعزيز الترابط الاستراتيجي.

اعتمد الاتحاد الأوروبي والجزائر في 13 مارس 2017 أولويات شراكة جديدة في إطار سياسة الجوار الأوروبية المتجددة. وتشكل هذه الأولويات، إلى جانب التقييم المشترك لتنفيذ اتفاقية الشراكة، الذي تم اعتماده أيضًا في مارس 2017، الإطار السياسي الذي أرشد حوار الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع الجزائر حتى عام 2020. وركزت العلاقات على مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك التجارة والوصول إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي والطاقة والبيئة والتنمية المستدامة.

خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 125 مليون يورو كمساعدة ثنائية للجزائر للفترة 2018-2020، في إطار الآلية الأوروبية للجوار (ENI) ودعم التمويل أولويات التعاون المتفق عليها مع الجزائر، وهي: (1) الحوكمة الاقتصادية ودعم التنوع الاقتصادي؛ (2) التنمية الإقليمية والديمقراطية التشاركية؛ (3) إجراءات الطاقة/البيئة والمناخ. بموجب الإطار المالي المتعدد السنوات للاتحاد الأوروبي للفترة 2021-2027، يعتمد الاتحاد الأوروبي أداة جديدة واسعة النطاق للتعاون المالي هي أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI) كأساس للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

وقد كانت الذكرى الخامسة والعشرون لعملية برشلونة في نوفمبر 2020 فرصة للتفكير في الشراكة الاستراتيجية مع المنطقة في ضوء التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية والبيئية التي تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19، وإعادة تقييم شراكة الاتحاد الأوروبي مع الجزائر. والدول الشريكة الأخرى في الجوار الجنوبي. بعد التشاور مع الشركاء، أدى هذا التفكير إلى صدور بيان مشترك من قبل المفوضية الأوروبية والممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون

¹ Facts, figures and latest developments, european commission, **Algeria EU trade relations with Algeria**: <https://rb.gy/xgphrk>. 2023/12/26. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/12/26.

الخارجية والسياسة الأمنية حول "شراكة متجددة مع الجوار الجنوبي " أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط" و"الخطة الاقتصادية والاستثمارية للجيران الجنوبيين فبراير 2021.

وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن خطة التنويع الاقتصادي التي وضعتها الحكومة الجزائرية ارتبطت بخلق الظروف المواتية للقطاع الخاص والتعديلات اللازمة لنظام التعليم والتدريب، من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي بشكل كبير على المدى المتوسط، وتوازن على المدى القصير. وستكون الجزائر بعد ذلك في وضع يمكنها من اكتساب القدرة التنافسية والاستفادة من الأسواق الجديدة، مثل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA).⁽¹⁾

المطلب الثاني: مكانة الجوار الأوروبي في الإدراك الاستراتيجي الجزائري

إن مكانة الجوار الأوروبي في الإدراك الاستراتيجي الجزائري ارتبطت بالعوامل الآتية:

▪ المصادر الرئيسية لعدم الاستقرار في أوروبا وجوارها المتوسطي تمثلت في:

- صعود الحركات الشعبوية والقومية في أوروبا. فقد كشفت نتائج الاستطلاع عن مخاوف بشأن تطور الوضع في أوروبا: 56% من المشاركين الجزائريين يعتقدون أن الوضع أسوأ مما كان عليه منذ إطلاق عملية برشلونة. وهو الوضع الذي سيكون له حتما تأثير على منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أوروبا هي الفاعل الرئيسي، ومنه أصبحت القضايا السياسية والاجتماعية أكثر إثارة للقلق من القضايا الاقتصادية. نظراً لقربه الجغرافي، يعتبر الاتحاد الأوروبي معياراً ديمقراطياً للمشاركين من الدول العربية غير الديمقراطية ويعتبره مواطنو دول جنوب شرق أوروبا نموذجاً. ومع ذلك، فإن هذا يتم تفويضه بفعل التحدي الذي تواجهه الديمقراطية الأوروبية نتيجة لصعود الشعبوية والقومية. وصعود الأحزاب الشعبوية والقومية، وبعضها علناً التي تشكل خطراً ليس فقط على أوروبا، بل أيضاً على جيرانها في البحر الأبيض المتوسط.⁽²⁾

¹ Facts, figures and latest developments, european commission, **Algeria EU trade relations with Algeria**: <https://rb.gy/xgphrk>. 2023/12/02 تم تصفح الموقع بتاريخ:

² Abdennour Benantar, "Algeria and The European Union: Uncertainties of A Dense Relationship", **Qualitative Analysis**, The European Institute of The Mediterranean, 09 Euromed Survey, p.68.

- عدم اتساق نهج الاتحاد الأوروبي تجاه مختلف بلدان الجنوب والبحر الأبيض المتوسط - عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على تجديد عرضه للجوار الجنوبي. وهذا هو مصدر قلق كبير للمستجيبين الجزائريين؛ باعتبارها العامل الرئيسي الذي يؤثر على مصداقية الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ويظهر موقفهم القلق والتوقعات الإقليمية التي من المفترض أن يليها الاتحاد الأوروبي. وقد يعكس موقفهم نوعاً من الوعي الإقليمي.⁽¹⁾

▪ حجم التجارة البينية بين الجزائر ودول الجوار الأوروبي:

تشهد الواردات من فرنسا تراجعاً (من 16% عام 2009 إلى 12% عام 2019). وتتوزع الصادرات الجزائرية بشكل متنوع. وبالتالي، فإن الشركاء الأساسيين للجزائر هم إيطاليا (18% من إجمالي الصادرات الجزائرية في عام 2019)، وإسبانيا (15%)، وفرنسا (9%). وشكلت كل من هولندا والولايات المتحدة وتركيا 8% من الصادرات الجزائرية في عام 2019، في حين استحوذت المملكة المتحدة على 7% في نفس العام. لقد كانت الولايات المتحدة عميلاً مهماً للجزائر لأنها منفذ مهم للوقود الأحفوري الجزائري.⁽²⁾

لقد تحولت الجزائر العاصمة إلى مزار للزعماء الأوروبيين: رئيس المفوضية الأوروبية، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي، ورئيسي الوزراء الإيطالي والفرنسي، وما إلى ذلك. في ظلّه أصبحت الجزائر شريكاً موثقاً، وتعتبر أوروبا الشريك الأكبر للجزائر، تليها أفريقيا وروسيا بالنسبة لـ 42% من المشاركين الجزائريين.⁽³⁾

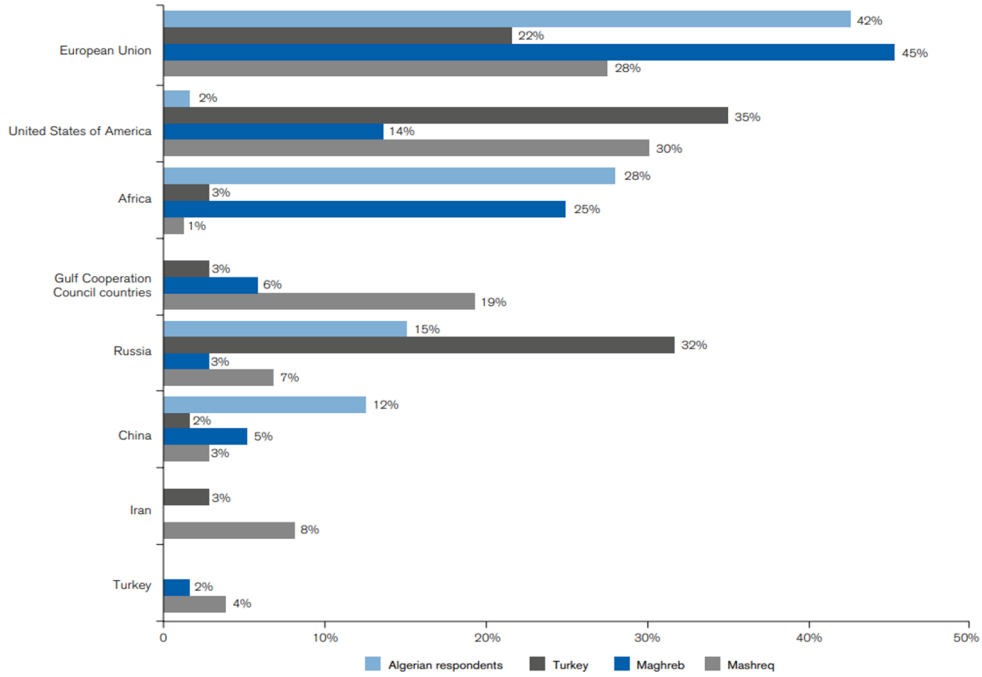
¹ ibid, p.67

² "Stability in the Maghreb: An Imperative for Europe", Policy Paper, 2021, institut montagne, pp.18-19.

³ Abdennour Benantar, Algeria and The European Union: Uncertainties of A Dense Relationship, op cit, p.72.

شكل رقم (08) يبين مكانة الجوار الأوروبي في الإدراك الاستراتيجي الجزائري

Graph 6: As you see it, the top two foreign policy partners of your country are:
(respondents were asked to choose 2 options out of 8)



Source: Compiled by the IEMed based on the results of the 9th Euromed Survey

بالنسبة لتصورات المشاركين الجزائريين بشأن الاستقرار الإقليمي يرى أغلب المشاركين في الاستطلاع أن الاتحاد الأوروبي عامل استقرار، حيث يرى 7% فقط من الجزائر و5% من دول جنوب شرق أوروبا و5% من المشاركين في الاتحاد الأوروبي أنه يمكن أن يكون له تأثير سلبي على المنطقة.⁽¹⁾

¹ Abdennour Benantar, Algeria and The European Union, op cit, p.73.

المبحث الثالث: مسارات التعاون الإقليمي لبناء مركب أمن جوازي (فرعي)

تتجه الجزائر نحو بناء مركباً أمنياً يضم دول الجوار الأوروبي فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والتي تتمتع بتفاعلات كثيفة معها فضلا عن تقاسمها التهديدات التي عبر مسارات تنوعت بين اتفاقيات شكلتها أبعاد مختلفة.

المطلب الأول: رصد التهديدات في الجوار الأوروبي وتحديد طبيعة مكوناتها

الفرع الأول: تدفقات اللاجئين ومطلب تعزيز التعاون الإقليمي في المسائل الجنائية

أصبحت الجزائر بلاد هجرة واستضافة، بعد أن كانت لفترة طويلة أرض هجرة فقط. وهذا يجعل قضية الهجرة معقدة والتي تسبب التوترات في المجتمعات المغاربية. عارضت الجزائر مؤخرا بشكل قاطع الدعوة الأوروبية لإنشاء مراكز استقبال للمهاجرين من جنوب الصحراء في المغرب العربي نيابة عن أوروبا. إن مسألة التنقل (التأشيرات) التي غالبا ما تكون في قلب المناقشات بين الجزائر وأوروبا (الاتحاد والدول الأعضاء)، قد تصبح أكثر حساسية في السنوات القليلة المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار الضغوط الأوروبية من أجل الاستعانة بمصادر خارجية كاملة لإدارة تدفقات المهاجرين.⁽¹⁾

مع أن عدد اللاجئين والمهاجرين الذين يصلون إلى أوروبا الجنوبية بقي ينخفض في عام 2019 وكذلك عدد وفيات الأشخاص الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط انطلاقا من شمال إفريقيا فإنهما لا يزالان مصدر قلق، وبقيت اليونان تستقبل العدد الأكبر من الواصلين الجدد الذي جاء منهم أكثر من 74000 شخص في عام 2019.

مازال الاتحاد الأوروبي كوجهة في صدارة الهجرة غير النظامية إلى أوروبا. وبينت رئيسة المفوضية الأوروبية الجديدة أورسولا فون لاين الخطوط التوجيهية السياسية الخاصة للاتحاد الأوروبي توسيع وكالة حرس الحدود والسواحل الأوروبية "فرونتكس"، والتي يتوقع أن يزداد عدد

¹ Abdennour Benantar, Algeria and The European Union, op cit, pp.74-75.

أفرادها من 1300 إلى 10.000 حارس بحلول عام 2021. وفي ليبيا، سعى الاتحاد الأوروبي أيضا إلى منع الهجرة غير النظامية إلى أوروبا من خلال بعثتي السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة (CSDP)، بما في ذلك تقديم معونة لحرس الحدود والسواحل لليبيين.

يشكل الإرهاب تهديدا كبيرا للأمن في أوروبا في عام 2019، مع أن آخر التقارير التي تصنف اتجاهاته تشير إلى انحسار الخطر، على سبيل المثال، أظهر مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2019 انخفاض عدد من قتلوا بسبب الإرهاب في أوروبا للعام الثاني على التوالي من أكثر من 200 قتيل في عام 2017 إلى 62 قتيلًا في عام 2018. وبالمثل، سجل البرلمان الأوروبي يوروبول (الذي تشمل مهماته الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) انحسار هجمات الإسلاميين المسلحة مقارنة بعام 2017، وزيادة عمليات الاعتقال المتصلة بإرهاب الجماعات اليمينية للعام الثالث على التوالي. لكن عدد الهجمات الإرهابية الفاشلة أو التي أحبطت أو نفذت في الاتحاد الأوروبي في عام 2018 بقي متدنيا بوجه عام (129 هجوماً بالإجمال)، بحيث فاق عدد الهجمات الإرهابية الاثنى القومية والانفصالية (83 هجوماً بالإجمال)، عدد الهجمات الإرهابية من الأنواع الأخرى، وبقيت مسألة كيفية التعامل مع المقاتلين الأجانب أحد التحديات الرئيسة التي تواجهها أوروبا في مكافحة الإرهاب.⁽¹⁾

إن التطرف في أوروبا يهدد بتعزيز وتغذية التطرف في دول البحر الأبيض المتوسط. وهذا يمكن أن يؤدي إلى عملية من التلاعب المتبادل، لدرجة أن منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط تقع فريسة للتطرف ذي الدلالة الدينية حتى لو لم تكن موجودة. وبالتالي فإن إضعاف الديمقراطية الأوروبية سوف يخلف تأثيرات مزعجة للاستقرار على الوضع السياسي في دول الجوار. وسوف يكون له تأثيران متعارضان على الأقل: المساهمة في ترسيخ الاستبداد وفي الوقت

¹ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام والأمن الدولي، "التسلح ونزع السلاح، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي"، أمين سعيد الأيوبي، ط1، المملكة المتحدة، (2021)، ص160.

نفسه تعزيز التطرف الذي بدوره سيغذي التطرف الأوروبي سواء على المستوى المجتمعي أو الانتخابي. (1)

لقد جعلت الحركات الأوروبية المتطرفة والمعادية للأجانب دائماً من المهاجرين عدوًا، وهي معادية للعرب والمسلمين بشكل علني. تستغل هذه الحركات الهجمات لمحاولة التلاعب بالمجتمعات بعمق. ونظراً لوجود مجتمع عربي/مسلم مهم أو من أصل عربي/مسلم، فإذا تزايدت الحكومات الشعبوية و/أو القومية في أوروبا، فإن مخاطر التوترات السياسية في العلاقات الأوروبية متوسطة سوف تكون مرتفعة. وفي ظل مثل هذه الحكومات فإن الاعتبارات الأخلاقية (تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان)، والتي تم تهميشها بالفعل على أجندة الاتحاد الأوروبي سوف تختفي. وفي هذا الصدد، يمكن للأنظمة العربية المتوسطة أن تتكيف مع الحكومات الشعبوية والقومية في أوروبا. ومع ذلك، فإن كراهية هذه الحركات للأجانب ستعرض هذه الأنظمة لتوترات اجتماعية داخلية. إن تطور العلاقات الأوروبية المتوسطة، التي تواجه بالفعل مشاكل بنيوية، تواجه الآن اختباراً صعباً؛ وهي مسألة صعود التطرف والقوميات الأوروبية في عملية تطرف متطرفة تتحدى الديمقراطية الأوروبية، وبالتالي نموذج العلاقات الأوروبية المتوسطة، فهل تجازف أوروبا مصدر الاعتدال والاستقرار ومعيار الديمقراطية بالتحول إلى مصدر للتوتر وعدم الاستقرار. (2)

الفرع الثاني: التعدد الثقافي ومطلب الانخراط في حوار بين الثقافات

مع صعود الحركات اليمينية في أوروبا إلى السلطة، سيصبح أمن الجالية الجزائرية تحدياً سياسياً للعلاقات بين الجزائر وأوروبا وربما سيكون لها تأثير على المصالح الأوروبية في الجزائر إذا كانت السلامة الجسدية للمواطنين الجزائريين المقيمين في أوروبا مهددة. (3)

¹ ibid.

² Abdennour Benantar, Algeria and The European Union: op cit, pp76-77.

³ ibid, pp.74-75.

يرى الأستاذ بن عنتر ومن المثير للاهتمام أيضًا ملاحظة أن الاعتبارات التعليمية والعلمية والديمقراطية تتغلب على القضايا الاقتصادية (التجارة والاستثمارات) والقضايا الأمنية (وخاصة مكافحة الإرهاب). بالنسبة للمشاركين الجزائريين، كان الاهتمام الرئيسي في العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، من ناحية، التعليم والتعاون الثقافي والعلمي، ومن ناحية أخرى، تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد. وفي الوقت نفسه، تعتبر التجارة والإرهاب أقل أهمية بكثير، حيث تبلغ نسبة كل منهما 10%. علاوة على ذلك، يجدر التأكيد على الاهتمام الهامشي بالتنقل، وهو أمر متناقض إلى حد ما لأنه من الناحية المنطقية منخرط في الحراك الثقافي والعلمي.⁽¹⁾

المطلب الثاني: ورقة الطاقة وإعادة تشكيل هوية أمنية جزائرية في الجوار الأوروبي

الفرع الأول: الجزائر مورد موثوق لإمدادات الطاقة نحو أوروبا

أدت التوترات الجيوسياسية بين روسيا والدول الأوروبية بعد الحرب الروسية الأوكرانية في ظل فرض أوروبا عقوبات على روسيا إلى قيام الاتحاد الأوروبي بكسر اعتماده على روسيا في مجال الغاز الطبيعي والنفط والبحث عن مصادر بديلة.⁽²⁾

قبل الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022، كانت الجزائر ثالث أكبر مصدر للغاز إلى أوروبا، بعد روسيا والنرويج. ومنذ انخفاض صادرات الغاز الروسي إلى القارة الأوروبية بسبب الحرب في أوكرانيا، تتودد العديد من الحكومات الأوروبية إلى الجزائر أثناء بحثها عن إمدادات غاز إضافية لتعويض النقص الروسي، ففي يوليو 2022 سافر رئيس الوزراء الإيطالي إلى الجزائر لهذا الغرض. ترسل الجزائر صادرات كبيرة من الغاز إلى إسبانيا وإيطاليا عبر خطوط

¹ ibid, pp.70-71.

² EU-Algeria Relations: An Alternative to Russia EU Imports of Energy Products- Recent Developments”, Eurostat, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=EU_imports_of_energy_products_recent_developments#Main_suppliers_of_natural_gas_and_petrolium_oils_to_the_EU (29.11.2022).

« Algeria, Russia Hold Joint Military Exercise in Mediterranean » Anadolu Agency, <https://www.aa.com.tr/en/africa/algeria-russia-hold-joint-military-exercise-in-mediterranean/2715904>, (29.11.2022)

الأنابيب. وفي عام 2021، توجهت 83% من صادرات الغاز الجزائري إلى أوروبا، وحصلت إيطاليا وإسبانيا على نصيب الأسد 65%. ونظراً لتفضيل الولايات المتحدة لبدائل الغاز الروسي، فإنها ترى بلا شك أن أي زيادة في صادرات الغاز الجزائري إلى أوروبا تعتبر تطوراً إيجابياً.

بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، اتجهت الدول الأوروبية نحو الجزائر كمصدر آمن للطاقة نظراً لاحتياطيات الطاقة الهائلة التي تتمتع بها الجزائر وقربها الجغرافي من أوروبا. على اعتبار أن الجزائر ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي. في أكتوبر 2022، صرح مفوض الطاقة بالاتحاد الأوروبي " أن أوروبا تأمل في متابعة "شراكة استراتيجية طويلة الأمد" مع الجزائر كمورد موثوق للغاز إلى أوروبا. وقالت سيمسون في كلمتها الختامية في منتدى أعمال الطاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي إن الجزائر كانت مورداً مهماً وموثوقاً للغاز الطبيعي إلى الاتحاد الأوروبي، وأنه منذ أن انقطعت العلاقة مع روسيا، أكبر مورد للغاز إلى الاتحاد الأوروبي حتى الآن، بشكل لا رجعة فيه، فإننا نتوجه إلى الموردين الموثوقين في الاتحاد الأوروبي لسد هذه الفجوة". وتتسجم هذه التصريحات الأوروبية مع تطلعات الجزائر في مجال الطاقة، حيث قال المسؤولون الجزائريون في أكثر من مناسبة إن بلادهم تأمل في توسيع شراكتها مع أوروبا حتى تتمكن الجزائر من الاستفادة من هذه العلاقات إلى أقصى حد ممكن. بمعنى آخر، لا تعتبر الجزائر بالضرورة هذه الشراكة حلاً مؤقتاً مشروطاً بالظروف الحالية، بل كجزء من استراتيجية شاملة طويلة المدى. وبحسب تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC) في أكتوبر 2022، من المقرر أن تقوم الجزائر بتصدير 10 مليار متر مكعب إضافية من الغاز إلى أوروبا. لكن الجزائر تأمل أن تتطور هذه الشراكة إلى مجالات أخرى مثل تصدير الكهرباء الخضراء، مما سيسمك البلاد من تحقيق المزيد من الربح، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الطاقة.

ومع ذلك، هناك بعض الخلاف بين خبراء الطاقة حول كمية الغاز الإضافية التي يمكن للجزائر إرسالها فعلياً إلى أوروبا في المستقبل القريب. ونُقل عن رئيسة مجلس إدارة شركة الطاقة الإيطالية إيني لوسيا كالفوسا قولها: " إن الغاز الذي سيحل محل الإمدادات الروسية سيأتي إلى حد كبير من الجزائر، التي ستتضاعف إمداداتها إلى إيني من حوالي 9 مليارات متر مكعب

سنويا إلى 18 مليار متر مكعب بحلول عام 2024". بالإضافة إلى ذلك، يعتقد بعض خبراء الطاقة أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الجزائر في زيادة صادرات الغاز هو القدرة الإنتاجية. اقترح الرئيس التنفيذي لشركة سوناطراك للنفط والغاز المملوكة للدولة في الجزائر أن يركز إنتاج الغاز في الجزائر على الاستهلاك المحلي الذي قد ينمو بنسبة 50% بحلول عام 2028 وفقاً لبعض التقديرات، وعلى التزامات التصدير الحالية. هناك أيضاً مشكلة جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الطاقة في الجزائر، ومع ذلك، فإن كل قطعة من الغاز تساعد أوروبا في السياق الحالي، وإذا كانت التوقعات المتفائلة لشركة إيني دقيقة، فسوف تنظر أوروبا والولايات المتحدة إلى الجزائر باعتبارها مورداً مهماً للطاقة طالما استمرت الحرب الروسية في أوكرانيا.⁽¹⁾

وكما هو الحال مع التعاون في مجال الطاقة، يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يساعد في تسهيل الاستثمارات. ونظراً لمكانتها البارزة كلاعب رئيسي وشريك في الجوار الجنوبي، ينبغي أن تكون الجزائر هدفاً أساسياً لاستراتيجية البوابة العالمية الجديدة للاتحاد الأوروبي. ويمكن للاتحاد الأوروبي أن يستخدم هذه المبادرة لتحفيز مشاريع تستجيب للبنية التحتية والاحتياجات الرقمية في الجزائر، خاصة بالنظر إلى تركيز الإدارة الحالية على تطوير بيئة الأعمال المحلية. ويمكنها مناقشة هذه العروض ودمجها في اتفاقية الشراكة المقبلة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وصياغة أجندة عمل جزائرية تتناسب مع الإطار الزمني للبوابة العالمية 2021-2027. ورغم الحرب وكون الاتحاد الأوروبي مركز الاهتمام، إلا أن هناك بعض العقبات أمام الجزائر على صعيد تقييمها كبديل لروسيا تتعلق خصوصاً بالزيادة في الاستهلاك المحلي للطاقة تجعل من الصعب على الجزائر تلبية متطلبات السوق العالمية.

¹ EU-Algeria Relations: An Alternative to Russia EU Imports of Energy Products- Recent Developments", Eurostat, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=EU_imports_of_energy_products_recent_developments#Main_suppliers_of_natural_gas_and_petrolium_oils_to_the_EU (29.11.2022).

« Algeria, Russia Hold Joint Military Exercise in Mediterranean » *Anadolu Agency*, <https://www.aa.com.tr/en/africa/algeria-russia-hold-joint-military-exercise-in-mediterranean/2715904>, (29.11.2022)

تقتصر الشراكة بين الجزائر وجوارها الأوروبي في الوقت الحالي إلى حد كبير على التعاون في مجال الطاقة، وقد تجسد في استضافة الجزائر رئيس المجلس الأوروبي، والمفوض الأوروبي للطاقة، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية. إلى جانب ذلك، قاد الرئيس الفرنسي ورئيسة الوزراء الإيطالية وفودًا إلى العاصمة لتعزيز العلاقات التجارية والأمنية والسياسية الثنائية. فلقد ضاعفت الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك إنتاجها من الغاز ليصل إلى 100 مليار متر مكعب من الصادرات سنويا في 2023، ويبلغ إجمالي إنتاج الجزائر 130 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، بحسب بيانات سوناطراك، يصدر منها أكثر من 50 مليارا. وقد وقعت سوناطراك عقودا لتوريد كميات إضافية من الغاز إلى إيطاليا تصل إلى 9 مليارات متر مكعب سنويا جعلت الجزائر بسمعة طويلة الأمد في جنوب أوروبا كمورد موثوق للطاقة في فترات الاضطرابات. وعندما أثرت الانتفاضات العربية على التعاون الأورومتوسطي، عملت الجزائر كصمام أمان للتعاون في مجالي الأمن والطاقة، وضمنت الإمدادات لإسبانيا وإيطاليا.

لطالما كانت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر مبنية بشكل رئيسي على الاعتبارات الاقتصادية وقد فتح الغزو الروسي في أوكرانيا نافذة جديدة من الفرص لتعزيز التعاون في مجال الطاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وعزز مكانة الجزائر كمزود رئيسي للطاقة لأوروبا. فضلا عن مشاطرة أوروبا الجزائر مخاوفها بشأن عدم الاستقرار في المنطقة، وتلوح المشاكل الأمنية والاقتصادية في الأفق.⁽¹⁾ فنطاق المصالح المتداخلة بين أوروبا والجزائر يشكل الأساس لشراكة واسعة تمتد إلى ما هو أبعد من التعاون في مجال الطاقة إلى الشراكات الاقتصادية وتنسيق السياسة الخارجية (عامل التاريخ). ومثل هذه الشراكة لن تساعد أوروبا على تلبية احتياجاتها من الطاقة فحسب، بل إنها كفيلة أيضاً بتحسين الرخاء الإقليمي، وإضعاف نفوذ روسيا في الخارج، وجعل كلا الطرفين أكثر فعالية في تحقيق الاستقرار في الجوار الجنوبي.⁽²⁾

¹ Zine Labidine Ghebouli, Power couple: How Europe and Algeria can move beyond energy cooperation, Policy Brief, concil on foreign relations ecf.eu :

<https://ecfr.eu/publication/power-couple-how-europe-and-algeria-can-move-beyond-energy-cooperation/european>. تم تصفح الموقع بتاريخ: 2023/12/22.

² ibid.

في عام 2022، استقادت الجزائر من سمعتها كمورد موثوق في إمداد الطاقة وعرضت المساعدة في سد فجوة الغاز الروسي، مستشعرة بالفوائد المالية والدبلوماسية. وفي نفس السنة، حصلت شركة الطاقة الوطنية الجزائرية على عقود جديدة طويلة الأجل بقيمة 60 مليار دولار. وسرعان ما حلت الجزائر محل روسيا باعتبارها المورد الرئيسي للغاز لإيطاليا من خلال اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف وتجديد شراكات الطاقة مع إسبانيا على الرغم من الخلافات. وقد استخدمت كل من الجزائر والدول الأوروبية عقود التوريد الجديدة هذه كنقطة انطلاق لمزيد من التعاون المتنوع. على سبيل المثال، وقعت شركة الطاقة الإيطالية إيني صفقات لنقل التكنولوجيا إلى شركة الطاقة الوطنية الجزائرية سوناطراك للمساعدة في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن عملياتها. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، وقعت سوناطراك أيضا اتفاقا مع أكبر تاجر للطاقة في سلوفينيا لتوفير 300 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى سلوفينيا سنويا عبر خط أنابيب الغاز بين تونس وإيطاليا عبر البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من الكميات الصغيرة، فإن هذه الكمية ستفي بثلاث احتياجات سلوفينيا من الطاقة. كما استقادت الجزائر من الغاز الطبيعي المسال بالإضافة إلى خطوط الأنابيب الموجودة لديها. وهي تعمل بالفعل على زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال، التي ارتفعت إلى 2.8 مليون طن بين يناير وأبريل 2023، ارتفاعاً من 2.4 مليون طن خلال الربع نفسه من عام 2022. وذهبت معظم شحنات الغاز الطبيعي المسال الجزائرية بين يناير وأبريل 2023 إلى الأسواق الأوروبية، كما وقعت فرنسا عقدا جديدا مدته 25 عاما مع سوناطراك للإنتاج المشترك للمحروقات وخفض الانبعاثات.

ساعدت هذه الصفقات على تفعيل الدبلوماسية الجزائرية مع جوارها الأوروبي؛ فقد استضافت الجزائر وفوداً أجنبية في عام 2022 أكثر، في محاولة لتحويل انتهازية الطاقة إلى مكاسب أوسع. في المقابل، استخدمت الجزائر صفقة الغاز مع إيطاليا لبدء استثمارات أوسع في مشاريع الطاقة المتجددة والصناعية، بما في ذلك منشأة للطاقة الشمسية بقدرة 10 ميغاوات في جنوب شرق الجزائر وتصنيع السيارات.⁽¹⁾

¹ Zine Labidine Ghebouli, Power couple: How Europe and Algeria can move beyond energy cooperation, op cit.

جدول رقم (01) يبين صادرات الجزائر من الغاز المسال

نسبة النمو	2021	2022	2023
26.1%	11.48 مليون طن	10.2 م/طن	12.8 م/طن

إعداد الباحثة

الفرع الثاني: دبلوماسية أنابيب الغاز في لعبة الصراع على الطاقة

إن قضية الطاقة لها طبيعة استراتيجية مشتركة. بالنسبة للجزائر، الهدف هو ضمان موقعها في السوق الأوروبية مستفيدة من قربها الجغرافي، وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، الهدف هو تعزيز الروابط مع مورد موثوق به يضمن له أمن الإمدادات بعيدًا عن المخاطر الجيوسياسية. لكن هذه الشراكة تواجه العديد من العقبات: (1) يمارس بعض الشركاء الأوروبيين أحيانًا ضغوطًا على الجزائر من خلال عدم ضمان تجديد العقود، كما حدث مؤخرًا مع إيطاليا، وهو يخلق عدم الثقة. (2) إن ربط الجزائر أكثر بسوق الطاقة الأوروبي يعني تقاوم اعتمادها الاقتصادي على الاتحاد الأوروبي. (3) مع الأخذ في الاعتبار زيادة استهلاكها المحلي، لن تتمكن الجزائر من الحفاظ على المدى الطويل، على الإيقاع الثابت للصادرات إلى أوروبا.

يسعى الأوروبيون إلى تنويع مصادر الطاقة لديهم من خلال عقد صفقات متعددة، ومساعدة مقدمي الخدمات على تصدير كميات أكبر، وتقليل الاعتماد على الغاز من خلال الطاقة الخضراء. (1) على العكس من ذلك، فإن الجزائر في حاجة ماسة إلى مبيعات طاقة أكبر

¹ Abdennour Benantar, Algeria and The European Union, op cit, p.75.

ومتنوعة لتعزيز الإيرادات وتفعيل مكانتها الدولية وتحسين كفاءة البنية التحتية للطاقة الخاصة بها لتلبية الطلب المحلي المتزايد بشكل أفضل.

في عام 2022، أقرت الجزائر قانون استثمار جديد مصمم لتسهيل التعاون الاقتصادي الدولي، والذي تم الترويج له في اجتماعات مع المسؤولين الفرنسيين والإيطاليين ومع شركات صناعية أوروبية مختارة للبدء في تحفيز الاستثمار. ومن شأن أجندة الاستثمار الأوروبية الأوسع في الجزائر أن تعود بالنفع على كلا الطرفين. ويمكن للشركات الأوروبية أن تجد أرضاً خصبة لأسواق جديدة على سبيل المثال، استثمرت شركة فيات مؤخراً 200 مليون يورو في شريك جزائري لإنشاء مصنع من شأنه أن يوفر أكثر من 2000 فرصة عمل بحلول عام 2026. وإلى جانب ذلك، يمكن أن تثبت الجزائر أيضاً موقع مفيد "بالقرب من السواحل" لصناعة أوروبية أكبر.

يمكن للأوروبيين أيضاً الاستفادة من مؤسسات أخرى مثل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، الذي انضمت إليه الجزائر كطرف معني في عام 2021، لزيادة التعاون الاقتصادي مع الجزائر. ويمكن أن يساعد استثمار البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في تحفيز ريادة الأعمال الجزائرية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يمكنها بعد ذلك الدخول في شراكات مع الشركات الأوروبية. إن المساعدة على تنمية القطاع الخاص الجزائري مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومن ثم توفير الوصول له إلى السوق الموحدة يمكن أن تساعد في زيادة ربط الجزائر بأوروبا من خلال بيئة تنظيمية مشتركة تسهل التعاون الاقتصادي الوثيق. ومع ذلك، فإن هذا سيتطلب المزيد من الجهود من قبل المسؤولين الجزائريين لإصلاح القطاع المصرفي وتسريع عملية الرقمنة.

أثبتت الجزائر نفسها كلاعب مهم لمواردها من الغاز. واستفادت الجزائر العاصمة طوال الأشهر القليلة الماضية من اهتمام دولي غير مسبوق، خاصة من الدول الأوروبية، جلب تدفقات نقدية جديدة إلى الخزينة العمومية للدولة بعد السنوات الصعبة الماضية. وبحسب البيانات الرسمية، وصلت إيرادات النفط والغاز إلى 60 مليار دولار في عام 2022 تشير هذه الأرقام إلى انتعاش اقتصادي مزدهر للتعافي من الأزمات السياسية وأزمات كوفيد-19. ومع ذلك، فإن التقييم الرصين

للوضع الاقتصادي الجزائري من قبل البنك الدولي يعطي معدلات نمو مستقبلية متشائمة ستخفض إلى اثنين من ثلاثة في المئة في عام 2023 على الرغم من دبلوماسية الطاقة التي تنتهجها الجزائر.

وفي الأشهر الأخيرة، أصبحت الجزائر مركزا دبلوماسيا لصفقات الطاقة المتعددة. بالإضافة إلى صادرات الغاز الكلاسيكي التي غدت شراكة متجددة مع إيطاليا، تستكشف السلطات أيضًا الفرص في مجال الطاقة المتجددة. وبينما لا تزال الجهود خجولة مقارنة بإمكانات الجزائر، فإنها تظهر رغبة في تجاوز دور "سفينة الغاز" الذي ميزت الوضع الدولي للبلاد لعقود من الزمن. ومع ذلك، فإن الرغبة ليست كافية في حد ذاتها، لأن هذه الجهود تواجه تحديًا مستمرًا من قبل العقلية الريعية التي تهدف إلى الحفاظ على السلام الاجتماعي بغض النظر عن التنمية الاقتصادية وحتى القدرات المالية للدولة. وبهذا المعنى، يتم الحفاظ على هذا الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي اليوم من خلال مجموعة من سياسات الرعاية الاجتماعية بما في ذلك بدلات البطالة والإعانات الباهظة التي تمولها عائدات الطاقة الأخيرة.⁽¹⁾

إن حرب روسيا على أوكرانيا كانت بمثابة دعوة للاستيقاظ للأوروبيين لمراجعة سياساتهم تجاه جوارهم الجنوبي وزيادة نفوذهم لبناء شراكات أكثر فعالية مع القوى الإقليمية. ومن الممكن أن تعمل هذه الشراكات كمضاعفات للقوة ومساعدة الدول الأوروبية على ضمان مصالحها الأمنية والاقتصادية والجيوسياسية ومصالح الطاقة الرئيسية. إن الجزائر اليوم توفر الفرصة المثالية لأوروبا للبناء على المصالح المشتركة في مجالي الاقتصاد والسياسة الخارجية من أجل خلق مثل هذه الشراكة على الرغم من أن الشكوك والهويات الاجتماعية والسياسية المختلفة قد تؤدي إلى إبطاء التقدم بين أوروبا والجزائر.

لدى أوروبا والجزائر تداخل واسع في المصالح في مجالات الطاقة إلى الأمن والجغرافيا السياسية. وفي ضوء الاحتياجات الجزائرية، تهتم الدول الأوروبية بتطوير شراكة في مجال الطاقة

¹ Zine labidine ghebouli, Post-Bouteflika's "New Algeria": Transition in a Vicious Cycle, 24 August 2023: Transition in a Vicious Cycle – Arab Reform Initiative.

مع الجزائر ومعالجة التحديات الأمنية الإقليمية للحد من نفوذ المنافسين كروسيا. ⁽¹⁾ ويسعى الأوروبيون إلى تنويع مصادر الطاقة لديهم من خلال عقد صفقات متعددة، ومساعدة مقدمي الخدمات على تصدير كميات أكبر، وتقليل الاعتماد على الغاز من خلال الطاقة الخضراء. وعلى العكس من ذلك، فإن الجزائر في حاجة ماسة إلى مبيعات طاقة أكبر ومتنوعة لتعزيز الإيرادات وخدمة صورتها الدولية وتحسين كفاءة البنية التحتية للطاقة الخاصة بها لتلبية الطلب المحلي المتزايد بشكل أفضل. ⁽²⁾

تهدف شركة سوناطراك إلى جذب استثمارات بقيمة 40 مليار دولار بحلول عام 2026 لتحسين قدرات الاستكشاف والإنتاج والتصدير. ولذلك تبحث الشركة عن اتفاقيات إضافية مع أصحاب المصلحة الأوروبيين. لدى الحكومات الأوروبية وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص فرصة للعمل مع سوناطراك ووزارة الطاقة الجزائرية - اللتين تظلان المحور الأول والرئيسي لأي صفقات محتملة جديدة - أظهرت الصفقات القائمة بين الجزائر وفرنسا وإيطاليا أن مثل هذه الصفقات في مجال الطاقة يمكن أن تصبح بسرعة أساساً لمزيد من التعاون.

إن حاجة الجزائر للاستثمار توفر وسيلة لأوروبا ليس فقط للاستفادة من هذا الإنتاج، ولكن لضمان أنه يتماشى مع أهداف أوروبا الخضراء. وتأمل وزارة الطاقة الجزائرية في تمييز نفسها عن مقدمي الخدمات الآخرين وجذب الاستثمار من خلال التزامها بمصادر الطاقة المتجددة. وبالتالي فإن أوروبا لديها فرصة لتطوير حليف محلي لجعل تطور الطاقة في الجزائر تطوراً أخضر. يمكن أن يكون الهيدروجين الأخضر ذا قيمة لا تقدر بثمن لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في الجزائر وأوروبا. وقد كشف وزير الطاقة الجزائري، مؤخراً عن خطة لتطوير هذا المجال، تتوخى تصدير الهيدروجين الأخضر إلى أوروبا اعتباراً من عام 2030، والذي ينبغي أن يصل في نهاية المطاف إلى 10 في المائة من احتياجات أوروبا من الطاقة. التي من شأنها أن تمثل أساساً جاهزاً لتعميق التعاون الأوروبي الجزائري في مجال الطاقة الخضراء. وفي ديسمبر، وعلى

¹ Zine Labidine Ghebouli, Power couple: How Europe and Algeria can move beyond energy cooperation, op cit.

² ibid.

هامش مؤتمر يوم الطاقة الجزائري - الألماني في الجزائر العاصمة، وقعت سوناطراك مذكرة تفاهم مع شركة الغاز الألمانية (VNG AG) لإنشاء مصنع للهيدروجين الأخضر بقدرة 50 ميغاوات.

ومن خلال فهم احتياجات الطاقة المحلية، ينبغي للجهات الفاعلة الأوروبية أن تتدخل كمصممين نشطين وليس مجرد مستفيدين من سياسة الطاقة الجزائرية. وسوف يستلزم هذا النهج استثمارات قطاعية كبيرة من أصحاب المصلحة الأوروبيين في مجال النفط والغاز لمساعدة سوناطراك في عمليات التنقيب. ومن خلال مثل هذا الاستثمار، يمكن للأوروبيين أيضًا أن يشتروا لأنفسهم فرصة العمل مع سوناطراك لتطوير خطة شاملة بشكل تعاوني لترقية البنية التحتية وبالتالي زيادة شحنات الغاز الطبيعي المسال الجزائري، مما يسمح بالمبيعات المباشرة لمزيد من الدول الأوروبية. ينبغي تشجيع الحكومات الأوروبية، وخاصة تلك التي تحتاج إلى الغاز الجزائري ولكنها لم تشارك بعد، من خلال قانون المحروقات الجزائري لعام 2019، الذي أنشأ لوائح جديدة أكثر ليبرالية للامتيازات وأصحاب المصلحة الأجانب في مجال النفط والغاز. ويمكن لهيئات الاتحاد الأوروبي أيضًا أن تلعب دورًا رئيسيًا في تشجيع تحول الطاقة في الجزائر. في نوفمبر 2022، خلال قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، أطلقت بروكسل مبادرة الصفقة الخضراء، وهي خطة استثمارية طموحة بقيمة 3.4 مليار يورو لتطوير الطاقة الخضراء في إفريقيا.⁽¹⁾

تقوم الجزائر بتزويد أوروبا بالغاز عبر خطي أنابيب - الأول ترانس ميد-إنريكو ماتي، الذي يصل إلى إيطاليا عبر البحر الأبيض المتوسط⁽²⁾، والثاني مدغاز، الذي يمر مباشرة من الساحل الشمالي الغربي الجزائري إلى ألميريا في جنوب إسبانيا.⁽³⁾ تشترك سوناطراك وناتورجي

¹ Zine labidine ghebouli, power couple: how europe and algeria can move beyond energy cooperation, op cit.

² Spain expects moderate increase in Algerian in Algerian gaz price: minister
[https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/natural-gas/040722-spain-expects-moderate-increase-in-algerian-gas-price-minister,7 avril 2022](https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/natural-gas/040722-spain-expects-moderate-increase-in-algerian-gas-price-minister,7%20avril%202022)

³ Algeria ready to increase its gas deliveries to Europe, Econostrum,
https://en.econostrum.info/Algeria-ready-to-increase-its-gas-deliveries-to-Europe_a1297.html,
(Date of Accession: 29.11.2022).

في ملكية خط أنابيب الغاز ميدغاز الذي ينقل الغاز الجزائري إلى إسبانيا، وتعود العلاقة التجارية بينهما إلى السبعينيات. وفي أكتوبر 2020 اتفق الطرفان على مراجعة شروط التسعير لتسليم الغاز الجزائري. ولكن الوضع الآن على قدم وساق بعد أن ارتفعت أسعار الغاز الأوروبية إلى مستويات قياسية. حيث بلغ سعر الغاز المستورد على حدود إسبانيا في نوفمبر 2021، 41.58 يورو/ميجاوات في الساعة. لدى شركة ناتورجي -أكبر شركة للغاز في إسبانيا- ترتيبات استيراد طويلة الأجل مع سوناطراك. وقد سجلت صادرات الجزائر من الغاز مستوى قياسيا عند 56 مليار متر مكعب في 2022. (1)

تصدر الجزائر حاليًا غاز خط الأنابيب إلى إسبانيا فقط عبر خط أنابيب ميدغاز بعد توقف التدفقات عبر المغرب في رابط GME في نوفمبر 2021 وسط تدهور العلاقات بين الجزائر والرباط. كانت قدرة Medgaz سابقًا تبلغ 8 مليار متر مكعب سنويًا، ولكن تم توسيعها لتصل إلى 10.7 مليار متر مكعب سنويًا مع بدء تشغيل محطة ضاغط رابعة. وفي عام 2021، بلغ متوسط صادرات الغاز الجزائري في ميدغاز 22 مليون متر مكعب يوميًا، وفقًا لبيانات SP Global. وأظهرت البيانات أنه منذ بداية عام 2022، بلغ متوسط التدفقات عبر ميدغاز ثابتًا 28 مليون متر مكعب يوميًا، وهو ما يعادل 10.2 مليار متر مكعب سنويًا. ارتفعت صادرات الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا إلى 2.8 مليون طن في الربع الأول من عام 2023، مقارنة بـ 2.4 مليون طن في الفترة نفسها من العام الماضي. (2)

¹ EU-Algeria Relations: An Alternative to Russia EU Imports of Energy Products- Recent Developments”, Eurostat, https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=EU_imports_of_energy_products_recent_developments Main_suppliers_of_natural_gas_and_petroleum_oils_to_the_EU (29.11.2022).
Algeria, Russia Hold Joint Military Exercise in Mediterranean” Anadolu Agency, <https://www.aa.com.tr/en/africa/algeria-russia-hold-joint-military-exercise-in-mediterranean/2715904>,

² EU-Maghreb ties: Reversing the old power asymmetry, Jennifer Holleis, 10/07/2023.

خريطة رقم (01) توضح طرق تصدير الغاز الجزائري إلى أوروبا



Source : SP Global Platts Analytics releases energy,2021

إن خطط الاتحاد الأوروبي في تحرير نفسه من الطاقة الروسية وإقامة صداقات مع موردي جدد لاستيراد المزيد من الغاز خصوصا من الجزائر لاستبدال مصادر الطاقة الروسية يقابلها:

أولاً، التخوف من استعمال الجزائر مثل روسيا، صادرات الغاز كسلاح سياسي.

ثانياً، الجزائر صديق وحليف مخلص لروسيا.

ثالثاً، تهدد مطالبة الاتحاد الأوروبي بالمزيد من الغاز بتأخير تحول الطاقة الخضراء (الصفقة الخضراء) في كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر.

رابعاً: إن الاعتماد على الغاز الجزائري سيكون غير متماسك مع أهداف الاتحاد الأوروبي الأوسع المتمثلة في تعزيز القيم الديمقراطية وتنفيذ (البعد الخارجي) الأوروبي.⁽¹⁾

وفرت الجزائر في الأشهر الأولى من 2022 حوالي 12.6% من احتياجات أوروبا من الغاز. لقد كانت ثالث أكبر مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا لسنوات عديدة تعتمد الجزائر على صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى إسبانيا وإيطاليا: 34.89% من صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب الجزائرية تذهب إلى إسبانيا و 21% إلى إيطاليا⁽²⁾ يصل إجمالي صادرات خطوط الأنابيب إلى 26 مليار متر مكعب، أي ما يقرب من ضعف صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي المسال ويستورد الاتحاد الأوروبي حوالي نصف إمدادات الجزائر من الغاز الطبيعي المسال. وتشير أرقام عام 2021 إلى أن إسبانيا تلقت أكثر من 40% من غازها من الجزائر. وتعتمد إيطاليا أيضاً على الجزائر في 23% من إمداداتها من الغاز.⁽³⁾

¹ European Commission, 20 April 2022, In Focus: Reducing the EU's dependence on imported fossil fuels, https://ec.europa.eu/info/news/focus-reducing-eus-dependence-imported-fossil-fuels-2022-apr-20_en.

²BP, 2021, <https://www.bp.com/content/dam/bp/business-ites/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf>

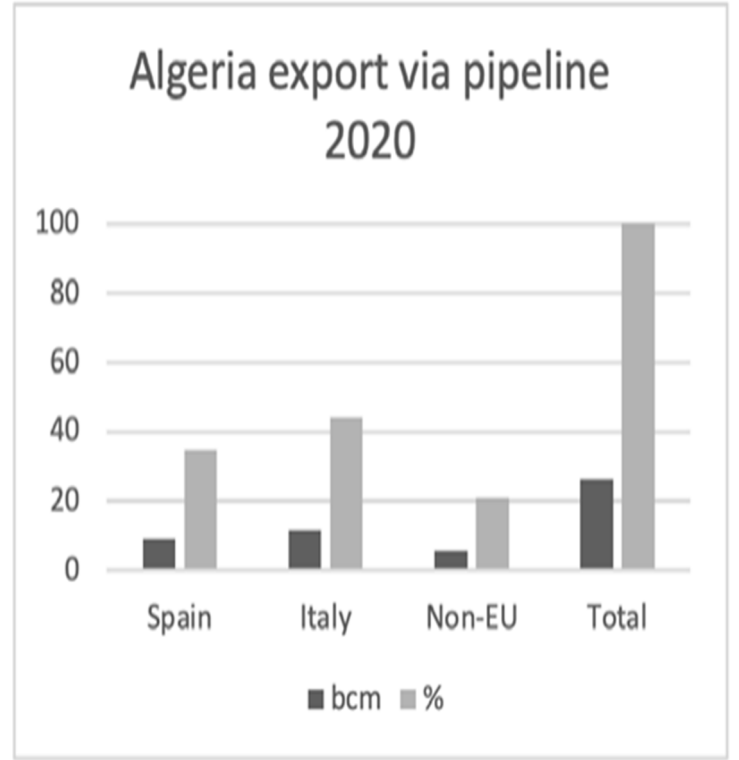
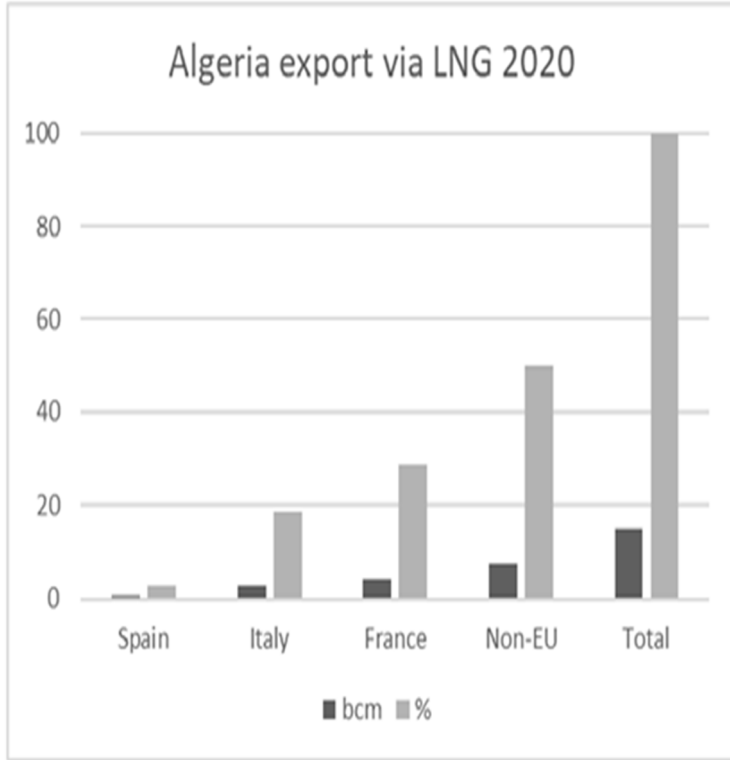
³Strzelecki Marek, Tsvetelia Tsoleva and Pavel Polityuk, , Russia halts gas supplies to Poland and Bulgaria, Reuters: 27 April 2022 <https://www.reuters.com/world/poland-bulgariaface-russian-gas-cut-ukraine-crisis-escalates-2022-04-26>.

Euractiv, 28 April 2022, 'Algeria threatens to cut gas contract with Spain : <https://www.euractiv.com/section/global-europe/news/algeria-threatens-to-cut-gas-contract-with-spain/>.

Darbouche Hakim, October 2008, Decoding Algeria's ENP Policy: Differentiation by Other Means? Mediterranean Politics 13(3):371-389.

رسم بياني رقم (09) لإجمالي صادرات الجزائر من الغاز عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي

المسال في 2020



Source: <https://rb.gy/31njoy>

▪ الغاز كسلاح سياسي:

يشعر الأوروبيون بقلق بالغ من اعتماد الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على الغاز الروسي. لكن خطط استبدال هذا الاعتماد بشكل أكبر على الغاز الجزائري تبدو أقل إثارة للقلق.⁽¹⁾ تعتبر الجزائر بشكل عام موردًا موثوقًا للغاز. وعلى الأقل حتى نشوب النزاع حول الغاز بين روسيا وأوكرانيا في عام 2006، كان هناك تقييم مماثل لموثوقية روسيا، حيث زعمت المفوضية الأوروبية أنه على الرغم من الصعوبات العديدة، فإن روسيا كانت تاريخياً تفي بالتزاماتها المتعلقة

¹ Freedom House Index, 2021, Algeria, <https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom-world/2021>.

بالإمدادات. ولكن أصبح من الواضح على نحو متزايد أن روسيا تنظر إلى صادراتها من الغاز باعتبارها سلاحاً سياسياً، وهي لا تتردد في استخدامه في سياق غزو أوكرانيا.⁽¹⁾

وفي مارس/آذار 2007، ردت الجزائر على دعم إسبانيا لخطة المغرب للحكم الذاتي في الصحراء الغربية من خلال زيادة أسعار الطاقة بنسبة 20%. وفي سبتمبر 2007، ألغت الجزائر عقد ريبسول-غاز، الذي كان من المفترض أن يسلم 5.44 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال إلى إسبانيا اعتباراً من عام 2009. وبينما انخرطت إسبانيا مع المغرب بقوة أكبر منذ عام 2021 لحل القضايا المتعلقة بالهجرة، وفي نوفمبر 2021، قررت الجزائر عدم تجديد عقد الغاز المبرم مع المغرب، مما أدى فعلياً إلى وقف تدفق الغاز من خط أنابيب المغرب العربي إلى إسبانيا. ويعني إغلاق خط الأنابيب خسارة المغرب في الدخل من رسوم العبور وخسارة كبيرة في قدرة توليد الكهرباء: حيث يستخدم 95% من إجمالي إمدادات الغاز لتوليد الكهرباء. وفي مارس/آذار 2022، استدعت الجزائر سفيرها من مدريد وهددت برفع سعر الغاز، عندما دعمت إسبانيا مرة أخرى خطة المغرب للحكم الذاتي في الصحراء الغربية.⁽²⁾

تحاول إيطاليا أيضاً تقليل اعتمادها على إمدادات الوقود الأحفوري الروسية من خلال التوجه إلى الجزائر. قام رئيس الوزراء الإيطالي ماريو دراغي بزيارة الجزائر في 11 أبريل 2022. ووقعت شركة إيني اتفاقية مع سوناطراك (الشركة الوطنية للبحوث والإنتاج والنقل والتحويل وتسويق الهيدروكربونات) تسمح بقدرات نقل الغازودوك (ترانسمد) لاستغلالها لزيادة تدفقات. ومن المتوقع أن تقوم سوناطراك بتوريد كميات متزايدة من الغاز ابتداء من عام 2022، لترتفع إلى 9 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً في 2023 وبما أن الجزائر لم تعد تصدر الغاز عبر خط أنابيب ميدغاز، فيمكنها إعادة توجيه الغاز إلى إيطاليا على المدى القصير. لكن هذا قد يحرم

¹ Minder Raphael, 3 November 2021, 'Spain is facing the loss of a major source of natural gas', in the New York Times. Gonzalo Escribano: said, "Algeria has historically always honored its contracts and political pledges in this field." <https://www.nytimes.com/2021/11/03/business/energy-environment/spain-natural-gas.html>.

² S&P Global, Spotlight: GME pipeline transit renewal at risk as Algeria cuts diplomatic ties with Morocco 1 September 2021: <https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/natural-gas/082621-spotlight-gme-pipeline-transit-renewal-at-risk-as-algeria-cuts-diplomatic-ties-with-morocco>.

المغرب من الإمدادات، وربما يؤدي أيضًا إلى مزيد من الضغط على إسبانيا وزيادة قدرة الجزائر على استخدام الغاز كسلاح سياسي.⁽¹⁾

شكل رقم (10) مصادر واردات الغاز إلى إيطاليا عام 2021 والواردات المخطط لها

بموجب العقود الجديدة



Source: Italian Ministry of Ecological Transition, available via

<https://dgsaie.mise.gov.it/importazioni-gas-naturale>

المطلب الثالث: الطاقات المتجددة: استراتيجية التحول الأخضر

تُتزم الصفقة الخضراء الأوروبية الرئيسية للاتحاد الأوروبي وخطط "REPOWEREU" بأهداف طموحة للطاقة المتجددة، بما في ذلك تخضير 45% من إمداداتها من الطاقة بحلول عام 2030. وبالنظر إلى حجم هذه المهمة، فإن أي تحول أخضر أوروبي ناجح سوف يمتد بالضرورة إلى ما وراء حدود الاتحاد الأوروبي ليشمل الشركاء الرئيسيون لإمدادات الطاقة. وهنا

¹Algerie-eco, Signature d'un accord entre Sonatrach et Eni, <https://www.algerie-eco.com/2022/04/11/mario-draghi-signature-dun-accord-entre-sonatrach-et-enipour-approvisionner-litalie-en-gaz/>

- SudOuest, Le premier ministre Mario Draghi obtient un accord de l'Algérie pour plus de gaz à l'Italie' 11 April 2022, <https://www.sudouest.fr/international/afrique/algerie/le-premier-ministre-italien-a-alger-pour-solliciter-plus-de-gaz-10566371.php>

تقف الجزائر بمثابة اختبار حاسم في هذا الإطار. فهي مورد رئيسي للنفط والغاز إلى أوروبا، وهي أكبر دولة في الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي، وتتمتع بإمكانات في المنطقة لإنتاج وتصدير الطاقة المتجددة. ومع ذلك، فقد ناضل القادة الأوروبيون لإقناع الجزائر بتبني الطاقة المتجددة إما لاستخدامها المحلي أو للتصدير.

في موجز سياسات المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، حددت التدابير التي يمكن أن يتخذها الاتحاد الأوروبي لتشجيع القادة الجزائريين على الانضمام إلى التحول المشترك في مجال الطاقة. أين التقى المسؤولون الأوروبيون والجزائريون في أول حوار رفيع المستوى حول الطاقة منذ الحرب الأوكرانية وتداعياتها على أسواق الطاقة العالمية، وأضفت طابعاً عاجلاً جديداً على خطط التحول الأوروبية.⁽¹⁾

تسعى الجزائر لتحقيق هدف اتفاق باريس المتمثل في إنتاج 15 ألف ميجاوات من الطاقة المتجددة بحلول عام 2035، حيث أصدر وزير الطاقة "محمد عرقاب" في مارس 2022، مناقصة جديدة للطاقة الشمسية بقدرة 2000 ميجاوات عبر شركة الطاقة الحكومية سونلغاز. كما ترأس عرقاب يوم الطاقة الألماني الجزائري حيث كشف عن مشروع تجريبي جديد للهيدروجين الأخضر والأمونيا مع شركة VNG الألمانية. ومناقشة أيضاً مع شركاء إيطاليين إنشاء خط أنابيب مقترح تحت البحر لنقل الهيدروجين إلى أوروبا. وتم الإعلان عن أول خارطة طريق للهيدروجين في الجزائر. وتحدد الوثيقة، التي تم تطويرها بمساهمة كبيرة من وكالة التنمية الألمانية GIZ، عملية بناء على ثلاث مراحل بدءاً من المشاريع التجريبية لإنتاج الهيدروجين المحلي وحتى التصدير في نهاية المطاف إلى أوروبا. (بموجب مشروع REPowerEU، يهدف الاتحاد الأوروبي إلى زيادة الإنتاج المحلي من خلال استيراد 10 ملايين طن من الهيدروجين سنوياً بحلول عام 2030).⁽²⁾

¹ Andrew Farrand, "How the EU can persuade Algeria to join in the green transition", **Renewed energies**, Middle East and North Africa, 2023.

² ibid.

وكان الاتحاد الأوروبي يدعم مبادرات وزارة الطاقة في مجال الطاقة المتجددة من خلال برنامج تاكا ناديفا، وهو برنامج مساعدة فنية مدته أربع سنوات وانتهى الشهر الماضي. ومن بين الإنجازات الرئيسية للبرنامج، كان مساعدة الجزائر في مراجعة الأطر القانونية والتعاقدية لمناقصات الطاقة المتجددة. تسمح لشركة سونلغاز بتشغيل 15 منشأة جديدة للطاقة الشمسية على الرغم من خبرتها المحدودة في هذا المجال.⁽¹⁾

توضح الصفقة الخضراء الأوروبية أن طموحات الاتحاد الأوروبي للحياد المناخي تتضمن استراتيجية قوية لقيادة المناخ العالمي، بهدف أن يتخذ الشركاء الآخرون إجراءات طموحة مماثلة. مع التركيز المتجدد على الاستيراد، في عام 2021، أصدر الاتحاد الأوروبي البيان المشترك "الشراكة المتجددة مع الجوار الجنوبي" و"مسودة الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الطاقة". وفي هذا الإعلان، دفعت الهيئة الدول المجاورة لها إلى الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري وضمان عدم استخراج الوقود الأحفوري مرة أخرى. إن تحول الاتحاد الأوروبي إلى الحياد المناخي سيؤدي إلى انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي. وبما أن الجزائر تصدر غالبية غازها إلى أوروبا (83% من إجمالي صادرات الغاز في عام 2019)، فيمكن للاتحاد الأوروبي، من الناحية النظرية، التأثير بقوة على الجزائر لمواصلة تحولها إلى الطاقة الخضراء.

منذ عام 2020، كانت هناك دلائل على أن الجزائر ربما أصبحت تفكر في التحول الأخضر بجدية أكبر. ومع انخفاض أسعار الوقود الأحفوري، تم اقتراح مشاريع واضحة لتعزيز التحول في مجال الطاقة في الجزائر وتنويع اقتصادها بعيدا عن الاعتماد على الوقود الأحفوري. ومع ذلك، فإن الحرب في أوكرانيا، وحاجة الاتحاد الأوروبي إلى الابتعاد عن الغاز الروسي، قد غيرت الخطط في الجزائر. وبحلول منتصف شهر فبراير/شباط، تم إلغاء إصلاحات ضريبة التحول الأخضر والدعم في الجزائر. ومن أجل الوفاء بعهود الغاز الجديدة مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك إيطاليا، فمن المرجح أن تكون هناك حاجة لفتح حقول استخراج جديدة. قال وزير الطاقة الجزائري السابق عبد المجيد العطار أن الجزائر بحاجة الآن إلى زيادة

¹ Andrew Farrand ,op cit.

الاستثمار في الغاز الصخري. تستغرق مثل هذه الاستثمارات وقتًا، وتحول التمويل بعيدًا عن التقنيات المتجددة الأخرى، وقد تخاطر بترسيخ الجزائر في اقتصاد الوقود الأحفوري لمدة خمسين عامًا أخرى. إن تركيز الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على الغاز الأحفوري الجزائري سيكون مخالفًا لقيادة المناخ العالمية نحو هدف الحياد المناخي، حيث من المرجح أن يؤدي ذلك إلى تأخير كبير، إن لم يكن يعرقل، عملية التحول في الجزائر. (1)

ومن الممكن أيضًا أن يقترن التحول المتسارع نحو إزالة الكربون في الاتحاد الأوروبي بسياسة خارجية متماسكة وقوية للاستثمار في تحول الطاقة في البلدان الشريكة، بما في ذلك الجزائر. إن الحل القصير الأجل والمربح للجزائر هو أن يساعد الاتحاد الأوروبي في زيادة كفاءة صناعة الوقود الأحفوري، وبالتالي جعل الوقود الأحفوري المهدر حاليًا متاحًا للتصدير، دون الحاجة إلى استثمارات كبيرة وغير موجهة بشكل خاطئ في توسيع البنية التحتية للوقود الأحفوري. تعد الجزائر حاليًا إحدى الدول المستخرجة للوقود الأحفوري ذات أعلى معدلات حرق الغاز. يعد التركيز على كفاءة الطاقة ومعدلات الاسترداد بمثابة فوز سريع. لكن الانتقال إلى إزالة الكربون، وتجنب المزيد من استخدام الطاقة كسلاح سياسي تجاه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يتطلب تخطيطًا مركّزًا ودبلوماسية واستثمارًا طويل الأجل.

يتطلب التركيز المتماسك على تحول الطاقة التزامًا ثابتًا على المدى القصير والمتوسط والطويل. وبدلاً من تمويل التوسع في استخراج الوقود الأحفوري، ينبغي توجيه الاستثمارات بشكل عاجل إلى مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لتسريع الانتقال إلى إزالة الكربون في الاتحاد الأوروبي، وكذلك في الجزائر. (2)

¹ Ukraine: l'Algérie prête à fournir plus de gaz à l'Union européenne en cas de difficultés, Natural gas exports, <https://www.eia.gov/international/analysis/country/DZA>, 25 March 2019
SudOuest, 11 April 2022, <https://www.sudouest.fr/international/ukraine-l-algerie-prete-a-fournir-plus-de-gaz-a-l-union-europeenne-en-cas-de-difficultes-9419101> .

Dupont Claire and Sebastian Oberthür, **Decarbonization in the European Union: Internal Policies and External Strategies**, Palgrave Macmillan, 2015, p.184.

² International Crisis Group, The Impact of Russia's Invasion of Ukraine in the Middle East and North Africa, 14 April 2022: <https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/impact-russias-invasion-ukraine-middle-east-and-north-africa>.

من خلال تنظيم اجتماع الجامعة العربية بالجزائر العاصمة في 1 نوفمبر 2022 برمزتين مزدوجين، وهما الاحتفال بالذكرى 68 لاندلاع الثورة ضد الاستعمار الفرنسي وأيضاً الذكرى 44 لإعلان الجزائر العاصمة، وبتنظيم دورة الألعاب المتوسطية في يونيو 2022، فإن الجزائر تسجل عضويتها في هذا الفضاء الاستراتيجي الذي تعتبر فيه أحد اللاعبين المهمين فيما يتعلق بالقضايا والتحديات التي ستواجه الضفتين المتاخمين للبحر الأبيض المتوسط.

المطلب الرابع: عوائق أمام بناء مسار بناء مركب أمن جوازي في ظل غلبة الموروث التاريخي الفرع الأول: تأثير الموروث التاريخي الاستعماري في بناء مركب أمن جوازي

عرفت العلاقات الجزائرية-الفرنسية تذبذباً بعد أن قررت الجزائر غلق المجال الجوي أمام سلاح الجو الفرنسي في تشرين الأول/أكتوبر 2021 مستثنية رحلات النجدة الصحية، ثم بعد ذلك عرفت العلاقات الثنائية استقراراً بعد أن سمحت الجزائر في فبراير 2022 للطائرات العسكرية الفرنسية مجدداً باستخدام مجالها الجوي وذلك تزامناً مع بدء الانسحاب الفرنسي والأوروبي من مالي، ثم عاد التوتر الجزائري-الفرنسي بعد تصريحات "مارين لوبان" بإلغاء تأشيرات للجزائريين في حال فوزها بالرئاسة.

1- ملف الذاكرة:

استدعت الجزائر سفيرها إلى باريس في سياق الأزمة بين الجزائر وفرنسا في أكتوبر 2021، رداً على تعليقات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي صرح بأن الجزائر بعد استقلالها عام 1962، بُنيت على "إيجار الذاكرة" الذي احتفظت به السلطة السياسية وكان رد فعل السلطات في الجزائر العاصمة ثابتاً واعتباره إهانة للجزائريين، سيما في قضية التشكيك فيما

21 - IEA, March 2022, A 10-Point Plan to Reduce the European Union's Reliance on Russian Natural Gas, <https://www.iea.org/reports/a-10-point-plan-to-reduce-the-european-unions-reliance-on-russian-natural-gas>. 22 - Ouki, M., 2019, Algerian Gas in Transition: domestic transformation and changing gas export potential, The Oxford Institute for Energy Studies, p.20.

إذا كانت هناك أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي؟ تصريحات اعتبرتها الحكومة الجزائرية مسيئة.

تمكنت الجزائر أيضًا من استعادة العلاقات (في الوقت الحالي) مع فرنسا، فقد بددت زيارة ماكرون للجزائر التي استغرقت ثلاثة أيام، في الفترة من 25 إلى 27 أغسطس 2022، بعض القضايا الخلافية. وفي مسألة الذاكرة.⁽¹⁾ سلمت فرنسا في يوليو/تموز 2020، للجزائر جماجم 24 مقاوما قطعت رؤوسهم إبان الاحتلال الاستعماري في الجزائر واحتفظت بها في متحف باريس لعقود. وعلى الرغم من أنها كانت خطوة متأخرة، إلا أن الجانب الفرنسي كان يدرك مدى أهمية صداقة الجزائر بالنسبة لهم ولم يكن بإمكانهم المخاطرة بفقدانها. وأظهرت عملية إعادة الجماجم أن فرنسا تريد مواجهة ماضيها وكسب ثقة الجزائر.⁽²⁾

وتسارعت الخطوات المتخذة بين البلدين لمعالجة القضايا التاريخية التي تنتظر الحل. وكان من المتوقع أن يؤدي ملف الذاكرة الذي أعد بمبادرة من الرئيسين الجزائري عبد المجيد تبون والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إلى حل المشاكل بين البلدين. والذي يجسده التقرير المؤلف من 160 صفحة والذي يتضمن توصيات حول ذاكرة الاستعمار وحرب الجزائر، والذي أشرف عليه بنجامين ستورا، تم تقديمه إلى الرئيس ماكرون في 20 يناير 2021 وقدم التقرير سلسلة من التوصيات.⁽³⁾ يتناول التقرير قضايا حساسة نيابة عن البلدين لكنه يتجاهل مشكلة الاعتذار الذي

¹ Yahia H. Zoubir, Algeria's Foreign Policy in the Post-Hirak Era, The Middle East Council on Global Affairs, 2022, p3.

² Aybüke Rabia Halil, "The Relations Between Algeria and France in The Shadow of Colonial Legacy": **A New Page Possible**, vol 5, N°2(, 2022, p.711.

³ إنشاء لجنة "الذاكرة والحقيقة" في فرنسا مكلفة بتعزيز المبادرات المشتركة بين فرنسا والجزائر حول قضايا الذاكرة.

- إحياء ذكرى التواريخ الرمزية المختلفة للصراع (إيفيان اتفاق 19 مارس 1962، وتكريم الحركيين في 25 سبتمبر، وقمع العمال الجزائريين في فرنسا في 17 أكتوبر 1961؛
- إعادة سيف الأمير عبد القادر، بطل مقاومة الاستعمار الفرنسي في القرن التاسع عشر إلى الجزائر.
- الاعتراف باغتيال المحامي والناشط السياسي علي بومنجل أثناء معركة الجزائر عام 1957؛
- تشكيل لجنة مختلطة من المؤرخين الفرنسيين والجزائريين لتسليط الضوء على عمليات اختطاف واغتيال الأوروبيين في وهران في يوليو/تموز 1962.

طالبت به السلطات الجزائرية منذ فترة طويلة من فرنسا عن الفترة الاستعمارية. ورغم عدم وجود أي رد فعل رسمي على التقرير في الجزائر بعد البيان، إلا أن الجزائريين كانوا غير راضين عن عدم وجود اعتذار رسمي. نلاحظ أن العلاقات الجزائرية-الفرنسية مرت بفترات صعود وهبوط، دون انقطاع ودور الإرث الاستعماري في العلاقات السياسية لا يمكن إنكاره، ويبدو أنه سيستمر في خطاب النخبة السياسية الجزائرية. (1)

لقد تشكلت الهوية الوطنية الجزائرية بشكل مباشر من خلال الإرث الاستعماري لفرنسا. مما لا شك فيه أن اللغة العربية باعتبارها اللغة الرسمية تزود الجزائر بشعور بالهوية الوطنية، لكن حقيقة أن الفرنسية لا تزال تتمتع بوضع اللغة الأم في المجتمع تثير تساؤلات حول الهوية الجزائرية الحالية. ورغم أن العلاقات الاقتصادية كانت قوية، إلا أن تأثير الإرث الاستعماري السياسي والثقافي سائد، ولا يزال انعدام الثقة العام لدى الجانب الجزائري تجاه فرنسا مستمرا، وأي تحرك على صعيد العلاقات يثير الشكوك لدى الجزائريين. ويبرز في هذه المرحلة الخلاف الواضح في الرأي بين البلدين حول حل المشاكل. بينما تطالب الجزائر فرنسا بالاعتراف بالجرائم المذكورة ودفع تعويضات للضحايا، ترى فرنسا أنه من الضروري إغلاق الدفاتر القديمة والنظر إلى المستقبل. (2)

- مواصلة العمل على التجارب النووية الفرنسية في الصحراء وما يتعلق بها والعواقب، فضلاً عن عواقب زرع الألغام المضادة للأفراد أثناء الحرب؛
- تسهيل حركة الحركيين وأبنائهم بين فرنسا والجزائر؛
- تشجيع الحفاظ على المقابر الأوروبية في الجزائر، وكذلك المقابر اليهودية ومقابر الجنود الجزائريين المسلمين الذين ماتوا من أجل فرنسا خلال حرب الجزائر؛
- التقدم في مسألة المحفوظات بهدف نقلها من فرنسا إلى الجزائر، ومن ناحية أخرى السماح للباحثين من كلا البلدين بالوصول إلى الأرشيف الفرنسي والجزائري؛
- إعادة تنشيط مشروع متحف تاريخ فرنسا والجزائر، المخطط له في مونبلييه والذي تم التخلي عنه في عام 2014؛
- جلب المحامية جيزيل حلبي، وهي شخصية معارضة للحرب الجزائرية إلى البانثيون.
- إنشاء لجنة فرنسية جزائرية حول مستقبل مدفع "بابا مرزوق"، المعروف أيضا باسم "لا كونسولير".
- إقامة "أماكن للذاكرة" في أربع معسكرات اعتقال للجزائريين في فرنسا.

¹ Aybüke Rabia Halil, op cit, p.712.

² Aybüke Rabia Halil, op cit, p.719.

وفي ملف اللغة الفرنسية اتخذ وزير التعليم العالي الجزائري قرارا مثيرا للجدل عام 2019 بمحو آثار الإرث الاستعماري في قوله "اللغة الفرنسية لا تصلنا إلى أي مكان" وأصدر تعليماته إلى إدارات الجامعات في البلاد كخطوة أولى باستخدام اللغة الإنجليزية بدلاً من الفرنسية. الأمر الذي أيده الخبراء بما أن اللغة الإنجليزية هي لغة العلوم الدولية، لكي تكون الأنشطة العلمية في الجزائر أكثر وضوحا، يجب أن تكون لغة التعليم هي اللغة الإنجليزية، مثل العديد من البلدان الأخرى. (1)

2- دول الهجرة المتشابكة: التنقل وبناء الدولة في فرنسا والجزائر

في أكتوبر 2021، استدعت الجزائر سفيرها لدى فرنسا ردا على قرار فرنسا خفض عدد التأشيرات الصادرة للجزائريين واحتجاجا على التعليقات العامة التي أدلى بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وبعد شهرين، زار وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان الجزائر في محاولة لإصلاح العلاقات الفرنسية - الجزائرية. ومن بين المواضيع الرئيسية للزيارة كانت الهجرة، حيث انتهت الاجتماعات إلى استئناف الحوار العملي حول القضايا الإنسانية والهجرة. على الرغم من وجود بعض التنوع في أنماط الهجرة من الجزائر، فإن الغالبية العظمى من الهجرة الجزائرية لا تزال موجهة إلى فرنسا، وتواصل فرنسا ممارسة تأثير كبير على الجزائر، وتظل قضايا الهجرة من المسائل المهمة في الدبلوماسية الثنائية بين الدولتين. (2)

توفر العلاقة الفرنسية الجزائرية مثالا لدول الهجرة المتشابكة للدول التي تكون إدارتها للهجرة مترابطة بشكل عميق بسبب التاريخ الكولونيالي المشترك أو عوامل أخرى. تحولت الهجرة بين الجزائر وفرنسا من كونها سمة من سمات العلاقة الاستعمارية بين مدينة إمبراطورية ومحيط مستعمر إلى سمة من سمات العلاقات الاستعمارية الجديدة بين الدولة "المرسلة للهجرة" والدولة "المستقبلة للهجرة".

¹ ibid, pp.717-718.

² Fiona B. Adamson, "Entangled migration states: Mobility and state-building in France and Algeria", *Journal of Ethnic and Migration Studies*, p.

الهجرة ليست مجرد عملية تحدث بين الدول، ولكن، في كثير من النواحي، تشكل إدارة الهجرة، تشابك دول الهجرة دائماً إلى حد ما مع الدول الأخرى، ولا يتم صنع سياسات الهجرة استجابةً للعوامل المحلية فحسب، بل تتشكل أيضاً من خلال ضرورات بناء الأمة ومصالح السياسة الخارجية، هناك أثر آخر لتصور دول الهجرة على أنها متشابكة وهو أنه يشير إلى مركزية دبلوماسية الهجرة، أي استخدام الأدوات والعمليات والإجراءات الدبلوماسية لإدارة تنقل السكان عبر الحدود. لا يمكن التعامل مع سياسات الهجرة باعتبارها قضية سياسية محلية دون الأخذ بأبعادها الجيوسياسية وكيفية تقاطعها مع العلاقات الدولية للدول، ومع ذلك بالنسبة لدول ما بعد الاستعمار في الجنوب العالمي التي تعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية، تعد إدارة الهجرة قضية رئيسية في علاقاتها الخارجية، حيث تتفاوض على اتفاقيات العمل مع الدول المستقبلية؛ وتسهيل التحويلات المالية والهجرة الدائرية والعودة؛ وإدارة مواطنيها في الخارج - غالباً في ظل ظروف علاقات قوى غير متكافئة وقيود على المستوى النظامي. غالباً ما تتميز ترتيبات ما بعد الاستعمار بين العاصمة الاستعمارية والأطراف بعد الاستقلال بمزيج من تشابكات الهجرة المستمرة بحكم الأمر الواقع (وغير المتكافئة هيكلياً)، جنباً إلى جنب مع فك التشابك بحكم القانون (السيادة السياسية والقانونية)، والتي تتطلب إدارتها أشكالاً ثنائية من دبلوماسية الهجرة.⁽¹⁾

إن اعتماد دول ما بعد الاستعمار على الهجرة كجزء من استراتيجياتها التنموية يشير أيضاً إلى المدى الذي تخلق فيه إدارة الهجرة أيضاً حوافز لظهور هياكل الدولة العابرة للحدود الوطنية، بالنسبة للحكومات المحلية، تخلق الهجرة عدم توافق بين تقنيات الحكم وأساليب الإقليمية التي يجب معالجتها إذا أرادت الاحتفاظ بالتأثير على سكانها المهاجرين. بمعنى آخر، عندما تسعى الدول إلى إدارة وحكم مواطنيها في الخارج، فإنها تطور سياسات ومؤسسات عبر وطنية حول قضايا الهجرة والشتات والعودة لا يقتصر هذا البعد العابر للحدود الوطنية بالضرورة على دول الهجرة، حيث توضح سياسات الإبعاد والتحكم عن بعد كيفية عمل هذه الديناميكية نفسها أيضاً في دول الهجرة إن واقع ممارسات الدولة العابرة للحدود الوطنية التي تحتضن "مواطنين مواطنين"

¹ Fiona B. Adamson, op cit, p

ومغربين خارج نطاق الدولة يشير إلى الحاجة إلى تنظير دولة الهجرة بما يتجاوز قيود القومية المنهجية القائمة على أساس إقليمي.⁽¹⁾

الفرع الثاني: معضلة تعليق معاهدة الصداقة والجوار والتعاون: الريبة والشك في العلاقات الجزائرية-الاسبانية

لطالما تميزت العلاقات الجزائرية-الاسبانية بالاستقرار تدعمها معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار لعام 2002، ولكن بعد تراجع الحكومة الاشتراكية عن حياد إسبانيا في صراع الصحراء الغربية، وانحازت إلى جانب المغرب على حساب الصحراويين. تتصاعد التوترات بين الجزائر ومدير فقد أدى التغيير المفاجئ لموقف إسبانيا - في انتهاك للشرعية الدولية - إلى استدعاء الجزائر لسفيرها في مدريد، وتعليق معاهدة الصداقة، وحظر المعاملات التجارية، باستثناء تصدير الغاز الطبيعي وقررت الجزائر تقليص تعاونها الأمني مع إسبانيا إلى الحد الأدنى.

أعلنت الجزائر في 8 يونيو 2022 تعليق معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون مع إسبانيا التي استمرت عقدين من الزمن والتي ألزمت الجانبين بالتعاون في السيطرة على تدفقات الهجرة، كما حظرت الواردات من إسبانيا. وجاء هذا القرار بمثابة ضربة للعلاقات بين الجزائر ومدير، التي كانت تتدهور بالفعل منذ دعم إسبانيا لموقف المغرب بشأن منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها. وأصدر كلا البلدين بيانات رسمية لتوضيح وجهات نظرهما والدفاع عنها، في حين أعرب الاتحاد الأوروبي القلق بشأن التداعيات الاقتصادية للخطوة الجزائرية على التراجع عن قرارها المثير للقلق العميق والذي ينتهك بشكل مباشر اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر لعام 2005.⁽²⁾

أشارت ستاندرد آند بورز جلوبال إلى أن إنتاج الجزائر من النفط والغاز عام 2020 بلغ 143 مليون طن من النفط، بانخفاض بنسبة 8% منذ عام 2019. واستنفدت الجزائر، وهي مورد

¹ ibid.

² Mohamed Al-Fawiris, The EU and the Diplomatic Dilemma in the Maghreb, 28 July, 2022: <https://carnegieendowment.org/sada/87590>

رئيسي للنفط والغاز إلى أوروبا، ما يقرب من 62% من احتياطاتها المؤكدة. والباقي سيكون كافيًا فقط لتغطية الطلب الداخلي حتى عام 2040. في 30 أكتوبر 2021، أمر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون بوقف العلاقات التجارية بين شركة سوناطراك الجزائرية والمكتب المغربي للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE).⁽¹⁾ وأعلن عن خطط لإنهاء اتفاق خط أنابيب الغاز بين أوروبا والمغرب مع المغرب. وفي أبريل 2022، هددت الجزائر رسميًا بسحب اتفاق تصدير الغاز مع إسبانيا ردًا على موافقة رئيس الوزراء بيدرو سانثيز على خطة الحكم الذاتي المغربية في الصحراء الغربية. ومنذ ذلك الحين، خفضت الجزائر إمداداتها من الغاز إلى إسبانيا بنسبة 25%. وفي أعقاب هذه التوترات، أصبحت روسيا ثاني أكبر مورد للغاز إلى إسبانيا في يونيو 2022، بحصة سوقية تبلغ 24.4%.⁽²⁾

إن التحالف الأمني بين البلدين تعرض للتقويض، مشيرة إلى أن الجزائر حافظت على مستوى منخفض من تبادل المعلومات حول العناصر الإرهابية والجماعات التي ينتمون إليها، فضلًا عن موجات الهجرة غير النظامية التي يصل عبرها الإرهابيون إلى إسبانيا ووقع البلدان اتفاقيات قضائية تنص على تسليم المطلوبين وتبادل الخبرات بين الهيئات القانونية، إن ضعف التعاون القضائي والأمني بين البلدين في مجالات مكافحة الإرهاب، وتسليم المطلوبين للقضاء، ومكافحة الهجرة غير الشرعية. أكدت على تراجع التعاون بين البلدين في ظل التهديدات والمخاطر التي تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط.

¹ Elena Lazarou, Branislav Stanicek, "Mapping threats to peace and democracy world wide normandy index 2022" European Parliamentary Research Service (EPRS): European Union, 2022, p15

² Elena Lazarou and Branislav Stanicek, op cit, p.16.

الفصل الثالث

مركب أمن إقليمي مغاربي في سياق تشظي الكتلة المغاربية

تشكل منطقة المغرب العربي كيانا قائما بذاته وانطلاقا من الثقل الجيوسياسي والتاريخي والجغرافي ووضعتها القيادي في المغرب العربي ومن مبدأ التوازن الطبيعي بالمغرب العربي الذي يعني وضعا قياديا للجزائر إقليميا ودوليا، سعت الجزائر للعب دور إقليمي من الدرجة الأولى يتناسب وثقلها حسب تصورهما الجيوسياسي.

إن التوترات المتراكمة في منطقة المغرب العربي؛ في ظل تصعيد مستوى الصراع بين الجزائر والمغرب، الأزمة في تونس، الاستقرار في ليبيا، وفي سياق بدت فيه فكرة تعزيز التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي بعيدة عن المنال في الواقع، تسعى الجزائر لبناء مركب أمني إقليمي في المغرب العربي خاصة وأن تأمين المنطقة المغربية بالغ الأهمية بالنسبة لأمن الجزائر في أبعاده المختلفة.

فهل تفلح مساعي الجزائر في بناء مركب أمني إقليمي في ظل مشهد أمني مغربي معقد ومضطرب؟ وعليه، نحاول بحث الموضوع من خلال مباحث ثلاثة، نتناول في المبحث الأول توصيف للمشهد المغربي المعقد والمضطرب. ثم في المبحث الثاني تحليل ميزان القوى الاستراتيجي في المغرب العربي ومعضلة السباق نحو التسليح للمغرب والجزائر، ويتناول المبحث الثالث غلبة الإتجاه الثنائي في تشكل مركب أمن وأثره في مشهد التحالفات في المغرب العربي.

المبحث الأول: مشهد أمني مغربي معقد ومضطرب (2019-2023)

كلما اقتربنا من منطقة الجوار المغربي إزداد الغموض والشك في إمكانية تجاوز العوائق التي تحول دون بناء مركب أمني إقليمي. فعلى الرغم من التقاطعات الكبيرة ثقافيا ودينيا وتاريخيا بالقدر الذي يؤهل المنطقة أن تتحول إلى إقليم واحد، غير أن الوقائع الميدانية المتصلة بالتهديدات الأمنية تقول عكس المعطيات الموضوعية. وبالتالي يبقى الإضطراب أحد السمات المميزة للجوار المغربي.

المطلب الأول: التصور الجيواستراتيجي للجزائر ضمن المغرب العربي

تعرضت الجزائر بعد استقلالها لانكشاف أمنها عبر الجبهة الغربية حيث اتضح أن الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية -برية التموقع، بسبب مطامع الدول الكبرى، وغربية -برية التموضع بسبب المطالب الترابية المغربية، بيد أن البعد البري تغلب على البعد البحري لأن التهديد كان محققا بل وتحول إلى غزو. وبعد مرور أربعة وثلاثين عاماً من تأسيس الاتحاد المغربي وصلت العلاقات بين دول المنطقة إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق. (1) بعد قطع العلاقات بين البلدين المغربيين، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية في جميع أنحاء المنطقة. فقد أدى انعدام الثقة والتوترات السياسية بين الدول إلى تعقيد عملية تفعيل مشروع التكامل الإقليمي.

بحكم موقعها الجغرافي، توجد الجزائر في قلب منطقة جيوسياسية (المغرب العربي) هاته المنطقة تمثل مناطق أمن حيوية بالنسبة لأمنها، فأصبحت الجزائر تستخدم أكثر الدائرة المغربية للدفاع عن أمنها القومي، وتقوية موقفها حيال بعض القضايا مثل نزاع الصحراء الغربية. (2) تعد الجزائر أكبر الدول حضورا في السياسة الخارجية تجاه المنطقة المغربية، وهذا على اعتبار الدور الريادي والمحوري الذي تلعبه في المنطقة. إذ يشكل البعد المغربي محورا استراتيجيا بالنسبة للجزائر في حالة التهديد أو التعاون فبعد أن كانت مستهدفة أوروبا أصبحت مستهدفة مغاريا من قبل دول الجوار.

للمغرب العربي أهمية بالغة بالنسبة للجزائر. وتتمثل أولوياتها الثلاث في الصراع في ليبيا، والعلاقات المتوترة مع المغرب، الأزمة في تونس، على الرغم من أن الجزائر والمغرب إلى جانب تونس وموريتانيا

¹ من بين الأهداف التوجيهية المحددة في المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي (AMU) تعزيز أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها والمساهمة إلى صيانة السلام على أساس العدل والإنصاف. كان تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وتعزيز التعاون الدبلوماسي الوثيق على أساس الحوار.

² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.48.

يشارك بنشاط في الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي، إلا أن التعاون والتواصل المباشر بشأن المسائل الأمنية والدفاعية بين الجارتين الرئيسيتين يكاد يكون معدومًا في السياق الحالي. بالرغم من أن المنطقة المغربية أحد المجموعات الإقليمية النادرة التي لا تشكل فيها مسألة الهوية الإقليمية والانتماء موضعًا للخلاف بين الدول الأعضاء ورغم الموروث التاريخي الجيد بين الدول المغربية مقارنة بالدول الأوروبية إلا أنها لا تزال حبيسة العلاقة مع الآخر (الغرب، الشرق، الاتحاد الأوروبي) على حساب الجوار.^(*)

إن التوترات المتراكمة في منطقة المغرب العربي حالت دون توفير الأمن والاستقرار في المنطقة؛ الصراع بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية، الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في تونس والتي تفاقمت 2021، ولا تزال ليبيا، من جانبها تعاني من عواقب أكثر من عقد من عدم الاستقرار العميق والصراع المسلح والمحاولات الفاشلة لرأب الصدوع الداخلية العميقة وبناء مؤسسات الدولة الشرعية.

سجلت مواضيع السياسة الخارجية حضورًا لافتًا على مستوى الخطابات السياسية في إطار استعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي لاسيما في جوارها الإقليمي، ورغم أن الجزائر تمتلك عناصر قوة كامنة مهمة لاسيما القوة الاقتصادية والديمقراطية يمكن أن تجعلها فاعلا إقليميا أساسيا في منطقة شمال إفريقيا، إذا وظفت هذه العناصر بعقلانية، إلا أن هناك عوائق داخلية وإقليمية ستحد من طموحاتها، في 2019 احتلت قضايا السياسة الخارجية الجزائرية حيزا مهما في الخطابات السياسية لاسيما ما يتعلق بالجوار الإقليمي للجزائر مستمرة في المواقف ذاتها بنفس اللغة والحدة.

إن الثقل التاريخي-السياسي، الاقتصادي، الجغرافي والسكاني وظف صياغة الأمن الجزائري، هذا ما يعبر عنه بالتوازن الطبيعي في المغرب العربي، بمعنى أن مكانة الجزائر وثقلها الجيوسياسي يجعلان منها زعيمة المغرب العربي، وعلى عكس بقية دول المنطقة التي أبرمت اتفاقات أو معاهدات دفاعية مع قوى أجنبية لم تبرم الجزائر مثل هذه الاتفاقات لعدم تناسبها والخطاب الرسمي، والتوجهات السياسية الاستقلالية للبلاد. ووفق هذا التصور رفضت منح تسهيلات عسكرية لقوى أجنبية أو قبول وجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها.⁽¹⁾

(*) وهو ما تم توضيحه، أنظر المبحث الأول من الفصل الثاني.

1 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 41.

انطلاقاً من الثقل الجيوسياسي والتاريخي والجغرافي ووضعها القيادي في المغرب العربي ومن مبدأ التوازن الطبيعي (The Principle of Natural Balance) بالمغرب العربي الذي يعني وضعاً قيادياً للجزائر إقليمياً ودولياً، سعت الجزائر للعب دور إقليمي من الدرجة الأولى يتناسب وثقلها حسب تصورهما الجيوسياسي. وفي سياق بدت فيه فكرة تعزيز التكامل الإقليمي في منطقة المغرب العربي بعيدة عن الواقع تسعى/تحاول الجزائر بناء مركب أمن إقليمي في المغرب العربي خاصة وأن تأمين المنطقة المغاربية بالغ الأهمية بالنسبة لأمن الجزائر في مختلف قطاعاتها.⁽¹⁾ أين شدد الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في خطاب تنصيبه على أن "المغرب العربي [...] هو أحد اهتماماتنا وسندعم التعاون والعلاقات الودية مع دول الجوار"⁽²⁾ يظهر الخطاب السياسي أن البعد المغاربي يمثل الدائرة الأولى محط اهتمام الاستراتيجية الجزائرية. بيد أن سعيها لزعامة المغرب العربي تزامن مع الإرادة المغربية للعب نفس الدور وفي نفس المنطقة الجغرافية مما أدى إلى تنافس بين الجارين على المكانة الإقليمية، حيث لا تزال التوترات في العلاقات مع المغرب حول الصحراء الغربية وقضايا أخرى مثل التجارة والأمن تشكل عوائق أمام إحياء إتحاد المغرب العربي.

تشكل بلدان شمال إفريقيا بوابة رئيسية للتجارة والاتصال بين أوروبا وإفريقيا، فضلاً عن كونها مسرحاً للقوة العظمى والمنافسة الإقليمية من أجل النفوذ. (الحرب بالوكالة التي تلعبها القوى العظمى في ليبيا)، والمنافسة الإقليمية تتجلى ولو بدرجة أقل في المغرب والجزائر وتونس. تحاول بلدان عديدة الاستفادة من جنوب البحر الأبيض المتوسط كمدخل إلى الأسواق الأوروبية والإفريقية. ومع اضطلاع الصين وروسيا وتركيا ودول الخليج العربي بأدوار متزايدة الأهمية في تطوير الممرات في جنوب البحر الأبيض المتوسط، يواجه الاتحاد الأوروبي تحدياً استراتيجياً ملحاً لتشكيل سياسة الجوار المتماسكة والفعالة.⁽³⁾

يكتسي كل من المغرب والجزائر أهمية كبيرة للشركاء الصينيين، حيث يمثلان موقعين استراتيجيين في مبادرة الحزام والطرق بفضل الهياكل الأساسية الحيوية للموانئ وربطهما بالأسواق الأوروبية والإفريقية على حد سواء وتقيم الجزائر شراكة تاريخية واستراتيجية مع كل من روسيا والصين اللتين تعتبران حليفين. كما تعمل تركيا على تعزيز الروابط الاقتصادية والأمنية الأفضل في شمال إفريقيا، وخاصة مع الجزائر وتونس، من أجل استكمال الأثر الأمني الأكبر لتركيا في ليبيا.

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع نفسه، ص.47.

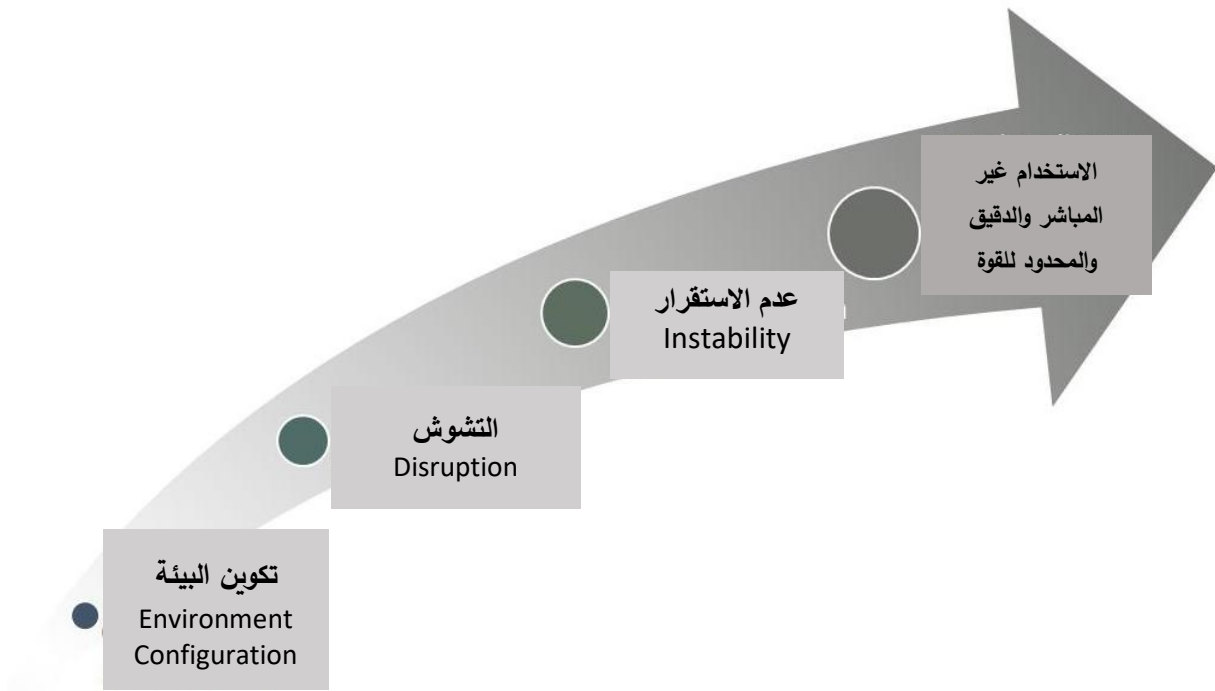
² خطاب ألقاه الرئيس عبد المجيد تبون خلال زيارته إلى في

³ Arslan chikhaoui, "gcc-algeria relationship within regional contellation", (Near East South Asia Centre For Strategic Studies, 2021)

المطلب الثاني: اللاخطية في المسارات الجيواستراتيجية في البيئة المغربية في ظل عدم التوافق السياسي تتصافر الأزمات في المنطقة المغربية وهو ما يشكل خطرا على استقرار الدول المتجاورة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي ليبيا اشتد القتال بين الحكومتين الغريمتين، في نزاع يشهد تدويلا متزايدا، حيث تقف مصر وروسيا والسعودية والإمارات العربية المتحدة في جانب، وقطر وتركيا في الجانب الآخر، في حين تصطف جماعات مسلحة أجنبية ومرتبقة على كلا الجانبين. (1)

شهدت المنطقة المغربية نزاعات مسلحة محتدمة في 2019 والذي تمثل في الحرب الأهلية المدولة في ليبيا إذ زاد عدد الوفيات من نحو 12.000 حالة وفاة في عام 2018 إلى نحو 21.000 وفاة عام 2019. (2)

شكل رقم (11) يوضح تعقد المشهد الأمني في المنطقة المغربية من منظور مسارات لاخطية



إعداد الباحثة

بناء على الشكل يمكن تحليل المستوى الأكثر صعوبة في اكتشافه:

¹ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام والأمن الدولي، "التسلح ونزع السلاح، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي"، أمين سعيد الأيوبي، ط1، (المملكة المتحدة، 2021)، ص170.

² المرجع نفسه، ص171.

1- المستوى الأول: تكوين المشهد (Scene)

هناك حلقتان في مسار تعقد المشهد الأمني المغربي؛

-الحلقة الأولى/ كثافة اللابقيين الاستراتيجي بين الجزائر والمغرب:

بالاعتماد على المقاربة العقلانية في تفسير التنافس بين الجزائر والمغرب نجد أن أهم افتراض للعقلانيين حول أدبيات المكانة يتمثل في الاعتراف من قبل الدول؛ بحيث تقوم على أن المجتمع الدولي مقسم بفعل تقاليد التفاعل التاريخية إلى أقاليم جغرافية تعرف تاريخيا نوعا من التنافس على مركز الإقليم، وهذا يعني أن كلا من الجزائر والمغرب يسعيان لتأكيد مركزيتهما الإقليمية بهدف التحول إلى قطب إقليمي من أجل حصاد سلسلة من المكاسب، أبرزها إقرار القوى الدولية بأن أي ترتيبات إقليمية في المغرب العربي لا بد أن تمر عبر أخذ مصالح القطب الإقليمي، أو الدولة المركزية بحسبان، وهكذا تتنافس الدول الكبرى على استرضاء هذا القطب الإقليمي لتوظيف مكانته في صراعها الدولي الأوسع، فتعمل على تقويته من ناحية، وعلى ضمان استقراره من ناحية أخرى.⁽¹⁾

على مدى عقود، كانت مسألة الصحراء الغربية بمثابة ورقة مساومة في العلاقات الجزائرية المغربية. وقد أدى التقارب الأخير بين الرباط وإسرائيل إلى زيادة تعقيد أي إمكانية للتوصل إلى تسوية دبلوماسية مع الجزائر. وبالإضافة إلى العوامل التاريخية القائمة ساهمت الاختلافات الجيوستراتيجية في تأجيج الأزمة بين الطرفين. وبعد قطع الجزائر إمداداتها من الغاز الطبيعي إلى المغرب عبر خط الأنابيب بين المغرب وأوروبا. وجاء ذلك بعد أسابيع من عدم اليقين من سلوك المغرب، اتخذت خلالها الجزائر تدابير جذرية مثل حظر جميع الطائرات المدنية والعسكرية المغربية من مجالها الجوي. وعلى الرغم من إصرار الرباط على أن مثل هذه القرارات لا تؤثر على المغرب فإنها تمثل أحد أعراض الصراع المستمر من أجل التفوق الإقليمي. وفي الأشهر الأخيرة، بلغت التوترات بين الجزائر والرباط حدود الدبلوماسية وصلت إلى مرحلة/درجة التصعيد العسكري اتسم في ظلها نمط العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب بالتوتر الشديد بسبب تصاعد الخلافات بين الدولتين لعدة اعتبارات نتج عنها قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين:

- انعدام الثقة المتجذر بين صناعات السياسات في البلدين والمنافسة الجيوسياسية على الهيمنة في شمال إفريقيا والنفوذ في منطقة الساحل المجاورة، على المستوى القاري وخارجه.

¹ وليد عبد الحي، "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية"، سياسات عربية، العدد (6)، 2013، ص.38.

- عقلية المحصلة الصفرية التي توجه عمليات صنع القرار والنشاط الدبلوماسي في كل دولة، حيث يُنظر دائماً إلى ضعف الجار أو ضعفه المتصور على أنه يصب في مصلحة كل دولة.⁽¹⁾

- التذبذب في مدركات التهديد: عندما بدأت الانتفاضات العربية في عام 2011، كان لدى كل من المغرب والجزائر في البداية تصور مماثل للتهديدات والتحديات التي تواجه الوضع الإقليمي، مما أدى إلى "انفراج/وفاق دفاعي" (International Détente) قصير الأمد. وسرعان ما عاد التنافس وأخذت بعداً جديداً بعد القطيعة الدبلوماسية. ما جعل من تضمين التوتر الجزائري-المغربي ضمن المسارات اللاخطية نظراً لتعقدها.

إذا ركزنا بدلاً من المنظور الكلي على السياسة المغربية فيما يتعلق بالصحراء الغربية فإن الفرضية حول تكوين البيئة (المرحلة الأولى من التصعيد) واستخدام الاستراتيجيات الهجينة (Hybrid strategies) تبدو منطقية:

أولاً، لأن هناك صراعاً كامناً حول إقليم. يطالب المغرب علناً بملكية الصحراء، وبذلك يصبح الدولة التي تتحدى وحدة الأراضي الصحراوية على الرغم من إدراجها في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (في انتظار إنهاء الاستعمار)، واصلت السلطات المغربية الحفاظ على موقف رجعي فيما يتعلق بترسيم حدودها التأسيسية.

ثانياً، لأن الحكومة المغربية قامت في السنوات الأخيرة بمختلف الإجراءات التي يمكن تفسيرها من منظور التهجين والتي تم ذكرها:

- اعتبار السلطات الجزائرية أن التصرفات المغربية ذات الطبيعة السياسية والقانونية والدبلوماسية والاقتصادية والمعرفية والاجتماعية ذات التأثيرات المباشرة وغير المباشرة في هذه المجالات، عرضة للتأطير في استراتيجية هجينة ذات طبيعة غير خطية (لاخطية).

وفي الوقت نفسه، فإن التنفيذ التدريجي لهذه الإجراءات، على المدى الطويل (الصبر الاستراتيجي)، ومستوى شدتها المعتدل يتوافق مع المرحلة الأولى من الصراع في مستوى - تكوين البيئة - ومنه، يمكن أن يستمر لسنوات في انتظار الفرص التي تسمح بزيادة الإكراه و/أو النفوذ. أيضاً من أجل خلق والحفاظ على الظروف التي تسمح بممارسة القوة على المنافس. وترجع صعوبة التمييز بين هذه المرحلة الحدودية

¹ Haizam amirah Fernandez, "The Maghreb: Regional Disintegration and The Risks of the Zero-Sum Logic", royal istituto, ARI N°(68, 2023.p...

وهدف المنافسة إلى أن بعض أنشطة القسر والتأثير المستخدمة فيها تحدث أيضًا في سياقات السياسة العادية بين الدول حول المكانة الإقليمية.

ومع ذلك، لا يمكن مقارنة هذه الفرضية بالمعلومات المستمدة من المصادر المفتوحة لأن هناك عنصرًا أساسيًا مفقودًا في أي استراتيجية هجينة: وهو تكامل خطوط العمل المختلفة. وبطبيعة الحال، من المعقول - وأنا أميل إلى الاعتقاد بأنه محتمل - أن يكون مثل هذا التنسيق موجودًا. لكن من دون معرفة المحتوى المحدد والنوايا النهائية لعملية صنع القرار المغربي والجزائري، فإن التقييم النهائي يظل معلقًا. وفي غياب سياسة مقصودة تدمج - بطريقة غير خطية - مختلف الإجراءات المدرجة، فإن تحديدها على أنها إجراءات هجينة يبقى بعيد على الأقل على المدى القريب.

➤ التعاون العسكري والاستخباراتي بين المغرب وإسرائيل: يتمتع المغرب وإسرائيل بتاريخ طويل من التعاون السري في المسائل الاستخباراتية والعسكرية والهجرة. وفي نوفمبر 2021، وقع المغرب وإسرائيل أول اتفاقية دفاعية تضع الأساس للتعاون الأمني وتبادل المعلومات الاستخباراتية ونقل الأسلحة، مثل تكنولوجيا الطائرات بدون طيار. تنتظر الجزائر إلى هذه الديناميات على أنها تهديد مباشر لأمنها القومي.

سمح ملك المغرب بزرع قواعد عسكرية إسرائيلية في الجنوب المغربي واستخدام لطائرات بدون طيار هجومية وأخرى في الشمال من أجل طائرات دفاعية بدون طيار. علاوة على ذلك. (1) يساعد الفنيون العسكريون الإسرائيليون الرباط على إنشاء نظام للهجوم السيبراني. تم توثيق العلاقات العسكرية الاستخباراتية مع زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي «بيني جانتس» للمغرب عبر توقيع مع السيد عبد اللطيف لودي المكلف بإدارة الدفاع الوطني على اتفاقية في المجالات الأمنية والاستخباراتية وتهدف هذه الاتفاقية إلى:

- عقد صفقات أمنية وبيع معدات عسكرية وإجراء تدريبات ومناورات مشتركة بين إسرائيل والمملكة المغربية.
- إنشاء أول وحدة تصنيع لمسيرات "كاميكاز" بتعاون مغربي-إسرائيلي في المغرب، في خطوة تأتي في إطار تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين البلدين ومن المتوقع أن تشمل البحث والتطوير في المجال السيبراني والمعرفة والتكنولوجيا العسكرية... وغيرها.

¹ Mohammed VI, "Autorise l'implantation de bases militaires israéliennes au maroc: Rabat joue avec le feu", 24 décembre 2023.

<https://elwatan-dz.com/mohammed-vi-autorise-limplantation-de-bases-militaires-Israeliennes-au-maroc-rabat-joue-avec-le-feu>.

-توقيع اتفاقية تعاون عسكري استخباراتي قد يؤدي الى بناء قاعدة عسكرية للصهاينة بغرب المتوسط. أهم البنود العسكرية التي تم التوقيع عليها بين البلدين هي:

-الحرب الإلكترونية

-نقل التكنولوجيا العسكرية

-التسليح ورفع قدرات الدفاع

-المناورات المشتركة

-الصناعات العسكرية

-التعارض الجزائري -المغربي في التعامل مع قضايا الهجرة والإرهاب: من منظور عام، تسعى الرباط إلى التأثير على العمل الخارجي باستخدام التحكم في تدفق الهجرة أو التعاون مع الاتحاد الأوروبي.(عن طريق التطبيع، زيادة صفقات السلاح مع إسرائيل وال و م ...). مثال: اتهام الرئاسة الجزائرية المغرب بقصف شاحنتين جزائريتين وقتل ثلاثة من مواطنيها في الصحراء الغربية اعتبر موقع هسبريس المحلي أن إحداه المنطقتان الجديدة يأتي لمواجهة استنزافات الجيش الجزائري، بينما رأت صحيفة الأحداث المغربية أن الخطوة تهدف إلى الحد من الجريمة العابرة للحدود وتعزيز قدرات الدفاع وسلامة أرض الوطن.

-تجارة المخدرات: حسب تقرير للأمم المتحدة أصبح المغرب أول بلد منتج للحشيش (cannabis) في العالم بمقدار 47400 طن سنويا، وهو ما يمثل 12 مليار دولار في السوق الدولية والذي أعطى لمعبر الكركرات(Guerguerat)^(*) قيمة استراتيجية حيث أصبح المعبر الوحيد لتمير المخدرات نحو افريقيا واسيا وأوروبا فحسب التقرير تشير الاحصائيات بأن 80% من الحشيش المستهلك في أوروبا يأتي من المغرب.

(*)لكركرات منطقة عازلة منزوعة السلاح خالية من أي وجود عسكري للأطراف الثلاث: المغرب وموريتانيا والبوليساريو موضوعة تحت حماية وحراسة قوة حفظ السلام للأمم المتحدة المينورسو، له أهمية كبيرة للمغرب اذ يجعل منه معبرا تجاريا وبوابته نحو افريقيا لبيع منتجاته وتبادل السلع والبضائع فقطعه من قبل الصحراويين شل حركة المرور عبر الحدود ونقل البضائع من المغرب الى موريتانيا والسنغال- ومن غرب افريقيا نحو اوروبا اتفاق يتعلق بين ملك المغرب الحسن الثاني والبوليزارية تحت اشراف الأمم المتحدة في 6 سبتمبر 1991 ينص على منع كل تواجد للجيش المغربي في منطقة تمتد إلى 30 كلم غرب الجدار الترابي(وهو حاجز رملي مبني على مسافة قرابة 2500 كلم عبر الصحراء الغربية عازلا المناطق التي تسيطر عليها القوات المغربية عن أراضي البوليساريو والحدود الموريتانية-الجزائرية الذي أقامته المملكة المغربية لحماية وحداتها من ضربات المقاتلين الصحراويين ويمنع على الطرفين الاقتراب او اطلاق النار أو حتى دخول المنطقة المحظورة الممتدة لمسافة 5 كلم غرب وشرق الجدار.أنظر: أحمد عظيمي، ص.113.

➤ تأثير المناخ الأمني حول الصحراء الغربية على الديناميكيات الإقليمية في المنطقة: أظهرت الأزمة الدبلوماسية بين المغرب وتونس حول الصحراء الغربية تأثيراً على المشهد المغربي. كان الموقف التقليدي لتونس لعقود من الزمن هو البقاء على الحياد حول نزاع الصحراء الغربية. ففي أغسطس 2022، استضافت تونس مؤتمر الاستثمار الياباني الأفريقي (تيكاد 8)، استقبل من خلاله الرئيس التونسي رئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، الأمر الذي أثار غضب الرباط استدعت فيه الحكومة المغربية سفيرها للتشاور تعبيراً عن رفض زيارة الرئيس البوليساريو إلى تونس، وفي موازاة ذلك قالت تونس إن الاتحاد الإفريقي أصدر دعوة مباشرة إلى الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية باعتبارها عضو كامل العضوية في الاتحاد الإفريقي للانضمام إلى المؤتمر إلى جانب المغرب، كما فعلت في مثل هذه التجمعات السابقة. واستدعى البلدان سفيريهما وأصدرا بيانات قاسية ضد بعضهما البعض فسر المراقبون مثل هذه الخطوة على أنها علامة على التقارب التونسي-الجزائري في مصالحها الاستراتيجية أكثر من الرباط، في سياق تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأزمة السياسية الطويلة.

الحلقة الثانية: القطيعة الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب

بنت الجزائر قرار القطيعة الدبلوماسية مع المغرب في أغسطس/آب 2021 مستشهدة بقائمة طويلة من الاستفزازات والأعمال العدائية من الرباط.¹ لم يشكل القرار الجزائري بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب أي نوع من المفاجأة⁽²⁾ لأن التنافس الجزائري-المغربي ليس وليد الخلاف الحدودي حصراً.⁽³⁾

¹ إن عجز الأمم المتحدة عن إيجاد حل مستدام وعادل للصراع، والدعم الضمني من الجهات الغربية مثل واشنطن وباريس والأمم المتحدة للمغرب، والانسحاب المرجح بشكل متزايد لبعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الوقت الذي تكافح فيه لإعادة الإمداد. يمكن أن يدفع في نهاية المطاف المغرب أو جبهة البوليساريو نحو حملة عسكرية على أمل فرض وضع قائم جديد. وتقوم القيادة العسكرية الجزائرية حالياً بالتخطيط للطوارئ نظراً لاستضافة قادة جبهة البوليساريو المتمركزين في تندوف، بينما تأمل الجزائر دبلوماسياً أن يساعد انتخابها الأخير لعضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تأكيد موقفها بشأن الصحراء الغربية.

² وليد عبد الحي، العلاقات الجزائرية المغربية وراهنية الأحداث التي تطبعها هذه الأيام بعنوان: الجزائر والمغرب من جديد

³ تجدر الإشارة أن التناقض الجزائري المغربي أعمق وأشمل من قضية الصحراء الغربية، إذ ظهر التنافس الأيديولوجي بين الجارين بمجرد استقلال الجزائر، ففي حين تبنت هذه الأخيرة توجهها عربياً، ملتحقة بالمعسكر الراديكالي العربي، واشتراكيا قريباً من الكتلة الرقبة، كان المغرب أحد أقطاب المعسكر العربي المحافظ الذي يعول عليه الغرب في مواجهة التيار القومي العربي والمد الشيوعي في العالم العربي، لكن الغرب مل الأنظمة العربية الموالية له أخطأ في تقديره ذلك أن لا جزائر بومدين ولا مصر عبد الناصر كانت شيوعية بل إن كلا

فالتناقض في النظام السياسي وفي السياسات الداخلية والخارجية وفي الثقافة السياسية ناهيك عن تاريخ مثقل بالعداء بين البلدين، إلى جانب الصراع الجيوستراتيجي حول الزعامة الإقليمية، تزايد الاهتمام الإسرائيلي بشكل كبير في الجامعات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية بدراسة الجزائر، فاستطلاعات الرأي الإسرائيلية تشير إلى أن الإسرائيليين يعتقدون أن المجتمع الجزائري هو المجتمع العربي الأكثر كراهية لإسرائيل والذي يجب جره إلى ميدان التطبيع.⁽¹⁾ أجواء التوتر والمنافسة الإقليمية قد استمرت مخيمة بضلالها على العلاقات المغربية الجزائرية، بسبب تشبث الطرفين بمواقفهما بخصوص قضية الصحراء نظرا إلى تعقد المشكلة وعلاقتها بالوضع الداخلي في كلا البلدين، فقضية الصحراء في المغرب من أولى الأولويات وفي الجزائر مازال هذا الملف يدخل في نطاق المؤسسة العسكرية وضمن مجالها المحفوظ، يشكل نزاع الصحراء الغربية هاجسا أمنيا بالنسبة للجزائر.

في استعارة لـ"فخ ثوسيديس"⁽²⁾ تنظر الجزائر إلى العلاقات التطبيعية بين المغرب وإسرائيل بريبة، وهو ما جعل بعض المحللين المهتمين بالشأن المغربي يربطون بين ما قامت به الجزائر من إجراءات غير مسبوقة ضد المغرب وبين إقامة علاقات مغربية إسرائيلية.³

➤ غلق المجال الجوي أمام الطائرات المدنية والعسكرية المغربية:

أعلن المجلس الأعلى للأمن في الجزائر غلق مجاله الجوي أمام جميع الطائرات المدنية والعسكرية المغربية وكذلك الطائرات التي تحمل أرقام تسجيل مغربية، وحظر الرحلات الجوية المدنية والعسكرية المغربية فوق المجال الجوي الجزائري؛ وإلغاء الاجتماعات الدولية المتعددة الأطراف التي يمكن أن يحضر فيها كلا البلدين، (غياب الوزيرين المغربي والجزائري في اجتماع الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط

الزاعمين ناهض المد الشيوعي، على أية حال حاول المغرب أن يستغل التقارب الايديولوجي بين الجزائر والكتلة الشرقية ليظهر للغرب أهمية دوره الاستراتيجي في المغرب العربي لمواجهة الجزائر مضميا بذلك شرعية على الزعامة الإقليمية. لتفاصيل أكثر أنظر:

عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 64.

¹ وليد عبد الحي، العلاقات الجزائرية المغربية وراهنية الأحداث التي تطبعها هذه الأيام، مرجع سابق.

² استعمل لوصف العداء بين إسبيرة وأثينا في القرن الخامس قبل الميلاد، بين قوة حاكمة وقوة ناشئة أنظر: مصطفى جالي، "التسلح

الجزائري- المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة"، ورقة تحليلية، 2021، مركز الجزيرة للدراسات، ص ص. 20-21.

³ مصطفى جالي، التسلح الجزائري- المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة، مرجع نفسه.

في برشلونة؛ وتعليق الاجتماع الروسي- العربي في مراكش، الذي دُعي إليه الوزير الجزائري؛ الصدامات الجدلوية بين الدبلوماسيين في مختلف محافل الأمم المتحدة⁽¹⁾.

➤ عدم تجديد العقد الخاص بخط أنابيب المار عبر المغرب نحو أوروبا:

جاء إعلان وزير الطاقة الجزائري عن عدم تجديد العقد الخاص بخط أنابيب الغاز^(*) بين المغرب العربي وأوروبا، والذي يوزع الغاز الطبيعي على إسبانيا، الأمر الذي أدى إلى وقف كافة الإمدادات الغازية إلى المغرب، تشير الإحصائيات المتعلقة بهذا الأنبوب إلى أن المغرب يحصل سنويا على حوالي 800 مليون م3 من الغاز الطبيعي لتغطية جزء من احتياجاته من الطاقة، بالإضافة إلى مقدار العملات التي تبلغ حوالي 7% وتمثل 200 مليون يورو سنويا بالإضافة إلى توفير فرص العمل الأمر الذي يشكل تداعيات سلبية للمغرب بعد عدم تجديد عقد خط الغاز⁽²⁾ وإلغاء عقود المشاريع المشتركة العاملة في كلا البلدين؛ وتعليق العقد الثنائي للاستخدام المشترك لخط أنابيب الغاز بين المغرب العربي وأوروبا الذي يربط بين الجزائر والمغرب وإسبانيا والبرتغال. وذهب الرئيس الجزائري إلى أبعد من ذلك في مارس 2023 عندما قال في مقابلة إن علاقات بلاده مع المغرب "وصلت عمليا إلى نقطة اللاعودة.

مما سبق نستنتج أن رد فعل الجزائر كان مزدوجا؛

- الأول دبلوماسي عن طريق: إرسال رسائل إلى موسكو الغاية منها التحقق من ضمان الحصول على دعم روسيا باعتبارها المورد التقليدي للجيش الجزائري، ومن خلال تكثيف الجهود تجاه الإدارة الأمريكية الجديدة بهدف إلغاء المرسوم الرئاسي الذي يعترف بالسيادة المغربية على الصحراء؛

-أما الثاني فقد اتخذ طابعا عسكريا تهديديا بإجراء مناورات في 17 و18 يناير/كانون الثاني باسم "الحزم 2021" والتي حظيت بتغطية إعلامية واسعة النطاق في منطقة تندوف على بعد بضعة عشرات من الكيلومترات من الحدود مع المغرب، كانت مناسبة الإستعراض أحدث جيل من المعدات الروسية (سوخوي سو، 30- دبابات تي- 72 مروحيات -Mi35، وغيرها). ويفسر جزئيا هذا السلوك طموح الجزائر الشديد في أن تكون القوة العسكرية المهيمنة في المنطقة.

¹ Pedro Canales, Morocco and Algeria: will there be war in 2022, atalayar, Wed, 12/29/2021.

^(*) بدأ يعمل منذ عام 1996 ويصل خط أنابيب الغاز الطبيعي المغرب العربي-أوروبا بين حقل حاسي الرمل في أقصى جنوب الجزائر عبر المغرب إلى قرطبة في إسبانيا والبرتغال والمغرب بالغاز الطبيعي.

² مبروك ساحلي، "قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب، الأسباب والتداعيات" (أبحاث ودراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2021، ص.8.

ولكن إن قطع العلاقات مع المغرب، لا ينبغي بالضرورة أن يفهم على أنه عمل عدواني نموذجي للصراع في المنطقة. تعتبر هذه الأنواع من المطالبات والتصعيد أمراً طبيعياً في ظل المنافسة السلمية طالما لم تتبعها إجراءات أحادية.

2-المستوى الثاني: عدم التوافق والاستقرار السياسي في تونس

يشكل الاستقرار في تونس أيضاً مصدر قلق للجزائر، وخاصة من منظور الأمن القومي وسلامة الحدود. إن الانهيار الاقتصادي في تونس قد أعطى الجزائر سبباً كبيراً للقلق، بما في ذلك الصعوبات التي تواجهها السلطات في إدارة حوار محلي رفيع المستوى وحاجتهم المستمرة للمساعدة المالية، ولا يزالون يدركون تماماً المخاطر الأمنية والاجتماعية والاقتصادية العديدة التي يمكن أن تتطور في حالة انهيار تونس.

3-المستوى الثالث: فشل الدولة في ليبيا ومعضلة الدولة-الأمة غير المكتملة في ليبيا

يشير انهيار الدولة إلى الفشل المؤقت للسلطة المركزية الذي لا يتم استعادته أو استبداله بشكل فوري⁽¹⁾. يتسم فشل السلطة المركزية بعدم قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية المتمثلة في الحكم والحفاظ على الاستقرار والمشاركة الاقتصادية. إدراج كلمة مؤقتة يشير إلى تلك الحالات التي لا يمكنها التعافي من الانهيار وتفشل بالفعل أو تذوب (هذه الحالة لا تنطبق على ليبيا).^(*)

مع بدء غزو الجيش الوطني الليبي لغرب ليبيا في أبريل 2019، بدأت العديد من الميليشيات المتمركزة في تلك المنطقة في القتال ضد الجيش الوطني الليبي تحت مظلة حكومة الوفاق الوطني. وكان العديد من هذه الجماعات في السابق معارضين لبعضهم البعض قبل غزو الجيش الوطني الليبي، وقد قاتلوا مؤخراً فيما بينهم في غرب ليبيا. ومع ذلك، فإن هذه الجماعات المتحالفة الآن مع حكومة الوفاق الوطني تعارض إلى حد كبير شخصية حفتر. وقد أدى هذه التعبئة للقوى المتناحرة سابقاً إلى الحد من قدرتها على

¹ ايدن هبير، "خرافة الدولة الفاشلة والحرب على الإرهاب: نحو تحدي الحكمة"، ترجمة: محمد حمشي، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (44) 2020، ص.100.

^(*) لم يتم تضمين مصطلح الانهيار بشكل مطلق ونكمن أسباب استبعاده هي إما لأن العوامل لم تؤدي إلى حل الدولة- كانت حالات لتغيير النظام بدلاً من انهيار الدولة الحقيقي، فالانهيار حدث في دول كانت بالفعل منخفضة للغاية قبل الانهيار. بشكل عام، لا تعاني الدول ذات المكانة العالية جداً من الانهيار لأن لديها حلفاء أقوى ونفوذاً في النظام الدولي يمكن استخدامه لحماية الدولة في حالات انهيار الدولة، يظهر فقدان المكانة في تفكك العلاقات السياسية والاقتصادية المهمة وإبعاد الدولة عن الشؤون الدولية. قد تظل القدرة المادية للدولة سليمة بعد تعافي الحكومة ولكن سوف تتعرض شرعيتها واحترامها لأضرار بالغة مما يضر بقدرتها على المشاركة في الشؤون الدولية وتحقيق أهدافها على نطاق عالمي.

القتال بشكل متماسك كقوة واحدة تابعة لحكومة الوفاق الوطني، بدلاً من القتال كمجتمعات منفصلة لتحقيق هدف مماثل. كان تدفق الأسلحة إلى ليبيا من الداعمين الأجانب ينتهك أيضاً حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والذي فرض منذ عام 2011. وكان وقف تدفق الأسلحة الأجنبي أيضاً أمراً أساسياً في اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في يناير/كانون الثاني 2020 بواسطة دعم الأمم المتحدة. البعثة في ليبيا (UNSMIL). بعد عدة اتفاقات لوقف إطلاق النار في أوائل عام 2020، تمكنت قوات حكومة الوفاق الوطني من دفع المقاتلين الموالين للجيش الوطني الليبي للخروج من طرابلس شرقاً باتجاه مدينة سرت، التي تقع في منتصف الطريق تقريباً بين طرابلس وبنغازي اعتباراً من يوليو 2020. تمثل الحملة الفاشلة التي شنتها قوات الجيش الوطني الليبي التابعة للجنرال خليفة حفتر ضد حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة في عام 2019 شكلاً مختلفاً من أشكال التدخل عن الحالات السابقة. أولاً، رغم انحيازه لبعض الأطراف، فإن تدفق الأسلحة وأنواع الدعم المادي الأخرى يشكل تدخلاً غير مباشر وليس تدخلاً مباشراً. وهذا يعني أنه من المتوقع أن يؤثر هذا الدعم على شبكات الصراع حتى لو لم يكن مختلف الداعمين الأجانب متورطين بشكل مباشر في أي حدث عنيف محدد في المنطقة. ثانياً، نظراً لوجود تدخلات حزبية متنافسة تحدث في وقت واحد، فإن الصراع الليبي الحالي قد يكون أكثر تشابهاً مع أمثلة أخرى للحروب الأهلية الدولية حيث تدعم القوى الأجنبية أطرافاً متعارضة خلال فترات انهيار الدولة.⁽¹⁾ أدت الحرب في ليبيا الغنية بالنفط إلى مخاوف من انهيار النظام المصرفي في البلاد وسط انخفاض كبير في قيمة الدينار الليبي ونقص في السيولة النقدية.⁽²⁾

تؤثر الميليشيات في ليبيا في زعزعة الاستقرار بشكل كبير، حيث يتكون كل من الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق الوطني من عدد لا يحصى من الميليشيات المحلية التي تتسم ولاءاتها بالتقلب إلى حد ما ولا تكاد تشكل كياناً سياسياً وعسكرياً موحدًا. إن الطبيعة المتباينة للطرفين المتحاربين الرئيسيين في الصراع الليبي تجعل احتمالات وقف إطلاق النار بين الجيش الوطني الليبي وحكومة الوفاق الوطني بعيدة المنال، حيث يسعى كل عنصر من مكوناتهما إلى تحقيق أهداف متباينة.

تنظر كل من المغرب والجزائر إلى ليبيا كجزء من المنافسة الجيوسياسية الحدودية على الصحراء والساحل، فعلى سبيل المثال، يستفيد المغرب استراتيجياً عندما تمتص ليبيا غير المستقرة موارد واهتمام

¹ جلال حرشاوي، "قرب لا يبعث على الراحة كيف تواجه الجزائر الصراع في ليبيا"، ص.4: متاح على الرابط التالي:

https://twitter.com/JMJalel_H/status/1074646079398928384.

² Jurgen Scheffran, op cit, p.15.

منافستها، لأن هذا الأمر يكون على حساب الجبهة الغربية للجزائر، والمسافة الفاصلة بين ليبيا والمغرب تتيح للأخيرة دعم نطاق أوسع من السياسات في ليبيا، ومقارنة بخصمه في الشرق، فإن المغرب في الواقع أقل عرضة من الجزائر للآثار الناجمة عن التدهور المحتمل للأمن الليبي، ولو قامت مجموعة القوى الأوروبية أو الخليجية بوضع سياسة لليبيا يمكن أن تعمل بشكل غير مباشر على عزل الجزائر ضمن منطقتها، فإن الرباط على الأرجح ستدعم مثل هذه السياسة وهو واضح بعد التصريحات الأخيرة للمغرب في منظمة عدم الانحياز.⁽¹⁾

➤ ملف الهجرة:

وفقاً لمنظمة العمل الدولية (ILO)، يستلزم الأمن الاقتصادي مجموعة من الضروريات المعيشية الأساسية مثل الصحة والتعليم والسكن والحماية الاجتماعية. هذا مصدر قلق آخر لشمال إفريقيا في عام 2019.

إن المهاجرين والأسلحة والمخدرات يتم تهريبها عبر حدود دول شمال إفريقيا. تقاتل الحكومات في المغرب العربي للسيطرة على الحركة غير المشروعة للأشخاص والبضائع على طول حدودها، والتي تشكل تهديدات أمنية أكبر وتتطلب جهوداً سياسية منسقة بين الدول. كما كتب "جاك روسيليه" في مقال بعنوان "كسر معضلة أمن الحدود في شمال إفريقيا"، فإن "دمج جهود الأمن عبر الحدود على المستويين الإقليمي والمحلي مع استراتيجية تنمية اقتصادية عملية توفر موارد اقتصادية بديلة للتهريب والاتجار بالبشر يمكن أن يساعد في استقرار المنطقة.

المطلب الثالث: دور العامل الخارجي في إنكفاء الخلافات الجوارية بالشكل الذي يؤثر في سياسات بناء مركبات أمن جوارية

من الضروري إدراك أن العلاقات المغربية - الإسرائيلية ليست بعيدة عن توترات العلاقات المغربية الجزائرية، فقد بدأت علاقات المغرب مع إسرائيل بشكل سري منذ بداية الستينات من القرن الماضي عندما أرسلت إسرائيل للمغرب في أكتوبر عام 1963 طائرات حربية من طراز مستير ودبابات من صنع فرنسي عبر صفقة رتبها شاه ايران لمواجهة القوات الجزائرية، وقد وردت هذه المعلومات في دراسة بعنوان (Israeli Institute For Regional Foreign Policies) وتشير نفس الدراسة الإسرائيلية إلى تزويد إسرائيل للمغرب بطائرات بدون طيار (المسيرة) عام 2013 عبر فرنسا، ناهيك قيام المغرب بتعديل دستورها عام

¹ جلال حرشاوي، مرجع سابق.

2011 حيث نص الدستور المغربي الجديد على اعتبار التراث العبري -اليهودي جزءا من مكونات التراث المغربي (وهو نص لا يوجد في دستور أي بلد عربي أو إسلامي) وقد تم نتيجة هذا التعديل الدستوري إعادة ترميم وصيانة كافة المعابد والمدارس والمقابر اليهودية في المغرب، بل تم إعادة اطلاق أسماء يهودية على بعض المعابد وبمشاركة من الملك المغربي الحالي. (1)

في ظل تطلع الجزائر بخروج الأطراف الأجنبية الإقليمية والدولية من ليبيا حتى تجد نفسها أمام الوجود الإسرائيلي في المنطقة مما شكل الوضع صلب اهتماماتها ومنه أصبحت حدودها اليوم على صفيح ساخن من كل الجهات وهي التي تسعى بكل الطرق إلى إبقاء الجبهة مع المغرب وتونس تشكل أمانا قوميا وحدوديا⁽²⁾، كان العامل الوحيد الذي ساهم أكثر من غيره في رفع درجة الصراع المجدد سابقاً حول الصحراء الغربية في العقود الأخيرة هو سلسلة تغريدات للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 10 ديسمبر 2020، اعترفت فيها الولايات المتحدة من جانب واحد بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، مقابل قيام الرباط بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع دولة إسرائيل. إن إعلان ترامب - وهو أحد القرارات الأخيرة التي اتخذها قبل مغادرة البيت الأبيض، والذي جاء نتيجة الخلاف بينه وبين السيناتور الأمريكي جيم إنهوف، وهو مؤيد قوي لجبهة البوليساريو - لم يساعد في دفع حل قضية الصحراء الغربية بل على العكس من ذلك، فقد أدى ذلك إلى تصلب مواقف جميع الأطراف المعنية.

أسفرت الصفقة عن نتيجتين رئيسيتين:

1/ دفعت الرباط إلى الاعتقاد بأن إعلان الولايات المتحدة قد حسم الصراع لصالحها، وهو ما تُرجم أولاً إلى سياسة خارجية أكثر عنفاً، مما أطلق العنان لأزمات مع ألمانيا وإسبانيا في عام 2021. والإحباط عندما لم تتبع أي دولة كبرى أو منظمة دولية أخرى - الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الأفريقي أو جامعة الدول العربية - خطوات ترامب؛

2/ عطلت التوازن غير المستقر بين المتنافسين على الهيمنة الإقليمية في المغرب العربي، وبلغت ذروتها بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أغسطس 2021، وسط وابل متصاعد من الاتهامات المتبادلة وإظهار العداء والانتقام.

¹ وليد عبد الحي، العلاقات الجزائرية المغربية وراهنية الأحداث التي تطبعها هذه الأيام بعنوان: الجزائر والمغرب من جديد:

² US-Algeria Relations Remain Troubled, op cit.

فوجئت الحكومة الجزائرية بهذا التحول في السياسة الأمريكية، وسرعان ما أدانته. ووصف رئيس الوزراء الجزائري عبد العزيز جراد التطور بأنه "مناورات أجنبية تهدف إلى زعزعة استقرار الجزائر"، وادعى أن "هناك الآن رغبة لدى الكيان الصهيوني [إسرائيل] في الاقتراب من حدودنا". ولطالما كانت الجزائر مناصرة للقضية الفلسطينية وترى أن الجهود الإسرائيلية لإقامة علاقات رسمية مع المغرب تشكل تهديداً أمنياً بسبب إمكانية التعاون العسكري الإسرائيلي المغربي. في غضون ذلك، أصدرت وزارة الخارجية الجزائرية بياناً قالت فيه إن القرار الأمريكي ليس له أي أثر قانوني لأن نزاع الصحراء الغربية هو مسألة تصفية استعمار لا يمكن حلها إلا من خلال تطبيق القانون الدولي. مما لا شك فيه أن القرار الأمريكي بشأن الصحراء الغربية من شأنه أن يعزز الجهود الدبلوماسية التي يبذلها المغرب فيما يتعلق بالنزاع. ورغم أن المغرب يسيطر على نحو 75 في المائة من الصحراء الغربية، فإن جبهة البوليساريو تسيطر على الـ 25 في المائة المتبقية، وقد تم الاعتراف بإدارتها السياسية من قبل العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهي عضو كامل العضوية في الاتحاد الأفريقي.

من الواضح أن خطوة ترامب - التي لم تتراجع عنها إدارة بايدن ولكن لم يتم دفعها أكثر أيضاً - جعلت مهمة المبعوث الشخصي الأخير للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية، ستافان دي ميستورا - الذي تم تعيينه في أكتوبر 2021 - مهمة مستحيلة تقريباً. وقد باءت محاولات إعادة إطلاق المفاوضات المباشرة بين الطرفين بالفشل حتى الآن. كما أن الدعم الذي تلقاه المغرب من بعض البلدان لخطة الحكم الذاتي لعام 2007 للإقليم المتنازع عليه لم يكن واضحاً كما كان يرغب، مما ترك موقف الرباط التفاوضي في وضع أقل فائدة مما كان متوقعاً في البداية في أواخر عام 2020.

➤ اللإيقين حول التمدد/التقارب الجزائري-الإيراني:

إن التقارب الجزائري الإيراني يزعم إسرائيل، كما أن تحرك الجزائر لتشكيل تيار جديد اعتماداً على دول متقدمة على غرار جنوب أفريقيا-كينيا- السنغال، ودول صاعدة إلى جنوب روسيا والصين بات يقلق الكيان الصهيوني باعتباره سيعطل مسار مشروع التطبيع الذي ترفضه الجزائر، تؤكد تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي في المنطقة الذي يعتمد فيه الكيان الصهيوني على المخزن لتنفيذه، تكشف نوايا المخزن والكيان الصهيوني قلقاً وخوفاً كبيرين لدى إسرائيل من تحرك الدبلوماسية الجزائرية، حيث أن إسرائيل تخشى من التمدد الإيراني-الجزائري خاصة في هذا الظرف بالذات، أين تقود الجزائر جهوداً قوية من أجل حشد دعم دول قوية لإحداث التوازن من أجل طرد وكسر محاولة إقحام الكيان الصهيوني في الإتحاد الإفريقي،

والمنطقة بشكل عام، خاصة أن عددا من الدول الأفريقية اصطفت مع موقف الجزائر على غرار مصر، لكن إسرائيل تعي جيدا أن الجزائر هي المحرك الحقيقي والفاعل لهذا التيار الرافض للتطبيع والذي يتوافق مع الموقف الإيراني وبالتالي ستكون الجزائر شوكة في حلق إسرائيل ضد مشروع التطبيع ودعم القضية الفلسطينية في المغرب العربي وإفريقيا فيما تشكل إيران شوكة هي الأخرى في الجهة الشرقية وجبهة الصمود الجديدة هذه التي تشترك فيها الجزائر وإيران.

تسعى إسرائيل مع نظام المخزن على تطويق تحرك أي نظام يعطل عملية التطبيع عبر إثارة الفتنة داخليا ومحاولة زعزعة استقرار في جوارها، وحدودها لاسيما أن هذا التحرك والتقارب الإيراني الجزائر قد فاجأها وجاء في وقت قامت فيه عديد الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل، إسرائيل غير مستعدة لهذا التقارب الذي يهدد مصالحها ومخططاتها، خاصة وأن الجزائر تتحرك على أكثر من جبهة وتعمل على كسب دول أفريقية قوية بجانبها الأمر الذي سيجعلها ورقة فاعلة على الصعيد الدولي حيث أنها تخشى من هذه المنظومة الدولية الجديدة التي تهدد مصالحها، وهو ما يربك إسرائيل كما يربك المخزن الذي قال إنه قدم تنازلات كبيرة للكيان الصهيوني من أجل كسب ملف الصحراء الغربية، لكنه اصطدم مؤخرا بموقف واشنطن الذي أحال الملف إلى هيئة الأمم المتحدة وقتل بذلك كل الآمال التي علقها المخزن على واشنطن من خلال صفقة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب.

المبحث الثاني: ميزان القوى الاستراتيجي في المغرب العربي ومعضلة السباق نحو التسليح للمغرب

والجزائر

إن ميزان القوى الاستراتيجي في المغرب العربي تحدده الاعتبارات التالية:

1- الاعتبارات الأمنية : تبقى الدوافع الرئيسية لتفسير وتيرة الإنفاق على التسليح مرتبطة بالدوافع الذاتية المرتبطة بالتهديدات الأمنية الجديدة التي تواجه دول المنطقة.

2- التنافس الإقليمي حول المكانة الإقليمية مرتبط بالدوافع الموضوعية التي تدور حول التنافس على مكانة القوة المركزية الأولى في المنطقة.

3- جدلية/حدود العلاقة بين معضلة الدفاع/الأمن والإنفاق على التسليح والتنمية

المطلب الأول: معضلة الشك ومأزق سباق التسلح

الفرع الأول: التوازن العسكري بين البلدان المغربية

إن التهديدات التي تستشعرها الجزائر في محيطها الإقليمي ليست وهمية أو ذريعة لبسط هيمنتها على المنطقة، بل تستند إلى حقائق تاريخية وموضوعية. حددت البيئة الإقليمية المغربية مثل هذا الإدراك للتهديد والذي تعطي فيه الأولوية للقوات البرية، فالجزائر وتونس والمغرب لهم نفس التصور لدور القوات البحرية الذي يبقى ثانويا في ميزان القوى الإقليمي، تعتقد الجزائر أن أسطولها موجه لصراعات محدودة أو قصيرة الأمد، فهي لم تتجاوز بعد مرحلة كمجرد "محور تهديد" على عكس بعض الدول التي تجاوزت هذه المرحلة التي نظمت وطورت قواتها البحرية لتكون قادرة على خوض عمليات واسعة. لكن مع الأحداث التي شهدتها المتوسط والتي أظهرت مدى ارتباط الأمن الجزائري بالأحداث الجارية فيه. تطور الإدراك الجزائري للتهديد. تزامن هذا تقريبا مع شروع الجزائر في برنامج واسع لتحديث وتطوير قواتها البحرية. (1)

إن الإنفاق العسكري في الدولتين (الجزائر، المغرب) يسير/ يتطور بوتيرة متسارعة رغم تأثيره على السياسات أو القطاعات الأخرى (الاجتماعية/التنمية) ولكن يبقى تطور الإنفاق بين البلدين يرتبط بالأولويات الأمنية لأمنها القومي. قامت الحكومة برفع مستوى الترسانة الجزائرية، بتوقيع مشتريات بمليارات الدولارات مع روسيا والصين وإيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة من أجل المعدات العسكرية. واستثمرت البلاد في تطوير صناعة التسليح من خلال بناء مصانع إنتاج الأسلحة الصغيرة والذخائر. كما استثمرت المؤسسة العسكرية في التدريب الجيد على استخدام المعدات المتطورة وتقنيات مكافحة الإرهاب في العديد من الأكاديميات العسكرية التابعة لها وكذلك مع الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (فرنسا وبلجيكا والمملكة المتحدة). وقد حققت الجزائر، من خلال تحديث عسكريتها وإضفاء الطابع المهني عليها، قدرات عسكرية هائلة لا يزال استخدامها ناقصا. وينبغي استخدام هذه القدرات العسكرية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وحماية المصالح الأمنية داخل الجزائر وأيضا على الجانب الآخر من الحدود الوطنية. فالتغييرات في الأمن الإقليمي وظهور حرب غير متناسقة يجبر القوات المسلحة على التحديث، وعلى أن تصبح أكثر مهنية.

إن الصناعة العسكرية في الجزائر صناعة صغيرة ولكنها ناشئة ببطء. ونظرا لمكانتها كأحد العسكريين العرب المدربين تدريباً جيداً، تتجه الجزائر نحو التطور الكبير في صناعتها العسكرية. ومع ذلك،

¹ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص. 45.

فإنها لا تزال مشترية للأسلحة في الغالب من روسيا والصين وفرنسا، ومؤخراً ألمانيا وإيطاليا وتركيا والولايات المتحدة. وتسمح هذه الاستراتيجية للعسكريين بتجنب الاختناقات، فقد عمل الجيش الوطني الشعبي أيضا في السنوات الأخيرة على تحسين التسليح والمعدات المكتسبة وبناء السفن (UAV) (HALE)، وطائرات النقل، والمقاتلات المتعددة القوارب، والمركبات المدرعة. إذ تعد الجزائر حاليا أكبر منفق عسكري في المنطقة الإفريقية.⁽¹⁾ وفقا لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام لعام 2022 فالجزائر والمغرب هما المستوردان الرئيسيان للأسلحة في المنطقة وفي كل القارة الإفريقية. حيث احتلت الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا والرابعة والعشرين بين أكبر مستوردي الأسلحة في العالم. من جهته، احتل المغرب المرتبة الثانية إفريقيا والأربعين في الترتيب العالمي.²

جدول رقم (02) يبين حجم مؤشرات المتغيرات المادية بين الدول المغربية 2024

المؤشر الدولة	عدد السكان	المساحة	ميزانية الدفاع	القوات شبه العسكرية
الجزائر	44.758,398	2.381.741	21.6000.000.000	150.000
المغرب	37.067.420	4446.550	12.088,000.000	50.000
تونس	11.976.182	163.610	1.260.630.000	12.000
ليبيا	7.252.573	1.759.540	3.4000.000	100.000
موريتانيا	4.244.878	1.030.700	190.000.000	5.000

إعداد الباحثة اعتمادا على إحصائيات Globalfirepower

في الوقت الذي تواصل فيه البحرية الجزائرية استثمارها في أسطولها من الغواصات والفرقاطات، ينوي المغرب استكمال دائرة تسليحه البحري بغواصات ستكون الأولى ضمن أسطوله؛ حيث تناقلت بعض وسائل الإعلام اهتمامه بغواصة "سكوربين" فرنسية الصنع لشركة "نافال غروب"، كما أن المغرب سبق له أن اقتنى من نفس الشركة "الفرقاطة" التي تعد من أهم القطع في أسطوله البحري. في الآونة الأخيرة، تحولت

¹Abdelkrim Dekhakhena, "Why Is Algeria Considering Changing its Military Doctrine", vol 20(, N°3, Journal of Military and Strategic Studies, centre of Military and Strategic Studies, 2021, p.102.

² اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي، 2022، التقرير الصادر عن معهد ستوكهولم للسلام.

المنافسة بين المغرب والجزائر من التركيز على الطائرات السريعة إلى إعطاء الأولوية للطائرات المسيّرة، التي يدرجها خبراء التكنولوجيا العسكرية في فئة الأسلحة القتالية المتفوقة، نظرا لصغر حجمها الذي يساعد على التخفي في إنتاج طائرات مماثلة يمكنها الإشتباك معها. وفق أجهزة الرادارات وفشل المصانع العسكرية العالمية -إلى حدود الساعة- للعديد من المنشورات العسكرية الدولية، تلقت القوات الجوية المغربية 13 طائرة تركية من طراز "بيرقدار TB2"، وهي الطائرات التي أثبتت كفاءتها مؤخرا في العديد من مساح العمليات، خاصة في اليمن وليبيا والعراق وسوريا بفعل السند العسكري الذي تقدمه للمدركات والدبابات. وذكرت منشورات أخرى أن القوات الجوية الجزائرية توصلت كذلك إلى اتفاق عسكري مع جمهورية الصين الشعبية للحصول على 24 طائرة مسيّرة من طراز "وينغ لونغ 2"، كل منها بسعر حوالي 5 ملايين دولار أميركي، ومن المتوقع أن يبدأ تسليم هذه المقاتلات السريعة في نهاية العام الحالي، على أن تُستكمل بحلول نهاية عام 2022.

تملك الجزائر جهازا عسكريا وشرطيا قويا إلى جانب شبكات استخباراتية واسعة وفعالة. وهي أول بلد يفتني الصاروخ المضاد للدبابات javelin hj-12 بالنسخة الصينية امريكي الصنع تسمح قدرة الصاروخ بخرق الدروع لأي دبابة قتالية معاصرة، كما يمكن استخدامه ضد سفن صغيرة ومروحيات.

أعلن رئيس الحكومة المغربية على مشروع القانون المالي 2022 رقم 76,21. ويتضمن مشروع القانون تفاصيل عن مبلغ قدره 115,953 مليون دولار أميركي (12.8 مليار دولار أميركي) خصص لـ "شراء وصيانة المعدات للقوات المسلحة الرويلية"، والذي زاد بمقدار 4,604 مليار دولار أميركي (508,625 مليون دولار أميركي) من الميزانية العسكرية لعام 2021.⁽¹⁾ بالإضافة إلى شراء منظومات أسلحة متقدمة، فإن الجهود التي يبذلها المغرب لتعزيز دبلوماسيته تجعل من بلد شمال افريقيا سوقا جذابة لشركات الدفاع في جميع أنحاء العالم. أسفرت خطط تحديث القوات الجوية المغربية عن عدد من صفقات الأسلحة مع الولايات المتحدة وتركيا، وفقا لخبراء الدفاع. وقد عززت هذه الصفقات حصول المغرب على الأسلحة الخفية، والطائرات بدون طيار الأمريكية، والذخائر الموجهة بدقة، والذخائر الموجهة بالليزر ومن بين العوامل

¹ Jihane Rahhou, Morocco, Algeria to Increase Military Spending in 2022, Details of the 2022 fiscal year from Morocco and Algeria show plans to allocate \$12.8 billion and \$9.7 billion respectively to military spending.

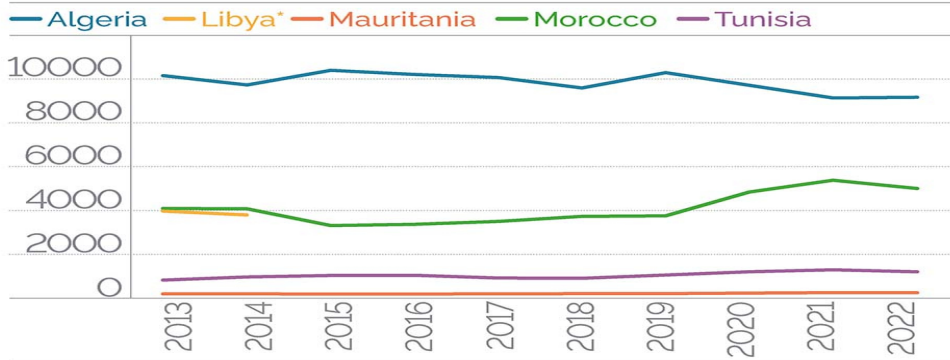
<https://www.morocoworldnews.com/2021/10/345169/morocco-algeria-to-increase-military-spending-in-2022>

الرئيسية التي دفعت المغرب والجزائر وتونس المجاورة إلى زيادة نفقاتها العسكرية في عام 2022 عدم الاستقرار الإقليمي، والتوتر المتزايد في منطقة الساحل، فضلاً عن التهديد المستمر بالهجمات الإرهابية.⁽¹⁾

تمثيل بياني (13) لمنحى يوضح حجم الإنفاق العسكري للدول المغربية (2013-2022)

How much does the Maghreb spend for its defence?

Military expenditure of the five Arab Maghreb Union countries in million US dollars (2013-2022)



* Data not available from 2015
Source: SIPRI

ISPI

Source : ISPI

الفرع الثاني: دينامية التسليح بين الجزائر والمغرب (2019-2024)

إن التنافس حول التسليح بين الجزائر والمغرب ليس جديدًا، لكنه ارتفع في سياق توترات جديدة، بلغ فيها التصعيد بين البلدين منحى خطيرا^(*) حتى عام 2020 تصدرت الجارتان قائمة الدول الأكثر إنفاقا على الأسلحة في القارة الإفريقية.

¹ Jihane Rahhou, op cit.

(*) وهو ما تم التطرق إليه في تكوين البيئة في المبحث السابق.

جدول رقم (03) يبين حجم الإنفاق العسكري بين الجزائر والمغرب 2019-2023

الدولة	2019	2020	2021	2022	2023
الجزائر	/	10,3م/د	9.1م/د	9.1م/د	13م/د
المغرب	/	4.8م/د	4,5م/د	5م/د	/

إعداد الباحثة بناء على إحصائيات Globalfirepower

في عام 2021، بلغ الإنفاق العسكري للجزائر 9.1 مليار دولار أمريكي (5.6% من ناتجها المحلي الإجمالي)، بينما بلغ الإنفاق العسكري للمغرب 5.4 مليار دولار أمريكي (4.2% من ناتجها المحلي الإجمالي). وبلغ الإنفاق العسكري الجزائري 9.7 مليار دولار عام 2022، مما يمثل زيادة قدرها 700 مليون دولار مقارنة بعام 2021. بارتفاع قدره 3.4% مقارنة بعام 2019 لكنه ظل إلى حد بعيد أكبر منفق في شمال إفريقيا وإفريقيا ككل؛ في حين بلغ 2020 الإنفاق العسكري المغربي 4.8 مليار دولار بزيادة قدرها 29% مقارنة بعام 2019 والثاني في إفريقيا بعد الجزائر، الجزائر والمغرب من بين الدول التي لديها أعلى إنفاق عسكري كحصة من الناتج المحلي الإجمالي المعروف أيضا باسم العبء العسكري، وهو أبسط مقياس للعبء الاقتصادي النسبي للجيش على البلاد. حيث أسهم الانخفاض الكبير في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري نتيجة لوباء كوفيد19 في زيادة العبء العسكري إلى 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 وهو أعلى عبء في إفريقيا والثالث في العالم، في حين بلغ العبء العسكري لدى المغرب 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ذاتها.¹

في هذا السياق خصص المغرب في سنة 2020 ما يقارب 4,5% من الناتج الداخلي الخام من ميزانيته لنفقات حساب قطاع الدفاع الوطني، أي بزيادة قدرها 30% مقارنة بالميزانية المخصصة لهذا القطاع سنة 2019، وذلك بتخصيصه 4.25 مليار أورو سنة 2020 مقابل 3.3 مليار أورو سنة 2019،

¹ اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي، 2020، التقرير الصادر عن معهد ستوكهولم للسلام.

<<https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=ZQ>>

فسرت هذه الزيادة بتمويل شراء أسلحة جديدة وتغطية زيادة النفقات العسكرية الموجهة للأفراد العسكريين، فلهذه الأخيرة وحدها، لوحظت زيادة الميزانية وانتقالها من 2.28 مليار أورو سنة 2019 إلى 3.1 مليار أورو سنة 2020.¹ ولرفع القيد من شأنه التعطيل في سياسة التسلح السريع للمغرب خلال هذه السنوات الأخيرة، استفاد قطاع الدفاع من ترخيص يسمح له من استغلال موارد الصندوق الخاص بالنفقات المسبقة لاقتناء التجهيزات (le fonds d'engagement par anticipation pour les dépenses d'acquisition) والتي قدرت مبالغه بـ 10.35 مليار أورو لاستغلالها في ميزانية 2020 وتسجيلها في سنة 2021، والذي يؤكد الزيادة في التسلح، من خلال الصندوق سجل النظام المغربي عمليات إنفاق قدرها 12,4 مليار دولار بعنوان 2021 لسنة 2022 في البند المسجل بعنوان "شراء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية" نفس الحساب السابق خصص له مبلغ 10.7 مليار دولار سنة 2019 في حين تم تسجيل مبلغ 9,3 مليار دولار في قانون المالية الخاص بسنة 2018.²

تبقى هذه المؤشرات جديرة بالذكر لفهم وتحليل الاستراتيجية المتبعة من طرف المغرب خاصة بعد العملية الأخيرة في منطقة الكركرات، ولكن تبقى الجزائر في الصدارة فيما يتعلق بالإنفاق العسكري إفريقيا بمعدل 10 مليار دولار سنويا منذ سنة 2012 مقارنة بالمغرب الذي يقدر معدل نفقاته العسكري السنوي بـ 3,5 مليار دولار.³ وفي عام 2023، وصلت ميزانية الدفاع المغربية إلى 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين ضاعفت الجزائر ميزانيتها الدفاعية تقريبا إلى 18 مليار دولار أمريكي، (إن تزايد عائدات الطاقة الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات يسمح للجزائر بتمويل مثل هذه الميزانية الدفاعية المتضخمة، مما يشير إلى توقيع عقود أسلحة كبيرة واحتمال تمويل العمليات خارج الحدود الوطنية).

احتل المغرب، المركز السابع في إفريقيا، وخسر 6 مراكز في التصنيف مقارنة بترتيب عام 2022. يأتي ذلك، بينما قررت الجزائر زيادة الميزانية العسكرية من 9.1 مليار لعام 2021 إلى 22.7 مليار لعام 2023. لدى الجزائر 1797 دبابة قتالية وأكثر من 50 ألف مركبة مدرعة و410 وحدات مدفعية متحركة. وفي المقابل، يمتلك المغرب 1761 دبابة، و31972 عربة مدرعة، و453 وحدة مدفعية ذاتية الدفع، و211 وحدة مدفعية مقطوعة، و48 راجمة صواريخ متقلبة.

¹ نفس المرجع.

² اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي، 2020، المرجع السابق.

³ نفس المرجع.

وفقاً لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) الذي يراقب عمليات نقل الأسلحة العالمية، خلال الفترة 2019-2023، كانت الجزائر والمغرب، على التوالي، من أكبر الدول المتلقية للأسلحة التقليدية الرئيسية على المستوى العالمي. ويستورد البلدان بشكل مشترك أسلحة أكثر من بقية القارة الإفريقية مجتمعة. في تصنيف مؤشر غلوبال فاير باور لعام 2023 احتل الجيش الجزائري الرتبة الثالثة على الصعيد العربي و26 عالمياً، بينما جاء الجيش المغربي في المرتبة السادسة عربياً، وفي المركز 61 عالمياً. أما الجيش التونسي فاحتل المركز التاسع على الصعيد العربي و73 عالمياً.

يستند تقرير أفريك في الواقع على معطيات مُعينة ودقيقة مأخوذة عن تصنيف موقع "غلوبال فاير باور" المتخصص في رصد المعطيات العسكرية للدول من عدة عتاد، وأيضاً على القدرة الحربية المحتملة لكل دولة. واحتلت الجزائر المرتبة الثانية من حيث القوة العسكرية في قارة إفريقيا للعام 2021 حسب تصنيف (Globalfirepower) المختص بالشؤون العسكرية. وأفاد الموقع بأن الجيش الجزائري جاء في المرتبة الثانية في إفريقيا مسبقاً بمصر، وقدر الموقع عدد أفراد القوات المسلحة النشطين في الجزائر بـ 280 ألف شخص، و551 طائرة و2024 دبابة، محتلاً بذلك المرتبة الـ27 عالمياً. أما الجيش الجزائري فقد جاء في المركز الثالث عربياً، وخامساً الجيش المغربي وفقاً للتصنيف. وضمّ التصنيف 138 دولة، واعتمد على أكثر من 50 عاملاً مختلفاً لتحديد ترتيب الدول. ولا يعتمد الترتيب على العدد الإجمالي للأسلحة المتاحة لأي دولة، بل يُركّز أيضاً، على تنوع الأسلحة لتوفير توازن أفضل.¹

واحتل الجيش الجزائري في المرتبة الأولى مغاربية والثالث عربياً وإفريقيا في تصنيف موقع غلوبال فاير باور المختص في الشأن العسكري لأقوى جيوش العالم لعام 2022. وجاءت الجزائر في المرتبة الأولى مغاربية، تلتها المغرب وتونس أما عربياً احتلت الجزائر المرتبة الـ3 بعد كل من مصر والسعودية، وإفريقيا جاء الجيش الجزائري في المرتبة الثالثة بعد مصر وجنوب إفريقيا.² ويستخدم الموقع المختص في الشأن العسكري في التصنيف أكثر من 50 عاملاً لتحديد موقع 140 دولة جاءت في التصنيف الحالي، تتضمن القوة العسكرية والمالية واللوجستية وغيرها.

صنف تقرير لموقع "غلوبال فاير بور" الأمريكي الجزائر، في المرتبة 23 عالمياً من حيث حجم الإنفاق العسكري، أي بأكثر من 9 ملايين دولار في 2022. ووفق المصدر ذاته، احتلت الجزائر المرتبة

¹ تصنيف "غلوبال فاير باور" لأقوى جيوش العالم، لعام 2022.

<https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/01/19>

² تصنيف "غلوبال فاير باور" لعام 2022، نفس المرجع.

الرابعة إفريقيا و 23 عالميا من ضمن 142 دولة في حجم الإنفاق العسكري في 2022 بـ 9.7 مليار دولار، تليها ليبيا التي احتلت المرتبة الخامسة إفريقيا و 52 عالميا بـ 3.4 مليار دولار، ونيجيريا بـ 5.9 مليارات دولار والمغرب بـ 5.4 مليار دولار ومصر بـ 4.4 مليارات دولار. وتونس 1,2 مليار دولار.

وأكد التقرير أن حجم الإنفاق العسكري هذا لا يعكس ترتيب الدول من حيث القوة العسكرية، فتونس لا يقل حجم الإنفاق العسكري لها عن 1.1 مليار دولار. للإشارة، صنفت الجزائر وفق معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، في وقت سابق الأولى إفريقيا خلال سنة 2021، من حيث الإنفاق العسكري بـ 9.1 مليار، في حين صنفت المغرب في المركز الثاني إفريقيا بـ 4.5 مليار دولار.¹

وأصدر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، تقريرا حول الإنفاق العسكري في عام 2021، ميرزا أن إجمالي الإنفاق العسكري العالمي ارتفع بنسبة 0.7 في المائة في عام 2021، ليصل إلى 2.113 مليار دولار. في إطار سياسة المغرب لتتويج التسليح يتطلع لاستلام عدة تجهيزات منها طائرات الأباتشي بغضون 2024، 12 طائرة مروحية للنقل الخفيف، 24 طائرة مروحية للنقل التكتيكي، طائرة حرب الكترونية، بطارية باتريوت باك 3 الأمريكية، و 25 طائرة أف 16.

وأوضح المعهد، أن الجزائر ضمن الدول الأكثر إنفاقا على التسليح في القارة الإفريقية، حيث بلغ خلال سنة 2021 9.1 مليار دولار تليها المغرب بـ 4.5 مليار دولار، فيما بلغ حجم الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، 5.59 في المئة للجزائر مقابل 4.18 في المائة للمغرب، في حين بلغ حجم الإنفاق العسكري من الإنفاق العام 15.24 في المائة للجزائر مقابل 13.20 للمغرب.²

رفعت الجزائر، ميزانيتها الدفاعية لعام 2023 بأكثر من الضعف مقارنة بعام 2022 لتصل إلى أكثر من 22 مليار دولار وبذلك تبقى ميزانية وزارة الدفاع الوطني في المركز الأول في بنود الميزانية العامة للدولة، تليها ميزانية وزارة المالية التي بلغت قيمة مخصصاتها أكثر من 22 مليار دولار. ورصدت الميزانية حوالي 3186 مليار دينار (أكثر من 22 مليار دولار) لنفقات الدفاع الوطني، بحسب مشروع القانون الذي أقره المجلس الشعبي الوطني. وقد بلغت ميزانية الدفاع الوطني 1300 مليار دينار (أكثر من 9 مليارات دولار). وتأتي هذه الزيادة غير المسبوقة على الإنفاق العسكري في سياق توترات شديدة بين الجزائر والمغرب، بعد أن قطعت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية مع الرباط في آب/أغسطس 2021 بسبب الخلافات

¹ اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي، 2020، التقرير الصادر عن معهد ستوكهولم للسلام.

² <https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=ZQ>

² اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي، 2020، التقرير الصادر عن معهد ستوكهولم للسلام، نفس المرجع.

العميقة بين الجارتين حول إقليم الصحراء الغربية المتنازع عليه والتقارب الأمني بين المملكة المغربية وإسرائيل.

وبموجب مشروع قانون المالية فإنّ القيمة الإجمالية للنفقات المتوقعة بلغت أكثر من 99 مليار دولار في حين بلغت قيمة العائدات المتوقعة 56.8 مليار دولار، أي أنّ العجز في الميزانية يزيد عن 42 مليار دولار. وتوقّعت الحكومة أن يصل معدّل النمو الاقتصادي في العام 2023 إلى 4.1% في حين توقّعت أن يبلغ معدّل التضخّم 5.1%. ووضعت الميزانية على أساس سعر مرجعي للنفط يبلغ 60 دولاراً للبرميل وسعر سوق يبلغ 70 دولاراً للبرميل.

وكان موقع قناة TV5 Monde الفرنسية توقف مؤخراً عند سياق ودلالة مضاعفة الجزائر ميزانيتها العسكرية للعام المقبل (2023) وبشكل غير مسبوق. وأوضح الموقع أنه منذ عام 2004 بلغ متوسط الميزانية العسكرية الجزائرية حوالي 10 مليارات دولار في السنة، لكن الحكومة الجزائرية قررت مضاعفة ميزانية الجيش للعام المقبل لتزيد عن 22 مليار دولار، وذلك في سياق التوترات بين الجزائر والمغرب، لا سيما حول المسألة الصحراوية.¹

ويشير الموقع إلى أن ميزانية المغرب لعام 2022، والتي ركزت على إجراءات الانتعاش الاقتصادي، تميزت بارتفاع حاد في الإنفاق العسكري، فأول مرة في تاريخ المملكة، تجاوزت ميزانية القوات المسلحة حاجز الـ 50 مليار درهم، أي أكثر من 4.3 مليار دولار. ويضيف الموقع أن المغرب زود نفسه بطائرات بدون طيار وصواريخ من تركيا والصين. وأصبحت تل أبيب أيضاً مورداً للأسلحة للمملكة. وستشتري الرباط في هذا الإطار نظام Skylock Dome الإسرائيلي من شركة Skylock Systems، وهو مصمم لرصد الطائرات بدون طيار وتحييدها.

في نهاية يناير/كانون الثاني 2021 أعلنت إدارة التجارة الدولية الأمريكية أن المغرب اشترى منظومة دفاع جوي باتريوت أميركية الصنع، المنتج الذي اشتهر عالمياً منذ حرب الخليج الثانية، هو نظام صواريخ أرض/جو متوسط المدى مصمم لتحديد التهديدات الجوية للقوى الأجنبية الخارجية، في مقابل تجهيز الجزائر قواتها بأنظمة SAM-300S الروسية.

¹ الجزائر تضاعف ميزانيتها العسكرية لأزيد من 22 مليار دولار وسط قلق من الفجوة التكنولوجية للجيش المغربي، تم تصفح الموقع يوم: 2023/05/13. متاح على الرابط التالي: <https://www.alquds.co.uk>

فيما يتعلق بالتنافس حول رادارات المراقبة، طلب الجيش المغربي نظامي رادار من نوع 400 Master Ground من الشركة الفرنسية Thales، مما يجعله مألوكاً لمجموعه خمسة أنظمة من هذا القبيل، بالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن يحصل المغرب على سبع رادارات من نوع TPS/AN77 من شركة Martin Lockheed الأمريكية، وسوف تمنح هذه المشتريات الأخيرة المغرب تغطية متعددة الطبقات للدفاع الجوي مع رادارات قادرة على الكشف عن الأهداف التي لها توقيع رادار منخفض - مثل الطائرات الخفية- والتحليق على ارتفاعات منخفضة جدا. الجزائر من جانبها تتوفر على مجموعة واسعة من أنظمة الرادار عالية الجودة، مثل NE-Rezonans روسية الصنع و Previous الصينية. عندما يتعلق الأمر بالطائرات المقاتلة، يثق الجيش الجزائري بالطائرات الروسية منذ عقود، وهو يفضل بشكل خاص تلك التي تصنعها سوخوي، والمعروفة -على الأقل خلال استعراضها- بترك الطيارين المقاتلين في جميع أنحاء العالم في حالة انبهار، كما أن قدرتها على المناورة لا مثيل لها.

جدول رقم (04) يبين المؤشرات المركزية والفرعية لظاهرة العسكرة (*) (Militarization) بين الجزائر والمغرب (2024)

الترتيب	المغرب	الترتيب	الجزائر	المؤشر
19	12.088,000.000	22	21.6000.000.000	ميزانية الدفاع
24	50.000	12	150.000	القوات شبه العسكرية
36	17.792.362	31	21.484,031	القوى العاملة المتاحة
61	55,000,000.000	25	6,000,000.00	الديون الخارجية
53	35,648,000.000	41	56,211,000,000	احتياطي أجنبي

(*) يتعلق بالوزن النسبي للمؤسسة العسكرية في التفاعلات الداخلية والخارجية للكيان السياسي الذي تنتمي إليه ويتم قياسها من خلال 06 مؤشرات فرعية يتم بها قياس الوزن النسبي للمؤسسة العسكرية في علاقتها بمجتمعها، بالنظر إلى تزايد حجم الانفاق العسكري بين الدولتين مؤشر على صراع وذلك يتضح من خلال مؤشرات الانفاق العسكري: السباق نحو التسليح مؤشرات الأحداث الأخيرة، **أنظر**: وليد عبد الحي، "مؤشرات العسكرة والاستراتيجيات الأمنية في الدول العربية" (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021، ص. 3-4.

55	303.336.000.000	43	487,716,000,000	القدرة الشرائية
39	255	20	605	مجموع الطائرات
26	83	21	102	الطائرات المقاتلة
145	0	16	42	هجوم مخصص
36	71	30	87	المدرّبون
28	04	23	10	المهام الخاصة
50	70	13	298	الطائرة المروحية
145	0	09	75	الطائرات المروحية الهجومية
37	13.710	18	35.990	العربات المدرعة

إعداد الباحث بناء على إحصائيات Globalfirepower

في عام 2024، احتلت الجزائر المرتبة 31 من أصل 142 دولة تم النظر فيها في المراجعة السنوية لبرنامج التمويل العالمي. يحمل درجة 0.4724 (PwrIdx)، واحتل المغرب المرتبة 56 من 142 من الدول التي تم النظر فيها في مراجعة GFP السنوية. وهي حاصلة على درجة (PwrIdx) 0.8573⁽¹⁾

واحتلت الجزائر المرتبة 34 في عدد السكان لأغراض ترتيب GFP، يتم استخدام إجمالي السكان كنقطة انطلاق لجميع القيم الأخرى المتعلقة بالسكان بما في ذلك القوة العاملة النشطة والقوى العاملة العسكرية المتاحة وتلك التي تناسب الخدمة العسكرية. عادة كلما زاد عدد سكان القاعدة، زادت القوة العسكرية المقاتلة. ترتيب إجمالي القوى العاملة العسكرية المتاحة حسب الدولة، من الأعلى إلى الأدنى لأغراض تصنيف GFP، تثبت القوى العاملة المتاحة أنها حاسمة في أي صراع، لا سيما الصراعات الطويلة. تلاحظ صيغة GFP أن عددًا كبيرًا من السكان في شكل أفراد قتال وقوة عاملة وما شابه.

¹ Comparison of Algeria and Morocco Military Strengths (2024 ; Global Firepower | Utility, <https://www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.php?country1=algeria&country2=morocco> 2023/05/13 تم تصفح الموقع يوم:

المطلب الثاني: المعضلة الأمنية المغربية وفخ المكانة الإقليمية

إن موجة التسليح بين الجزائر والمغرب تغذي حتماً ما يصفه منظرو العلاقات الدولية بالمعضلة الأمنية. تظهر هذه المعضلة في السياق الفوضوي للعلاقات الدولية، عندما تؤدي العديد من الوسائل التي تحاول بها دولة ما إلى زيادة أمنها إلى تقليل أمن الآخرين. وعندما يحدث ذلك، فإن الدول التي تشعر بالتهديد تتنافس على زيادة قدرتها على الشعور بمزيد من الأمان. وبالتالي، فإن إجراءات تعزيز الأمن يمكن أن تؤدي إلى توترات أو تصعيد أو صراع، مما قد يؤدي إلى نتيجة لا يرغب فيها أي طرف حقاً. ويعتبر بعض العلماء أن الحلقة المفرغة للمعضلة الأمنية هي السبب الجذري للحرب.⁽¹⁾

يفترض (Charles J. Koch) أنه عندما يحقق طرفان تكافؤاً نسبي في القوة العسكرية، فمن المرجح أن تنشأ الدولتان الحرب. وعندما لا يحافظ الطرفان على تكافؤ نسبي في القوة العسكرية، فإن احتمال نشوب حرب بين الدولتين ينخفض. تكون النتائج أكبر عند استخدام الإنفاق العسكري والفائض المحلي عند مقارنتها بالنتائج باستخدام الأفراد العسكريين وفائض الناتج المحلي.⁽²⁾

إن القوة العسكرية النسبية تمتلك القدرة على تزويد الباحثين بمقياس كمي إضافي لاختبار نظرية انتقال القوة. والجدير بالذكر أن نظرية انتقال القوة تحدد إمكانية/احتمالية الحرب عندما تحقق دولتان متنافستان التكافؤ تصبح فرصة انتقال القوة ممكنة عندما تصبح الدولة الصاعدة غير الراضية أقوى من الدولة المهيمنة المتدهورة. وبالتالي، من المرجح أن تحدث الحرب عندما تحقق دولتان التكافؤ. على العكس من ذلك، من المرجح أن يحدث السلام أكثر من الحرب كلما احتفظت دولة راضية مهيمنة بغلبة /رجحان القوة.

إن احتمالية الحرب تزداد إذا تم استيفاء التكافؤ داخل دولتين، حشد عسكري، ومتوسط معدل نمو النفقات العسكرية من قبل أمة تتجاوز أمة الأمة المهيمنة. تشير نظرية (ويرنر) و(كوجلر) الثاقبة للقوة العسكرية من الممكن فحصها للدول بمرور الوقت لتحديد ما إذا كانت أكثر احتمالاً لخوض الحرب.⁽³⁾ ومع ذلك، فإن فحص القوة العسكرية فقط لا يكفي لفهم الوضع.

¹ Peter Stirk, John H. Herz: "realism and the fragility of the international order", **Review of International Studies** 2005, N°(31, p.285.

² Charles J. Koch, "Testing the Power Transition Theory with Relative Military Power", **Journal of Strategic Security**, Vol 14, N°(3, 2021, p.86.

³ Charles J. Koch, op cit, p.91

التنافس هو أيضًا جزء أساسي لفهم الافتراض؛ فالنزاعات المتكررة الناجمة عن الحدود المشتركة أو المصالح المتضاربة ليست سوى عدد قليل من العوامل التي تساهم في التنافس بين الدول. ومع ذلك، فإن التنافس وحده لا يفسر سبب قيام الدولة حرب، هو مجرد واحد من العديد من المتغيرات المستخدمة لتحديد احتمالية نشوب الحرب بين دولتين. (1)

على الرغم من أن التنافس والتكافؤ يساهمان في رضا الدولة عن الوضع الراهن، فإن كمية المعلومات التي تحتفظ بها الدولة عن منافسيها قد تؤثر أيضًا على رضا الدولة داخل النظام الدولي. يقترح (ريد) أن توزيع المعلومات هو جانب مهم بنفس القدر من النظريات التي تركز على القوة لأن المعلومات قد تحدد ما إذا كانت الدولة تتألم في تقدير منافستها أو تقلل من شأنها. المصدر المشترك للمعلومات للتنافس بين الدول هو جيش كل منهما لأنه يشير إلى قدرة الدولة ومواردها وتقنياتها. قد يحدد تجاوز قدرات المنافس أو التقليل من شأنها كيفية تفسير الدولة لقوتها النسبية مقارنة بخصومها. بعبارة أخرى، قد يؤثر سوء الفهم حول السلطة النسبية بسبب عدم كفاية المعلومات على ما إذا كانت الدولة تقرر خوض الحرب إذا كانت تعتقد زوراً أنها حققت تكافؤ السلطة أم لا. تحديد ما إذا كانت الدولة راضية أو غير راضية عن الوضع الراهن يراوغ الباحثين. ومع ذلك، فإن البحث الإضافي في الوضع الراهن لفحص القوة العسكرية النسبية لدولتين متنافستين قد يشير إلى درجة عدم رضاها وفرصتها لتحدي الوضع الراهن. يزداد احتمال تحرك دولتين متنافستين نحو الحرب مع تحقيق تكافؤ القوة العسكرية النسبية. علاوة على ذلك، نظرًا لأن الدولة لا يمكنها أبدًا معرفة قوة خصمها على وجه اليقين (اللايقين)، فمن المعقول افتراض أن الدولة قد تفسر قدرة خصمها على القوة من خلال أفرادها العسكريين والإنفاق العسكري. (2)

➤ بتوظيف الاحتمالية على العلاقات المغربية - الجزائرية وبعد وأن تم الإشارة إلى البيئة بينهما بالتفصيل (*) نجد:

على اعتبار أن الاحتمالية تدور حول كيفية إدارة المعلومات غير الكاملة وإحدى الطرق لتفسير احتمال وقوع حدث، وصف العديد من المحللين التوتر الجيوسياسي الهيكلي الذي يضع المغرب والجزائر ضد بعضهما البعض بأنه حرب باردة، والتي ستكون النسخة الشمال أفريقية في السنوات الأخيرة، يشترك بعض المراقبين في الشعور بأن مناخ الحرب الباردة ينتعش في منطقة المغرب العربي وأن هناك رغبة في إظهار

¹ ibid.

² Charles J. Koch, op cit, p.92.

(*) أنظر المبحث الأول من الفصل الثالث.

أن الصراع ليس دبلوماسيا فقط وأنه يمكن أن يأخذ بعدا عسكريا. ومع ذلك، يرى محللون آخرون أن التوتر هو القاعدة وليس الصراع بحجة أن تكاليف الصراع العسكري سواء بالنسبة للأنظمة القائمة أو للمجتمعات ككل لا تزال تجعل الأعمال العدائية النشطة غير محتملة وعلى نطاق منخفض.

إذا كانت الخلافات بين البلدين الجارين قديمة ومعقدة وعميقة، فإنهما يتبنيان نفس الفلسفة الواقعية "إذا أردت السلم فعليك الإستعداد للحرب"، الأمر الذي يُدخل المنطقة في معضلة أمنية تسعى من خلالها كل دولة لتحسين أمنها على حساب أمن الدولة الأخرى، يغذيها انعدام الثقة والتعاون بين الطرفين.

لقد بلغ التصعيد بين البلدين في الآونة الأخيرة منحى خطيرا وغير مسبوق على مستوى التسلح، ويبقى التساؤل: هل سيؤدي ذلك لحرب مباشرة؟ لقد حظي هذا التساؤل باهتمام واسع في دراسة العلاقات الدولية، حول عواقب سباقات التسلح بالتركيز على ما إذا كانت مرتبطة بالحرب أم لا، ولكنها منقسمة حول الإجابة بين من يعتبر سباقات التسلح مدفوعة بالمعضلة الأمنية، ويفسرها النموذج العقلاني، وتسهم في التقليل من الأمن، ومن يعتبر أن سباقات التسلح يقودها خصوم "Revisionist" يهدفون إلى تغيير أو وضع حدٍ لوضع قائم، ويفسرها نموذج الردع، وتسهم في زيادة الأمن. في هذا الإطار، ميّز تشارلز غالر بين نوعين من سباقات التسلح: تلك التي هي خطرة وتلك التي ليست كذلك. وهو يقدم منظورا جديدا لتقييم عواقب تراكم الأسلحة من خلال طرح سؤال مختلف: هل حشد الأسلحة هو أفضل طريقة للدولة لتحقيق الأمن وحماية المصالح الحيوية الأخرى؟ وإذا كانت التهديدات أو البيئة الأمنية الدولية لدولة ما تتطلب حشد الأسلحة، فإن التسلح هو الخيار الأفضل للسياسة العامة للدولة يقول "غالر" أن السباقات غير المتناسبة مع حجم التهديدات هي التي تجعل الحرب محتملة. حيث يجري تحديد التهديد أو البيئة الأمنية للدولة من خلال المتغيرات المادية -القوة والتوازن بين الهجوم والدفاع- ومتغيرات المعلومات، وأهمها معلومات الدولة حول دوافع وأهداف خصمها. وتعتمد هذه المقاربة النظرية على الواقعية الدفاعية، ولكنها أكثر عمومية، وتتناول الإختلاف في المعلومات حول الدوافع، وقرارات الدول الراغبة في التسلح، فضلا عن قرارات الباحثين عن الأمن. وفي هذه الحالات، فإن البيئة الدولية أو السياق، وليس سباق التسلح، هي المصدر الحقيقي للخطر¹، بناء على ذلك، فإن تزايد حدة التنافس الإقليمي بين الجزائر والمغرب في مجال التسلح، يمكن أن يُفهم ليس من خلال قرار التسلح في حد ذاته الذي يعود لسنوات، وإنما السياقات الجديدة التي جاءت في

¹ مصطفى جالي، التسلح الجزائري - المغربي، مرجع سابق، ص. 22.

خضمه، سيما التقارب المغربي-الإسرائيلي واحتمال أن يتوسع ليشمل ما هو عسكري واستراتيجي يمكن أن يسهم بشكل كبير في تغيير معادلة التوازن النسبي التي ظلت لسنوات، في صالح الجزائر.¹

تثير المصالح المتناقضة والمعادية إلى حد كبير للبلدين شواغل ومخاوف من احتمال نشوب مواجهة ومع ذلك، يبدو أن فرضية المواجهة مستبعدة، على الرغم من أجهزة الإنذار التي أثرت، والتي تغذيها إلى حد كبير جماعات الضغط الدولية القوية في سوق الأسلحة.⁽²⁾

مما سبق نجد أن:

أولاً، لكي تكون هناك حرب، يجب أن يكون هناك معسكران متعارضان، إما بمفردهما كبلدان أو في تحالف مع حلفاء آخرين. وفي حالة المغرب العربي، أبلغت المحكمة الملكية المغربية والقوات المسلحة الجزائرية الطرفين أنهما لا يريدان الحرب، مما يترك قدرا معينا من عدم اليقين. ولا يتخذ أي مصدر رسمي موقفا واضحا من الحملة العسكرية، سواء لصالح أو ضد.

ثانياً، لكي تصل الحرب إلى مواجهة، هناك عدة مراحل تمر بها. ولا يؤدي إلا آخرها إلى حدوث مواجهة مباشرة، لأنه بمجرد بدء تشغيل آلية الحرب، يصبح الرجوع إلى الوراء صعبا جدا، إن لم يكن مستحيلا.⁽³⁾

وعلى أية حال، وعلى الرغم من أن الجسور تقطع الواحدة تلو الأخرى في العلاقات الثنائية، فإن المصالح الاستراتيجية للبلدين لا تتعارض في الوقت الراهن.

ثالثاً: يستحضر دافع المكانة الاستهلاك الواضح للقوة. إنه يثير ظاهرياً سباقات التسلح والتوسع الإقليمي والأزمات الدبلوماسية، فضلاً عن اندلاع الحروب وشدتها، في المقابل تشمل الأشكال المألوفة لضبط النفس

¹ الخطير في الأمر أن اهتمام المغرب بمسيرات "الكاميكاز" راجع بالأساس للنجاح الذي حققته في العام الماضي أذربيجان في حربها ضد أرمينيا، التي استخدمت على نطاق واسع مسيرات "Harop kamikazes" الإسرائيلية فضال التي طورتها "IAI" عن طائرات أخرى من نفس النوع، فقد كانت الرباط متحمسة بشكل قوي لهذا العرض، نظرا لكون خصم أذربيجان في ذلك الصراع هو أرمينيا، التي هي عميل تقليدي للترسانات الروسية، مثلها مثل الجزائر، المنافس الإقليمي للمغرب. حيث تبين حينئذ أنه في مواجهة العدد الهائل من الدبابات الروسية التي اصطفقت إلى جانب القوات الأرمينية، تسببت مسيرات الكاميكاز التي طورتها الصناعة الإسرائيلية في أضرار كبيرة. **أنظر:** مصطفى جالي، "التسلح الجزائري-المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة"، مرجع سابق، ص.22.

² Pedro Canales, Morocco and Algeria: will there be war in 2022, atalayar, Wed, 12/29/2021,

³ Pedro Canales, op cit.

(عدم استخدام القوة وعدم الانتشار وعدم التدخل وعدم التصعيد) رموز لاكتساب المكانة في العلاقات الدولية.⁽¹⁾

رابعاً: الحرب هي الأداة النهائية للدفاع عن المصالح الاستراتيجية للبلد، التي تشمل الأمن الوطني وتوقع البلد كجهة فاعلة دولية. ولكن قبل هذه الخطوة الأخيرة، هناك خطوات أخرى تدافع من خلالها الجزائر أو المغرب عن مصالحها الحيوية ويحتفظ المغرب ببرنامج تحالفاته الاستراتيجية وتوقعاته وتقلع الجزائر الشيء نفسه، كما أن المحادثات مع حلفائها التي تدور إلى حد كبير حول قضية الصحراء الغربية، وكذلك المفاوضات مع البلدان التي تركز على بيع الهيدروكربونات والغاز والنفط، لا تتأثر على الإطلاق بالأزمة مع المغرب. ويجب أن يصل تراكم المواد الحربية إلى مستوى يمكن فيه تصور الانتصار على العدو. وفي حالة التوازن، كما هو الحال حالياً، لن يجرؤ الطرفان على اتخاذ الخطوة الأولى.⁽²⁾

خامساً: على الرغم من حجم عمليات اقتناء الأسلحة السنوية التي تتراوح بين 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب وما لا يقل عن 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وهذه الترسانات الضخمة ليست لغرض مواجهة بعضها البعض فحسب، بل هي جزء من التنافس الجغرافي - السياسي بين البلدين في شمال إفريقيا وغرب البحر الأبيض المتوسط. وتستند العقيدة العسكرية في كلا البلدين إلى اعتبار مفاده أنه من الضروري أن تكون هناك قوات مسلحة حديثة عالية الجودة، لكي يكون لها وزن على الساحة الجغرافية السياسية الدولية.

سادساً: البيئة العالمية وتأثيرها في تحديد مكانة الدولة، عندما تقع أحداث كبرى على الساحة العالمية فهي تهدد بتوليد معرفة مشتركة داخل المجتمع الدولي بتراجع الدولة ومن المرجح أن تشارك الدول غير المحترمة التي لديها القدرة على القيام بذلك في أعمال تنافسية بقصد الإشارة إلى المركز الذي تتوقع أن تحتله في النظام الدولي يمكن أن تحدث هذه الأفعال التنافسية في إطار ثنائي البيئة كدولة غير محترمة تحاول أن تشير إلى منافس معين بأنها تتوقع أن تعامل بدرجة أكبر من الإحترام وقد تحدث أيضاً في بيئات أكثر تعدداً في الوقت الذي تحاول فيه الدول التي تعرضت للإهانة أو عدم الاحترام على المسرح العالمي تشكيل تصورات المجتمع الدولي لحقها في زيادة المركز.

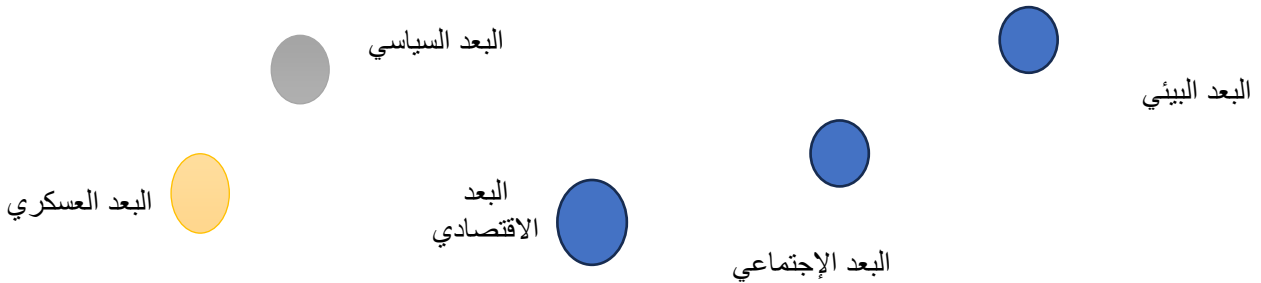
¹ John Bennett Brake Christ, op cit, p.2.

² Pedro Canales, op cit.

وقد تشمل إجراءات البحث عن مركز تنافسي بذل جهد من أجل أو الحصول على عضوية في المنظمات من خلال اكتساب رموز قوة عظمى أو قوة وسطى وقد تشمل أيضا المواجهة العسكرية المباشرة أو التنافس على مناطق النفوذ أو حجم ترسانات الأسلحة، أو نطاق المخزونات الإقليمية. وأخيرا، قد تحاول الدول إظهار تأثيرها الحالي على النتائج الدولية في محاولة للتقليل إلى أدنى حد من ظهور نفوذ الدولة العليا ومن المرجح أن تعتمد الدول التي تواجه تحديات تواجه مكانتها استراتيجيات للبحث عن مركز تنافسي تهدف إلى تأكيد "وضعها الصحيح" في النظام الدولي لسببين رئيسيين (1).

ومن ناحية أخرى، ونظرا للاعتبارات الجغرافية والتاريخية والاجتماعية - السياسية السائدة في كل من البلدين، فإن غزو القوات البرية لأراضي الخصم مستبعد ولا يستطيع أي من الجيشين الاستمرار في غارة أرضية على الآخر لفترة طويلة، باستثناء غارات صغيرة في المنطقة الحدودية. وستقتصر المسابقة الحربية، إذا جرت، على استخدام البحرية أو الطيران أو الدفاع الأرضي لمهاجمة مواقع الخصم عن بعد. من المحتمل أن يؤدي الاستثمار في الحلول الأمنية إلى تقليل احتمالات حدوث شيء سيء، ولكن إلى أي حد؟ وأين ينبغي توجيه الموارد بشكل أكثر ربحية.

شكل رقم (14) يوضح القطاعات المستهدفة في المنطقة المغربية



إعداد الباحثة

طبيعة التهديد: سياسي، اقتصادي، عسكري، اجتماعي، بيئي

تأثير التهديد:

عالي —————

متوسط

منخفض - - - - -

¹ Joslyn Barnhart, op cit, p.9.

المطلب الثالث: جدلية العلاقة بين معضلة الدفاع/الأمن والانفاق على التسلح والتنمية

يقول فهمي هويدي: "كلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدولة أقل أمنا وأدنى تنمية"¹

- يؤثر تزايد الإنفاق العسكري على التنمية (تأثير معامل الارتباط بين المؤشرات)، كلما كانت البيئة مستقرة ساهم ذلك في ارتفاع التنمية، كلما زاد الانفاق على التسلح كلما ارتفع السباق نحو التسلح الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف التنمية.
- إن الاهتمام وإعطاء كل الثقل للجانب الأمني (فقط الاهتمام بالجانب العسكري والأمني) سيؤثر على الجانب التنموي والاقتصادي.

تسعى الجزائر لأن تكون حجر الارتكاز في المنطقة التي تميزها الأزمات، تبحث عن صناعة الاستقرار في دول المنطقة (عندما تكون حدود الدولة مستقرة يمكن لها الاهتمام بالتنمية)، بلغت التجارة البينية بين الدول الأعضاء الخمس 2.4% في 2021 فقط من إجمالي تجارة المجموعة، وهي واحدة من أدنى النسب المئوية للتجارة البينية في العالم. والأسوأ من ذلك أن حصة التجارة البينية من المتوقع أن تنقل بعد إغلاق خط أنابيب الغاز بين المغرب وأوروبا (MEG) - الذي كان ينقل الغاز الطبيعي الجزائري إلى المغرب وإسبانيا والبرتغال - في نوفمبر 2021 بسبب التنافس المتصاعد بين الجارتين. إن MEG هو انعكاس لمدى تدهور البيئة الإقليمية.

انخفضت قيمة التبادل التجاري بين المغرب والجزائر 64% في العام الماضي إلى 2.5 مليار درهم مغربي (246 مليون دولار)، بحسب تقرير التجارة الخارجية للمغرب. تأثرت التجارة بين البلدين بالعلاقات السياسية المتوترة منذ مدة، ووصلت الذروة في عام 2021 بعد إعلان الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية بشكل نهائي، يعد الغاز الطبيعي من أبرز واردات المغرب من الجزائر، فقد كانت الرابطة تحصل على حصة منه مقابل مرور خط الغاز نحو أوروبا عبر أراضيها، لكن تقرر عدم تجديد العقد في أكتوبر 2021، لتلجأ

¹ تم تدشينه عام 1996 كبنية تحتية استراتيجية من شأنها أن تساعد في تعزيز غرب البحر الأبيض المتوسط من خلال المصالح المشتركة، وتوليد الثقة بين الجيران، وخاصة بين الجزائر والمغرب. إنقاذ المسافات، إذا كان ذلك يعادل في المغرب إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (نظراً لأهمية تلك المنظمة في تشكيل الاتحاد الأوروبي، وإغلاق MEG بعد صفقة عبور مدتها 25 عامًا بين الجانبين لقد انتهت صلاحية الجيران دون تجديد، وهو ما يمثل، بطريقة ما، شهادة وفاة تلك المحاولة لبناء المنطقة من خلال الرخاء المشترك.

الرباط لاستغلال الجزء الواقع في أراضيها من الأنبوب للحصول على الغاز الطبيعي المسال من السوق العالمية عبر إسبانيا. بحسب الخبير الاقتصادي المغربي محمد شيكر في مقابلة مع "اقتصاد الشرق".

إن تدني حجم التجارة البينية بين الدول المغربية يفسر غلبة الهاجس الأمني-السياسي على الاقتصادي تراجعت صادرات الرباط إلى الجزائر خلال العام الماضي بنحو 22% إلى 806 ملايين درهم (79.3 مليون دولار)، كما انخفضت وارداتها بنسبة 71% إلى 1.69 مليار درهم (166 مليون دولار).

مال الميزان التجاري لصالح الجزائر بين 2018 و2021، حيث صدرت إلى المغرب أكثر مما استوردت منه؛ فقد بلغت واردات المغرب من البلد الجار ما بين 4 مليارات و6.9 مليارات درهم. أما الصادرات فلم تتجاوز 1.6 مليار درهم وفق الأرقام الرسمية. استمرار التجارة بين البلدين في مسار الانخفاض خلال السنوات المقبلة، يُضَيِّع على البلدين فرص نمو مهمة بالنظر لتكامل اقتصادهما.

على الرغم من وجود تكتل بين بلدان المغرب العربي منذ عقود؛ فإنَّ التجارة البينية ما تزال ضعيفة، حيث يسجل المغرب مع هذه البلدان حجم تجارة تناهز 11,6 مليار درهم عام 2022، مقابل 685,7 مليار درهم مع أوروبا بحسب دراسة لصندوق النقد الدولي بعنوان "الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي" صدرت عام 2019؛ فإنَّ هذه المنطقة التي تشمل سوقاً إقليمية بحوالي 100 مليون نسمة تُعتبر الأقل اندماجاً على مستوى العالم، حيث تبلغ تجارتها البينية أقل من 5% من التجارة الكلية في مجموع بلدانها.

➤ تونس الشريك التجاري الأول: أصبحت تونس في السنوات الماضية الشريك التجاري الأول للمغرب تجاوز حجم التجارة البينية بين المغرب وتونس 4,3 مليار درهم، على حساب الجزائر التي تراجعت للمرتبة الثالثة (2.5 مليار درهم)، وموريتانيا في المرتبة الثانية (2,9 مليار درهم)، ثم ليبيا في المرتبة الرابعة (1,8 مليار درهم)

يستمر توتر العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين المغرب والجزائر في الانعكاس بشكل مباشر وسلبي على الشق الاقتصادي؛ إذ لم تسلم من تداعياته المبادلات التجارية بين البلدين الجارين في العام المنصرم، ولعل لغة الأرقام كاشفة في هذا الصدد عن ضرر متزايد يجعل الجارين أكبر الخاسرين في المنطقة المغربية. وفق بيانات متضمنة في التقرير السنوي المتعلق بالتجارة الخارجية للمغرب 2022 الصادر حديثاً عن مكتب الصرف، فقد سارت قيمة التبادل التجاري بين المغرب والجزائر برسم معاملات العام الماضي في منحنى انخفاض وتراجع لتصل إلى 2,5 مليار درهم، متهاوية بنسبة إجمالية فاقت 60 في المائة على الأقل.

وبينما صدّرت الرباط إلى الجزائر منتجات وسلعاً بمجموعه 806 ملايين درهم، بنسبة انخفاض قاربت 22 في المائة، استوردت منها ما يناهز 1.7 ملايين درهم، ما يمثل تراجعاً في واردات المغرب من جاره الشرقي بنسبة تجاوزت 71 في المائة خلال العام المذكور مقارنة بعام 2021، وفق بيانات ومعطيات مرقمة اطلعت عليها جريدة هسبريس الإلكترونية.

إن القراءة الفاحصة للمقارنة بين الأرقام الرسمية ذاتها كافية لتبيان غلبة كفة الميزان التجاري لصالح الاقتصاد الجزائري طيلة السنوات الأربع الممتدة بين 2019 و2023، ما يعني أن صادرات المغرب إلى الجزائر كانت أقل بكثير من وارداته منها، وبصفة شبه دائمة تقريبا. من حيث الصادرات المغربية نحو الجزائر، لم تتجاوز قيمتها الإجمالية ملياري درهم في سنة 2018 كأعلى مستوى في السنوات الأربع المذكورة، مقابل 6.9 مليارات درهم (أعلى قيمة) استوردتها الرباط من الجزائر في 2018. فيما عرفت باقي السنوات اللاحقة، إلى حدود 2022، تناقصا ملموسا في حجم وقيمة التبادل التجاري البيني.

المبحث الثالث: غلبة الإتجاه الثنائي في تشكل مركب أمن وأثره في مشهد التحالفات في المغرب العربي

المطلب الأول: المواقف الجزائرية تجاه الأزمة في ليبيا: مساعي بناء توازنات جديدة

إن أهمية الجزائر في المشهد السياسي المغربي أنها البلد العربي الوحيد الذي طلبت منه الحكومة الليبية المعترف بها دوليا تفعيل اتفاقيات التعاون الأمني إلى جانب كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإيطاليا، وهذا نظرا لتقاسم الجزائر مع ليبيا حدودا برية طويلة تقارب الألف كيلومتر، وأيضا لقوة الجزائر العسكرية وسياستها الخارجية تجاه حكومة طرابلس، وهو ما يعزز نفوذ الجزائر في الداخل الليبي.

تحفظت الجزائر على التدخل في بدايات الأزمة الليبية، ولكنها ألفت بثقلها في متابعة تنفيذ خريطة الطريق التي أقرت في برلين عام 2020، والتي تقوم على ضرورة إجراء الانتخابات العامة بإشراف الأمم المتحدة في 24 ديسمبر 2021، وقد طلب رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، من الرئيس الجزائري، دعم تحقيق المصالحة بين الأطراف كافة باعتبارها طرفا محايدا.

تصدت القضية الليبية أولويات السياسة الخارجية الجزائرية. وكان من نتائج شبكة العلاقات الجزائرية مع مختلف القوى الفاعلة في الساحة الليبية إقامة "توازن جديد" التي يقوم جانبها السياسي على مواصلة دعم حكومة الوفاق الوطني في طرابلس مع إنهاء مقاطعة السلطات في شرق ليبيا ويقوم على أساس الامتناع عن تقديم الدعم العسكري المباشر للمليشيات في غرب ليبيا، مع غض الطرف عن الأعمال التي تقوم بها تركيا وبلدان أخرى في هذا الصدد لإقامة توازن ميداني مع الجيش الوطني الليبي (LNA).

1 - التفاعل مع سلطات غرب ليبيا والقوى الدولية الداعمة

كانت مواقف الجزائر في بداية الصراع الليبي، تسعى إلى احتواء المناطق المجاورة وضمان عدم عبور الصراع للحدود إلى الجزائر. وبناء على ذلك، واصلت الجزائر خلال الأشهر الأخيرة نهجها المتمثل في دعم تقييم الاحتياجات العالمية في طرابلس والتقارب مع السلطات الداعمة لتلك الحكومة. وقد تجلّى ذلك في عدد من التفاعلات على النحو التالي:¹

- إن استمرار التقارب بين الجزائر والنظام القومي العالمي في طرابلس خاصة عندما أعلن الرئيس الجزائري بعد اجتماع (في 7 يناير/كانون الثاني 2020) مع رئيس النظام القومي العالمي، إن طرابلس تشكل خطأً أحمر يأمل ألا يتم عبوره. وتتماشى هذه السياسة مع الرفض المطلق الجزائري لاستمرار الحملة العسكرية التي بدأها الجيش الوطني الليبي في أبريل 2019 للسيطرة على العاصمة طرابلس.

- انفتاح جزائري إيجابي على تركيا كان من أوائل الدول التي اجتمعت مع الرئيس الجزائري من خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي ثم الرئيس التركي إلى الجزائر (6 و26 يناير 2020 على التوالي) وقد طور مستوى التنسيق بين البلدين فيما يتعلق بالمسألة الليبية. وانعكس ذلك في تعاظم الجزائري عن الوجود العسكري التركي المتزايد في طرابلس وميسراتا. ومما يسر التقارب بين البلدين بشأن المسألة الليبية.

- استنفادات الجزائر بشكل غير مباشر من التدخل التركي في ليبيا من حيث إضعاف سيطرة قوات جيش التحرير الوطني على مناطق جنوب غرب ليبيا المتاخمة للجزائر وكانت الجزائر من أكثر البلدان قلقاً إزاء سيطرة المارشال الميداني حفتر على تلك المناطق، لا سيما بعد أن هددت الجزائر صراحة "بنقل الحرب إلى حدودها" في أيلول/سبتمبر 2018.

- التقارب بين الجزائر وإيطاليا بشأن دعم تقييم الاحتياجات العالمية. وقد انعكس ذلك في الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي إلى الجزائر في 16 كانون الثاني/يناير 2020. وكان هذا التقارب إلى حد كبير نتيجة للرغبة المشتركة من الجانبين في تقليص الدور المستقبلي لمارشال حفتر، والذي من شأنه أن يحقق أهدافاً للبلدين تتجاوز الساحة الليبية، على اعتبار أن البلدين يسعيان إلى تقليص نفوذ فرنسا في ليبيا.

¹ Algeria external interaction network in its regional environment, 7 jul 2020

<https://epc.ae/details/featured/algerias-external-interaction-network-in-its-regional-environment>.

-أحد التفاعلات الهامة بين الجزائر وإيطاليا وتركيا هو تحفظ الجزائر على العملية الأوروبية IRINI التي بدأت في 1 نيسان/أبريل 2020 لرصد إنفاذ حظر الأسلحة المفروض على ليبيا ورغم أن الحكومة الجزائرية لم تعلق مباشرة على العملية، فإن تصريحات السفير الجزائري سمح تشيرغوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، تعكس إلى حد كبير الموقف الجزائري. وقال تشيرغوي إن عملية IRINI تقتدر إلى الشمولية والشفافية وكان القصد من هذا الموقف الجزائري هو ضمان استمرار التوازن في الحالة العسكرية بين قوات النظام القومي العالمي والنظام الوطني الليبي من خلال استمرار تدفق شحنات الأسلحة من تركيا، ومنع فرنسا التي هي شريك رئيسي لليونان في العملية، من القيام بدور فعال في الساحة الليبية حتى في الوقت الذي تشهد فيه التوترات بين الجزائر وفرنسا تصاعدا متزايدا.

2 - التفاعلات مع سلطات شرق ليبيا والقوى الدولية الداعمة

كان أحد التغييرات الجذرية في السياسة الخارجية الجزائرية في ليبيا هو الانفتاح "المفاجئ" على المارشال الميداني حفتر والمستشار أغويلا صالح في شرق ليبيا التي كشفت عن رغبة الجزائر في تقديم نفسها كطرف إقليمي مع علاقات متوازنة داخل ليبيا. وشملت تلك التفاعلات مايلي:

- فتح قنوات التواصل السياسي المباشر مع القيادة العسكرية والسياسية في شرق ليبيا بعد سنوات من المقاطعة الكاملة. وقد بدأت هذه الزيارات بعد زيارة قام بها وزير الخارجية الجزائري إلى بنغازي في 5 شباط/فبراير 2020، ثم زيارة قام بها المستشار أغويلا صالح، رئيس مجلس النواب الليبي، إلى الجزائر العاصمة واجتماعه بالرئيس تبون في 13 حزيران/يونيه 2020، والتي جاءت بعد يوم واحد من بيانات أدلى بها الرئيس الجزائري أكد فيها أن الاستيطان في ليبيا لن يكون عسكريا. وفي مقابلة صحفية هامة مع عدد من وسائل الإعلام المحلية، دعا الرئيس تبون الجهات الفاعلة الليبية إلى إنهاء القتال، والجلوس إلى طاولة المفاوضات، ورفض الحل العسكري. وأعلن أن بلده يقف على مسافة متساوية من جميع المنافسين. وكان المتحدث باسم الرئاسة الجزائرية قد أعلن من قبل أيضا أن الجزائر مستعدة للاضطلاع بدور الوسيط المحايد لتخليص الشعب الليبي من محنته.

-كما جاءت التحركات الجزائرية نحو شرق ليبيا لتجنب خلق خلافات كبيرة مع الحلفاء الإقليميين والدوليين لهذا القطاع. وفي حين تدعم روسيا بشكل متزايد نظام الأمن القومي الليبيري عسكريا، فإن روسيا كانت أيضا المورد الرئيسي للأسلحة في الجزائر على مدى السنوات العشر الماضية. استعراض الجزائر لمسار العلاقات الثنائية مع مصر الذي أدى إلى تحسن نسبي في العلاقات بين البلدين، وهو ما كشفتته الاجتماعات

الثنائية التي جمعت بين رئيسي البلدين في قمة برلين بشأن ليبيا ثم في مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا وزيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى الجزائر (9 كانون الثاني/يناير 2020). وقد أسفر ذلك مؤخرًا عن ترحيب الجزائر بإعلان القاهرة لتسوية سلمية للصراع في ليبيا، الذي أعرب عنه المتحدث باسم الرئاسة الجزائرية موهاند أوسعيد بلعيد في 8 حزيران/يونيه 2020. وبالإضافة إلى وجود رغبة جزائرية في تجنب الصدام المباشر مع مصر في ليبيا، تفضل الجزائر تعزيز مشاركة البلدان المجاورة مباشرة لليبيا، بما فيها مصر، في الجهود المقبلة لتسوية الأزمة. وأكد الرئيس الجزائري على مبدأ أن تترك الأطراف الخارجية المتنازعة في ليبيا حل الأزمة الليبية لجيران ليبيا، مشدداً على أنه لا يوجد أي خطأ في لقاء الجزائر مع "الإخوة في مصر وتونس" من أجل العمل على حل الأزمة في ليبيا.

- استقبلت الجزائر في 13 يونيو 2020 رئيس مجلس النواب الليبي بطبرق، عقلية صالح، رغم التفوق العسكري الذي أحرزته قوات حكومة الوفاق الوطني ضد قوات حفتر، ورغم الموقف الأمريكي المناهض لطموحات حفتر وما سببته عليها من تعاضم النفوذ الروسي في ليبيا، دعت الجزائر إلى الحوار بين الأشقاء الليبيين بعيداً عن التدخلات العسكرية الأجنبية⁽¹⁾ فالجزائر تظل متمسكة برفض الحسم العسكري وضرورة إشراك جميع الأطراف في مسار التسوية السلمية للأزمة، ولكن بعد التعديل الدستوري الذي يسمح بتدخل القوات المسلحة الجزائرية خارج حدودها الجغرافية يمكن للجزائر التلويح بإمكانية التدخل عسكرياً لحماية أمنها القومي.

وفي الدائرة الليبية، وصلت الجزائر إلى نقطة توازن جديدة تقوم على مواصلة دعم نظام الحسابات القومية العالمية في طرابلس مع وضع حد لمقاطعة السلطات في شرق ليبيا. ويستند أيضاً إلى الامتناع عن تقديم الدعم العسكري المباشر إلى الميليشيات في غرب ليبيا مع غض الطرف عن الإجراءات التي اتخذتها تركيا وبلدان أخرى في هذا المجال لإقامة توازن ميداني مع نظام الأمن القومي.

خوف الجزائر من امتداد الصراع والتقسيم بعد شعورها بالتهميش على الجبهة الليبية، تعهدت الجزائر بأنها سترفض استبعادها من الحلول المقترحة لليبيا باعتبار ليبيا هاجساً آمناً للجزائر. إن حياد الجزائر في الصراع المعقد بين الأطراف الليبية ودورها المحتمل كوسيط دفع العديد من الدول (إيطاليا، مصر، تركيا، ألمانيا) إلى الاعتماد على مشاركتها لإحلال السلام والاستقرار في ليبيا، وهو ما أسفر عن مشاركة الجزائر

¹ وحدة الدراسات السياسية، "الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغيير والاستمرارية"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، قطر).

في 19 يناير 2020 مؤتمر برلين الدولي حول ليبيا. وسعياً لتحقيق أهداف المؤتمر، اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من المبادرات، مثل التعاون الوثيق مع تونس. وقد التقى وزراء خارجية ليبيا وتونس والجزائر في مناسبات عديدة، على أمل التوصل إلى حل سياسي توافقي.

إن طول أمد الأزمة في ليبيا، التي تشترك في حدود طويلة مع الجزائر، ووجود تنظيمات إرهابية عابرة للحدود الوطنية، يهدد الأمن القومي الجزائري ومصالح الطاقة في جنوب البلاد، وقد تعثرت جهود حل الأزمة سلمياً أمام لاعبين مثل مصر، منافسها الرئيسي في المنطقة، والإمارات العربية المتحدة، وفرنسا، وبدرجة أقل، روسيا، التي دعمت خليفة حفتر في الشرق، بينما دعمت تركيا الحكومة في ليبيا الغرب. ولتحقيق أهدافها، استدعت الجزائر خبراءها في ليبيا كما أعادت إحياء روابطها التقليدية مع القبائل الليبية القوية.

إن خبرة الجزائر الكبيرة في الوساطة يمكنها أن تلعب دوراً رئيسياً في التوفيق بين الفصائل الليبية المتنافسة. وتماشياً مع هذا، يمكنها أيضاً أن تطلب الدعم من موسكو وأنقرة لديه علاقات ممتازة. (1)

تركز استراتيجية الجزائر في الأزمة الليبية على:

- الانتخابات، وإيصال صوت ليبيا للعالم كحل أساسي.
- المصالحة الوطنية التي هي من أهم النقاط للاتفاق السياسي والتعاون الجزائري الليبي عن فتح المعابر.

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية التونسية: نحو تأسيس مسار اندماجي ثنائي الأطراف

تتجه الجزائر نحو التفكير في مسارات بديلة ثنائية وثلاثية مادون الإقليمية:

➤ مسارات ثنائية:

- يعد المسار الجزائري-التونسي نموذجاً مثالياً في هذا السياق، إذ يمكن الجزائر وتونس الشروع في مسار اندماجي ثنائي الأطراف، فهذا المسار تتوفر جملة من الشروط الابتدائية الحاسمة، وهي: الجوار الجغرافي، والسجل التاريخي للتعاون والتقارب وحسن الجوار (مواطنوا الدولتين ينتقلون عبر الحدود من دون تأشيرات) وتهديدات/تحديات أمنية مشتركة (الإرهاب وحركة التهريب عبر الحدود) وثمة درجة متقدمة من التنسيق

¹ Yahia H. Zoubir, Algeria's Foreign Policy in the Post-Hirak Era, op cit, pp 1-2.

المشترك الثنائي لمعالجة تلك التهديدات يمكن إلحاق موريتانيا لتوافر الشروط نفسها تقريبا ليتحول هذا المسار الى مسار ثلاثي الأطراف.⁽¹⁾

هناك تقارب ملحوظ بين الجزائر وتونس بعد فوز قيس سعيد بالانتخابات الرئاسية التونسية في 13 أكتوبر 2019، وقد تبادلت الدولتان زيارات رسمية كثيرة رفيعة المستوى، من بينها زيارة الرئيس التونسي للجزائر في أول زيارة رسمية له للخارج في 1 فبراير 2020، وأعلنت الجزائر خلال هذه الزيارة عن وضع وديعة قيمتها 150 مليون دولار لدى البنك المركزي التونسي لمساعدة تونس على مواجهة الصعوبات الاقتصادية الحالية وتقييمها تسهيلات لسداد المستحقات المتأخرة للغاز والمحروقات الجزائرية، هذا الدعم من شأنه أن يعزز علاقاتها بالجزائر.

تعتبر الجزائر أن استقرار تونس ينعكس بشكل أو بآخر عليها، خاصة أن تونس هي المنفذ البري الآمن الوحيد الباقي للجزائر بعد إغلاق الحدود الجزائرية-المغربية، والمشكلات الأمنية على الحدود مع كل من ليبيا ومالي والنيجر، وإذا كانت الجزائر قد أكدت أن ما يحدث في تونس شأن داخلي، وهو ما يفسر البعض بـ " الحياد الإيجابي" الذي يضمن لها لعب دور وسيط موثوق به من كافة الأطراف التونسية.

- التعاون في مجال الاستخبارات: يشكل الوضع في تونس صلب اهتمامات الجزائر، لأن حدودها أصبحت اليوم على صفيح ساخن من كل الجهات، وهي التي كانت تسعى بكل الطرق إلى إبقاء الجبهة مع تونس (خط الدفاع) تشكل أمانا قوميا وحدوديا. تتعاون تونس والجزائر في الشؤون العسكرية والاستخباراتية حيث تجري بعض العمليات بالقرب من المناطق الحدودية.

-التعاون الجزائري التونسي في مجال الصحة:

في إطار التعاون الثنائي الجزائري- التونسي، مجسدا في أسمى معاني التضامن مع دول الجوار، خصوصا في ظل الأزمة الوبائية التي يشهدها العالم، وبأمر من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وبالتنسيق مع الوزير الأول، السيد أيمن بن عبد الرحمان، يتوجه البروفيسور عبد الرحمان بن بوزير وزير الصحة الى الجمهورية التونسية الشقيقة، يرافقه في هذه المهمة، أعضاء من اللجنة العلمية لرصد ومتابعة فيروس كورونا.

¹ محمد حمشي، "المغرب العربي بوصفه إقليما بلا إقليمية: قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغربي (2018)"، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص.158.

خصصت الدولة الجزائرية لهذه العملية طائرتين تحتوي على هبة تضامنية، ما يقارب العشرون طن من معدات طبية وأدوية ومستلزمات الوقاية و250 ألف جرعة من اللقاح المشاد لكوفيد 19، مساهمة من الدولة الجزائرية في تعزيز وتقديم الدعم للجمهورية التونسية الشقيقة في مكافحة جائحة كوفيد 19.

احتلت القضية الأمنية وضعا مركزيا في السياسات الخارجية للجزائر وأصبحت تتخذ من الأمن الإقليمي هدفا من أهدافها يتم تحقيقه باتباع إجراءات وقائية وأخرى علاجية وهي تهدف من ورائه إلى تغيير البيئة المحيطة والتي تضمن مصالحه أو بحسب ما أطلق عليه أرنولد ولفرز "أهداف البيئة"⁽¹⁾

- إعادة تفعيل خط الدفاع التونسي:

صرحت الجزائر لن تسمح لانفلات أمني في تونس وسترمي بكل ثقلها للعب وساطة وإعادة الهدوء بعد قرارات الرئيس قيس سعيد وتوقع أن تتجح في ذلك بالنظر لعلاقتها مع حركة النهضة ومع قيس سعيد مشيرا إلى أن اتصاله بالرئيس تبون يحمل عدة دلالات. ويوضح أن الجزائر يمكنها أن تلعب دورا مهما في الأحداث المتسارعة بتونس والتي توقع أن تسير إلى التهدئة شيئا فشيئا في الأيام القادمة لافتا في السياق إلى أن أي توتر أو انزلاق من شأنه أن يؤثر على الجزائر التي هي اليوم في حاجة إلى استقرار حدودها أكثر من أي وقت مضى لاسيما بالنظر للتوتر الإقليمي في مالي وليبيا... ولن يكون في مصلحة الجزائر فتح جبهة توتر أو انفلات أمني في تونس.

ويرى أن أطراف الصراع في تونس سواء الرئيس أو المعارضة تثق جدا في الجزائر بدليل أن تبون كان أول رئيس كلمة قيس سعيد بشأن ما جرى من أحداث وأشار أيضا إلى المكانة والثقة التي يحضى بها رئيس مجلس النواب المبعد راشد الغنوشي وحزب النهضة بشكل عام وعلاقته مع الجزائر، وهو ما سيجعل مهمة الجزائر التي ستقف على مسافة واحدة مع جميع الأطراف سهلة وستعمل على الدفع إلى جلسات حوار وستعمل على الدفع إلى جلسات حوار وتهدئة بشكل سريع، بدليل إيفاد وزير الخارجية رمطان لعمامرة بصفته مبعوثا لرئيس الجمهورية حيث أنه أول مسؤول عربي يحط بتونس بعد الأحداث الأخيرة بغض النظر عن تسميتها انقلابا أو تصحيح مسار، حيث تواجد ممثل الدبلوماسية في قلب الحدث يؤكد مكانة الجزائر وقربها من تونس وكذا قوة العلاقات بين البلدين خاصة بعد وقوف الجزائر إلى جانبها لتجاوز الوضع الصحي المتأزم. وأشار المحلل السياسي إلى أن نجاح الجزائر في لعب دور الوساطة والتقريب لتجاوز

¹ سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن، مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (19)، 2008، مركز دراسات الوحدة العربية، ص.10.

الأزمة والجلوس على طاولة الحوار سيعطي الدبلوماسية الجزائرية ثلا أكبر وأمد أنه حتى الدول الأوروبية تثق في الجزائر للعب دور فيما يجري في تونس. واستبعد المتحدث حدوث انزلاق أمني لعدة اعتبارات أبرزها:¹

- قبول المشيشي التنحي من الحكومة والإمتثال لقرار الشعب،

- وكذا حنكة وتمرس راشد الغنوشي كلها معطيات ستجعل تونس بعيدة عن العنف رغم هذه التطورات،

- كما استبعد كليا أن يؤول الوضع إلى ما آلت إليه في مصر وأكد أن قيادة تونس وجيشها بعيدة كل البعد عن التجربة المصرية.

- **التنمية الحدودية(اتفاقيات التوأمة بين تونس والجزائر):**

برزت اللجنة الثنائية التي تأسست في أكتوبر 2023، كخطوة استراتيجية لتعزيز التعاون وإنشاء إطار لفرص الشراكة بين البلدين لترقية وتطوير المناطق الحدودية الجزائرية التونسية لمناقشة استراتيجية تنمية المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين الواقعين في شمال إفريقيا. والالتزام بتحسين المناطق الحدودية المشتركة في مواجهة التحديات الأمنية الناشئة، والتأكيد على الأهمية الحاسمة لتأمين وتحسين المناطق الحدودية المشتركة، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة الهجرة غير الشرعية"، الجزائر تدعو إلى مقاربة تنموية تقوم على التشاور والتنسيق المكثف بين البلدين لتعزيز التنمية مع محاولة استراتيجية لتخفيف الفوارق ومعالجة الاختلالات في المناطق الحدودية ولأن استقرار وأمن تونس والجزائر "مترابطان" تأتي المبادرة لتعزيز أمن الحدود من خلال التصدي للتهديدات الإرهابية ومكافحة شبكات التهريب. بعقد اتفاقات عدة تخص إطلاق مشروعات للبنية التحتية بالمحافظات الحدودية، وتقوية إمكانيات حرس الحدود وقوات الأمن لرفع قدراتها على محاربة التهريب والهجرة السرية وحماية الحدود من الأخطار، وخصوصاً تهريب الوقود والمواد الغذائية والماشية، ومن شبكات الهجرة غير النظامية. وكذا استحداث «منطقة مشتركة للتبادل الحر» بمحافظة الوادي الجزائرية، ومنطقة حزوة بمحافظة توزر التونسية.⁽²⁾

¹ حسين قادري، "الجزائر الآن حول قضية قرار سعيد قيس في تجميد البرلمان: الجزائر تقف على مسافة واحدة مع جميع الأطراف، جامعة باتنة 1، 2023.

² Development of Algerian-Tunisian border regions: Call for twinning agreements to be put into practice, algeria invest : April 30, 2024

<<https://algeriainvest.com/premium-news/developpement-des-regions-frontalieres-algero-tunisiennes-appel-a-concretiser-les-accords-de-jumelage>> 2023/09/13 تم تصفح الموقع يوم:

فك العزلة عن سكان المناطق الحدودية، تم اقتراح إعداد دراسة لإعادة استغلال الخط النقل البري بين تبسة والقصرين وإحياء خط النقل الحديدي بين قسنطينة وحيدرة بتونس عبر تبسة. كما تم الاتفاق على دراسة مشروع استحداث منطقة أنشطة اقتصادية مشتركة. قررت الجزائر استحداث 4 مناطق للتبادل الحر دفعة واحدة بمحافظات حدودية مع موريتانيا ومالي وتونس، وتقع المناطق المعنية بكل من محافظتي تندوف وتيميماوين (على حدود موريتانيا)، إضافة إلى تينزواتين (بالحدود المالية)

وقد صدرت الجزائر سنة 2019 ما قيمته 124.23 مليون دولار واستوردت بـ24.98 مليون دولار، وفقا لنظام الاتفاقية التفضيلية بين البلدين. وسجلت لاحقا تراجعاً طفيفاً، حيث بلغ حجم المبادلات 1.259 مليار دولار أميركي سنة 2020، وفق إحصاءات مصالح الجمارك الجزائرية، في حين قُدرت الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باتجاه تونس -خلال الفترة نفسها- بنحو 80 مليون دولار، مقابل واردات منها بـ228.2 مليون دولار. من جهة أخرى، حجم التبادل التجاري مع موريتانيا بلغ نحو 87.3 مليون دولار السنة الماضية، (20% من إجمالي واردات نواكشوط من البلدان الأفريقية).⁽¹⁾

تم تصدير بضائع محلية نحو السوق الأفريقية -وفي مقدمتها مالي- بقيمة 170 مليون دينار جزائري، في إطار تجارة المقايضة الحدودية، مقابل واردات بـ100 مليون دينار خلال 2020 (الدولار يعادل 140.57 ديناراً). وتراهن الحكومة الجزائرية على المناطق الحرة الجديدة لتعزيز صادراتها خارج المحروقات، التي يتوقع بلوغها 7 مليارات دولار بنهاية العام الجاري، في رقم غير مسبوق لتجارتها الخارجية. التبادل التجاري بين الجزائر وموريتانيا بلغ 87.3 مليون دولار بجانب 26 اتفاقية قطاعية جديدة (الصحافة الجزائرية)

إن المناطق التجارية الحرة تتيح للجزائر فرصة لرفع حجم صادراتها خارج المحروقات، بوصفها ضمن أولويات رئيس الجمهورية، إذ تجاوزت -حسب أرقام الجمارك الجزائرية- 3.5 مليارات دولار خلال السداسي الأول من 2022، في حين لم تكن تتجاوز 2 مليار دولار سنوياً لأكثر من 30 سنة. تزامن القرار مع التغييرات الجيوسياسية يشكل فرصة للجزائر لتتوسع شركائها التجاريين وعدم الاكتفاء بدول الاتحاد

¹ Development of Algerian-Tunisian border regions: Call for twinning agreements to be put into practice,algeria invest ,op cit.

الأوروبي كـ"شريك رئيسي أغرق الجزائر أكثر من 25 سنة بمنتجات أسهمت في إضعاف القدرات الإنتاجية الوطنية، من دون الاستثمار في إطار الشراكة لتطوير المنتج الجزائري".

من جهته، يرى الخبير الاقتصادي عمر هارون أن الجزائر تملك منشآت قادرة على دعم مساعيها نحو خلق تكامل اقتصادي، من خلال ربط العمق الأفريقي بالبحر الأبيض المتوسط. وذكر بهذا الصدد موانئها الجاهزة، كميناءي جيجل والحمدانية (في طور الإنجاز)، وأيضاً طرقها التي تربط البحر المتوسط بالحدود الجزائرية جنوباً، التي ستصل إلى موريتانيا عبر الطريق الرابط بين الزويرات وتيندوف الجزائرية على مسافة 775 كيلومتراً. إن هذه المساعي هدفها الرئيسي خلق ديناميكية اقتصادية -كما يقول هارون- ورفع نسب التبادل البينية للدول الأفريقية، والجزائر بدورها تبحث عن تطوير هذا المؤشر.

وأوضح في تصريح للجزيرة نت أن أمانة منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية قبلت عروض الجزائر التجارية التي تتضمن تفكيك التعريفات الجمركية؛ أي تفكيك 90% من التعريفات الجمركية خلال السنوات الخمس الأولى، و7% في العشر التي تليها، لتبقى 3% غير قابلة للتفكيك. ويعتقد الخبير أن الرهان يكمن في توجيه السلع والخدمات إلى 1.2 مليار أفريقي، وخلق كتل تجاري جديد، يمكن أن يصل حجمه إلى 3.4 تريليونات دولار، في وقت لا تتعدى فيه التجارة البينية الأفريقية حالياً 18%.⁽¹⁾

ويمكن للجزائر جني أرباح متعددة، أولها تحويلها إلى بوابة أفريقية اقتصادية، من خلال إيصال السلع من البحر المتوسط نحو عمق القارة، مستفيدة من بُناها التحتية، وسيسمح ذلك للجزائر بتطوير اقتصاد الخدمات الذي يعد من أهم الآليات لخلق القيمة المضافة، بالإضافة إلى مساهمتها في فك الخناق عن الدول الأفريقية، عن طريق مشاريع مد خطوط الألياف البصرية (أكملت الجزائر شطرها)، ونقل الغاز النيجيري إلى أوروبا عبر النيجر على مسافة تمتد إلى 4500 كيلومتر، على حد تعبيره. وتهدف الجزائر من خلال مناطق التبادل الحر مع مالي وموريتانيا وتونس إلى القضاء على ظاهرة التهريب التي أثقلت كاهلها، كما أنها ستعود عليها بالنفع وتمكين مؤسساتها من تسويق منتجاتها؛ مما يسهم في تطوير اقتصادها الوطني ورفع جاذبية السوق الجزائرية لجلب الاستثمارات الأجنبية.

¹ The Economic Potential of Reopening Algeria-Libya Borders: Opportunities for Growth and Collaboration : 2024/01/07 تم تصفح الموقع بتاريخ

<<https://fareslegal.com/the-economic-potential-of-reopening-algeria-libya-borders/>>

تشهد الجزائر سنة 2024، إنشاء من المناطق الحرة مع الدول الشقيقة بدءاً بموريتانيا ثم دول الساحل مثل مالي والنيجر بالإضافة إلى تونس وليبيا. بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والتكامل القاري، وأهمية العمل على تحسين كفاءة عمليات التكامل الاقتصادي بإفريقيا وأضاف أن التكامل يتعلق بتحسين البنى التحتية ذات الصلة من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، واستغلال الموارد الوطنية، واستخدام الأموال الإقليمية والدولية لتطوير البنية التحتية وغيرها من أدوات التمويل المبتكرة.

كما يتضمن تحسين شبكات الإنتاج والتجارة الإقليمية، من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية، ومواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز دور القطاع الصناعي والوصول إلى سلاسل القيمة العالمية، من خلال تعزيز تنوع الصناعات الإفريقية. قالت الجمهورية. وشدد الرئيس على مشاريع الجزائر الكبرى ذات البعد القاري، مثل الطريق العابر للصحراء الذي يربط ستة بلدان إفريقية ومشروع الطريق الذي يربط مدينة تندوف في الجزائر بمدينة الزويرات في موريتانيا. كما أطلقت الجزائر مشروع العمود الفقري للألياف البصرية عبر الصحراء لتنمية الاقتصاد الرقمي الإقليمي في منطقة الساحل، وكذلك خط أنابيب الغاز عبر الصحراء الذي ينقل الغاز من نيجيريا إلى أوروبا عبر الجزائر، ومشاريع تطوير شبكة السكك الحديدية الوطنية. وأضاف أنه قد يمتد إلى الدول المجاورة. وشدد رئيس الجمهورية على "ضرورة تعبئة المزيد من الموارد البشرية والفنية والمالية لإنجاز المشاريع القارية الرئيسية في إطار أجندة التنمية الإفريقية 2063، بالإضافة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل والتكامل القاري، بما في ذلك" والإسراع في تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما دعا إلى دعم مبادرات التنمية الإفريقية، خاصة مشاريع البنية التحتية والتحول الصناعي، لاستعادة الأمن وتحقيق التنمية المنتظرة.

➤ مسارات ثلاثية:

تعمل كل من تونس، الجزائر، ليبيا على تنسيق الجهود لتأمين الحدود المشتركة من مخاطر وتبعات الهجرة غير الشرعية من خلال وضع مقاربة تنموية وتشاركية. رفض التدخلات الأجنبية في الشأن الليبي ودعم الجهود الرامية إلى تنظيم انتخابات تضمن مسار أمن واستقرار ليبيا

تفتتح كل من الجزائر وموريتانيا معبرا حدوديا وتطلقان مشروعا لتعزيز التجارة كأساس لإنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري والصناعي بمثابة همزة وصل في مجال التبادل التجاري بين الجزائر وبلدان غرب إفريقيا بالإضافة إلى طريق بطول 847 كليتر يربط مدينة تندوف الجزائرية بالزويرات الموريتانية وتعد هذه المنطقة الحرة ضمن 5 مناطق للتبادل التجاري التي تقرر استحداثها بكل من تينزوايتين وتيماوين وبرج

باجي مختار والبدبات بأقصى جنوب الجزائر هذا المشروع بفتح طريق تندوف - الزويرات محاور طرق دولية هامة ويسمح للجزائريين بالوصول الى الأسواق الافريقية مرورا بموريتانيا.

المطلب الثالث: من دبلوماسية الظل إلى دبلوماسية الهجوم: الجيش الجزائري وبناء جديد للإدراك

تتضمن المادة 31، الفقرة (3) نصا صريحا على أنه: "يمكن للجزائر في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية أن تشارك في حفظ السلم"⁽¹⁾ من خلال النص نجد أن هناك تعديل عميق جذري في العقيدة العسكرية الجزائرية على نحو سمح للقوات العسكرية الجزائرية بالعمل خارج حدودها الجغرافية والأمر الذي لم يكن متاحا دستوريا قبل 2020.⁽²⁾

- التوجهات الاستراتيجية الجديدة وراء التعديل الدستوري والعقيدة العسكرية:

شهدت العقيدة الأمنية⁽³⁾ تطورا استراتيجيا وهكذا أصبح من الضروري وضع دستور لمشاركة الجزائر في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية في المنطقة في إطار الاتفاقات الثنائية للبلدان المعنية.

يحدد الدستور الجزائري الجديد بوضوح، في المادتين 30 و95، الإطار الذي سينظر فيه الرئيس والبرلمان في مسألة إرسال قوات الجيش الوطني الكونغولي إلى الخارج. "يمكن للجزائر في إطار الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، ومع الاحترام الكامل لمبادئها وأهدافها، أن تشارك في

¹ الجريدة الرسمية، المادة 31، فقرة (3)، العدد 82، 15 جمادى الأولى عام 1442هـ، مؤرخ في 30 ديسمبر 2020م.

² يشير إلى أنه إذا اقتضى الأمر سنتحول من دبلوماسية الظل إلى دبلوماسية الهجوم نظرا للتحديات الجديدة أي اعتماد الاستراتيجية الهجومية بدلا من الدفاعية. (سياسة الند للند

منذ 1962 تعرضت الجزائر إلى تعديلات دستورية 1989، 1996، 2008، 2016، لكن تعديل 2020 لأول مرة يسمح فيه بنشر قوات خارج الحدود، في السابق كانت الجزائر لا تشارك في عمليات حفظ السلام تكتفي فقط بإرسال خبراء أو مراقبين إلى بعض عمليات حفظ السلام في إطار الاتحاد الإفريقي.

دستوريا: السلطة السياسية كانت تبرر عدم التدخل خارج الحدود بالمبدأ الدستوري مستندة للمادة التي تقول أن مهمة الجيش هي الحفاظ على سلامة التراب الجزائري والإقليم الجوي، الجرف القاري والمياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة، لكن القراءة المتأنية لتلك المادة هي لا تمنع التدخل المطلق ففي 1962 تم نشر قوات خارج الحدود، أنظر في هذا الصدد:

عبد النور بن عنتر، تحول عقيدة الجزائر الأمنية في ظل التعديل الدستوري الجديد، ملتقى: التحول الديمقراطي مشروع التحول الديمقراطي Abdelkrim Dekhahena, op cit, p.85.³

عمليات حفظ السلام وحفظ السلام" وفي الواقع، تحدد الفقرة 3 من المادة 95 من الدستور الجزائري الجديد^(*) الشروط والإطار اللذين يخولان لرئيس الجمهورية، الرئيس الأعلى للقوات المسلحة، ووزير الدفاع الوطني، بعد موافقة ثلثي البرلمان، إرسال وحدات عسكرية إلى الخارج. وهذا يضيف الشرعية الشعبية والحماية على القوات لأن القرارات ستعتمد على الإرادة الشعبية التي يجسدها مجلسا البرلمان. ويغلق هذا الحكم الباب أمام أي إجراء خارج إطار الدستور. غير أن الأسباب التي تجعل الجزائر تتجه نحو تغيير السلوك العسكري أعمق وأكثر تعقيدا.⁽¹⁾

- التطبيع المغربي مع إسرائيل.

- تطور السلوك العسكري الجزائري.

- تأثير الوضع الإقليمي الراهن على ضرورة وضع استراتيجية جديدة للسياسة العسكرية.

يرى بعض المحللين بأن التزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل ألحق بها الضرر في السنوات الأخيرة، وعليه لا بد من إعادة النظر بشأن هذا المبدأ. نتيجة تغير الوضع الجيوسياسي في المنطقة المغرب- الساحل

^(*) يتضمن رئيس الجمهورية في عام 2020 مجموعة من المقترحات، بما في ذلك وضع دستور لتدخل الجيش الوطني الشعبي خارج حدود البلد للمشاركة في جهود حفظ السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي فكرة تعديل أيديولوجية الجيش لم تكن مفهوم الحراك أو سياسة الرئيس الجديد. وأوضح أحمد كروش، المراقب الدولي السابق عن الأمم المتحدة أن المناقشة بشأن فكرة إرسال قوات إلى الخارج كانت موضع تداول في السابق، خلال مشاركة الجيش الجزائري في إطار بعثات الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية لحفظ السلام وفي عام 2018، قال رئيس أركان الجيش الجزائري ونائب وزير الدفاع الجزائري في ذلك الوقت، أحمد غيد صالح، إن التشريع المتعلق بالعقيدة العسكرية "يجري استعراضه وتحقيقه كلما طلب ذلك التكيف مع متغيرات البيانات الجغرافية السياسية وبالتالي يمثل أسس سياسة الدفاع الوطني وصياغة الجيش. الاستراتيجية وفي 26 كانون الأول/ديسمبر 2020، وبعد أسبوع من توليه منصبه ترأس الرئيس تبون اجتماعا لمجلس الأمن الأعلى، وأصدرت رئاسة الجمهورية بيانا (35 نيابة عنه أكد فيه أن المجلس درس الحالة في المنطقة. ولا سيما على الحدود الجزائرية مع ليبيا ومالي وقررت في هذا. وإطار مجموعة من التدابير التي يجب اتخاذها لحماية الحدود الوطنية. الإقليم فضلا عن تنشيط وتنشيط دور الجزائر على الصعيد الدولي. ولا سيما فيما يتعلق بهذين الملفين، وبوجه عام في منطقة الساحل والصحراء الكبرى. في أفريقيا ويرى بعض المحللين أن انعقاد مجلس الأمن الأعلى بعد سنوات من عدم النشاط بسبب مرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، دليل واضح على نية القيادة الجديدة القيام بدور أكبر في القضايا الإقليمية لا سيما في ليبيا ومالي. ومن الناحية القانونية لا يوجد نص دستوري أو قانوني يمنع الجيش الجزائري من عبور الحدود. ومع ذلك فإن الجزائر جزء من معاهدة الدفاع العربية المشتركة التي تتحدث عن إرسال قوات عسكرية إلى الخارج إذا كان بلد عربي(96 تهديد. كما ترتبط الجزائر بتونس من خلال معاهدة تنص على مساعدتها العسكرية في حالة تعرضها لتهديد خارجي، أنظر في هذا الصدد:

Abdelkrim Dekhakhena, Why Is Algeria Considering Changing its Military Doctrine, op cit, pp.93-95.

¹ الجريدة الرسمية، المادة 31، فقرة (3)، العدد 82، 15 جمادى الأولى عام 1442هـ، 30 ديسمبر 2020م.

تواجه الجزائر تحديات خطيرة تطلبت التحديات الجديدة القادة الجزائريين إعادة النظر في العقيدة الأمنية الجديدة من حيث (استراتيجيات وأدوات ومبادئ).

- قدرات التصنيع

- قدرات التطوير الصناعية العسكرية المتواجدة عالميا بخبرات وكفاءات جزائرية.

- مشاركة الجزائر في المعارض العسكرية الدولية كزبون.

- التوازن العسكري الجزائري من حيث تقليص الموارد البشرية واستبدالها بتكنولوجيا متطورة.

- مكانة المخابرات الجزائرية منذ نشأتها إلى غاية الآن ودورها الميداني من حيث إيجاد آليات تمكن الجزائر من بلوغ مستورد استخباراتي يسهل الهيئة العسكرية من بلورة مشاريعها بحيث أن عنصر المفاجأة والتموقع في دائرة مغلقة يسهل على المخابرات الأجنبية الكشف عن البرامج الطموحة للهيئة العسكرية.

- تفعيل النظام الأمني الخاص من خلال:

- الاعتماد على الذات.

- بناء قدرات وطنية في مجال الدفاع.

- تصميم منظومة دفاعية بشكل مستقل بعيدا عن المظلة الخارجية ضد العدوان دون وأن تكون تلك المنظمة مصممة للهجوم على الدول المجاورة والأطراف الأخرى.⁽¹⁾

- دسترة مشاركة الجيش في عمليات السلام يؤكد أن هناك تحولا يطرأ على العقيدة الأمنية الجزائرية ولكن ليس بمفهوم المراجعة الجذرية نظير غياب تهديد دولتي أو صراع مسلح يهدد فعلا الأمن القومي الجزائري.

➤ محاذير التحول في العقيدة العسكرية:

- إن التعديلات الدستورية التي تراجع عقيدة² الجزائر العسكرية المتمثلة في عدم التدخل في الخارج هي مسألة تتعلق بتقديم الدعم الدستوري لمشاركة الجيش الجزائري (ولو أنها محدودة في عدد العناصر وفي

¹ عبد النور بن عنتر، تحول عقيدة الجزائر الأمنية في ظل التعديل الدستوري الجديد، ملتقى: التحول الديمقراطي مشروع التحول الديمقراطي.

² تشير العقيدة الأمنية (مبدأ الأمن الوطني في بلد ما إلى مجمل السياسات العسكرية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهدف صراحة إلى تعزيز الحماية المصالح الأمنية الوطنية للدولة بما في ذلك التهديدات الخارجية، تتحدد سياسة الأمن الوطني للدولة أيضا بعوامل هامة أخرى مثل: فيما يتعلق بالاحتياجات الاقتصادية، والجغرافيا، والثقافة السياسية للقدرات العسكرية، والرأي الشعبي ورأي

كثير من الأحيان لدعم الخبراء العسكريين) في الأمم المتحدة وغيرها من العمليات. بيد أنه ستكون مسألة دعم المذهب الجزائري في مواجهة التهديدات الخارجية المتزايدة التفاقم، مثل التوترات في الساحل أو ليبيا على حدود الجزائر. وقد أثارت هذه التغييرات المقترحة خوف النشطاء الجزائريين من على حدود الجزائر. أثارت هذه التغييرات المقترحة خوف النشطاء الجزائريين من جر البلاد إلى صراعات عسكرية أو التورط في الحرب الأهلية الجارية في ليبيا. (1)

- السبب في تحرك الجزائر نحو تغيير مذهبها العسكري هو أمر مثير للاهتمام بشكل ملحوظ بالنسبة للتحليل من أجل توضيح الدوافع التي تدفع البلاد إلى تغيير في موقفها من شأنه بالتأكيد أن يؤثر على سلوك سياستها الخارجية في المستقبل ويؤثر على توازنات القوى الإقليمية. (2)

- إن نشر القوات في الخارج³ يشكل واحداً من أهم القرارات السياسية التي قد تتخذها الدولة لأنها تتطلب النظر في القضايا الأخلاقية والقانونية؛ وتؤثر على العلاقات الخارجية للدولة ليس فقط مع الدولة التي نشرت فيها القوات ولكن أيضاً مع الدول الأخرى. وهذا قد يعرض الجنود لمخاطر مادية متزايدة ويستهلك موارد كبيرة. (4)

تشارك الجزائر والدول الأوروبية في الإيمان بأهمية الانتخابات، والتي تبدو غير محتملة على نحو متزايد في ظل الوضع الحالي. العملية التي تقودها الأمم المتحدة. وهنا، يمكن للجزائر الاستفادة من علاقاتها الجيدة مع جميع الفصائل الليبية لإشراك مختلف الدوائر الانتخابية الليبية وزيادة الضغط بشكل مباشر على النخب الليبية لإجراء انتخابات بالتنسيق مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأوروبية المعنية. وبوسع الأوروبيين بدورهم أن يقدموا المساعدة الفنية لضمان إجراء انتخابات ناجحة. وعلى نحو مماثل، في تونس،

النخبة، فضلاً عن تصورات صانعي القرار بشأن المصلحة الوطنية للدولة ويتجلى هذا الإطار المفاهيمي كمذهب للأمن القومي يلعب دوراً حاسماً من حيث توجيه القادة ومساعدتهم على إدارة السياسة الخارجية للدولة والواقع أن هناك عوامل عديدة شكلت المبدأ الأمني الجزائري. والأهم من ذلك أن العامل التاريخي، ولا سيما الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، لعب دوراً كبيراً في تشكيل المذهب الأمني للبلاد. وبعد حصولها على استقلالها، اعتبرت الجزائر العاصمة زعيمة لحركات التحرير في أفريقيا، وبالتالي فإن الدور الإقليمي للجزائر يأتي أساساً من الجانب التاريخي. وهذه الشرعية الثورية التي دأبت القيادات الجزائرية على استخدامها في الشؤون الداخلية وفي السياسة الخارجية للبلاد. ويمكن أن يكون عنصراً تفسيرياً لماذا كانت الجزائر دائماً تدعم القضايا العادلة مثل قضية الغرب.

¹ Abdelkrim Dekhakhena, op cit, p.86.

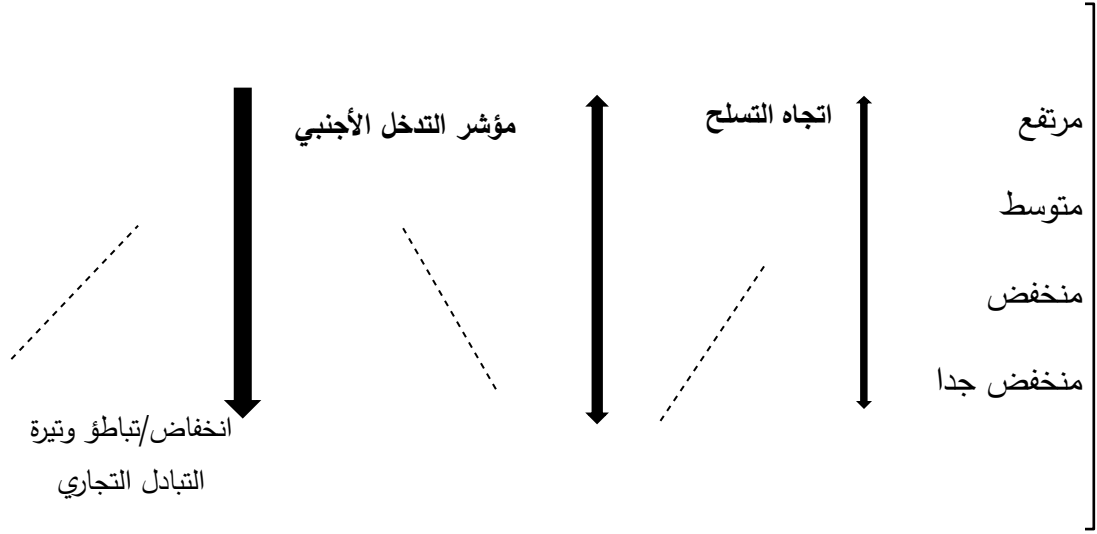
² Abdelkrim Dekhakhena, op cit, p.87.

³ هناك ثلاثة تفسيرات رئيسية لأسباب التي دفعت الجزائر إلى تفعيل مبدأ التدخل هي: التعاون الإقليمي، الاعتراف والمكانة، والمكاسب المالية.

⁴ Abdelkrim Dekhakhena, op cit, p.87.

تستطيع أوروبا والجزائر أن تعملًا معًا لمنع الانهيار الاقتصادي. وبما أن الاتحاد الأوروبي وفرنسا وإيطاليا والجزائر يقدمون بالفعل دعمًا للميزانية، فيمكنهم العمل معًا لضمان قدرة تونس على الحفاظ على الواردات الضرورية، بينما تتعاون الجزائر مع الرئاسة التونسية لتشجيع سعيد على التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي أو على الأقل تحديد أي اتفاق. التغييرات على الصفقة المطلوبة قبل أن يوافق. ورغم أن تشجيع صفقة صندوق النقد الدولي يعارض العقيدة التقليدية للجزائر، فإن القلق المشترك بشأن انهيار تونس، والافتقار إلى خيارات بديلة، والوعد ببناء تعاون أوسع في السياسة الخارجية مع أوروبا، ينبغي أن يكون حوافز كافية للجزائر لمتابعة مثل هذه السياسة.

شكل رقم (15) يوضح مسار مركب أمن في المغرب العربي



إعداد الباحثة

الفصل الرابع:

مساربناء مركب أمن إقليمي في الساحل الإفريقي في ظل شبكات
العنف والصراعات المعقدة

تعد منطقة الساحل الإفريقي واحدة من أكثر المناطق الأمنية أهمية وأخطرها من حيث كثافة التهديدات الأمنية. فحجم وتعقيد الاختلافات العرقية والدينية، ومظاهر الهشاشة، البيئة الصراعية، الدولة الفاشلة والظروف البيئية، المناخ المتغير، انخفاض إمدادات المياه والغذاء، الكوارث، والهجرة والتي في مجملها تشكل تحديات مباشرة للأمن الإنساني والدولي. حيث تشهد دول الساحل التي تشترك في حدود واسعة مع الجزائر حالة من انعدام الأمن بسبب عدم استقرار أنظمتها السياسية. وقد تأثر عدم الاستقرار السياسي بأزمات مختلفة تعاملت معها عدة دول في المنطقة. من الواضح أن هذا النوع من الموقف السياسي هو انعكاس لنظرية أثر جناحي الفراشة؛ فقد يؤدي انهيار دولة واحدة إلى زعزعة استقرار المنطقة كلها. وفي ظل التغيرات في التوازنات الجيوسياسية وإعادة تشكل خارطة التحالفات الجيوسياسية نتيجة لعبة النفوذ المتزايدة بين أطراف متداخلة للسيطرة على إفريقيا، التدخلات، لعبة التحالفات، والتوليفة المتأججة من التهديدات الهجينة العابرة للحدود التي تؤثر على نسق تفاعلات البيئة الأمنية في الساحل وانعكاسها الجيوسياسي على الجزائر.

كان لهاته المتغيرات تأثيرها البارز على مكانة الجزائر ومسارها في بناء مركب أمني يراعي مختلف الأبعاد التنموية والدينية والجيوسياسية في ظل التحديات الإقليمية والدولية المستجدة، وهو ما ستم مناقشته من خلال مباحث ثلاثة، يتناول المبحث الأول تحليل بيئة الصراعات المعقدة والعنف في الساحل الإفريقي من منظور شبكي وذلك بالتركيز على تفكيك جدلية العلاقة بين التدخلات العسكرية وشبكات الصراع والمسارات اللاخطية للتهديدات الأمنية، والمبحث الثاني يعالج إعادة تشكل المشهد الأمني في منطقة الساحل في ظل تراجع النفوذ الفرنسي والفرص الجيوستراتيجية للجزائر في ظل معضلة التركة الاستعمارية والنفوذ الفرنسي في الساحل الإفريقي من جهة والصراع على النفوذ بين القوى الأوراسية من جهة ثانية، أما المبحث الثالث يرسم مسار الجزائر نحو بناء مركب أمن يرتكز على (البعد الديني/التموي) وذلك بالتركيز على مسألة الطوارق لاختبار القوة الوسطى في الجزائر وفرصة لتأكيد الهوية الإفريقية.

المبحث الأول: تحليل بيئة الصراعات المعقدة والعنف في الساحل الإفريقي من منظور شبكي

يقول كريستاكيس وفاولر Christakis and Fowler أنه "إذا أردنا أن نفهم كيف يعمل المجتمع، فيتعين علينا أن نملاً الروابط المفقودة بين الأفراد. ويتعين علينا أن نفهم كيف تؤدي الترابطات والتفاعلات بين الناس إلى ظهور جوانب جديدة تماماً من الخبرة الإنسانية التي لا توجد في الأفراد أنفسهم".

لنفترض، على سبيل المثال، أن إحدى خصائص بنية الشبكة (على سبيل المثال، متوسط طول المسار أو خاصية كونها "خالية من المقاييس") تحدد مدى سرعة انتشار المعلومات السياسية. وهناك مستويات متعددة من الوصف، وهي الأفراد (عقد الشبكة) (network nodes) من ناحية، وخصائص الشبكة المجمعة (بنية الروابط) (the structure of links) من ناحية أخرى. ويمكن تحقيق خصائص الشبكة المتطابقة من خلال العديد من الأبراج المختلفة من الأفراد، وهو ما يعني أن بعض الخصائص ذات المستوى الأعلى يمكن تحقيقها بشكل مضاعف. والأمر الأكثر أهمية هو أن العلاقات السببية على المستوى الأعلى (التي تستند إلى الارتباط بين متوسط طول المسار وانتشار المعلومات) قوية بشكل معقول في مجال الإدراك الجزئي. والهدف من برنامج البحث النظري للشبكات هو تحديد الخصائص البنوية للشبكات التي تظهر في علاقات سببية معينة، حتى وإن كانت الشبكات المحددة التي تمثلها قد تختلف بشكل كبير. على سبيل المثال، يمكن لشبكتين أن يكون لهما نفس الخاصية الإجمالية (مثل كونها "خالية من المقياس") بينما تحتويان على توبولوجيات وعقد محلية مختلفة تماماً. إن خاصية الخلو من المقياس هي التي ترتبط ارتباطاً قوياً بتأثيرات معينة، ولا يعتمد هذا الارتباط على الطوبولوجيا topology المحلية الدقيقة أو خصائص العقد الفردية.¹

في هذا الصدد يتم تضمين الشبكية في فهم الصراعات في سياق معقد لاستكشاف الروابط بين الفواعل من حيث عددهم وقوتهم وكثافة الاتصال داخل الأنظمة المعقدة التي تزيد من فرص تبادل المعلومات وخيارات التغيير والتطوير. إن نظرية الشبكة، باعتبارها جزء من نظرية التعقد، هي أداة يمكن من خلالها استخلاص العديد من الاستنتاجات المختلفة اعتماداً على العديد من العوامل السياقية الداخلية والخارجية، لها أهمية في التحليل وكذلك في توليد الاستراتيجيات في مجال التنمية وبناء السلام. يصف "بيكرمان" الأنظمة التكيفية المعقدة بأنها تميل إلى التصرف بشكل غير متزامن، حيث تعمل عوامل متعددة بشكل

¹ List, Christian and Spiekermann, Kai, op cit, pp. 638—639

مستقل عن بعضها البعض استجابة للظروف المحلية. ووفقاً "لماريون"، فإن الشبكات المعقدة متكررة بحيث تقوم الشبكة، من خلال عملية التجميع والارتباط بتطوير سلاسل سببية متعددة الاتجاهات لتحقيق مصالحها الجماعية والمساهمة في مرونة الشبكة.

يشير التعقيد إلى تفوق الخطط المعيارية غير المترابطة والتي لا تعتمد على التحكم المتزامن لوحدة جهودها. تتيح مثل هذه الخطط حرية أكبر في التنفيذ، والأهم من ذلك يمكن تعديلها وإصلاحها بسهولة أكبر من الخطط المتزامنة. عندما يحدث التزامن، يجب أن يكون نتيجة للتعاون المحلي بين الفواعل بدلاً من التوجيه المركزي. ركز "ويلس" بشكل كبير على الشبكات في بناء السلام. وأشار في نفس السياق "ليدراخ" إلى الحاجة إلى إنشاء دوائر سلام في مناطق الصراع حيث يلعب بناء الشبكات في السياق المحلي والوطني والدولي دوراً رئيسياً (حيث تكون الجهات الفاعلة على المستوى المتوسط ذات أهمية حيوية) يسعى "ويلس" وآخرون إلى استخدام موارد النظم الخاصة لإدارة الصراع من خلال محاولة اتباع نهج شامل لإدارة الشبكات، وبالتالي فإن إدارة الشبكة النظامية تعتمد على تحديد اتجاهات التغيير والمجالات التي يمكن ممارسة الضغط فيها على المستوى الجزئي للنظام السياسي، بالإضافة إلى تحديد موقع المشاركة الشبكية الأساسية للمجموعات الصغيرة. ويمكن بعد ذلك تطويرها وتعزيزها عن طريق إدارة الشبكات الفعالة - دعم وربط الجهات الفاعلة والقضايا بشكل استراتيجي - لإنتاج وتعزيز ثقافة التعاون القائمة على الشراكات والتحالفات الإستراتيجية على المستوى المحلي والدولي. ويقصد بهذا تعاون قائم على الثقة ومتوسط إلى طويل المدى بكثافة متفاوتة، لا سيما بين الجهات الفاعلة المحلية المهمة بحل سلمي مستدام، بما في ذلك فواعل التغيير السلمي. (1)

¹ Diane Hendrick, op cit, pp.36.

المطلب الأول: جدلية العلاقة بين التدخلات العسكرية وشبكات الصراع في الساحل الإفريقي

يتفاقم تعقيد الصراعات في الساحل بسبب بعدها العابر للحدود الوطنية. فالصراع في مالي هو جزء من بيئة صراع أكبر يضم بوركينا فاسو والنيجر المجاورتين. وفي عام 2019، شارك ما لا يقل عن 136 جهة حكومية وغير حكومية في أعمال عنف في منطقة الساحل الوسطى. بدلاً من تشكيل ثلاثة مساح منفصلة للعمليات، تمتد كل من شبكات التعاون والمعارضة للصراع المالي إلى ما وراء حدود الدولة المالية، وذلك بسبب نشاط المنظمات العنيفة العابرة للحدود الوطنية مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وإلى العمليات العسكرية المشتركة التي تشنها دول المنطقة وحلفاؤها الدوليون. يشير نهج الشبكة هنا إلى أن التدخلات العسكرية في الساحل الإفريقي أعادت إلى حد كبير خلط بيئة الصراع التي تعمل فيها المنظمات العنيفة في المنطقة، فإدخال أي طرف خارجي في كل صراع لم يؤدي فقط إلى زيادة عدد المنظمات المشاركة في أعمال العنف؛ بل أدى أيضاً إلى تفاقم الخصومات الداخلية وخلق تشكيلات جديدة بين المتحاربين مما جعل الصراع أكثر عنفاً وأكثر صعوبة في الحل.

عززت التدخلات العسكرية في منطقة الساحل أنماط التحالفات الموجودة مسبقاً وساهمت في تصلب أنماط المعارضة. ويفسر ذلك حقيقة أن عمليتي سيرفال وبرخان بقيادة فرنسا والهجوم الذي قادته نيجيريا تحت مظلة القوة المشتركة المتعددة الجنسيات كانا مصممين للتأثير على نتيجة الصراع من خلال الانحياز بحزم إلى جانب القوات الحكومية. ساهمت هذه التدخلات بشكل كبير في تعزيز القوة السياسية للقوات المسلحة المالية والنيجيرية مع الحد من قوة المنظمات الجهادية بمعنى آخر فقد تحسن الوضع الهيكلي للقوات المالية والنيجيرية من خلال التحالفات الجديدة التي تشكلت خلال التدخل، في حين تدهور الوضع الهيكلي لخصومهم.

مثلت الميليشيات السياسية وميليشيات الهوية في عام 2020، ثلث المنظمات المتنازعة في إفريقيا. ولا تظهر هذه الميليشيات فقط رداً على انعدام الأمن المتزايد في المنطقة بل تعد سبباً رئيسياً لانعدام الأمن السياسي في الدول التي تسير نحو الديمقراطية. وكثيراً ما تستخدم النخب السياسية والزعماء الدينيون ورجال المجتمع الأقوياء الميليشيات كجيوش خاصة للتنافس على الموارد، إن مشاركة القوات الحكومية في الصراع المتزايدة منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تعكس الوضع الأمني المتدهور في المنطقة وتنافسهم تجاه كل من المنظمات المتطرفة والسكان المدنيين. وينبغي لسلطات الدولة الامتناع عن استخدام

مثل هذه الميليشيات وبذل كل جهد ممكن لتجديدها من السلاح، مع تفضيل استخدام قوات مدربة يمكن محاسبتها في حالات انتهاك حقوق الإنسان في الساحل، ورغم امتناع القوات الفرنسية عن استخدام الميليشيات والقوات المساعدة، لكن هذا لم يمنع تطور العديد من الميليشيات في المناطق الريفية واستخدامها من قبل النخب المحلية والوطنية. وفي شمال نيجيريا، أثبت التعاون بين القوات الحكومية والميليشيات المحلية فعاليته في مواجهة جماعة بوكو حرام، ولكنه أدى أيضا إلى انتشار الأسلحة وتزايد عسكرة المنطقة. (1)

إن طبيعة العنف العابرة للحدود لا تؤدي إلى زيادة عدد المتحاربين فحسب؛ إنه يزيد من تعقيد العلاقات التعاونية والمعارضة مع الحكومات. يمكن للجماعات المتمردة والمنظمات المتطرفة أن تعمل في دولة ما وتستخدم دولة أخرى كملاذ آمن لتدريب وتجنيد المسلحين، وبالتالي تطوير علاقات متباينة مع القوات الحكومية المجاورة سعياً لتحقيق أجندتها السياسية في دولة أخرى. إن الجماعات التي تعارض الحكومة في بلد ما قد تدعمها أيضاً في بلد آخر. ففي العقد الماضي، على سبيل المثال، تطورت الحركات الانفصالية بين مجتمعات الطوارق في شمال مالي، في حين حافظ الطوارق على علاقات تعاون مع حكومة النيجر.

يمكن للتدخلات العسكرية أن تغير بشكل عميق توازن القوى بين الأطراف المتحاربة، اعتماداً على ما إذا كانت الأطراف الثالثة تركز على تعزيز التعاون القائم بين الحلفاء أو استهداف الصراعات بين الأعداء. ومن الصعب عادة التنبؤ بالنتيجة النهائية لهذه التدخلات العسكرية لأنها تعتمد على العلاقات الموجودة مسبقاً بين المتحاربين الذين غالباً ما تكون خصوماتهم وتحالفاتهم غير معروفة بشكل كامل.

يثير الوضع في الساحل تساؤلات حول نتائج الاستراتيجيات العسكرية التي تنحاز إلى طرف متحارب مقابل تلك التي تسعى إلى الوساطة بين الأطراف المتحاربة. ويبدو أن التدخلات التي تشارك فيها أطراف ثالثة بطريقة محايدة من المرجح أن تعزز التعاون بين الأطراف المتحاربة، مع الحد من العنف أيضاً. على الرغم من أنها يمكن أن تؤدي إلى العنف، إلا أن الوساطة توفر إمكانات أكبر لتحقيق الاستقرار على المدى

¹ OECD/SWAC, "The Geography of Conflict in North and West Africa", West African Studies, OECD, Paris, (2020 : 2024/01/01 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2024/01/01)

<https://dx.doi.org/10.1787/02181039-en>.

OECD/SWAC, **Women and Trade Networks in West Africa**, West African Studies, OECD, Paris, (2019 2024/01/14 تم تصفح الموقع بتاريخ: 2024/01/14)

<https://dx.doi.org/10.1787/7d67b61d-en>.

الطويل، من خلال خلق وضع يفضي إلى التعاون بين الجهات الفاعلة، أو من خلال دفع الجهات الفاعلة إلى تغيير ولاءاتها والتعاون مع بعضها البعض. إن ما يسمى بالتدخلات الحزبية تميل إلى تفضيل المعارضة بين الجهات الفاعلة، أو تغيير الولاء مما يؤدي إلى مواجهات جديدة.

ساهمت التدخلات العسكرية في تشكيل تحالفات على الأقل مع أحد من الأطراف المركزية في الصراع. على سبيل المثال، في مالي وبحيرة تشاد، تحالفت فرنسا والقوات المتعددة الجنسيات مع دول ضد منافسيها من غير الدول. ومن المفارقة أن هذه الاستراتيجية لا تغير ميزان القوى بين المتدخل والدول ومنافسيها. ومن دون إحداث التغيير السياسي اللازم لتحسين الوضع الأمني، ساهمت التدخلات العسكرية في خلق وضع أصبحت فيه المنظمات الجهادية أضعف من أن تتمكن من الإطاحة بالأنظمة القائمة، والقوات الحكومية غير مجهزة على الإطلاق لوضع حد لحركات التمرد. وتحاول القوى العسكرية الخارجية الحفاظ على توازن القوى دون التورط في المشروع السياسي الوطني، وفي الوقت نفسه، تواجه الأنظمة المحلية صعوبة في تنفيذ الإصلاحات السياسية اللازمة لإدارة الوضع الأمني بما يتجاوز التدخلات العسكرية. تفتقر المقاربات إلى التنسيق وتميل إلى تفضيل الوضع الراهن. وكما جادل "شوركين" حول سيرفال وبرخان، فإن الجيش الفرنسي يقتصر على التركيز على الأمن توقعًا أن يقوم الآخرون بالعمل السياسي"، مشيرًا إلى أن أفعاله تعمل على إدامة نظام سياسي يعد بمثابة محرك الصراع.⁽¹⁾

وتشكل حكومات منطقة الساحل، إلى جانب شركائها، جزءاً من استراتيجية الحصن العلماني ضد الإسلامية. ومع ذلك، فإن بنية الصراعات الحالية تظهر أن الدافع وراءها أيضًا هو مطالب المجتمع التي تركتها السلطات دون حل. على الرغم من أن المنظمات المتطرفة قد طورت روابط مع تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية، فإن معارضتها للقوات الحكومية والعنف الذي تمارسه ضد المدنيين يمكن تفسيره بعوامل محلية للغاية، مثل الوصول إلى الموارد الرعوية أو السيطرة على طرق التجارة، والتي تتخذ أشكالاً مختلفة في مجتمعات مختلفة. والدول.

أدت التدخلات العسكرية في الساحل الإفريقي إلى إعادة تشكيل بيئة الصراع التي تعمل فيها المنظمات. وأدت إلى إضعاف خصومهم مؤقتًا دون تحقيق استقرار طويل الأمد. وقد تعززت قوة التنظيمات الجهادية وتنظيمات المتمردين بعد الصدمة الأولية للتدخلات. فالجماعات الجهادية التي أضعفتها التدخلات

¹⁾ Radil, S. and D. Russell (2019), Networks, Complexity, and War: Investigating the Impact of Foreign Interventions in Syria, American Association of Geographers Annual Meeting, Washington, DC, 3-7 April.

العسكرية إما تعهدت بالولاء لمنظمات عالمية عنيفة، أو انقسمت حسب الخطوط العرقية والجغرافية أو اندمجت مع مجموعات أخرى. كما استجابت الجماعات الجهادية للتدخلات العسكرية بالانتقال إلى مناطق أكثر نائية أو أقل مراقبة، والمشاركة في الانتشار الإقليمي للعنف الذي لوحظ في إفريقيا منذ أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.⁽¹⁾ في حين أن تدخل القوى الخارجية قد يكون له دوافع متعددة، إلا أن فئتين رئيسيتين من التدخل تظهرا اعتمادًا على هدف التدخل في النهاية.⁽²⁾ في التدخلات الواسطة، تشارك أطراف ثالثة بطريقة محايدة بهدف التوصل إلى حل سلمي للصراع. تميل المنظمات المتعددة الجنسيات والدولية إلى تفضيل هذا النوع من التدخل الذي يتوسط بين الأطراف المتحاربة وفي التدخلات الحزبية، تتحاز أطراف ثالثة إلى أحد الأطراف المتحاربة، بهدف التأثير على نتيجة الصراع لصالحها. من الناحية النظرية، يمكن تمثيل تأثير التدخل العسكري على أنه خلق رابط جديد بين طرفين فاعلين، يُعرف باسم الثنائي. يمكن أن يؤدي إدخال طرف ثالث إلى ستة سيناريوهات محتملة وفقًا لما إذا كان هذان الفاعلان يتعاونان مع بعضهما البعض أو يتنافسان ضدهما.

1. الأول هو عندما تتبنى القوة المتدخلة (أ) نهجًا وسيطًا وتدعم جهتين فاعلتين تعملان معًا بالفعل (ب) و (ج). يؤدي هذا إلى إنشاء مجموعة مستقرة من ثلاثة ممثلين، تُعرف بالثالوث، حيث "أصدقاء الأصدقاء هم أصدقاء". وفي السنوات الأخيرة، دعمت عملية برخان الفرنسية، على سبيل المثال، الجيش المالي وبعض الميليشيات المتحالفة معه في شرق البلاد. والنتيجة المحتملة لهذا النوع من التدخل هي زيادة التعاون وتشكيل تحالف أكبر.

2. الثاني بدلاً من دعم طرفين يعملان معًا، يمكن للقوة المتدخلة أيضًا أن تختار محاربة كل منهما. ويمثل هذا السيناريو الثاني استراتيجية وساطة تخلق أيضًا وضعًا مستقرًا يكون فيه "أعداء الأعداء أصدقاء". ويحدث هذا عندما يهاجم جيش أجنبي منظمين إرهابيين، على سبيل المثال. وفي مالي، استهدفت القوات الفرنسية كلا من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (ISGS) وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM). كان هناك المزيد من العنف بشكل عام، حيث تضاعف القوة المتدخلة عدد الهجمات في المنطقة.

¹ Conflict environment and military interventions in North and West Africa:

https://www.oecd-ilibrary.org/sites/2ae51f45_en/index.html?itemId=/content/component/2ae51f45-en تصفح الموقع بتاريخ: 2024/01/11 تم

² Conflict environment and military interventions in North and West Africa, op cit.

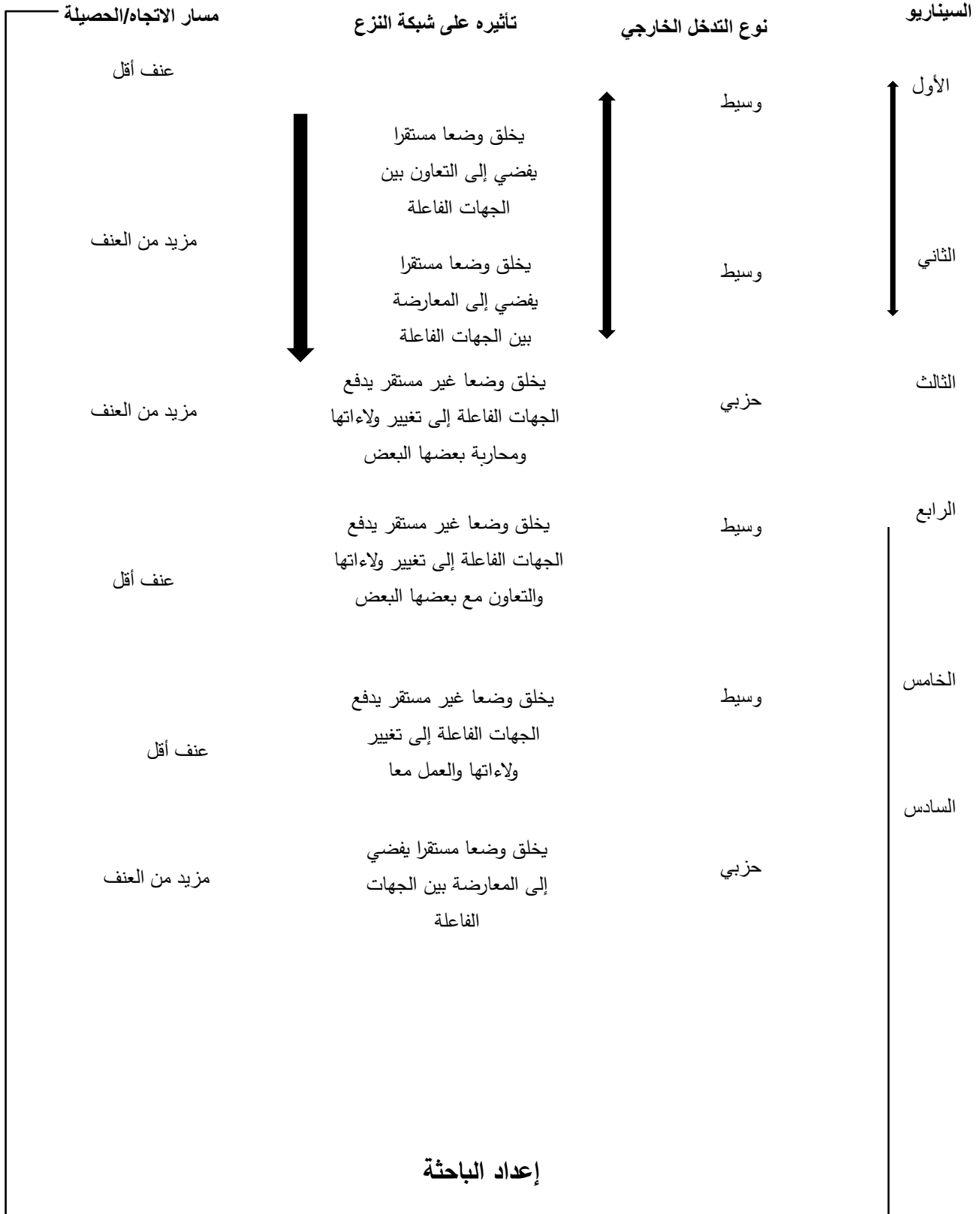
3. الثالث: قد تختار القوة المتدخلة أيضًا تبني استراتيجية حزبية ودعم طرف ما أثناء مهاجمة طرف آخر. ومن المرجح أن يخلق هذا السيناريو الثالث وضعا غير مستقر يكون فيه "أصدقاء الأصدقاء أعداء". يمكن أن يؤدي التوتر الناشئ حديثاً بين أوب إلى تحول في الولاء بينهما؛ وبدلاً من التعاون، قد يقرر أحدهم العمل مع القوة المتدخلة ضد حليفها السابقة.

4. في الرابع، تدعم القوة المتدخلة كلا الطرفين المتحاربين في الصراع. تخلق استراتيجية الوساطة هذه وضعا غير مستقر مشابه للسيناريو الثالث، حيث "أصدقاء الأصدقاء أعداء". ومن المرجح أن تؤدي العلاقات داخل هذا الثالوث غير المستقر إلى تحريض المتحاربين على تغيير ولائهم وإنشاء ثالوث تتعاون فيه جميع الجهات الفاعلة مع بعضها البعض، كما في السيناريو الأول.

5. أما الخامس يمكن للقوة المتدخلة أيضًا أن تقرر اتباع استراتيجية الوساطة ومهاجمة كلا الطرفين المتحاربين، الأمر الذي سيخلق وضعا آخر غير مستقر حيث "أعداء الأعداء هم أعداء". ولحل التوتر بينهما، من المرجح أن تعمل الأطراف المتحاربة معًا، وهو ما من المرجح أن يؤدي إلى وضع مماثل للسيناريو الثاني.⁽¹⁾

¹ تتم دراسة تأثير التدخلات العسكرية على الصراعات باستخدام مؤشر المركزية الإيجابية والسلبية (PN) الذي تم تطويره لتقييم القوة السياسية لمنظمة ما (يفترض مؤشر PN أن قوة المنظمة مستمدة من القيود والفرص التي توفرها الشبكة الكاملة من الأعداء والحلفاء التي تندرج فيها المنظمة. تعتمد PN على افتراض أن "وجود علاقات إيجابية مع الآخرين ذوي العلاقات الجيدة يساهم بشكل إيجابي في مركزية العقدة. يتيح مؤشر PN أيضًا تحديد التحولات في شبكة الصراع من خلال مقارنة القوة السياسية للمنظمات العنيفة قبل وأثناء وبعد التدخل العسكري.

شكل رقم (16) يوضح التدخل الأجنبي وعلاقته بشبكات الصراع والعنف



المطلب الثاني: شواشية التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

يصف "جيم جارامون" في مقولته: "مشاكل معقدة محيرة العقل في "Defense News" (1) حجم وتعقيد المنطقة، بسبب الاختلافات العرقية والدينية، الصراعات، الدولة الفاشلة والظروف البيئية، المناخ المتغير، انخفاض إمدادات المياه والغذاء، الكوارث، والهجرة كلها تشكل تحديات مباشرة للأمن الإنساني والدولي.

- **ظاهرة الدولة الفاشلة:** من نتائج الدول الضعيفة ظاهرة الخدمات الأمنية الخاصة التي تقوض احتكار الدولة لاستخدام القوة. بعد نهاية الحرب الباردة، فقد مئات الآلاف من الجنود وظائفهم، وأصبح الجنود العاطلون عن العمل مستعدين لتقديم خدماتهم لأي شخص يرغب في "استئجار جندي" (Hire a soldier). بالنسبة للحكومات التي تسيطر عليها المهام الأمنية المتمثلة في حماية بلدها وتميل إلى خفض التكاليف عن طريق نقل بعض المهام، غالباً ما يكون توظيف الجنود عند الطلب أرخص من الاحتفاظ بجيوش وطنية دائمة باهظة الثمن. كان الطلب على جنود القطاع الخاص قوياً بشكل خاص في الدول الفاشلة التي لم يكن فيها الجيش أو الشرطة راغبين أو غير قادرين على تأمين النظام العام.

إن نقل وسائل العنف وأدوات الحرب - الرمز النهائي لسيادة الأمة - إلى أيادي خاصة، يثير تساؤلات حول احتكار الدولة للقوى الشرعية. من خلال خصخصة الخدمات الأمنية، تمكنت الشركات من متابعة مصالح عملائها بشكل مباشر، بغض النظر عن سيطرة الحكومة. أي شخص يستطيع تحمل استخدام القوة في النزاع، يمكنه عرض تدريب جيش كامل أو تجنيد الجنود بأنفسهم. كلما كانت الدولة أضعف - من حيث التدريب العسكري أو التنمية الاجتماعية والاقتصادية - زاد خطر فقدان السيطرة على العملية والاعتماد على المرتزقة الخاصين. (2) حسب إحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/SWAC أن 10% من ضحايا أعمال العنف في المنطقة قُتلوا على بعد 10 كيلومترات من الحدود البرية، مما يجعل المناطق الحدودية أكثر المناطق خطورة. (3)

- **تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي:** جاء الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022 في الوقت الذي كانت فيه العديد من الدول الإفريقية ترسم طريقاً نحو التعافي في أعقاب التباطؤ الاقتصادي الناجم عن جائحة كوفيد-19. وكان الغزو - فضلاً عن العقوبات وغيرها من التدابير المضادة التي فرضها الغرب لمعاقبة العدوان الروسي - سبباً في ارتفاع أسعار السلع الأساسية وخاصة أسعار المواد الغذائية والوقود

¹ jurgen scheffran, op cit, p.1.

² ibid. 1p15

³ SWAC, 2020, op cit.

والمنتجات الزراعية بالإضافة إلى الصدمات المناخية شكلت هي الأخرى أحد الأسباب الرئيسية للنزوح والاضطراب الاقتصادي وخلق مخاطر صراع جديدة. فضلا عن الصراعات التي أدت إلى نزوح الملايين، وقتل الآلاف وترك مساحات واسعة من الأراضي تحت سيطرة مجموعة متنوعة من الجماعات المسلحة ويستمر العنف المسلح في زعزعة استقرار منطقة الساحل.¹ في عام 2019، تجاوز إجمالي حجم التجارة بين الصين والجزائر 9 مليارات دولار، مع بقاء الصين المورد الرئيسي للبلاد، حيث تمثل 18.25% من واردات الجزائر. وعلى الرغم من الوباء، ظل إجمالي حجم التجارة بين الصين والجزائر عند حوالي 9 مليارات دولار في عام 2020. ما ساهمت في تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي في الساحل الإفريقي.

- ظاهرة الهجرة غير الشرعية: تعد الهجرة من التحديات في منطقة الساحل نظير مركزية تأثيرات تغير المناخ نظرا لظروفها المناخية القاسية وسكانها الضعفاء بشكل فريد، شهدت على مدى عقود نموا سكانيا قويا، ونقشي الفقر، وانعدام الأمن الغذائي. وفي الواقع، مع اعتماد غالبية سكان المنطقة بشكل مباشر على الموارد الطبيعية، فإن تأثيرات تغير المناخ على توافر الموارد والأمن الغذائي في المنطقة يمكن أن تكون هائلة. تتصاعد الصراعات بين مجتمعات الرعاة والمزارعين في النيجر ومالي وبوركينا فاسو بسبب المنافسة على الأراضي ومصادر المياه القابلة للاستغلال، والتي تتحد مع عوامل أخرى تؤثر على الضعف: الفساد، وضعف الإدارة، وتقلص نفوذ الحكومات المركزية - مما يعطل الأمن القائم. الصكوك وتقويض جميع محاولات الحفاظ على السلام في منطقة الساحل.²

أدى الجفاف إلى الخسارة المتوقعة في الأراضي الزراعية إلى انخفاض كبير في إنتاج الغذاء (20%). ولقد دفع التصحر السكان من الشمال للتحرك جنوباً، مما ساهم في الصراع على الأرض بين الرعاة والمزارعين كمثال للنزاع الناجم عن البيئة والذي تلعب فيه العوامل المناخية دوراً خاصاً وتشكل أفريقيا مثالا مأساويا على أن عددا كبيرا من الدول ضعيفة وهشة وغير مجهزة بشكل جيد لحماية مجتمعاتها من مختلف المشاكل والمخاطر، التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم زعزعة الاستقرار والانهيار المحتمل لهذه الدول.

¹ Africa's peace and security landscape by 2023 Date | 24 April 2018, insights on the peace and security council (psc

<https://amaniafrica-et.org/insights-on-the-psc-africas-peace-and-security-landscape-by-2023/>

² Mohammed Ahmed **gain, maghreb-sahel security (disconnections: shifting dynamics and growing challenges**, 2021, Carnegie endowment for international peace,

<https://carnegieendowment.org/sada/84517>

شهدت طبيعة الصراعات وديناميكياتها تغيراً أيضاً بسبب الضغط السكاني، وزيادة ضعف الناس بسبب الضغط الناجم عن المشاريع واسعة النطاق بما في ذلك أنشطة الصناعات الاستخراجية، وتغير المناخ والبنية التحتية الضعيفة أو السيئة للحكم، من المرجح أن تزداد الصراعات القائمة على الموارد ولا سيما على المياه والأراضي وستكون ذات طبيعة دون وطنية وعابرة للحدود.

-**لاخطية الديناميكيات الديمغرافية:** أدى التغير في الديناميكيات الديمغرافية التي تشمل في الغالب فئة الشباب والمتعلمين بشكل متزايد والوعي السياسي، إلى جانب انتشار تكنولوجيا المعلومات، إلى توسيع الفجوة في قدرة الحكومات على الاستجابة السياسية والمساءلة والشمول الاجتماعي والاقتصادي. من المتوقع أن يصل حجم الأمن وإدارة المخاطر في منطقة إلى 3.3 مليار دولار أمريكي في عام 2024. وهذا من شأنه أن يتوقع زيادة بنسبة 12.1 في المائة عن العام الماضي، وفقاً لتقرير توقعات صدر مؤخراً من جارتنر. صرح شايليندرا أوبادهياي، كبير مديري الأبحاث لدى مؤسسة جارتنر، بأن نمو الذكاء الاصطناعي التوليدي (GenAI) يؤدي إلى توسيع نطاق التهديدات. وذكر أن هذا قد فتح أيضاً مشهداً تنظيمياً متطوراً، كما أن التكرار المتزايد للهجمات الإلكترونية يدفع قادة إدارة المخاطر (SRM) إلى زيادة إنفاقهم على التدابير الأمنية. وقال أوبادهياي: "تقوم المؤسسات أيضاً بتحسين دفاعاتها بشكل استراتيجي من خلال اعتماد التقنيات المتقدمة والحلول الأمنية التي تمكنها من تحديد نقاط الضعف المحتملة أو الأنشطة الضارة عبر مختلف المنصات الرقمية بشكل استباقي".¹

-**الاستقرار السياسي:** مصدر آخر للتحدي الأمني الذي يواجه إفريقيا هو العسكرة المتزايدة في بعض أجزاء القارة. وهذا هو الحال بشكل خاص في منطقة الساحل، حيث تواصل القوى القديمة والجديدة المختلفة التدافع لإنشاء قواعد عسكرية.² يعكس المؤشر 2022 (IIAG) أن 70% من سكان إفريقيا يعيشون في بلد تدهورت فيه بيئة الأمن وسيادة القانون ويعكس هذا الرقم تراجعاً في المساءلة والشفافية^(*).

¹ Report: security and risk management spending in MENA to Grow 12 pc in 2024:

<https://www.edgemiddleeast.com/security/report-security-and-risk-management-spending-in-mena-to-grow-12pc-in-2024> تم تصفح الموقع بتاريخ: 2024/03/03

² Africa's peace and security landscape, op cit.

(*) إن آفاق تحديات السلام والأمن في عام 2023 لا تعتمد فقط على ديناميات حالات الصراع الحالية والديناميات المتغيرة للتطرف العنيف في إفريقيا. يعتمد الأمر أيضاً على تطور نقاط الضعف لدى مختلف البلدان والمناطق في مواجهة الصراعات وحالات انعدام الأمن والتي تتعلق بالفقر، والتحول الديمقراطي، ونوع النظام، والبنية العمرية للسكان، وتكرار العنف، وتأثير الجوار السيئ، وسوء الإدارة، الاتجار غير المشروع بالأسلحة واستخدامها.

أدى التفاعل المعقد بين الجهات الفاعلة إلى تفاقم شبكات الصراع التي ينتج عنها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وكوارث إنسانية حيث لقي أكثر من مليوني شخص مصرعهم خلال النزاع وأجبر 4.5 مليون شخص على ترك منازلهم.

إن عدم الاستقرار أحد أكثر العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الانقلابات السياسية، كالحكومة الضعيفة أو غير الفعالة، الفساد أو الاستقطاب السياسي. كما أن احتمال التدخل العسكري في السياسة هو عامل دافع مهم للانقلابات حتى أكثر أهمية من التأثيرات الاقتصادية عندما تكون قدرة الحزب الحاكم على السيطرة على المجموعة العسكرية ضعيفة، من العوامل العسكرية أيضا التي يمكن أن تساهم في التدخل العسكري انخفاض الروح المعنوية، انعدام الثقة في القيادة المدنية، أو نقاط الضعف المؤسسية في الجيش. ترى دراسة الحالة التي أجراها "تيلي" أن القدرة على احتكار العنف هي سمة أساسية لسلطة الدولة، والتي يمكن أن تؤدي إلى الانقلابات وغيرها من أشكال العنف السياسي عند تحديها. ويمكن للعوامل الاجتماعية، مثل التوترات العرقية أو الدينية، أن تساهم أيضًا في محاولات الانقلاب، خاصة إذا كانت مرتبطة بعدم المساواة السياسية أو الاقتصادية.¹

كذلك من العوامل التي تزيد من احتمالات الانقلاب هي الوضع الاقتصادي غير المستقر (ضعف النمو أو المركز الخارجي، وارتفاع التضخم العام وتضخم الغذاء) والوضع السياسي والأمني غير المستقر، المصادر الرئيسية للهشاشة السياسية هي عادة الضغوط الديموغرافية (السكان الأصغر سنًا) والأساسيات الهيكلية الضعيفة التي تشير إلى الفقر، وانخفاض الإدماج الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي (ارتفاع عدم المساواة، وانخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وارتفاع التشرذم العرقي، وضعف الديمقراطية). وضعف الحكم، تعمل هذه المصادر الهيكلية للهشاشة كمضخات مزدوجة الجوانب للضغوطات: فهي تزيد من احتمالية الانقلابات عند وجود الضغوطات ولكنها تقلل أيضًا من احتمالية الانقلابات بشكل أسرع عندما تتحسر الضغوطات، مما يشير إلى الفوائد المتزايدة للحفاظ على الاقتصاد الكلي والاجتماعي. - الاستقرار السياسي في البلدان التي تتسم أساسياتها الهيكلية بالضعف عموماً؛ تؤدي تحسينات السياسات أيضًا إلى تحقيق مكاسب أقوى في الدول الهشة، فحتى التحسينات المعتدلة في بيئة السياسات (الوضع المالي والحكومة) تساعد في تقليل احتمالات الانقلاب، خاصة عندما تكون الأساسيات الهيكلية ضعيفة.

¹ Aliona Cebotari, and others, **Political Fragility Coups d'État and Their Drivers**, 2023 International Monetary Fund, IMF Working Paper African Department and Strategy, Policy and Review Department, p4.

مما سبق نستنتج في البلدان التي تكون فيها الأساسيات الهيكلية قوية، فإن احتمالات الانقلاب لا تستجيب بشكل كبير للصدمات الاقتصادية أو السياسية أو السياسات، أو، بعبارة أخرى، تحسين الأساسيات الهيكلية على الاقتصاد الكلي والمؤسسي والسياسي والاجتماعي. ويمكن للجبهات أن تعزز القدرة على الصمود في مواجهة الضغوطات أو الصدمات؛ نقاط الضعف في الأساسيات الهيكلية المتعددة، التي عادة ما تميز البلدان الهشة، وتفاقم بعضها البعض وتجعل البلدان أكثر عرضة للانقلابات؛

-**الانقلابات مؤشر لارتفاع التفاعلات غير الخطية للهشاشة:** الهشاشة هي تلك الانهيارات في النظم الاقتصادية أو السياسية بسبب الاستجابة السلبية غير المتناسبة للصدمات أو عدم القدرة على توليد/المحافظة على النمو مع مرور الوقت "الهشاشة المزمنة"¹ تكمن دوافع الهشاشة السياسية من خلال التركيز على الانقلابات باعتبارها من أعراض هذه الهشاشة. وتستخدم دراسات التعقد لتحديد عوامل الضغط والمزيد من المحددات الهيكلية للهشاشة، بالإضافة إلى تفاعلاتها غير الخطية/ التي تخلق بيئة مواتية للانقلابات. إن زعزعة استقرار البيئة الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية لبلد ما كانهخفاض النمو وارتفاع التضخم وضعف المواقف الخارجية وعدم الاستقرار السياسي والصراع يمهد الطريق لزيادة احتمال حدوث انقلابات مع تداخل الضغوطات التي تضخم بعضها البعض. ومن المرجح أن تؤدي عوامل الضغط هذه إلى انهيار الأنظمة السياسية عندما تكون الضغوط الديموغرافية ونقاط الضعف الهيكلية الأساسية (وخاصة الفقر والإقصاء وضعف الإدارة) موجودة أو عندما تكون السياسات أضعف، من خلال تفاعلات معقدة.

إذا نظرنا إلى الهشاشة على أنها انهيارات في الأنظمة الاقتصادية أو السياسية بسبب الاستجابة السلبية غير المتناسبة للصدمات، فإن مثل هذه الانهيارات في المجال السياسي تحدث من خلال عمليات نقل غير منتظمة للسلطة (الانقلابات) أو الصراعات الداخلية بسبب عدم القدرة على حل المظالم الاجتماعية والسياسية بطريقة أخرى. قد يكون الضغط على الأنظمة الاقتصادية والسياسية إلى الحد الذي تصبح فيه البيئة الاجتماعية والسياسية مواتية للانقلابات، أي الضغوطات، وفي الوقت نفسه، يمكن أن تكون المحفزات المباشرة للانقلابات عشوائية تمامًا ولا يمكن التنبؤ بها.⁽²⁾

¹ Aliona Cebotari, and others, op cit, pp.3-4.

² كقيام محمد البوعزيزي بإضرام النار في نفسه في سيدي بوزيد بتونس في عام 2010، وهو ما أشعل شرارة الربيع العربي وإقالة رئيس الوزراء. رئيس الحرس الرئاسي في النيجر يوليو 2023 الذي يقال إنه كان السبب المباشر للانقلاب.

يعرض نتائج نموذج التعقد من حيث تحديد الدوافع الرئيسية للانقلابات (سواء كانت هيكلية أو ظرفية)، ودراسة كيفية تأثير هذه الدوافع على احتمالية الانقلابات (والتي تكون في كثير من الأحيان غير خطية وتعكس التأثيرات التفاعلية بين الدوافع)، ومناقشة كيفية استخدام الشبكة لفهم احتمالية حدوث انقلابات، مفهوم الانقلابات الذي قدمه باول وثاين (2011)، اللذين وصفا الانقلابات بأنها "محاولات علنية من قبل الجيش أو النخب الأخرى داخل الدولة لإقالة رئيس الدولة الحالي باستخدام وسائل غير دستورية". وإذا تولى الانقلابيون السلطة لمدة سبعة أيام على الأقل، يعتبر الانقلاب ناجحاً، وإلا فإنه يظل محاولة انقلابية.

تستخدم نماذج التعقد لأنها قادرة على استيعاب اللاخطيات ومجموعة واسعة من التنبؤات، ليس لدراسة عوامل الضغط فحسب، بل أيضاً مصادر الهشاشة السياسية - وهي الخصائص الأكثر هيكلية التي تجعل البلدان عرضة للانقلابات في ظل وجود الضغوطات. والأهم من ذلك، أن الطبيعة المرنة غير البارامترية لأساليب التعقد (الشبكية) تسمح لنا بفحص التفاعلات بين الضغوطات ومصادر الهشاشة (وكذلك بين الضغوطات والمصادر نفسها)، بالنظر إلى أن الانقلابات غالباً ما تكون نتيجة لتفاعل معقد بين عوامل سياسية واقتصادية، واقتصادية وسياسية، وعوامل اجتماعية وتاريخية. في حين أن تمرين دراسة الحدث يساعدنا على فهم ديناميكيات المتغيرات المتعلقة بأحداث الانقلابات، ويتيح لنا التعلم الآلي القدرة التنبؤية العالية بالانقلابات.¹

أدت سلسلة الانقلابات العسكرية أو محاولات الاستيلاء في منطقة الساحل إلى إيقاف الاتجاه التنازلي الملحوظ في الانقلابات منذ الستينيات وقد حدثت وسط ضغوط متزايدة في أعقاب الوباء العالمي، وتدهور الوضع الأمني، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي المحلي، وتصاعد التوترات الجيوسياسية. ترجع الأسباب العامة للانقلابات التي تشهدها منطقة الساحل منذ عام 2020 إلى الفقر والحكم غير الفعال، والتدخل الفرنسي، والتفاوت في توزيع الموارد، والمخاوف الأمنية، وعدم قدرة الحكومة على التعامل مع تهديد التمرد والإرهاب. ونتيجة لهذه الانقلابات، شهدت فرنسا تراجعاً كبيراً في تحالفاتها السياسية وارتباطاتها العسكرية واتفاقياتها الاقتصادية في منطقة الساحل. بحسب مؤشر الإرهاب العالمي. شهدت المنطقة أكثر من 40% من وفيات المتطرفين في العالم عام 2022.

¹ Aliona Cebotari, and others, op cit, pp.3-4.

إن الأدبيات المتعلقة بالصراع - والتي عادة ما تكون الانقلابات مجموعة فرعية منها - يحدد العديد من المؤلفين مستويات الدخل المنخفضة ومعدلات النمو كعلاقات قوية بين الانقلابات والحروب الأهلية بشكل عام في الواقع، فالظروف الاقتصادية السيئة - أي ارتفاع معدلات البطالة، أو ارتفاع التضخم، أو الانكماش الاقتصادي - يمكن أن تساهم في الشعور بالاستياء، وخلق المظالم، وتآكل الدعم الشعبي، وزيادة احتمالات الانقلابات. يدرس "كولير" و"هوفلر" الروابط بين الفقر والركود والصراع، ويجادلان بأن البلدان التي تعاني من حالة الهشاشة يمكن أن تقع في شرك أنماط الصراع مع الأحداث التي تكون إما مستمرة (الحروب الأهلية) أو سريعة (الانقلابات). تظهر أبحاثهم أن مخاطر الحرب الأهلية والانقلابات تتأثر بانخفاض النمو (اليأس)، وانخفاض الدخل (الفقر)، وانخفاض قدرة الدولة والصراعات السابقة أو أحداث الانقلاب. كما أنها تظهر أن الحرب الأهلية مكلفة اجتماعياً مع استمرار الخسائر الاقتصادية والسياسية والصحية، في حين أن التكلفة الخاصة للمتمردين تكون منخفضة عندما تكون قدرة الدولة محدودة ويمكن أن تكون الفوائد المتوقعة كبيرة خاصة في البلدان التي تعتمد على صادرات السلع الأولية. على عكس الحروب الأهلية، وجد "كولير" و"هوفلر" أن خطر الانقلابات لا يتأثر بالاعتماد على سلع التصدير وأن خطر الانقلاب يؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري المتعلق باستراتيجيات مقاومة الانقلابات. يجد أيضاً أن الدول المعرضة للانقلابات تتميز بمؤسساتها الضعيفة وانخفاض مستويات التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى صراعات داخلية دائمة.

إن زعزعة استقرار البيئة الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية في البلاد يمهد الطريق لزيادة احتمال وقوع انقلابات. ويزداد هذا الاحتمال في حالة تداخل الضغوطات لأنها تضخم تأثيرات بعضها البعض. وتؤدي هذه الصدمات إلى إجهاد الدخول، وتؤثر على الحياة وسبل العيش، وتؤجج السخط إزاء عجز الأنظمة السياسية والاقتصادية الأضعف عن التعامل معها بشكل جيد، مما يؤدي إلى ارتفاع مخاطر الانهيارات السياسية من خلال تغييرات غير دستورية في السلطة. لقد أنتجت الصدمات العالمية في الفترة 2020-2022 بالفعل مزيجاً من انخفاض النمو، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والتضخم الإجمالي، وضعف المراكز الخارجية لمستوردي المواد الغذائية أو أسعار النفط - وكلها عوامل وجدت الدراسة أنها تزيد من احتمالات الانقلاب. وفي حين تعرضت العديد من البلدان لصدمات اقتصادية كلية كبيرة، فإن بعض البلدان لا تشهد انهيارات في أنظمتها السياسية. وعليه نخلص أن نقاط الضعف الهيكلية الأساسية، مثل الفقر، وضعف الشمول، وضعف الحوكمة، والمخاطر السياسية والأمنية العالية، هي العوامل التي تفسر الاستجابة الهشة للصدمات. تتوافق هذه النتيجة مع التكرار الكبير للانقلابات.

كما حدث في البلدان ذات الدخل المنخفض ومع الموجة الأخيرة من الانقلابات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما في ذلك منطقة الساحل، حيث توجد مثل هذه الهشاشة الهيكلية. وفي حين أن العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء كانت قادرة نسبياً على الصمود في مواجهة الآثار الاقتصادية للوباء العالمي، إلا أن الوضع آخذ في التدهور ربما يكون الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة قد زاد بالفعل من احتمالات الانقلابات. ومن المرجح أيضاً أن تحدث الأعطال عندما تكون السياسات أضعف، وخاصة الوضع المالي. وقد يرجع ذلك إلى الحيز المالي المحدود للتخفيف من الصدمات أو بشكل أعم إلى انخفاض الثقة في الحكومة. كما أن ارتفاع ربيع الموارد، كما هو الحال في أوقات ارتفاع أسعار النفط، يزيد أيضاً من فوائد البقاء في السلطة - وهي الطريقة الأضمن لتأمين الوصول إلى الموارد في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض - ومعها احتمال حدوث انقلابات.

بشكل عام، فإن البلدان الهشة - أيًا كان تعريفها - هي الأكثر عرضة للانقلابات، نظراً لوجود نقاط ضعف هيكلية وسياسية متعددة تم تحديدها أعلاه، فضلاً عن المخاطر المتزايدة المتمثلة في بيئة اقتصادية وسياسية وأمنية غير مستقرة. يؤدي النموذج أداءً جيداً نسبياً في التنبؤ بالانقلابات، مما يشير إلى احتمالية عالية لحدوث انقلابات في جميع دول أفريقيا جنوب الصحراء التي شهدت انقلابات عسكرية خلال الفترة 2020-2023، بما في ذلك مالي وبوركينا فاسو والنيجر والجايبون، من بين دول أخرى، وتركز بشكل خاص على الانقلابات. الأساسيات الهيكلية عبر البلاد أكثر من الضغوطات المرتبطة بالوقت. ولذلك يمكن استخدامه لمراقبة البلدان التي تمر بأوضاع سياسية هشة، على الرغم من أننا لا نورد في هذه الورقة النتائج التنبؤية للبلدان التي لديها احتمالية عالية للانقلابات المتوقعة ولكن ليس لديها حساسيات مفهومة حول هذه التنبؤات.

ومع ذلك، تنبع أهم النتائج السياسية من النتيجة التي مفادها أن تعزيز الأساسيات الهيكلية - عبر جبهات الاقتصاد الكلي والمؤسسية والسياسية والاجتماعية - ونتائج السياسات لها عوائد أعلى في البيئات الهشة هيكلية من حيث تجنب الانهيارات السياسية مقارنة بما تحققه في البيئات الهشة هيكلية. بيئات أكثر قوة. ومن ثم فإن المشاركة المستمرة من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف والجهات المانحة في الأوضاع الهشة من المرجح أن تحقق مكاسب كبيرة بشكل خاص، لأن دعمها المالي يمكن أن يساعد في استقرار الاقتصاد والتخفيف من مخاطر الانقلابات، ولأن السياسات الأقوى المستهدفة في تصميمات البرامج تجلب فوائد إضافية من حيث - الحد من المخاطر السياسية. وبالإضافة إلى أهمية تعزيز سياسات المالية العامة،

تسلط النتائج الضوء على أهمية تعزيز الأساسيات الهيكلية - مثل الإدماج والحوكمة والتعليم - لأن ذلك لن يؤدي فقط إلى القضاء على مصادر الهشاشة السياسية، بل سيقبل أيضًا من حساسية الأنظمة السياسية للأزمة. الصدمات السلبية، وبالتالي تحقيق أرباح أكبر.

دخلت دول الساحل فترة من الهشاشة السياسية الشديدة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تدفق الجماعات المسلحة التي فرت من ليبيا للانتقال إلى منطقة الساحل. وساهم تصاعد الصراعات المسلحة والحركات الجهادية في تفاقم عدم الاستقرار السياسي في جميع أنحاء المنطقة. وتواجه مالي وبوركينا فاسو والنيجر، التي تشترك في حدود متجاورة، الإرهاب المتزايد على خلفية التحديات التنموية الشديدة بالفعل، بما في ذلك الفقر المدقع، وانخفاض مستويات التعليم، وضعف الإدارة والمؤسسات، وندرة الخدمات العامة في العديد من المجالات. بحلول الفترة من 2020 إلى 2023، تدهور الوضع الأمني بشكل أكبر على الرغم من الدعم المقدم من فرنسا والأمم المتحدة وشركاء دوليين آخرين، وأدى عقد من الصراع في المنطقة إلى تراجع رفاهية الناس، ونزوح أعداد كبيرة من السكان، في حين ضعف الفساد داخل الإدارات. الأمن وإدارة المالية العامة. كما أدى عدم إحراز تقدم في تحسين الأمن إلى إثارة المشاعر المعادية لفرنسا في العديد من البلدان، وخاصة مالي. على هذه الخلفية، الهشاشة رياضياً تعني استجابة فوق خطية للصدمات السلبية الكبيرة أو للوقت (كعامل ضغط) - ويمتد إلى المجال الإيجابي باعتباره خطياً فرعياً الاستجابة للصدمات الإيجابية (أو للوقت). وبعبارة أخرى، إن العدد المتزايد للجهات الفاعلة المنخرطة في الصراعات وتعقيد علاقاتها

أهم الانقلابات في الساحل في الفترة 2019-2024: تقع منطقة الساحل وسط أزمات وشبكة من حركات التمرد الطائفية والإرهابية فضلا عن كثرة الانقلابات (ثمانية انقلابات منذ عام 2020):

➤ مالي:

يعد الانقلاب في مالي عام 2020 هو الأول في سلسلة من سبع انقلابات أو محاولات انقلابية في منطقة الساحل: اثنان في بوركينا فاسو في عام 2022؛ وواحدة في تشاد في عام 2021؛ وآخر في مالي عام 2021؛ اثنان في النيجر في عامي 2021 و2023. وبينما كان الدافع المشترك للانقلابات الأخيرة في دول الساحل هو تدهور الوضع الأمني، إلا أن ظروف ما بعد الانقلاب لم تظهر تحسناً لاحقاً.¹ أدى التأخر في نزع سلاح المتمردين الذين تواطأوا مع الجهاديين والتدهور المستمر في الظروف الأمنية إلى تصاعد أعمال العنف والاشتباكات الطائفية، مما أدى إلى نزوح الآلاف وترك أجزاء كبيرة من البلاد خارج

¹ Aliona Cebotari, and others, op cit, p.20.

نطاق سيطرة الحكومة والمرافق العامة الأساسية للخدمات. وأدى هذا الصراع بدوره إلى تآكل التماسك الوطني وإثارة التوترات الاجتماعية والسياسية. قاد الانقلاب مجموعة من الضباط الشباب ضد الرئيس السابق إبراهيم بوبكر كيتيا"، تجدر الإشارة أن هذا الانقلاب فقدت فيه فرنسا زمام المبادرة بمالي وقد مثل ضربة قوية استخباراتيا واستراتيجيا لفرنسا التي تعد الحليف العسكري الأول لمالي، أثبت الانقلاب وجود متغيرات جديدة فشلت فرنسا في التقاطها والتفاعل معها اتسم الموقف الفرنسي بالرفض والمعارضة إلا أنها لم تتخذ خطوات تصعيدية قوية ضد الانقلابيين.

-الانقلاب الثاني الذي أطاح بالرئيس الانتقالي "باه نداو" ووزيره الأول "مختار وان" في 24 مايو 2021 بدت لغة التصعيد الفرنسي الرسمية أكثر تشددا وحزما تجاه جماعة الانقلابيين، في هذا السياق هدد الرئيس الفرنسي بسحب قواته من مالي ووقف التعاون العسكري مع حكومتها، وبالفعل الموقف من الانقلاب العسكري الأخير في مالي كان السبب المباشر لسحب القوات الفرنسية عن مالي، بالإضافة إلى الاضطراب الكبير في ميزانيات الدولة الفرنسية في الانفاق على العمليات العسكرية في مالي ففي سنة 2019 بلغت الكلفة الفعلية للعمليات الخارجية 1,4 مليار يورو في حين كانت الكلفة التقديرية في ميزانية العام تقدر بـ1.1 يورو مسجلة زيادة تتجاوز 27%.⁽¹⁾

➤ بوركينافاسو:

بحلول عام 2022، كانت بيئة ما قبل الانقلاب تشبه بيئة مالي لعام 2020. واستمرت التحديات الأمنية تحت قيادة "كابوري"، مما أدى إلى تعزيز الاستياء العام والعسكري، وبسبب فشل الإدارة في دعم القوات العسكرية بالمعدات اللازمة لمحاربة الجماعات الإرهابية وتدهور الظروف المعيشية للسكان وفشل المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب في البلاد إلى زيادة المشاعر العامة ضد القوات الدولية الموجودة في البلاد وهبوط حاد في ثقة الجمهور في إدارة الحكومة للأمن. وقد حفز هذا الدعم للانقلاب العسكري في يناير/كانون الثاني 2022.

في بوركينافاسو، وقع انقلابان في أقل من تسعة أشهر في عام 2022. الانقلاب الأول، في يناير/كانون الثاني 2022، قاده المقدم "بول هنري" "سانداوغو داميبا"، وأنهى حكم "روك مارك كريستيان كابوري" الذي دام ست سنوات. ومع ذلك، فإن حكم داميبا لم يدم طويلاً، حيث قام الكابتن "إبراهيم تراوري"

¹ سيدي ولد عبد المالك، الانسحاب العسكري التدريجي لفرنسا من مالي: الخلفيات والتداعيات، ورقات تحليلية، 16 يونيو/حزيران 2021،

بخلع "داميبا" بعد ثمانية أشهر. اتخذ "داميبا" و"تراوري" نهجين مختلفين للغاية في التعامل مع التمرد المستعمر والوضع الأمني في بوركينا فاسو. طور "دميبا" استراتيجية شاملة شملت مكونات سياسية كانت غائبة إلى حد كبير، وأنشأ لجانًا محلية للحوار والتفاوض وتسريح المقاتلين البوركينابيين الذين حملوا السلاح ضد الدولة. وعلى الرغم من جهود داميبا على المستويين السياسي والعسكري، استمر الوضع الأمني في التدهور بسرعة خلال فترة حكمه القصيرة، مما دفع تراوري إلى الضغط من أجل تعبئة ميليشيات المواطنين. جاءت الانقلابات خلال فترة التحول الجيوسياسي حيث تزايدت المشاعر المعادية لفرنسا مع عدم الاستقرار السياسي. وأدى ذلك في النهاية إلى تفكك التحالف الإقليمي لمكافحة الإرهاب بقيادة فرنسا، مما مهد الطريق لتنامي النفوذ الروسي ودخول مجموعة فاغنر إلى مالي، فضلاً عن انتشار محتمل في بوركينا فاسو المجاورة.

➤ النيجر:

كان انتخاب الرئيس محمد بازوم في عام 2021 بمثابة أول انتقال ديمقراطي في البلاد من خلال عملية انتخابية تقليدية. وعلى الرغم من هذا التقدم، وقعت محاولة انقلاب فاشلة بعد أشهر قليلة من انتخابه. جاءت محاولة الانقلاب هذه مباشرة بعد رفض المحكمة الدستورية الاستئناف القانوني الذي قدمته المعارضة ضد نتائج الانتخابات، قيام الإرهابيين بقتل حوالي 137 شخصًا في إحدى القرى قبل أسبوع.

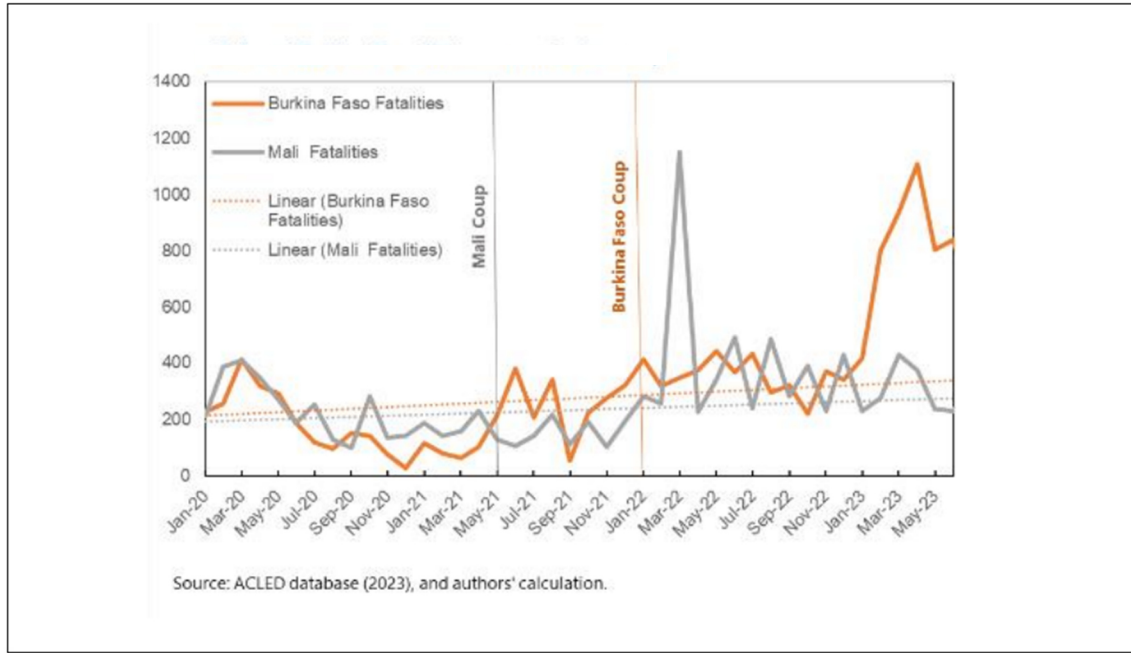
أدى الانقلاب العسكري الذي شهدته النيجر في 26 يوليو/تموز، والذي أطاح بالرئيس "محمد بازوم"، إلى خلق وضع متقلب. وفي حين تهدد فرنسا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) باتخاذ إجراء عسكري ضد المجلس العسكري في النيجر تحت ستار حماية المنشآت الدبلوماسية والعسكرية الفرنسية واستعادة النظام الدستوري في النيجر، فإن الأزمة تهدد بالتصعيد إلى صراع إقليمي.¹ وقع الانقلاب الأخير في نهاية يوليو 2023 على خلفية الصراعات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد، والعديد من التحديات التنموية وتفاقم انعدام الأمن في الغرب على طول الحدود مع بوركينا فاسو ومالي، وفي إفريقيا الوسطى. جنوب شرق البلاد على طول الحدود مع نيجيريا حيث تنتشط جماعة بوكو حرام. تسببت الأنشطة الجهادية التخريبية في عمليات نزوح كبيرة، وأثرت سلبًا على الأنشطة الاقتصادية وأدت إلى إغلاق العديد من

¹ [Emily Millikengiorgio Cafiero, Why Algeria Wants To Prevent War In Niger, Algiers is shopping a plan to restore democracy after the coup in Niamey and stave of a foreign military intervention, SEP 13, 2023](https://responsibletatecraft.org/munich-security- Aliona Cebotari, and others conference-kamala/)

<https://responsibletatecraft.org/munich-security- Aliona Cebotari, and others conference-kamala/>

المدارس. المجلس الوطني لحماية الوطن واستشهد - الذي شكلته المجموعة العسكرية التي تقف وراء الانقلاب - بالتدهور المستمر في الوضع الأمني وعدم كفاية الإدارة الاقتصادية والاجتماعية كدافع للاستيلاء على السلطة. ومع ذلك، فقد تم التكهن بأن السبب المباشر ربما كان الإقالة المخطط لها لرئيس الحرس الرئاسي (الذي قاد الانقلاب العسكري) و/أو التقاعد القسري لخمسة جنرالات في الجيش.¹

شكل رقم (17) يوضح اتجاه العنف بعد الانقلاب في مالي وبوركينا فاسو



Source : ACLED database(2023), and authors' calculation

الملاحظ في الشكل أن احتمالية حدوث الانقلابات تزداد أو تتناقص مع قيمة المتنبئين فقط على نطاق معين ولا يؤثر عليه على النطاقات المتبقية. على سبيل المثال، على الرغم من أن احتمال حدوث انقلاب أقل في بلد ذي التركيبة السكانية الأكبر سناً، أو مستوى أعلى من التنمية، أو عندما يشهد بلد ما نمواً أعلى، فإن احتمال حدوث الانقلابات لا يتناقص بشكل أكبر بمجرد أن تصل نسبة السكان المسنين إلى 5-6 في المائة، يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2500 دولار على أساس تعادل القوة الشرائية، أو عندما يتجاوز النمو 5-6 في المائة. وبالمثل، على الرغم من أن تدهور الاستقرار السياسي يزيد من احتمالات الانقلابات، فإن التحسن لا يؤدي دائماً إلى تقليل احتمالات الانقلاب بنفس القدر.

¹Aliona Cebotari, and others, pp. 21-22.

يتأثر احتمال وقوع الانقلاب بالأساسيات الهيكلية للدولة، والضعف الطرفية، والسياسات الحكومية. فإن احتمال حدوث انقلاب يكون أعلى عندما تكون التركيبة السكانية في بلد ما أصغر سناً، وتكون حالات الانقلابات أحدث وأكثر ارتفاعاً، ومستوى تنمية أقل مستوى الإدماج الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي (ارتفاع عدم المساواة، وانخفاض معدل معرفة القراءة والكتابة، والمزيد من الأنظمة الاستبدادية، وسلطة أقل لامركزية)، وضعف الحكم (ضعف سيادة القانون)، وزيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية. وأيضاً إلى التركيبة السكانية الأصغر سناً وهذه الأساسيات الهيكلية الأضعف (مثل الاقتصادات والمؤسسات الأقل نمواً، وضعف الإدماج والحوكمة) كمصادر للهشاشة السياسية لأنها متغيرات بطيئة الحركة تجعل البلدان عرضة للانقلابات. بالإضافة إلى المتغيرات التي تستحوذ على المزيد من الأساسيات الهيكلية، هناك عدد من التطورات الطرفية التي تزيد من احتمالية الانقلابات - وسنشير إليها أيضاً على أنها ضغوطات على الأنظمة السياسية لأنها متغيرات سريعة الحركة لا تكون موجودة دائماً، ولكنها غالباً ما تؤكد على ذلك. الأنظمة السياسية وزيادة احتمالية الانقلابات عند وجودها أولاً، الوضع الاقتصادي غير المستقر - كما ينعكس في النمو المنخفض أو السلبي، وارتفاع التضخم (الغذاء أو الإجمالي). مؤشر أسعار المستهلك، اعتماداً على العينة) أو ضعف المركز الخارجي (ضعف رصيد الحساب الجاري وانخفاض احتياطات العملات الأجنبية) - يزيد من احتمال حدوث انقلاب، وذلك تمثيلاً مع نتائج دراسة الحدث. ثانياً، يعد الوضع السياسي والأمني غير المستقر - كما ينعكس في تدهور الاستقرار السياسي أو زيادة العنف أو الإرهاب والصراعات - عاملاً محدداً آخر، والذي أصبح أكثر هيمنة على مدى العقدين الماضيين. يبدو أن الزيادة في ريع الموارد الطبيعية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) تشكل مؤشراً هاماً للانقلابات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما يتفق مع النتائج التي توصلت إليها الأدبيات التي تفيد بأن ارتفاع ريع الموارد الطبيعية يمكن أن يؤدي إلى سلوكيات تسعى إلى الريع، وغالباً ما يؤدي إلى العنف السياسي نظراً لأن الوصول إلى الثروة النفطية يمكن الحصول عليه إلى حد كبير من خلال وجودك في السلطة.¹

وحتى التحسينات المعتدلة في بيئة السياسات (الوضع المالي والحوكمة) تساعد في تقليل احتمالية الانقلابات على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تحسين الوضع المالي أو مؤشرات الحوكمة إلى تقليل احتمالات الانقلاب. وعلى نحو مماثل، تواجه البلدان ذات الأوضاع المالية العامة الأضعف (انخفاض الإيرادات أو ارتفاع الديون) احتمالية حدوث انقلابات أكبر، وربما يرتبط ذلك بانخفاض قدرة الدولة والحيز المالي الأضيق

¹ Aliona Cebotari, and others, op cit, p.21.

لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة في الإنفاق العسكري ستؤدي إلى تفاقم المشكلة. يرتبط بانخفاض احتمالية حدوث انقلابات أيضًا نتيجة لمقاومة الانقلابات من خلال إنشاء قوات عسكرية خاصة حول رأس الدولة أو من خلال إنشاء المزيد والمزيد من الأجزاء المجزأة من الجيش، أو ببساطة لأن زيادة الإنفاق على الجيش يقلل من مظلهم. وبالتالي فإن خفض الإنفاق العسكري يرتبط بارتفاع احتمال حدوث انقلابات.¹

شبكات العنف والتمرد والإرهاب: تدخل منطقة الساحل عقدها الثاني من الصراع^(*)، ودائرة متزايدة من عدم الاستقرار السياسي وتصاعد العنف الذي وصل في عام 2022 إلى أعلى المستويات التي سجلها (ACLED). وارتفاع عدد الوفيات المبلغ عنها بسبب العنف السياسي بنسبة 77% في بوركينا فاسو و50% في مالي اعتبارًا من عام 2021، كما زاد العدد الإجمالي لأحداث الصراع والمظاهرات بشكل كبير في دول الساحل.

تشكل كل من بوركينا فاسو، مالي، النيجر وتشاد مراكز الصراع الحدودية الرئيسية^(*). في 2023 تقع 40% من أحداث العنف و43% من الوفيات في هاته البلدان. ويمتد حزام الصراع الذي يبلغ طوله 1200 كيلومتر وعرضه 200 كيلومتر من وسط مالي إلى منطقة النيجر وهذا يوضح مدى ترسخ العنف. لا يعتبر هذا الوضع كارثيًا بالنسبة للشعوب الذين يعيشون داخل هذه المناطق الحدودية فحسب بل تتعداها إلى ما وراء الحدود. تشهد هذه المناطق جميع أشكال العنف والتمرد بما في ذلك الهجمات العسكرية والتمردات والإرهاب والعنف الطائفي. وما يشكل الوضع خطورة هو طبيعة العنف والصراعات في المنطقة التي تشير إلى ظروف القتال المفتوح التي طال أمدها بين الجماعات أو المنظمات أو القوات الحكومية دون إعلانات رسمية للحرب أو إمكانية التوصل إلى هدنة. وفي عام 2023، كان 23% من ضحايا أحداث العنف في شمال إفريقيا يقعون على بعد 100 كيلومتر من الحدود. وترتفع هذه النسبة إلى 65% بالنسبة لغرب إفريقيا. ويؤكد العدد المتزايد من الصراعات والجماعات العابرة للحدود الوطنية الحاجة إلى فهم أفضل لكيفية تشكيل الحدود لأنماط العنف السياسي.²

¹ op cit, p.24.

(*) الأول كان منذ بدء الأزمة في عام 2012.

(**) تختلف الصراعات الحدودية عن الحروب الرسمية بين الدول التي عادة ما تكون لها بداية ونهاية واضحتين في منطقة تندر فيها الحروب بين الدول.

² OECD/SWAC (2021, Conflict Networks in North and West Africa West African Studies, OECD, Paris,

توفر مجموعة بيانات ACLED معلومات مفصلة عن 36760 حدثاً تسببت في 155375 حالة وفاة في شمال وغرب إفريقيا. يميز ACLED بين الأحداث العنيفة والمظاهرات والأعمال اللاعنفية، و6 أنواع من الأحداث و25 نوعاً من الأحداث الفرعية (المعارك والانفجارات والعنف عن بعد، والعنف ضد المدنيين) يتم استبعاد الأحداث غير العنيفة مثل الاتفاقات والاعتقالات وتعطيل استخدام الأسلحة وإنشاء المقرات والنهب والمظاهرات والنقل غير العنيف للأراضي من التحليل، يتم تعريف المعركة من قبل ACLED على أنها "تفاعل عنيف بين مجموعتين مسلحتين منظمين سياسياً في وقت ومكان معينين". يمكن أن تحدث المعارك بين أي جهة فاعلة تابعة للدولة أو غير تابعة للدولة، وتشمل على الأقل جهة فاعلة مسلحة ومنظمة. تنقسم هذه الفئة إلى ثلاثة أنواع من الأحداث الفرعية، اعتماداً على ما إذا كانت الجهات الفاعلة غير الحكومية أو القوات الحكومية قد تجاوزت المنطقة أو ما إذا لم يكن هناك تغيير إقليمي.⁽¹⁾

يشكل العنف ضد المدنيين مصدر قلق متزايد في المنطقة. وهي تشمل "أحداث العنف التي تقوم فيها جماعة مسلحة منظمة بممارسة العنف عمداً على أشخاص غير مسلحين وغير مقاتلين الانفجارات والعنف عن بعد هي" أحداث عنيفة من جانب واحد حيث تخلق أداة الانخراط في الصراع عدم التماثل من خلال سلب قدرة الهدف على الاستجابة" يمكن تنفيذ أعمال العنف هذه باستخدام أجهزة مثل القنابل أو القنابل اليدوية أو الأجهزة المتفجرة المرتجلة أو نيران المدفعية أو القصف المدفعي أو الهجمات الصاروخية أو نيران الأسلحة الرشاشة الثقيلة أو الغارات الجوية أو الطائرات بدون طيار أو الأسلحة الكيميائية. وبحكم التعريف، فإن المدنيين غير مسلحين ولا يمكنهم المشاركة في العنف السياسي. ومن بين مرتكبي هذه الأعمال قوات الدولة والشركات التابعة لها، والمتمردين، والمليشيات، والقوات الخارجية/الأخرى لا يجد المدنيون أنفسهم محاصرين في تبادل إطلاق النار الذي يحدث حتماً بين قوات الدولة والمتمردين والمنظمات المتطرفة العنيفة. لقد أصبحت أيضاً الأهداف الأساسية للعديد من حركات التمرد التي غالباً ما تكون السيطرة على الموارد والولاءات والسلوكيات الاجتماعية والمعتقدات الدينية للمدنيين أكثر أهمية من السيطرة على الأراضي، ونتيجة لذلك، زادت التكلفة التي يدفعها المدنيون في النزاعات الحديثة بشكل كبير، لا سيما في غرب أفريقيا حيث وصل عدد القتلى المدنيين إلى 5029 ضحية في عام 2019. ويتجاوز عدد الهجمات المباشرة وعمليات الاختطاف والاعتداءات الجنسية ضد المدنيين الآن عدد الهجمات المسلحة. المعارك بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة في غرب أفريقيا⁽²⁾

¹ ACLED, 2020, op cit, p.48.

² ACLED, 2019, p.22.

يُعرّف ACLED الميليشيات السياسية بأنها منظمات هدفها التأثير والتأثير على الحكم والأمن والسياسة في دولة معينة من خلال وسائل عنيفة. وعلى عكس الجماعات المتمردة، فإن الميليشيات السياسية "لا تسعى إلى إزالة سلطة وطنية، ولكنها عادة ما تكون مدعومة أو مسلحة أو متحالفة مع نخبة سياسية وتعمل على تحقيق هدف تحدده هذه النخب أو الحركات السياسية الأكبر" ميليشيات الهوية هي مجموعة غير متجانسة من المسلحين تتمحور حول العرق والدين والمنطقة والمجتمع وسبل العيش. غالبًا ما توصف الأحداث التي ترتكبها ميليشيات الهوية بأنها "عنف طائفي" لأنها تشمل مجموعات منخرطة في صراعات محلية على الموارد والسلطة. تشمل هذه الفئة الميليشيات القبلية والمجتمعية والعرقية والمحلية والعشائرية والدينية والطائفية (1)

يحدد ACLED عدة فئات من الجهات الفاعلة المدنية. أولاً، مثيرو الشغب هم أفراد أو مجموعات تشارك في أعمال عنف غير منظمة أثناء المظاهرات. وهم غير مسلحين ومع ذلك قد يشاركون في أنشطة عنيفة ضد المدنيين أو القوات الحكومية أو الجماعات المسلحة الأخرى. يتم تحديد مثيري الشغب حسب بلدهم الأصلي. تتم تسمية المنتسبين إلى حزب سياسي أو يقودون حدثًا في فئة الممثلين المرتبطين به. ثانيًا، المتظاهرون هم متظاهرون سلميون وغير مسلحين يشاركون في حدث عام. ويتم التعرف عليهم من خلال بلدهم الأصلي. تتم تسمية المنتسبين إلى حزب سياسي أو يقودون حدثًا في فئة الممثلين المرتبطين به. وأخيرًا، يشير المدنيون إلى الضحايا غير المسلحين وغير المنظمين لأحداث العنف. يتم تحديدهم حسب بلدهم الأصلي ويمثلون 23% من الممثلين. (2) وتشمل القوى الخارجية وغيرها المنظمات الدولية والقوات العسكرية الأجنبية وشركات الأمن الخاصة والمرتزة المستقلين المشاركين في أحداث العنف. وتدرج أيضًا في هذه الفئة القوات العسكرية العاملة خارج ولايتها الأصلية، كما هو الحال عندما تقاوم القوات الكاميرونية والتشادية والنيجيرية جماعة بوكو حرام في نيجيريا المجاورة، على سبيل المثال.

تصنف ACLED المنظمات على أنها جهات فاعلة سياسية لها غرض معين وبنية متميزة، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهو تنظيم رسمي له قائد ومجلس تنفيذي وديني، والعديد من

¹ Stys, P. et al, "Brokering between (not so overt and (not so covert networks in conflict zones", **Global Crime**, Vol 21, N°(1, 2019, pp.74–110.

²Lacher, W, "Libya's Fragmentation. Structure and Process in Violent Conflict" (Bloomsbury, London, 2020.p....

Lecocq, B. and G. Klute, "Tuareg separatism in Mali and Niger", in de Vries, L., P. Englebort and M. Schomerus (eds., *Secessionism in African Politics*, Palgrave Macmillan, Cham, 2019, p...

اللجان المسؤولة عن الشؤون العسكرية والمالية، المنظمات هي وحدة تحليل وسيطة تقع أسفل الحركات السياسية، والتي يتم تعريفها على أنها جهود جماعية لأشخاص يعملون لتحقيق هدف مشترك، ولكن فوق المجموعات والأفراد ففي شمال مالي، على سبيل المثال، يتألف التمرد من تحالف من العديد من المنظمات القومية (تنسيقية حركات أزواد) وتحالف من الميليشيات الموالية للحكومة وغيرها من الجبهات "الشعبية" (المعروفة باسم بلانفورم). تحتوي كل من هذه الحركات على العديد من المنظمات مثل الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) والمجلس الأعلى لوحدة أزواد (HCUA) التي تحتفظ بهياكل منفصلة ولا تنضم إلى الحركة إلا لتحقيق أهدافها الفردية.

غالبًا ما تكون الحدود بين الحركات والمنظمات والجماعات والأفراد ضعيفة في أفريقيا، حيث تتكرر عمليات الاندماج والانقسامات بين الجهات الفاعلة المسلحة بشكل خاص. ففي مالي، على سبيل المثال، تطلق الحركة الوطنية لتحرير أزواد على نفسها اسم الحركة لأنها نتجت عن اندماج العديد من الجماعات المتمردة. ومع ذلك، فهي أيضًا منظمة لها تسلسلها الهرمي وأجنحتها السياسية والعسكرية والعلاقات العامة ومكتب التواصل الاجتماعي وعلمها. وبالمثل، يمكن اعتبار جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM) الناتجة عن اندماج أنصار الدين وكتيبة ميسينا والمرابطون والفرع الصحراوي لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في عام 2017، منظمة جديدة أو تحالفًا من المنظمات الجهادية التي تحافظ على استقلالية استراتيجية وتشغيلية كبيرة.⁽¹⁾

من المهم التمييز بوضوح بين أنواع الجهات الفاعلة والتي تتناسب مع تصور "منظمة"، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتلك التي تظهر أنها ليست منظمة، مثل "المدنيين". كقوة اجتماعية عامة، لا يتوافق المدنيون مع أي من المستويات الأربعة الواردة ولا يمكن القول بشكل هادف أنهم يمتلكون أي إحساس بالقوة السياسية. وهذا يعني أنه لا يوجد سعي واعي وجماعي لتحقيق هدف لهذا النوع من الممثلين كما هو الحال مع المستويات الأخرى. إن المدنيين لا يمكن أن يكونوا سوى أهدافًا للعنف، ولكن لا يمكن لهؤلاء الفاعلين الدخول في شراكات مع منظمات فعلية. وبالتالي، فإن الثنائي الذي يضم ممثلًا مدنيًا ومنظمة لا يمكن أن يؤدي إلا إلى رابط سلبي بينهما إذا تم استهداف المدنيين بالعنف من قبل

¹ Walther, O. C. Leuprecht and D. Skillicorn, "Political fragmentation and alliances among armed non-state actors in North and Western Africa (1997-2014)", *Terrorism and Political Violence*, Vol32, N°(1,2020, pp.167–186.

المنظمة. العنف "مشاجرة فردية يتم فيها استخدام القوة في كثير من الأحيان من قبل مجموعة واحدة أو أكثر لتحقيق هدف سياسي" (تعديل التعريف من طرف الطالبة)

لا تصنف ACLED المنظمات وفقا لأيديولوجيتها. ونتيجة لذلك، فإن المنظمات التي تشترك في أجندة إسلامية عادة ما يتم تصنيفها إما على أنها متمردين (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أنصار الدين، بوكو حرام، الدولة الإسلامية، حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا)، أو ميليشيات سياسية (أنصار الشريعة، أولئك الذين وقعوا بالدماء، الألوية الليبية) أو ميليشيات الهوية (جماعة جنيم). ونظرًا لأن الكثير من أعمال العنف السياسي اليوم في شمال وغرب أفريقيا ترجع إلى منظمات ذات أجندة دينية، فقد أنشأت الدراسة فئة فرعية من الجهات الفاعلة التي يطلق عليها اسم "المنظمات الإسلامية العنيفة". المنظمات المدرجة في هذه الفئة الفرعية: 1) الترويج "لرؤية النظام السياسي الإسلامي الذي يرفض شرعية الدولة القومية ذات السيادة الحديثة ويسعى إلى إقامة نظام حكم إسلامي أو خلافة متجددة"؛ و2) التأكيد على الكفاح العنيف (الجهاد) باعتباره الطريقة الأساسية أو حتى الشرعية الحصرية للسعي إلى التغيير السياسي (تحتوي قاعدة البيانات على 153 منظمة متورطة في أعمال العنف السياسي في المنطقة في الفترة من 1 يناير 1997 إلى 30 يونيو 2020).⁽¹⁾

"قد تكون حليفة في الإجراءات، مثل مجموعتين منظمين مسلحتين تشاركان في هجمات ضد عدو مشترك". على سبيل المثال، في 29 مارس 2019، نفذت القوات العسكرية الفرنسية (أ) والمالية (ج) عملية مشتركة استهدفت مقاتلي أنصار الإسلام (ب) وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (د) في منطقة دوينتزا في مالي، مما أسفر عن مقتل ما يقدر بنحو عشرة أشخاص، كان الفاعلان الأساسيان هما الجيش الفرنسي (أ) وأنصار الإسلام (ب)، وكانت الجهات الفاعلة المرتبطة بها هي الجيش المالي (ج) وجماعة نصرة الإسلام (د). مجتمعة، تشكل هذه الجهات الأربع التي شاركت في الحدث شبكة يمكن تقسيمها إلى أربعة أزواج مختلفة من الجهات الفاعلة (المعروفة باسم الثنائيات)، وثلاث مجموعات من ثلاثة جهات فاعلة (الثلاثيات)، عندما يتسبب انفجار عبوة ناسفة في مقتل مدنيين والقوات العسكرية يمكن أن يكون هناك عدة جهات فاعلة إضافية مرتبطة. وهذا يسبب مشكلة عندما يتم تحويل البيانات إلى شبكة، حيث يمكن للعقدة في الشبكة أن تمثل

¹ACLED (2019, Armed Conflict Location and Event Dataset (ACLED Codebook, ACLED, https://www.acleddata.com/wpcontent/uploads/dlm_uploads/2017/10/ACLED_Codebook_2019FINAL_pbl.

ممثلاً واحداً فقط. وغالباً ما تكون الجماعات المسلحة ضعيفة وتحاول تجنب المعارك في المنطقة. ولذلك، فإن عدد القتلى يمكن أن يكون مؤشراً مضللاً لكثافة الصراع.⁽¹⁾

لقياس كيفية تغير الخصائص الرئيسية التي تصف فعالية الشبكة بمرور الوقت على مستوى العقدة، تأخذ في الاعتبار إجمالي عدد الروابط التي تمتلكها المنظمة خلال وحدة زمنية معينة، والمعروفة أيضاً بمركزية الدرجة الزمنية في شبكة التعاون، يكون لدى الجهات الفاعلة ذات درجة مركزية زمنية عالية العديد من الحلفاء، مما يعزز أهميتها الهيكلية في الشبكة. إن زيادة المركزية بمرور الوقت تعني المزيد من التحالفات بين الجهات الفاعلة. في شبكة المعارضة، يكون لدى الجهات الفاعلة ذات درجة مركزية زمنية عالية العديد من الأعداء. إن زيادة المركزية بمرور الوقت تعني أن الجهات الفاعلة لديها عدد متزايد من الأعداء.⁽²⁾

إن تزايد العنف السياسي في الساحل الإفريقي منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حيث أصبحت الصراعات في المنطقة التي تغذيها المظالم المحلية والصراعات الوطنية والأيديولوجيات العالمية أكثر عنفاً وانتشاراً من أي وقت مضى وفي العقد الماضي، قُتل أكثر من 100 ألف شخص نتيجة للاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعات التي تتحداها (المنافسة لها) ، بما في ذلك الميليشيات المحلية والجماعات المتمردة والمنظمات المتطرفة العنيفة. كذلك، امتدت العديد من هذه الصراعات عبر حدود الدول، مما أدى إلى خلق حالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن في دول متعددة في وقت واحد. ومن بين الاتجاهات المثيرة للقلق أن العنف يستهدف المدنيين بشكل متزايد، وخاصة في المناطق الريفية والحدودية، حيث تعاني سلطة الدولة والبنية التحتية منذ فترة طويلة من القصور. حتى الآن، لم تثبت أي من التدخلات العسكرية التي تقودها التحالفات الإقليمية أو الدولية قدرتها الكاملة على وقف استخدام العنف من قبل الجماعات غير الحكومية لتحقيق أهدافها. وعلى الرغم من أن بعض التدخلات أدت إلى قمع مؤقت للأعمال العدائية بين المتحاربين، إلا أن ذلك لم يثبت أنه وسيلة دائمة للحد من العنف على المدى الطويل.

¹ African Networks Lab (2020, SNA in Africa, ANL, University of Florida, <https://africannetworkslab.net/sna-in-africa/>.

Counter-Extremism Project (2019, Al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM, CEP, Washington, DC. Harrigan, N., G. Labianca and F. Agneessens “Negative ties and signed graphs research: Stimulating research on dissociative forces in social networks”, Social Networks, Vol 60, 2020, pp.1–10.

² ACLED (2020, The Armed Conflict Location & Event Data Project, <https://acleddata.com/data-export-tool/>.

R Core Team (2019, R: A language and environment for statistical computing, <https://www.R-project.org>.

إن قدرة المنظمات العنيفة على تحقيق أهدافها أو ممارسة العنف تتأثر بموقفها النسبي تجاه كل من حلفائها ومنافسيها. في نيجيريا، على سبيل المثال، أدى تمرد بوكو حرام إلى تفاقم العنف في المنطقة من خلال دفع الجماعات المسلحة الأخرى إلى حمل السلاح ضد بعضها البعض، حتى عندما لم تكن مستهدفة من قبل التنظيم الجهادي. وهذه ليست نتيجة يمكن فهمها من خلال دراسة أي مجموعات مسلحة بمفردها أو حتى من خلال دراسة العلاقات بين أي مجموعة ثنائية أو ثلاثية. إن المنظمات العنيفة في إفريقيا تتقاتل أكثر بكثير من تعاونها مع بعضها البعض في عام 2020، بلغ عدد الشبكة التي تربط المنظمات المشاركة في أحداث الصراع 562 عقدة، أي أكثر من أربعة أضعاف عدد المنظمات المشاركة في بناء التحالفات في جميع أنحاء المنطقة إذ تم تسجيل 28 تحالفًا فقط في مالي ومنطقة الساحل الأوسط، مقابل 237 تنافسًا وتعكس ندرة التحالفات صعوبة بناء تحالفات طويلة الأمد بين المنظمات التي تستخدم العنف السياسي لتحقيق أجندات محلية وانتهازية. غالباً ما تشترك المنظمات العنيفة في عدو مشترك دون تطوير مشروع أيديولوجي يسمح لها بالتغلب على انقساماتها القبلية أو العرقية أو الوطنية.

وهناك اتجاه آخر مثير للقلق وهو أن عدد المتحاربين قد زاد بقوة في المنطقة. وبسبب حركات التمرد والتمرد والانقلابات في مالي وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا وليبيا، تضاعف العدد الإجمالي للمنظمات المشاركة في أعمال العنف تقريباً، من 604 في عام 2009 إلى 1199 في عام 2019. وإذا استمر الوضع على هذا النحو، ومع تدهور الوضع، سيكون عام 2020 هو العام الذي سيشهد أكبر عدد من المنظمات المنخرطة في الصراع منذ تسجيل بيانات مفصلة عن العنف السياسي في أواخر التسعينيات، حيث تم تسجيل 1151 منظمة حتى يونيو/حزيران. ويساهم تكاثر التنظيمات العنيفة في نشر العنف إلى مناطق كانت تنعم بالسلام سابقاً، ويؤثر على حياة الأشخاص الذين لم يعيشوا صراعاً حتى الآن. تؤكد هذه النتائج الدراسات السابقة التي أشارت إلى أن الصراعات في شمال وغرب إفريقيا أصبحت أكثر حدة مما كانت عليه في الماضي وتميل إلى الانتشار على المستوى الإقليمي.⁽¹⁾

¹ cled (2020, *the armed conflict location & event data project*, <https://acleddata.com/data-export-tool/>.

dorff, c., m. gallop and s. minhas (2020, "networks of violence: predicting conflict in nigeria", *the journal of politics*, vol. 82/2, pp. 476-493.

oecd/swac *the geography of conflict in north and west africa*, west african studies, oecd, paris, (2020, <https://dx.doi.org/10.1787/02181039-en>.

shurkin, m. "france's war in the sahel and the evolution of counter-insurgency doctrine", *texas national security review*, vol4, N°(1, 2020, pp.1-15.

شكل رقم (18) يبين تعقد بيئة الصراعات والعنف في الساحل الإفريقي



Source : <https://issuu.com/swac-oecd/docs/>

أصبحت الصراعات في إفريقيا أكثر صعوبة من أي وقت مضى في حلها بسبب التعقيدات التي تنطوي عليها العلاقات بين المتحاربين. اعتمادًا على الفرص التي توفرها المشاهد السياسية المحلية والوطنية والعالمية، يمكن للجهات الفاعلة في الصراع القتال لصالح حكوماتها أو ضدها، وتعزيز الوحدة الوطنية أو الانفصال، والانضمام إلى الميليشيات أو الثورات أو المنظمات المتطرفة العنيفة. تعطي هذه المرونة في الولاء الانطباع بأن الصراعات ليس لها "جانِب" دائم يمكن للجهات الفاعلة القتال من أجله. ويعتبر إيد "آغ غالي"، زعيم جماعة نصرَة الإسلام والمسلمين (JNIM)، مثالاً على ذلك. بعد أن قاتل كمرتزق في ليبيا وكمتمرد في شمال مالي، عمل آغ غالي كمفاوض للرهائن في بلاده وكمستشار حكومي في المملكة العربية

السعودية. وبسبب عدم قدرته على تولي قيادة الحركة الوطنية العلمانية لتحرير أزواد (MNLA) في مالي في عام 2011، أسس المنظمة الجهادية أنصار الدين (المدافعون عن الدين).

هناك تقلبات مماثلة تميز العلاقات بين مختلف المنظمات غير الحكومية والجماعات المنخرطة في الصراعات المسلحة في المنطقة. في صراعات اليوم، يمكن للمجموعات التي كانت متحالفة في يوم من الأيام أن تقاتل بعضها البعض في اليوم التالي وتعود إلى التعاون لاحقًا. تنشأ أيضًا مجموعات جديدة وتنقسم وتجتمع مرة أخرى بطريقة غير متوقعة إلى حد ما. ويوضح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هذا التعقيد

وتؤدي هذه الولاءات المتغيرة إلى زيادة تعقيد الصراعات الحديثة، التي لم تعد تتطوي بشكل واضح على جبهة موحدة أو تحالف معارضة للحكومات حيث يدور القتال على طول خطوط أيديولوجية واضحة. وبدلاً من ذلك، تتطوي الصراعات على تحالفات من الجماعات المسلحة ذات الولاءات الانتهازية والمصالح المتباينة. فتتظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، على سبيل المثال، ليس سوى واحد من بين اثنتي عشرة جهة فاعلة رئيسية تشارك في الصراع في مالي، إلى جانب القوات الحكومية، والميليشيات العرقية، والمتمردين القوميين العرقين، وجمعيات الصيادين، وغير ذلك من المنظمات المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية. في عام 2019، على سبيل المثال، شاركت 81 منظمة فريدة في النزاع في مالي، إما كجناة أو ضحايا، بما في ذلك 6 جماعات متمردة و9 منظمات متطرفة عنيفة و34 ميليشيا منظمة على أسس طائفية أو عرقية. علاوة على ذلك، فإن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يتعاون ويعارض الجماعات الأخرى التي تقاتل أيضًا الحكومة المالية وحلفائها الدوليين، بما في ذلك فرنسا والأمم المتحدة.

تشكل المنظمات العنيفة في مالي ومنطقة الساحل الوسطى شبكة صراع تتجاوز الحدود الوطنية. لدى المنظمات الجهادية JNIM وISGS أكبر عدد من الأعداء في المنطقة. كما أنها تقع بين منظمات لا تقاتل بعضها البعض بالضرورة، مثل القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها. من حيث الشبكة، فإن كونك محايداً بالعديد من الأعداء ولعب دور الوسيط يمثل مسؤولية في بيئة الصراع حيث تميل معظم المنظمات إلى زيادة عدد حلفائها إلى الحد الأقصى بينما تحاول تقليل عدد الأعداء. وتتركز شبكة التعاون في هذه المنطقة على القوات الحكومية، التي تلعب دور وساطة مهم بين التحالفات العسكرية الكبيرة مثل مجموعة الساحل الخمس والميليشيات المجتمعية وجماعات الدفاع عن النفس.

تعد منطقة بحيرة تشاد أكثر الصراعات دموية، حيث قُتل ما يقرب من 59000 شخص منذ بداية انتفاضة بوكو حرام في عام 2009. والشبكة التي تربط المنظمات العنيفة في هذه المنطقة أكثر تماسكا من أي مكان آخر في شمال وغرب إفريقيا. ويفسر ذلك حقيقة أن تمرد بحيرة تشاد يهيمن عليه الصراع المسلح بين طرفين متحاربين رئيسيين، القوات النيجيرية من جهة وتمرد بوكو حرام من جهة أخرى. وتظهر خصوصيات مشهد الصراع بوضوح عندما تظهر شبكة أعداء كل من بوكو حرام وجماعتها المنشقة، ولاية غرب إفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (ISWAP) في عام 2020، باستثناء القوات الحكومية والمدنيين في تشاد والنيجر ونيجيريا. تعد القوات العسكرية النيجيرية إلى حد بعيد المنظمة الأكثر مركزية في شبكة التعاون نظراً لدورها التنسيقي داخل قوة المهام المشتركة المتعددة الجنسيات (MNJTF). وتتناقض هيمنة الجيش النيجيري بقوة مع الغياب شبه للتحالفات التي أنشأتها المنظمات الجهادية في المنطقة.

وتهيمن على الشبكة الليبية منظمتان قويتان، حكومة الوفاق الوطني ومقرها طرابلس، والجيش الوطني الليبي ومقره بنغازي. وكلاهما مدعوم من قوى أجنبية قوية. بالإضافة إلى قتال بعضهما البعض، فإن حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي في مواجهة عدد كبير من الميليشيات وقوات الأمن الخاصة والمدنيين الذين لديهم أعداء أقل بشكل عام من أنفسهم. وهذا يفسر سبب كون الشبكة الليبية حالياً أكثر مركزية وأقل تجزئة من شبكات الصراع الأخرى في المنطقة. تعد حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني الليبي أيضاً العقدين الرئيسيتين لشبكة التعاون، لكن كلاهما يكافحان للحفاظ على تحالفات قائمة على حلفاء متعددي الاستخدامات. ونظراً للتحالفات المتغيرة باستمرار، أثبتت القيادة المركزية أنها بعيدة المنال إلى حد ما في ليبيا منذ سقوط حكومة العقيد القذافي في عام 2011.

تظهر الاحصائيات للصراعات أن شبكات المعارضة تميل إلى أن تكون أكثر كثافة وأكثر مركزية مع مرور الوقت. وهذا التطور مثير للقلق. ويعني ذلك أن المنظمات العنيفة تميل إلى أن يكون لديها عدد متزايد من الأعداء، وهي علامة أكيدة على أن الصراعات تشتد في المنطقة وأن كل مسرح عمليات يصبح يركز بشكل متزايد على عدد محدود من المتحاربين الرئيسيين. إن هذا الاستقطاب في بيئة الصراع له عواقب مدمرة على السكان المدنيين، الذين غالباً ما يتم استهدافهم من قبل كل من المنظمات الجهادية والقوات الحكومية.

-**لاخطية التنظيمات الإرهابية:** تتميز شبكات الإرهاب بالتنظيم اللامركزي وتشتت هياكل الاتصال التي تتجنب الاكتشاف. يستخدمون مبادئ التنظيم الذاتي لأغراض مدمرة بسبب الإمكانيات المدمرة لهذه الأنظمة،

يصبح استخدامها غرضًا في حد ذاته ويتضاعف تأثيرها بشكل أكبر من خلال ردود الفعل الحكومية. يؤدي التفاعل بين إرهاب الفرد والدولة إلى استمرار دورة العنف في القرن الحادي والعشرين. إن مخاطر انتشار الإرهاب، تظهر مدى براعة الإرهابيين في استغلال فراغ السلطة وتخريب الدول الهشة.

تم تصنيف تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (ISGS) على أنه ولاية الساحل التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (IS Sahel) في مارس 2022، عندما شنت الجماعة هجومًا على منطقتي ميناكا وغاو على نطاق غير مسبوق. خلال الهجوم الذي استمر ستة أشهر بين مارس/آذار وأغسطس/آب 2022، قُتل أكثر من 1000 شخص، بينهم مدنيون وأفراد ميليشيات موالية للحكومة ومقاتلون منافسون من جماعة "نصرة الإسلام والمسلمين" المرتبطة بتنظيم القاعدة. وصل القتال بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الساحل إلى مستويات تقارب ذروتها في عام 2020، حيث أفادت التقارير بمقتل ما يقرب من 600 مسلح في عام 2022. علاوة على ذلك، عززت الجماعة قبضتها على المنطقة الحدودية الثلاثية وبدأت أنشطة حكومية زائفة.⁽¹⁾

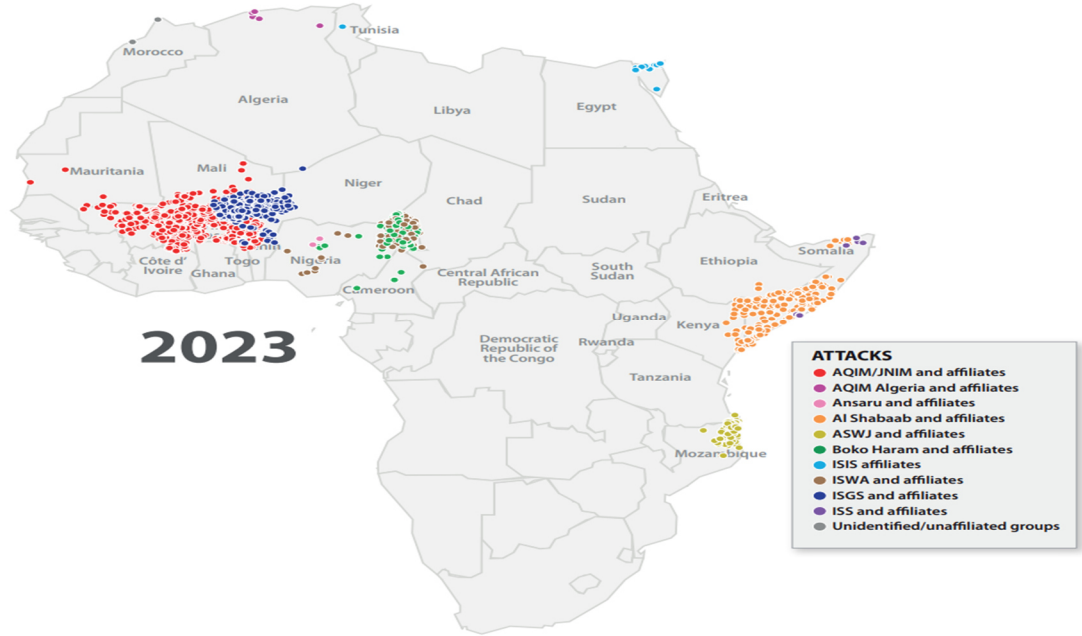
ومع ذلك، ظلت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين هي الجماعة المسلحة الأكثر نشاطًا في المنطقة، حيث نفذت أكثر من ثلاثة أضعاف الهجمات التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية في الساحل وما يقرب من ضعف عدد الهجمات التي نفذتها القوات المسلحة المالية. وواصلت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التوسع وتطويق عاصمتي باماكو وواغادوغو تدريجيًا، والعمل بالقرب من نيامي. وكانت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين أيضًا هي الجهة الأكثر دموية على المستوى الإقليمي. وخارج مالي، كانت أنشطة الجماعة واضحة بشكل خاص في بوركينا فاسو المجاورة، حيث وسعت عملياتها إلى مناطق جديدة وشنت عدة هجمات كبرى. وعلى وجه الخصوص، نفذت الجماعة هجومًا على قاعدة بحجم فوج في دجيبو، عاصمة مقاطعة سوم الشمالية، وكميًا على قافلة إمدادات ترافقها قوات عسكرية، مما أدى إلى إشعال النار في أكثر من 90 شاحنة على طول طريق يبلغ طوله خمس كيلومترات.

لقد تحددت الجماعات الإرهابية مثل القاعدة الركائز التي تقوم عليها القوى الكبرى في العالم، بما في ذلك الوصول إلى النفط والتفوق العسكري في عصر الطائرات والسدود الضخمة وسفن الناقلات الكبيرة والقنابل الذرية والمفاعلات النووية كوسائل حديثة لإحداث دمار واسع النطاق. إنها تهدد الشبكات المعقدة الضعيفة للمجتمعات الصناعية، مثل الحركة الجوية والبنية التحتية في المدن الكبرى، وتؤدي إلى جهود

¹ لتفاصيل أكثر راجع تقرير ACLED.

حكومية مكلفة لمكافحة الإرهاب تقوض جذور الديمقراطية. تتميز شبكات الإرهاب بالتنظيم اللامركزي وتشنت هياكل الاتصال التي تتجنب الاكتشاف. يستخدمون مبادئ التنظيم الذاتي لأغراض مدمرة. بسبب الإمكانيات الكبيرة لهذه الأنظمة، يصبح استخدامها غرضاً في حد ذاته ويتضاعف تأثيرها بشكل أكبر من خلال ردود الفعل الحكومية. يؤدي التفاعل بين إرهاب الفرد والدولة إلى استمرار دورة العنف في أجزاء أخرى من العالم، واستمر لزعة الاستقرار خصوصاً في إفريقيا، وهي قارة تشهد العديد من الصراعات، وغالباً ما تتعلق بالصراع المحلي والدولي من أجل الهيمنة على الموارد الطبيعية الغنية. (1)

خريطة رقم (02) لنشاط وتوزع الجماعات الإسلامية المتشددة في إفريقيا (2023)



Source: Elaborated by ISPI

أكد معهد الاقتصاد والسلام (IEP) في مؤشره للإرهاب العالمي لعام 2023. (2) أن تنظيم داعش ظل الجماعة الإرهابية الأكثر دموية على مستوى العالم للعام الثامن على التوالي، حيث سجل أكبر عدد من الهجمات والوفيات مقارنة بأي جماعة في عام 2022. وأشار المؤشر إلى العلاقة بين الحروب وتصاعد الإرهاب، حيث وقع أكثر من 88% من الهجمات و98% من الوفيات الناجمة عن الإرهاب في عام 2022 في بلدان تشهد صراعات. "جميع الدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب في عام 2022 كانت متورطة أيضاً

¹jurgen scheffran, op cit.

² Gèlobal terrorisme index 2023, launch event, measuring the impact of terrorisme

في نزاع مسلح. وأضافت أن الهجمات في الدول المنخرطة في صراعات أكثر فتكًا بسبع مرات من الهجمات في الدول المسالمة. ومع بروز منطقة الساحل كمركز للإرهاب، فإن الوفيات في المنطقة تمثل 43% من الإجمالي العالمي في عام 2022، مقارنة بنسبة 1% فقط في عام 2007. وأضاف أن الوضع السياسي في منطقة الساحل يفاقم من تفاقم خطر الإرهاب في منطقة الساحل، مع وقوع ست محاولات انقلاب منذ عام 2021، نجحت أربع منها. ويحذر التقرير أيضًا من تطور التكتيكات التي تعتمدها الجماعات الإرهابية، مشيرًا إلى استخدام الطائرات بدون طيار التي استخدمتها جماعات مثل داعش وبوكو حرام والحوثيين.

ويقيس مؤشر الإرهاب العالمي التأثير المباشر وغير المباشر للإرهاب، بما في ذلك آثاره على الأرواح المفقودة والإصابات والأضرار في الممتلكات والآثار النفسية اللاحقة. وهي عبارة عن درجة مركبة تصنف البلدان حسب تأثير الإرهاب من 0 (لا يوجد تأثير) إلى 10 (أعلى تأثير).

أكثر الجماعات الإرهابية تسلية في العالم اعتبارًا من عام 2022 وفقًا لـ GTI هي تنظيم الدولة الإسلامية (IS) والشركات التابعة له، وجيش تحرير بلوستان (BLA)، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM). كان سكان بيافرا الأصليون، الذين صنفتهم الحكومة النيجيرية جماعة إرهابية في عام 2017، مسؤولين عن 40 هجومًا و57 حالة وفاة في عام 2022، بزيادة عن 26 هجومًا و34 حالة وفاة في العام السابق. وأيضا جماعة بوكو حرام؛ جماعة أصولية جهادية، تأسست لتحدي وجود التعليم الغربي وإقامة دولة إسلامية في نيجيريا. وللجماعة وجود في تشاد والكاميرون والنيجر المجاورة مما أدى إلى سقوط آلاف القتلى.

لا يزال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي يعمل بشكل رئيسي من خلال فرعه التابع لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، يمثل قوة فاعلة في منطقة الصحراء والساحل، على الرغم من أن وفاة دروكدال قد يمثل تنويجًا لاتجاه تتفوق فيه جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من حيث الأهمية والقدرة.¹

كما شن تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى هجمات أسفرت عن خسائر كبيرة في المواقع العسكرية النيجيرية في إيناتس في ديسمبر 2019 وتشيناجودرار في يناير 2020. وعلى الرغم من علاقتها الرسمية مع تنظيم الدولة الإسلامية، حتى النصف الثاني من عام 2019 تقريبًا، كان هناك توافق وحتى

¹ أسفر عن مقتل قادة كبار الجماعة عبد المالك دروكدال، في عام 2020 وفي الوقت نفسه، عانى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من انقسامات وتوترات داخلية متكررة، بما في ذلك الانشقاقات والانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في كل من الجزائر ومنطقة الساحل.

في بعض الأحيان تتسابق بين تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. ومع ذلك، في السنوات الأخيرة، اشتبكت داعش وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين بشكل متزايد في المنطقة الحدودية بين مالي وبوركينا فاسو حول الأراضي والخلافات الاستراتيجية، بما في ذلك استعداد جماعة نصرة الإسلام والمسلمين للتفاوض مع الحكومة المالية وربما تكون القيادة المركزية لتنظيم الدولة الإسلامية قد ضغطت أيضًا على تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى لمواجهة جماعة نصرة الإسلام كجزء من الصراع العالمي بين تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة.

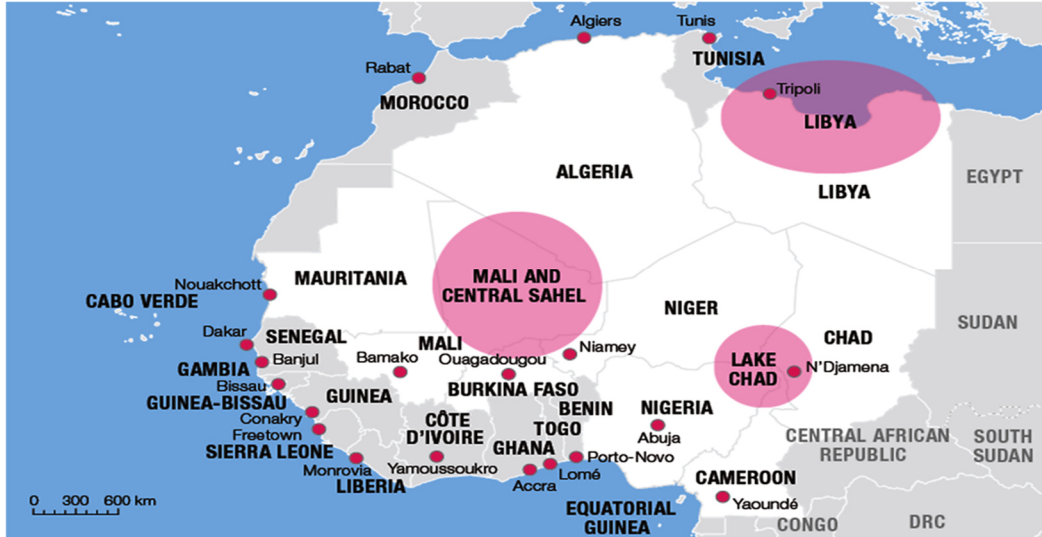
تلعب جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الساحل دورًا مركزيًا في أزمة الساحل. ومن الواضح أيضًا أن الأخيرة نجحت في استغلال الفراغ الأمني الذي نشأ بعد انسحاب القوات الفرنسية من مالي. والآن بعد أن انسحبت القوات الفرنسية أيضًا من بوركينا فاسو، من المرجح أن تلعب جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الساحل دورًا أكثر أهمية حيث تتنافس المجموعتان على النفوذ من خلال دورات العنف الأكثر فتكًا في المنطقة. وبغض النظر عما إذا كان الرد على التمرد الجهادي هو ميليشيات المواطنين أو مرتزقة فاغنر، فمن المرجح أن تواجه المنطقة صراعًا مكثفًا في العام المقبل.⁽¹⁾

تعتمد الجماعات الإسلامية المتمردة مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بشكل روتيني على تكتيكات الإرهاب لتعزيز أجندها في ليبيا. وهم يستهدفون الأشخاص والأصول الأجنبية والدبلوماسية والفنادق والمباني التجارية والبتروولية والمقار الحكومية. على سبيل المثال هاجم عشرات المسلحين عدة مبان حكومية ومركز شرطة في بلدة تازربو جنوب شرق البلاد، مما أدى إلى مقتل ثمانية مدنيين وإصابة تسعة واختطاف ما لا يقل عن ثلاثة آخرين. هاجم مسلحو تنظيم الدولة الإسلامية مؤخرًا مقر وزارة الخارجية لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها من قبل الأمم المتحدة. على الرغم من أن حكومة الوفاق الوطني مدعومة بضربات جوية أمريكية، إلا أنها تبدو غير قادرة على تجاوز بعض الإنجازات التكتيكية مثل استعادة السيطرة على سرت في ديسمبر 2016 وهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في المدينة الجنوبية، والتي لا تقدم أي ضمانات لوقف دائم للهجمات الإرهابية.

¹ Conflict Watchlist 2023, The Sahel: Geopolitical Transition at the Center of an Ever-Worsening Crisis, 8 February 2023, <https://acleddata.com/conflict-watchlist-2023/sahel/>

إن حدود العلاقة بين الهجمات الإرهابية وحركات التمرد مختلفة، لأن الأخيرة تتضمن محاولة مجموعة مسلحة لفرض سيطرتها على الأراضي من خلال دعم السكان. بما أن العملية تنطوي على أكثر من مجرد استخدام القوة، فإن عمليات مكافحة التمرد هي "إجراءات عسكرية، وإنفاذ القانون، وسياسية، واقتصادية، ونفسية ومدنية تُتخذ لهزيمة التمرد مع معالجة الأسباب الجذرية".⁽¹⁾ ليبيا لديها الوضع الأكثر تعقيداً لأن جميع الأطراف هي مجرد ميليشيات منقسمة على أساس الدين أو المعتقدات الأيديولوجية أو الانتماءات القبلية. على الرغم من أن بعض الجماعات الاجتماعية والسياسية تمكنت من إقامة حكومات في بعض المناطق واكتسبت اعترافاً من الحكومات الإقليمية والدولية، إلا أن محاربة الميليشيات لا تزال مصدر قلق.⁽²⁾

خريطة رقم (03) توضح موقع شبكات الإرهاب المعقدة



لا تزال الجماعات الإرهابية نشطة في منطقة الصحراء الكبرى. AQIM، توجد جماعات متحالفة مع تنظيم الدولة الإسلامية (AQIM)، وعناصر من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، بما في ذلك المنتسب الجزائري المعروف محليا باسم جوند الخلافة في الجزائر (JAK-A) الذي يطلق على نفسه الآن اسم داعش-الجزائر) وتتطلع هذه الجماعات إلى مهاجمة أجهزة الأمن الجزائرية وأهداف الحكومة المحلية، والمصالح الغربية. تقريبا الكل واستهدفت الهجمات الإرهابية المبلغ عنها في عام 2018 قوات الأمن الجزائرية وشملت أجهزة متفجرة مرتجلة (IED) أو تكتيكات نصب كمين حيث أن المشتبه فيهم فروا بنشاط عبر المناطق الجبلية الريفية. وقد وقعت معظم هذه الهجمات في الشرق حتى الحدود مع تونس. ويشمل

¹ jurgen scheffran, op cit, p.15.

² ibid.

ذلك هجومين شنتهما قوات الدفاع الذاتي في شباط/فبراير 2018 استهدفا مفرزات عسكرية بالقرب من خنشلة وتبسة، مما أدى إلى مقتل سبعة جنود. كما يشمل الهجوم الأكثر فتكاً في عام 2018، وكمين في تموز/يوليه في سكيكدة أسفر عن مقتل سبعة جنود وإصابة 14 آخرين على الأقل. وشهد الجزء الغربي من البلد أيضا استئناف النشاط الإرهابي، وتحديدا في سيدي بلعباس، عقب اغتيال اثنين من الأئمة داخل مسجد في أيار/مايو. عملية الشرطة التي أعقبت ذلك وهي تطارد المجموعة المنتسبة إلى داعش (انقسمت في السابق عن AQIM) أدى إلى مقتل جندي وإصابة سبعة آخرين في انفجار ناسف.

تواصل الحكومة القضاء على النشاط الإرهابي بجهاز أمني كبير وقادر. ومن خلال العديد من العمليات الواسعة النطاق، أفيد بأن الجيش الوطني قتل 30 إرهابيا في عام 2018. وقد وقعت أهم عملية في خنشلة في كانون الثاني/يناير عندما قتلت السلطات ثمانية إرهابيين، من بينهم زعماء AQIM بارزون من تونس يحاولون توحيد الفصائل التي لا تزال في الجزائر. وبالمثل، تكبدت المجموعة خسارة كبيرة في كانون الثاني/يناير بإلغاء رئيس دعايتها في مقاطعة جيجل وبالإضافة إلى تلك الخسائر الملحوظة، أشارت التقارير إلى أن الشرطة ألقوا القبض على 56 إرهابيا على مستوى البلاد، وأن رقما قياسيا (129) من المتشددين ألقوا السلاح واستسلموا وكان أغلبهم يعملون في جنوب البلاد.⁽¹⁾

المبحث الثاني: إعادة تشكل المشهد الأمني في منطقة الساحل في ظل تراجع النفوذ الفرنسي

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تغيرات في التوازن الجيوسياسي بعد تراجع النفوذ الأوروبي (الفرنسي خاصة) لتنافس عليه قوى أخرى (روسيا، إيران، تركيا ودول الخليج) خصوصا وأن دول الساحل ترى مستقبلها عبر إقامة شراكات استراتيجية مع روسيا، وكل من تركيا والصين لاستبدال الشركاء الغربيين (التقليديين).

المطلب الأول: معضلة التركة الاستعمارية والنفوذ الفرنسي في الساحل الإفريقي⁽²⁾

إن تفكك اللعبة الفرنسية في منطقة الساحل قد أعطى دوراً عسكرياً أكبر للجزائر، وكلاهما يشجعان ويدل هذا على فشل أوسع نطاقاً للمخيل السياسي في الاتحاد الأوروبي وافتقاره إلى التفكير الاستراتيجي

¹ BTI 2020 Country Report Algeria.

² Timofey bordachev, colonial dilemmas of the west, august 29, 2023

<https://russiancouncil.ru/en/analytics-and-comments/comments/colonial-dilemmas-of-the-west>

في التعامل مع إفريقيا. ⁽¹⁾ بعد تراجع النفوذ الفرنسي فإن احتمالات التدخل العسكري من جانب دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في النيجر هي التي أصبحت مؤشراً مهماً، في هذا الصدد وفي حالة حدوث مثل هذا التدخل وإثبات نجاحه، فيمكن أن توقع نهضة نسبية للنفوذ الفرنسي، ولكن بالفعل في شكل أنشطة المنظمات الإقليمية. وهو الشيء مماثلاً في منطقة البحر الكاريبي، حيث جرت أغلب التدخلات المعروفة تحت راية وقوى رابطة من الدول الإقليمية الصغيرة، بدعم من الولايات المتحدة، ولكن من الممكن أيضاً أن يؤدي التدخل الناجح للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في النيجر إلى منح قادة المجموعة المزيد من الثقة بالنفس، ليس فقط فيما يتصل بجيرانهم، بل وأيضاً في التعامل المعقد مع فرنسا. ولا ينبغي لباريس، في مثل هذه الظروف، أن تعتمد على الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لتنفيذ إرادتها بشكل مطيع. وسوف تصبح الدول الأعضاء في هذه المنظمة، في حالة نجاحها، أكثر نشاطاً وتشارك في الحوار مع الولايات المتحدة، فضلاً عن القوى الكبرى الأخرى. وشارك بعض قادتهم وممثلهم في قمة البريكس في جوهانسبرغ، حيث لم تتم دعوة الرئيس ماكرون رغم إصراره. إن الموقف المتحفظ تجاه احتمال غزو النيجر من قبل دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لعدة أسابيع يظهر بالفعل أن الاعتبارات الداخلية والاستقرار الإقليمي تلعب دوراً أكثر أهمية في استراتيجيتها من مطالب باريس وغرائبها.

وبغض النظر عن كيفية تطور الوضع حول النيجر نفسها في المستقبل القريب، فإن أحداث السنوات الأخيرة تظهر أن فرنسا، مثل بقية دول الغرب، ليس لديها استراتيجية واضحة وثابتة للحفاظ على نفوذها في إفريقيا. إن أزمة الأفكار تصاحبها أزمة الموارد المادية، وهما معاً يخلقان تصوراً كارثياً للوضع. إن المشاكل التي تواجهها فرنسا في إفريقيا لا تتمثل في انحدار النظام الدولي أو الإقليمي في حد ذاته، بل في تقليص قوة أولئك الذين كان بوسعهم حتى وقت قريب أن يمارسوا تأثيراً حاسماً عليه. ⁽²⁾

منذ الانقلاب الذي وقع في النيجر يوم الأربعاء 26 يوليو/تموز، دعا العديد من المراقبين إلى تقليص الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا. وكانت الانقلابات السابقة في مالي في عامي 2020 و2021، ثم في بوركينا فاسو، في عام 2022، قد دفعت فرنسا بالفعل إلى التركيز بشكل أكبر على التكتّم. ومن هنا جاء القرار بإنهاء عملية برخان رسمياً في 9 نوفمبر 2022 - وقبل كل شيء، مغادرة مالي في أغسطس

¹ CIDOB opinion680 why north africa is slowly decoupling from europe Francis Ghilès, Senior Associate Researcher, CIDOB,julay 2021

² Timofey bordachev, colonial dilemmas of the west, august 29, 2023

<https://russiancouncil.ru/en/analytics-and-comments/comments/colonial-dilemmas-of-the-west>

2022، وجمهورية إفريقيا الوسطى في ديسمبر 2022، وبوركينا فاسو في فبراير 2023. وفي نفس العام، بدأت فرنسا في تقليص حجم قواعدها الدائمة في الجابون والسنغال وكوت ديفوار.

بعد شهرين من المواجهة مع المجلس العسكري في النيجر، كان إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في 24 سبتمبر/أيلول عن سحب نحو 1500 جندي فرنسي من النيجر، بمثابة واحدة من أقوى الضربات التي يتلقاها الجيش الفرنسي في السنوات العشر الماضية. وعلى الرغم من التحذيرات بشأن استقرار نظام محمد بازوم، رئيس النيجر الذي أُطيح به في انقلاب في يوليو/تموز، لم يتوقع سوى القليل داخل المؤسسة العسكرية أن يكون هذا الرفض لفرنسا بهذه السرعة، بعد الانسحاب من مالي وبوركينا فاسو في عام 2022.

لقد دافعت المؤسسة العسكرية لفترة طويلة عن ارتباطها بإفريقيا، بدعم من الحكومة، وكل ذلك باسم القضايا الأمنية: مكافحة الإرهاب، والفساد، وتهريب المهاجرين، وبشكل عام، ضد إنشاء مناطق واسعة خارجة عن القانون. ومع انتهاء عملية برخان في عام 2022، ومع عدم وجود فرصة للتغلب على التهديد الجهادي، تحولت هذه الأهداف الأمنية إلى اهتمام بالاحتفاظ بمنطقة النفوذ الفرنسي، في وقت تتزايد فيه الطموحات الروسية. لكن هذا الموقف، الذي كان من المفترض أن يشهد أيضًا تحولًا من الدبلوماسية العسكرية إلى الدبلوماسية الثقافية والاقتصادية، قد حافظ على نوع من الوضع الراهن مع القارة. (1)

بعد تراجع النفوذ الفرنسي وتراجع قدم الرواية الاستعمارية المتأصلة في أوروبا كمنتجي للسلام لقد حصلت بوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد وموريتانيا على "السلام المستورد" لعقود من الزمن، وهي الآن في قلب المخاوف الأمنية في منطقة الساحل، وإذا تم تمكينها، فإن هذه الدول لديها القدرة الأكبر على التعجيل بالاستقرار الإقليمي وهو ما تسعى الجزائر جاهدة لتكون منتجة للسلام. (2)

المطلب الثاني: الانسحاب الفرنسي: فرصة جيواستراتيجية للجزائر أم مغناطيس جيوسياسي وجيوبوليتيكي للقوى الأوراسية

إن تقليص حجم فرنسا في إفريقيا يهدد بخلق نوع من "المغناطيس الجيوبوليتيكي" (*) Geopolitical Magnet لمنافسيها روسيا والصين، اللذين ينشطان بشكل متزايد في المنطقة. ويؤكد الجيش الفرنسي أيضًا

¹ Editor's introduction to The Military Balance 2023

² Dario Cristiani, Geopolitics and the Greater Maghreb Security Complex in a Time of Financial Distress in terrorime monitor in-depth analysis of the war on terror, vol VI, N°(7, 2020, p.7-8.

(*) لا بد من تحديد مفهومه ضمن سياق طرحه هنا في الدراسة وليس بشكل عام.

على مزايا الوجود الدائم، الذي يفضل معرفته بالمنطقة، وروابطه مع الجيوش الإفريقية، وقدرة الانتشار السريع في حالة حدوث أزمة.⁽¹⁾

على الرغم من أن الصراع في مالي شغل المشهد الأمني الجزائري على مدى السنوات العشر الماضية، فإن الانسحاب الفرنسي سيخلق فرصا جيواستراتيجية لدور جزائري متزايد في منطقة الساحل. وفي حين أن الانسحاب الفرنسي قد يفيد الجزائر، فإنه قد يؤدي أيضاً إلى تصعيد التهديد الإرهابي في مالي، وزيادة الهشاشة السياسية وعدم الاستقرار، ويهدد في نهاية المطاف مصالح الجزائر الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية في المنطقة. ومع ذلك، وباستثناء عدد قليل من الاستثناءات الضيقة المتعلقة بالتدخلات العسكرية المحدودة والوصول الاستراتيجي، أعربت الجزائر دائماً عن قلقها بشأن التورط في الصراعات الإقليمية. ومع ذلك، فهي تسعى إلى زيادة نفوذها السياسي في جميع أنحاء منطقة الساحل باستخدام جميع الأدوات المتاحة لها، بدءاً من التعاون الاقتصادي عبر الحدود مع النيجر ومالي وموريتانيا إلى تعزيز قدرات هذه الدول على مكافحة الإرهاب.

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة استراتيجية بالنسبة للجزائر، وهي المنطقة التي لعبت فيها دائماً دوراً رئيسياً. وفي الواقع، فإن أهمية منطقة الساحل تمتد إلى ما هو أبعد من الاهتمامات المحلية والإقليمية أيضاً. ومن ثم، فإن قضية أمن الساحل لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن المغرب العربي وغرب إفريقيا فحسب، بل تعمل أيضاً كأداة لتحديد الدور الجيوستراتيجي للجزائر. وغني عن القول أن الوضع الأمني الهش في منطقة الساحل، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي وضعف الحكومات والتهديدات العابرة للحدود الوطنية، خلقت حاجة إلى التكيف في النهج الأمني الجزائري تجاه المنطقة، بما في ذلك عسكرة الحدود، وهو أمر غير متوقع ولا مرغوب فيه. على وجه الخصوص

كان اندلاع الأزمة في دولة مالي في عام 2012 غير مسبوق، حيث شملت لأول مرة ليس فقط حركات الطوارق التي تقاوم الحكومة المالية، ولكن أيضاً الجماعات الإرهابية. لقد نشأ واقع أمني جديد في منطقة الساحل، مما خلق تحدياً جديداً للجزائر، التي تكيفت للرد على التهديدات المتزايدة.⁽²⁾ وهذا يعكس نهج الجزائر تجاه منطقة الساحل وألويات الجزائر الاستراتيجية للمنطقة، والتي كانت ثابتة إلى حد ما من خلال الأنظمة السياسية الوطنية المختلفة. أما بالنسبة للحالة المالية، فنظراً لأن منطقة الساحل تعتبرها

¹ Editor's introduction to The Military Balance 2023

² lofti sour, "Algeria's Role in the African Sahel: Toward a New Security Paradigm", **Mustapha Stambouli University of Mascara**, vol15, N°(2, 2022, p.176.

الجزائر بمثابة الفناء الخلفي التقليدي لنفوذها، فقد شاركت في جميع مفاوضات الصراعات المالية منذ التمرد في التسعينيات، ونجحت الجهود الدبلوماسية الجزائرية مرات عديدة في إقناع قوى المعارضة بالموافقة على اتفاق السلام مع الحكومة المالية. علاوة على ذلك، من المرجح أن تستمر الجزائر في استغلال ثقلها الدبلوماسي غير المتحيز تاريخياً، مع التلويح باحتمال التدخل عسكرياً لحماية أمنها الوطني. وفي نهاية المطاف، يبدو أن الجزائر تسعى إلى الحفاظ على نفس المسافة من جميع الأطراف فيما يتعلق بالصراع، محلياً وإقليمياً. كما أن التدخل العسكري للجزائر خارج حدودها ونطاقه يعتمد على طبيعة التهديدات التي يتعرض لها أمن حدودها وأمنها الوطني بشكل عام. وفي غياب تهديدات الدولة مثل حرب (إقليمية) واسعة النطاق، فمن المرجح أن تكتفي الجزائر -إذا تدخلت عسكرياً- باختراق مسافات قصيرة خارج حدودها، إما لمطاردة الجماعات الإرهابية أو لحماية القبائل يعيشون على أطراف حدودها، وبالتالي يمنعونها من أن تصبح قواعد خلفية لهذه الجماعات. أما إمكانية المشاركة في قوة سلام متعددة الجنسيات، فإنها ستبقى خياراً رهناً بحسابات الفوائد والتكاليف بالنسبة للأمن القومي الجزائري.⁽¹⁾

وقد تم إبعاد فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة، والتي لعبت دوراً رائداً في هيكل الأمن الإقليمي لمدة عقد من الزمن، إلى حد كبير على الهامش في المنطقة بعد انسحابها من مالي، مع مغادرة آخر قواتها البلاد في أغسطس 2022. وتجد فرنسا أيضاً نفسها في موقف متزايد الصعوبة في بوركينا فاسو مع الدعوات المتواصلة لرحيل القوات العسكرية الفرنسية التابعة لفرقة العمل سيبر وسفيرها لوك هالاد. استدعت فرنسا سفيرها في نهاية المطاف في 26 يناير 2023. وقد نددت السلطات البوركينابية باتفاقية وضع القوات بين البلدين ومنحت القوات الفرنسية شهراً واحداً لمغادرة البلاد. وأكدت وزارة الخارجية الفرنسية لاحقاً الطلب وذكرت أن القوات الفرنسية ستغادر في غضون شهر.

مع رحيل القوات الفرنسية مؤخراً من بعض دول منطقة الساحل، من الممكن أن يتم تعزيز التعاون الحالي بين الولايات المتحدة والجزائر في مجال مكافحة الإرهاب نظراً لأن العديد من دول الساحل المتاخمة لجنوب الجزائر لا تزال تواجه تهديدات من الجماعات المتطرفة التي ترغب كل من واشنطن والجزائر في احتوائها. وفي هذا السياق، زارت عدة وفود أمنية أمريكية الجزائر خلال العام الماضي، بما في ذلك وفد بقيادة برييت ماكغورك، منسق مجلس الأمن القومي الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وآخر بقيادة نائب مساعد وزير الدفاع للشؤون الأفريقية تشيدي بلايدن. للمشاركة في رئاسة الحوار العسكري

¹ lofti sour, op cit, p.174.

المشترك بين الولايات المتحدة والجزائر، والوفد المذكور برئاسة وزير الخارجية بلينكن. وعلى الرغم من أن بلينكن اضطر إلى معالجة قضايا السياسة الخارجية الشائكة مثل الصحراء الغربية، إلا أنه استغل الفرصة أيضاً للتأكيد على أن الأمن ومكافحة الإرهاب هما "حجر الزاوية" في العلاقات الثنائية، مضيفاً أن "جهود الجزائر ضرورية لتحسين الاستقرار والأمن في المنطقة".

وكانت هذه الجهود التي بذلها المسؤولون الأمريكيون مهمة في منع العلاقات الأمريكية الجزائرية من التدهور أكثر في أعقاب تغير السياسة الأمريكية بشأن قضية الصحراء الغربية. وفي حين أن العلاقات لا تزال مضطربة، إلا أن أياً من الطرفين لا يريد كسرهما، خاصة وأن الجزائر ترى في العلاقات مع واشنطن نوعاً من التوازن، خاصة عندما تواجه مشاكل مع دول غربية أخرى مثل فرنسا وإسبانيا. وفي خطوة كانت مؤشراً على هذا الوضع - حيث الجزائر مستاءة من واشنطن لكنها لا تريد حرق جسورها - قرر الرئيس تبون عدم حضور قمة القادة الأمريكيين والإفريقيين في واشنطن في ديسمبر 2022، بل أرسل بدلاً من ذلك رئيس وزرائه لذلك. وأن الجزائر ستظل ممثلة في الاجتماع. (تقاطع) ⁽¹⁾

كما تشارك الدول الأوروبية الجزائر قلقها بشأن الأزمة على عتبة بابها في مالي. لقد اشتعل الصراع الداخلي الذي طال أمده في مالي مؤخراً وتحول إلى مسرح للتنافس على القوى الأجنبية مع ترسخ جماعة فاغنر. إنها منافسة يبدو أن روسيا تفوز بها، حيث استقادت المعلومات المضللة التي يقودها فاغنر من اتجاه المشاعر المعادية لفرنسا عبر منطقة الساحل لزيادة عزلة باريس، مما أدى إلى إعلان ماكرون في فبراير 2022 عن انسحاب فرنسي كامل من مالي بعد تسع سنوات من التدخل العسكري

من وجهة نظر أوروبية، يعد دور الجزائر في منطقة الساحل حاسماً لضمان العودة إلى النظام الدستوري في مالي ومحاربة الإرهاب والجماعات الإجرامية المنظمة، نظراً لقربها الجغرافي وروابطها الاجتماعية والسياسية العميقة مع المنطقة. وقد توفر مشاركة الجزائر أيضاً الآمال في استبدال الجهات الفاعلة الروسية في البلاد بأطراف محلية مستعدة للانخراط بطريقة بناءة أكثر تركز على السلام والمصالحة بدلاً من سياسات القوة. وكانت العمليات الأمنية السابقة في منطقة الساحل التي قادتها عواصم أوروبية مثل باريس وبرلين

¹ US-Algeria Relations Remain Troubled, but Neither Side Wants a Break Jan 25, 2023 Gregory Aftandilian, arab center washington

محدودة، ومن غير المرجح أن تولد الدعم من المجتمعات المحلية والسلطات التي تقتصر إلى الثقة في الجهات الفاعلة الأجنبية.⁽¹⁾

وفي وقت سابق حث تبون الحكومة المالية على الانفصال عن مجموعة فاغنر الروسية، التي تضم حوالي ألف جندي ولها مصالح في الدولة المجاورة. على الرغم من أن تبون عبّر عن تأييده للالتزام الجزائر الطويل الأمد بعدم التدخل في الشؤون الخارجية، فمن الممكن أن ترى الجزائر فرصة لإزاحة وجود فاغنر المزروع للاستقرار في جنوبها. وعلى الرغم من فك الارتباط الفرنسي، تظل منطقة الساحل مشكلة في أوروبا لأسباب اقتصادية وأمنية (الهجرة). ونظراً لتقلص نفوذ أوروبا وتنامي نفوذ روسيا في المنطقة، فإن دعم سياسات الجزائر في مالي يمكن أن يكون وسيلة مفيدة لتحديد التهديدات الروسية والمحلية. في الآونة الأخيرة، حرصت الجزائر إحياء المنصة الأمنية التي أنشأتها عام 2010 والمعروفة باسم لجنة أركان العمليات المشتركة (CEMOC) التي تضم الجزائر والنيجر وموريتانيا ومالي، والتي أصبحت في نهاية المطاف غير ذات صلة عندما أنشأت فرنسا قوة مجموعة الساحل الخمس. وقد شارك سفراء أجنبية من فرنسا وألمانيا في اجتماعات حول إعادة تنشيط CEMOC استضافها تبون والقيادة العسكرية، مما وضع الأساس لمزيد من التعاون. ويمكن للأوروبيين المهتمين تعزيز هذه العملية والمبادرات الأمنية التي تنشئها مثل الدوريات المشتركة على طول الحدود الجزائرية النيجرية من خلال الدعم الدبلوماسي والفني. وفي المقابل، يمكن للأجهزة الجزائرية أن تقدم قدرًا أكبر من تبادل المعلومات الاستخبارية، انطلاقًا من أول تبادل رفيع المستوى من نوعه مؤخرًا بين أجهزة المخابرات الفرنسية والجزائرية، وغير ذلك من التبادلات الأمنية لضمان تلبية المصالح الأمنية الأوروبية. وإلى جانب التعاون الأمني، يستطيع الأوروبيون أيضاً المساعدة في تعزيز سياسات القوة الناعمة الجزائرية للمساعدة في استقرار مالي من خلال الوساطة والتنمية. على سبيل المثال، يستطيع الأوروبيون أن يعترفوا ويشجعوا جهود الوساطة الجزائرية مع سكان بلدان جنوب الصحراء الكبرى، كما فعلوا خلال اجتماعات المائدة المستديرة الأخيرة بين الفصائل الفلسطينية في الجزائر العاصمة. يمكن بعد ذلك لمنظمات التنمية والوساطة الأوروبية متابعة هذه الاجتماعات للمساعدة في تحديد الاحتياجات التنموية وإثبات المظالم التي أثارها هذه المجتمعات والتي يمكن أن تجعل الوساطة الجزائرية أكثر مصداقية لأنها تستخدم نهجا من القاعدة إلى القمة نحو تسوية سياسية.

¹ Zine Labidine Ghebouli, Power couple: How Europe and Algeria can move beyond energy cooperation, op cit.

إن كثافة امتداد النفوذ الروسي في المنطقة والذي جسد في تحالف دفاعي تدعمه موسكو تحت اسم "تحالف دول الساحل" الحكومات العسكرية المستولية على السلطة في دول الساحل كلها متحالفة مع روسيا دعم الامارات بالأسلحة أحد أطراف الصراع في السودان يغلب اللايقين على المنطقة فتجد الدول التي كانت متحالفة مع الغرب (فرنسا وأوروبا) أصبحت الآن تتحالف مع روسيا وغيرها يدل هذا على تراجع النفوذ الفرنسي في المنطقة لصالح نفوذ الكرملين، من خلال صفقات السلاح والطائرات دون طيار مع ايران وتركيا فايران كروسيا تحاول تقويض النفوذ الغربي هل سيزيد الإرهاب بعد تراجع فرنسا ام لا، ترى دول الساحل(الحكومات العسكرية) ان تركيا روسيا وايران اكثر موثوقية لمكافحة الإرهاب مقارنة بالغرب هذه النظرة كانت نتيجة تزويد(الدعم العسكري) تركيا وروسيا وايران الساحل بالأسلحة عكس أوروبا التي ترفض، يمثل التغيير من فاغر الى الفيلق الافريقي مرحلة جديدة فيما تقوم به روسيا من تصدير الأمن إلى افريقيا وحماية روسيا لمصالحها التجارية.

المبحث الثالث: مسار الجزائر نحو بناء مركب أمن يرتكز على البعد الديني/التنموي

المطلب الأول: مسألة الطوارق: اختبار القوة الوسطى في الجزائر وفرصة لتأكيد الهوية الإفريقية

ظلت منطقة الساحل مصدر قلق للجزائر لفترة طويلة لأسباب مختلفة. وبعيدا عن مسألة الإرهاب، فقد اهتمت الجزائر كثيرا بتطور الأحداث فيما يتعلق بمسألة الطوارق^(*) والوضع في شمال مالي بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا. (1) تشكل قضية الطوارق ومحاولتهم المحتملة للانفصال مصدر قلق كبير للجزائر التي تضم أيضًا سكانًا من الطوارق. وتخشى السلطات الجزائرية أن يؤدي تأثير الفراشة من مالي والنيجر إلى زعزعة استقرار الجزائر وفي منطقة الساحل، بالإضافة إلى دورها الرئيسي في الحرب ضد الإرهاب.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تشتتهم، فقد تمكن الطوارق من الحفاظ على بعض الروابط بفضل الحركات الموسمية (الانتقال) عبر المنطقة، في أواخر الستينيات، اعترفت الحكومة الجزائرية بحقوق سكان الطوارق، الذين كانوا مستائين من القذافي، الذي وافق مع ذلك على إنشاء معسكرات تدريب وشجع على ولادة حركة الطوارق المستقلة بالإضافة إلى إنشاء حكومة مستقلة. وقد أثر ذلك على دولة الطوارق كوسيلة لممارسة النفوذ على الجهات الفاعلة المنافسة في المنطقة، وخاصة الجزائر. كانت إحدى العواقب المهمة

(*) إن مسألة الطوارق ليست بالقضية الجديدة أدت إعادة رسم الحدود الإفريقية من قبل فرنسا الاستعمارية إلى تشتت سكان الطوارق في جميع أنحاء منطقتي المغرب العربي والساحل، ولكن حدثت تغييرات حاسمة منذ 2011.

¹ lofti sour, op cit, p.165.

للحرب الأهلية في ليبيا هي العودة الجماعية للطوارق المتمركزين في ليبيا والمجهزين تجهيزاً جيداً والخبرة العالية إلى مالي والنيجر. ومن المؤكد أن هذا أثار مخاوف الجزائر الأمنية كإدارة فعالة لقضية الطوارق.

لقد كانت دائماً إحدى ركائز استراتيجية الجزائر في المنطقة، وهو ما يفسر لماذا قوبلت تطلعات الطوارق لإقامة دولة بالرفض دائماً في الجزائر. وفي حين يتعاطف صناع السياسات الجزائريون مع الطوارق الماليين، فإنهم ينظرون إلى مطالب الطوارق بالحكم الذاتي أو الوحدوية بعين الشك. ومن غير المستغرب، وبغض النظر عن هذا التعاطف، أن يكون رد فعلهم سلبياً على إعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد (منلا) عن دولة مستقلة في شمال مالي في أبريل 2011.⁽¹⁾

وبالمثل، فإن هذا الموقف ينسجم مع سياسة الجزائر ضد الحركات الانفصالية وأي فئات سياسية أو اجتماعية أو عرقية يمكن أن تهدد الوحدة الوطنية المعترف بها دولياً وسلامة أراضي الدولة. منذ أواخر الستينيات، نجح الجزائريون في دمج سكانهم الطوارق في العملية السياسية من خلال تمثيل الوجهاء في البرلمان، أو ضمن هياكل جبهة التحرير الوطني، أو من خلال توطين السكان الطوارق في جنوب الجزائر، وتزويدهم بالمستلزمات الضرورية والوسائل الحديثة لتحسين ظروفهم المعيشية. ومن ثم، يُنظر إلى أي رغبات انفصالية على أنها تهديد لأمن الجزائر الوطني وسلامة أراضيها. وهذا يفسر سبب قيادة الجزائر لعملية الوساطة بين الطوارق في شمال مالي والحكومة المركزية في باماكو في التسعينيات و2006 و2012. وتتبع معارضة الجزائر للتدخل الأجنبي من موقف سياستها الخارجية، فضلاً عن المخاوف من أن يؤدي التدخل إلى تعزيز الفكر الجهادي وترسيخ المشاعر الانفصالية في المنطقة. وسيكون السيناريو الأمثل هو الحل السياسي القائم على فصل مجموعات الطوارق التي يمثلها الطوارق. منلا وأنصار الدين من عاقيم ومجاو (حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، المرابطون) والأساس المنطقي لذلك هو أن التمييز سيكون فعالاً بمقدار الضعف مقارنة بتلبية مطالب الطوارق وسيثبت أيضاً أنه عامل قتال ضد الجماعات الإرهابية، ربما بمساعدة الطوارق.⁽²⁾

¹ Thomas M.hill, for peace in the sahel, can the U S work with algeria ? algeria and the U S shre intersts in stability for mali and niger, can they build shared solutions? 2023 : <https://www.usip.org/publications/2023/11/peace-sahel-can-us-work-algeria> :

² lofti sour, op cit, p.166.

علاوة على ذلك، فإن التدخل الأجنبي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار منطقة مضطربة بالفعل على جانبي الحدود الجنوبية للجزائر. أحد المبادئ الأساسية لسياسة الدولة تجاه الطوارق هو أن الحكومات في المنطقة يجب أن تعالج المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للأقليات الطوارق.

-التوتر الدبلوماسي الجزائري-المالي: أشعل عدم امتثال الرئيس المالي، أمادو توماني توري، جزئياً للاتفاقات التي تم التوصل إليها بوساطة الجزائر بين الطوارق والحكومة المالية شرارة/فتيل الأحداث التي وقعت في أوائل عام 2012، مما أدى إلى هزيمة الجيش المالي شمال مالي والانقلاب العسكري الذي أطاح به، مما لا شك فيه أن الانقلاب الذي أغرق مالي في أزمة سياسية أجبر الجزائر على إعادة تقييم إدارة أمنها على طول حدودها الجنوبية والسعي إلى حل سلمي للصراع (مجموعة الأزمات الدولية 2012). ويهدف بشكل أساسي إلى احتواء آثار سعي أزواد إلى الاستقلال بين سكان الطوارق الآخرين في مالي والنيجر وليبيا والجزائر. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مخاوف من أن يؤدي التدخل الأجنبي إلى تدفق آخر للاجئين الماليين إلى الجزائر، التي تستضيف بالفعل حوالي 20 ألف لاجئ مالي فروا في وقت سابق من عام 2013. منذ أن قررت فرنسا أن التدخل العسكري كان ضروريا للحفاظ على مصالحها في الجزائر. وفي منطقة الساحل، سعت الجزائر إلى إقناع شركائها الأفارقة بإعادة وحدة أراضي مالي من خلال الحوار مع الطوارق.

في مقابلته مع صحيفة لوفيجارو، في فبراير 2020، صرح الرئيس الجزائري أن "اتفاق الجزائر كان شبه مثالي" وكان الطريقة الوحيدة الممكنة التي تمكن جنوب مالي من دمج شمال مالي في هيكله ومؤسساته في الواقع، يعكس هذا الإعلان سياسة طويلة الأمد تجاه منطقة الساحل؛ سياسة ليست جديدة في تاريخ الجزائر والتي أصبحت حجر الزاوية في عقيدة السياسة الخارجية الجزائرية الرسمية المتجددة. (1)

أبدت السلطات الجزائرية قلقاً مشروعاً بشأن سلوك ودور الإمارات العربية المتحدة في المنطقة. كقوة مزعزعة لاستقرار أي دور قيادي تقوم به الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، وتصر الجزائر تاريخياً على سلامة أراضي مالي وسيادتها ووحدتها الوطنية. ومع ذلك، ظهرت التوترات الخفية في الصيف الماضي، وفقاً للسلطات العسكرية في باماكو، التي كانت تشكك بالفعل في اتفاقات الجزائر لعام 2015، والتي تم انتهاكها بسبب استئناف الحرب بين الجيش المالي والانفصاليين البربر (أزواد) في الشمال.

¹ lofti sour, op cit, p.167.

انسحب متمردو الطوارق من المفاوضات مع السلطات العسكرية في مالي التي كان من المقرر إجراؤها في الجزائر مؤخرًا بسبب مخاوف من عدم معالجة مظالمهم السياسية، مما يسلب الضوء على التوترات بين الجزائر ومالي. وفي الوقت نفسه، غادر ممثلو الحركة الوطنية لتحرير أزواد الجزائر العاصمة بعد اختتام المحادثات التي كانت تهدف إلى التأكيد على المصالحة دون معالجة المظالم السياسية للجماعة بما في ذلك سعيهم للحصول على الحكم الذاتي الكامل. لكن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون أكد في خطابه أمام البرلمان الجزائري في ديسمبر 2023 أمام النواب وأعضاء مجلس الشيوخ الجزائريين في ديسمبر 2023 أن الحل الوحيد الذي يحفظ أمن مالي ووحدتها هو اتفاق الجزائر، والجزائر لن تتنازل عنه. إن أي طرف كان يحاول فصل الشمال عن الجنوب في مالي، لن يقبل بذلك أبدا. تبقى هذه التوترات الخطابية بين الجزائر ومالي لا ترقى إلى درجة التوترات أو الأزمات الدائمة، بل هي بالأحرى سوء تقدير سياسي غريب من القادة العسكريين في باماكو، مع العلم أن الجزائر ملتزمة تمامًا بمبدأ سياستها الخارجية ومبادئها تجاه جيرانها (مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول). إن هدف الجزائر الأول هو مراقبة الدولة المنقسمة في مالي وعبر دول الجوار في المنطقة من أجل استعادة السلام والأمن والاستقرار الدائم الذي يؤثر بشكل كبير على أمن الجزائر الوطني وتماسكها العرقي في الجنوب.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي في الاتفاقيات الجزائرية مع دول الساحل مالي، موريتانيا، النيجر

على الرغم من فك الارتباط الفرنسي، تظل منطقة الساحل مشكلة ملحة في جميع أنحاء أوروبا لأسباب اقتصادية وأمنية والهجرة. ونظراً لتقلص نفوذ أوروبا وتنامي نفوذ روسيا في المنطقة، فإن دعم سياسات الجزائر في مالي يمكن أن يكون وسيلة مفيدة لتحديد التهديدات الروسية والمحلية. في الآونة الأخيرة، حرص تبون على إحياء المنصة الأمنية التي أنشأتها الجزائر في عام 2010 والمعروفة باسم لجنة أركان العمليات المشتركة (CEMOC) التي تضم الجزائر والنيجر وموريتانيا ومالي، والتي أصبحت في نهاية المطاف غير ذات صلة عندما أنشأت فرنسا قوة مجموعة الساحل الخمس. وقد شارك سفراء أجاناب من فرنسا وألمانيا في اجتماعات حول إعادة تنشيط CEMOC استضافها تبون والقيادة العسكرية، مما وضع الأساس لمزيد من التعاون. ويمكن للأوروبيين المهتمين تعزيز هذه العملية والمبادرات الأمنية التي تنشئها مثل الدوريات المشتركة على طول الحدود الجزائرية النيجرية من خلال الدعم الدبلوماسي والفني. وفي المقابل، يمكن للأجهزة الجزائرية أن تقدم قدرًا أكبر من تبادل المعلومات الاستخبارية، انطلاقًا من أول تبادل رفيع المستوى من نوعه مؤخرًا بين أجهزة المخابرات الفرنسية والجزائرية، وغير ذلك من التبادلات

الأمنية لضمان تلبية المصالح الأمنية الأوروبية. وإلى جانب التعاون الأمني، يستطيع الأوروبيون أيضاً المساعدة في تعزيز سياسات القوة الناعمة الجزائرية للمساعدة في استقرار مالي من خلال الوساطة والتنمية. على سبيل المثال، يستطيع الأوروبيون أن يعترفوا ويشجعوا جهود الوساطة الجزائرية مع سكان بلدان جنوب الصحراء الكبرى، كما فعلوا خلال اجتماعات المائدة المستديرة الأخيرة بين الفصائل الفلسطينية في الجزائر العاصمة. يمكن بعد ذلك لمنظمات التنمية والوساطة الأوروبية متابعة هذه الاجتماعات للمساعدة في تحديد الاحتياجات التنموية وإثبات المظالم التي أثارها هذه المجتمعات والتي يمكن أن تجعل الوساطة الجزائرية أكثر مصداقية لأنها تستخدم نهجا من القاعدة إلى القمة نحو تسوية سياسية.⁽¹⁾

بعد الإصلاحات الدستورية والمؤسسية في أعقاب حركة الاحتجاج التي عمت البلاد، الحراك في عام 2019، تدخلت إدارة الرئيس الجديد بشكل مكثف وفوري، في مالي والنيجر وموريتانيا من خلال دبلوماسية الهامش (أو الجوار). وشمل ذلك إدارة العلاقات الثنائية من خلال الدبلوماسية على مستوى القادة، وعلى الأخص خلال زيارتين رسميتين إلى الجزائر مع رئيس النيجر في يوليو/تموز 2021 ورئيس موريتانيا في أواخر ديسمبر/كانون الأول 2021 استجابة للمخاوف بشأن مالي، سارع الرئيس عبد المجيد تبون إلى إرسال وزراء خارجيته إلى مالي في أعقاب الانقلابات في عامي 2020 و2021 وهكذا، تظهر الجزائر حرصها على أن تكون لها اليد العليا دائما لصالح دفع عملية السلام الجارية في مالي من خلال تشجيع مبادرات السلام والاستقرار المحلية. في السابق، كانت الجهود الجزائرية تقتصر على الدعم والوساطة والتيسير، بدلاً من القيام بدور قيادي قوي في تحقيق السلام واستدامته وإنفاذه.

-إحياء مشروع خط أنابيب الغاز عبر الصحراء: تضع الجزائر نفسها كقوة استقرار ووسيط جدير بالثقة من خلال عملية المصالحة السياسية التي تسميها الوسطية، ونموذج استراتيجية التنمية الاقتصادية في المنطقة بأكملها. (كيف يمكن للجزائر أن تحقق التنمية في الساحل)، من شأن التوترات بين الجزائر وبامكو أن تعزز ارتباط الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي، لا سيما مع بلدانها الجنوبية في ضوء مشروع الطريق السريع العملاق عبر الصحراء: لاغوس-الجزائر العاصمة يبلغ طول الطريق 773 كم بين الجزائر وموريتانيا في الجنوب الغربي. وسيؤدي هذا الطريق إلى تحسين التجارة بين ولاية تندوف الجنوبية في الجزائر والزويرات في موريتانيا - وهو أمر بالغ الأهمية على المستوى الجغرافي الاقتصادي والسلام والأمن والازدهار

¹ Abdenmour toumi, algeria -mali tension, long storme to instability in african sahel :

<https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/algeria-mali-tensions-long-storm-to-instability-in-african-sahel>

والاستقرار عبر بلدان جنوب الصحراء الكبرى حتى المحيط الأطلسي. ومن ناحية أخرى، تتمتع الجزائر بنفوذ سياسي وعرقي وديني وعسكري واستخباراتي قوي في المنطقة بأكملها. لذا فإن دورها ووجودها في المنطقة من شأنه أن يخفف من أهم الحقائق الجيوسياسية والاقتصادية، والتعقيدات العرقية والدينية، ومكافحة الإرهاب، والمهاجرين، والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات، ولكنه أيضًا يجعل دول غرب إفريقيا في حالة شك دائمًا في أي دور رائد لها في المنطقة.⁽¹⁾

يتجلى النشاط الإقليمي والسياسي والاقتصادي للجزائر من خلال إحياء مشروع خط أنابيب الغاز عبر الصحراء، الذي يهدف إلى تصدير الغاز من نيجيريا إلى أوروبا عبر الجزائر. وفي فبراير 2022، وقعت الجزائر والنيجر ونيجيريا على إعلان نيامي، استئناف مشروع خط أنابيب الغاز عبر الصحراء بطول 4128 كيلومترًا، والذي سيربط نيجيريا بالجزائر عبر النيجر. وفي يوليو 2022، وقع وزراء الطاقة الثلاثة مذكرة تفاهم لإنجاز مشروع خط أنابيب الغاز عبر الصحراء (TSGP) عند اكتماله يمكن أن يوصل 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا إلى الأسواق الأوروبية عبر الجزائر وسيزود المحطات الداخلية على طول مساره. وفي الوقت الحالي، لم يتم إعطاء أي إشارة حول موعد الانتهاء من هذا المشروع. سيسمح خط الأنابيب في نهاية المطاف لأوروبا بتتويج إمداداتها من الغاز في أعقاب أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الأوكرانية الروسية مع خلق تدفقات إيرادات حيوية لأسواق الغاز الإفريقية.⁽²⁾

أعدت الجزائر نشر دبلوماسيتها في منطقة الساحل من خلال استهدافها أولاً:

-تعزيز علاقاتها مع النيجر: في جويلية 2021 وخلال زيارة رسمية للرئيس النيجيري محمد بسوم، هي الأولى من نوعها للجزائر منذ انتخاب عبد المجيد تبون، وقعت الجزائر عدة اتفاقيات مع نيامي وقررت إعادة فتح الحدود المغلقة عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 وحل حركة البضائع وحل المهاجرين النيجريين في الجزائر. فضلا عن إدانة الجزائر بشدة الهجوم الذي وقع في مقاطعة تورودي جنوب غرب النيجر وأسفر عن مقتل 18 عسكريا تعرب الجزائر عن تضامنها مع حكومة وشعب النيجر الشقيق.

يعد هذا التقارب مع النيجر مهمًا لأن المقر الرئيسي لقوة تاكوبا في منطقة الساحل سيكون في نيامي، وهو الانتشار الأوروبي الوحيد في منطقة الساحل بمجرد رحيل برخان. وقد سمح مقتل إدريس ديبي بتخفيض عدد القوات التشادية في المناطق الحدودية الثلاث للنيجر بتأكيد قيادتها في منطقة الساحل.

¹ Abdenmour toumi, op cit.

² The Maghreb: Regional Disintegration and The Risks of the Zero-Sum Logic ,op cit, p.3.

وبالتالي، فإن هذا التقارب مع الجزائر لا يقل أهمية لأنه سيعزز مكانة الجزائر في المنطقة وكذلك نهجها في حل أزمة الساحل. وذكر الرئيس بازوم خلال ندوة صحفية بالجزائر العاصمة أن نيامي والجزائر العاصمة اتفقا على كل موضوع يتعلق بمنطقة الساحل وقررا تعزيز تعاونهما الأمني. وفي هذا الصدد، تتوقع النيجر أن تقوم الجزائر بتزويدها بالمعدات والتدريب لقواتها نظرا للخبرة الجزائرية الواسعة في مكافحة الإرهاب. وتكتسب هذه الخطوة من جانب النيجر أهمية كبيرة، حيث أشار الرئيس بازوم، قبل أيام قليلة من زيارته للجزائر، إلى وجهات نظر مماثلة لتلك التي أعربت عنها باريس حول كيفية التعامل مع الأزمة.⁽¹⁾

إن فتح الحدود مع النيجر لتفعيل عمليات الاستيراد والتصدير (الحدود بين النيجر ومالي تكتسي أهمية كبيرة خاصة وأن حركة تجارة ومبادلة بالملايير تتم يوميا عبر الحدود وعدم تقنينها عبر المعابر الحدودية المراقبة تجعل هذه المبادلات تتم سوداء عبر التهريب، وتشمل مختلف أنواع السلع والبضائع الضرورية والكمالية، المنتوجات الزراعية والغذائية، المواشي، الوقود، التبغ، النسيج، الجلود، الذهب و النحاس والمعادن المختلفة، بين سكان تمراست وعين قزام من جهة، وبين سكان شمال النيجر، (أموال طائلة في هذا الجانب)، ومنه فإن التعاون في ميادين الري والنفط وفتح الحدود، تحديد سياسة واضحة بالنسبة للعمال النيجر الذين يأتون للعمل في الجزائر، هي خطوة جيدة لأن الحدود لما تكون مغلقة الاقتصاد لا يستفاد منه لأن المبادلات تتم بشكل أود ويكثر التهريب، في المقابل أن تكون الحدود مفتوحة فإن التبادل التجاري يتم عبر المعابر الحدودية بشكل قانوني وتحت مراقبة الدولة ويصبح استيراد وتصدير يفيد الاقتصاد. بعد عقدين من وضع المشروع التأسيسي لمشروع الأنبوب خط نقل الغاز الطبيعي نيجيريا-الجزائر- النيجر(العابر للصحراء (TNGP)، وعلى هامش الاجتماعات التي عُقدت في العاصمة النيجيرية أبوجا يونيو 2022، أعلن وزراء الطاقة بالجزائر والنيجر ونيجيريا توقيع مذكرة تفاهم لوضع اللبنة الأولى من المشروع في 28 يوليو 2022. ومن المفترض أن ينطلق خط النقل من نيجيريا إلى الجزائر مروراً بالنيجر لنقل الغاز الطبيعي من الدول الثلاث إلى أوروبا عبر خطوط أنابيب جزائرية، وتقدر السعة التخزينية للمشروع بما يصل إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً.

¹ G5 Sahel : le Tchad retire 600 soldats de la zone dite des trois frontières», Jeune Afrique (August 23, 2021).

المطلب الثالث: دور القوة الناعمة في بناء مركب أمن في الساحل الإفريقي: البعد الديني/ الزوايا

تعد الزوايا أبرز المرجعيات السياسية والدينية الصوفية في منطقة الصحراء الجزائرية، والتي كانت على صلة مع الزوايا الدينية في منطقة الساحل إذ تراهن الجزائر على هذه الزوايا للتوغل في العمق الإفريقي، تمثل الطرق الصوفية التي تنتشر في منطقة الساحل وأفريقيا، ما يبرز تمدد تأثير الزوايا الدينية المتمركزة في الجزائر، وخاصة الطريقة التيجانية التي مقرها في منطقة عين ماضي بالأغواط، وسط الجزائر، نحو العمق الأفريقي بشكل واضح. وتتمتع الزوايا الدينية، وبالأخص التيجانية، بوجود ملايين المريدين والتابعين لها في كامل أفريقيا، وخاصة في النجبر والسنغال ونيجيريا، إذ يحرص رؤساء هذه الدول خلال زيارتهم إلى الجزائر على زيارة المقر العام لمشيخة الطريقة في الأغواط. بالمقابل، تلقى الزيارات التي يقوم بها زعماء الطريقة التيجانية إلى هذه الدول حفاوة سياسية كبيرة ولقاءات شعبية ضخمة يحضرها آلاف المريدين في الملاعب. وفي الفترة الأخيرة، انتبعت السلطة السياسية في الجزائر إلى أهمية هذه الارتباطات الدينية وإمكانية توظيفها السياسي والاقتصادي لصالح تحقيق مزيد من الاستقرار الأمني في المنطقة، وتعزيز الانسجام السياسي بين دول منطقة الساحل، وتشجيع حركة التجارة والسياحة الدينية في المنطقة.

وكانت الجزائر قد راهنت في وقت سابق على المرجعيات الدينية في منطقة الساحل للاستنزاف الفكري للمجموعات المتطرفة، إذ أنشأت ما يعرف برابطة علماء الساحل، والتي تضم علماء دين من الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا وبوركينا فاسو ونيجيريا، وساعدت على محاربة الفكر المتطرف في المنطقة، ونسف الأفكار المتشددة التي تتبناها جماعات إرهابية ومتطرفة تنشط في منطقة الساحل.

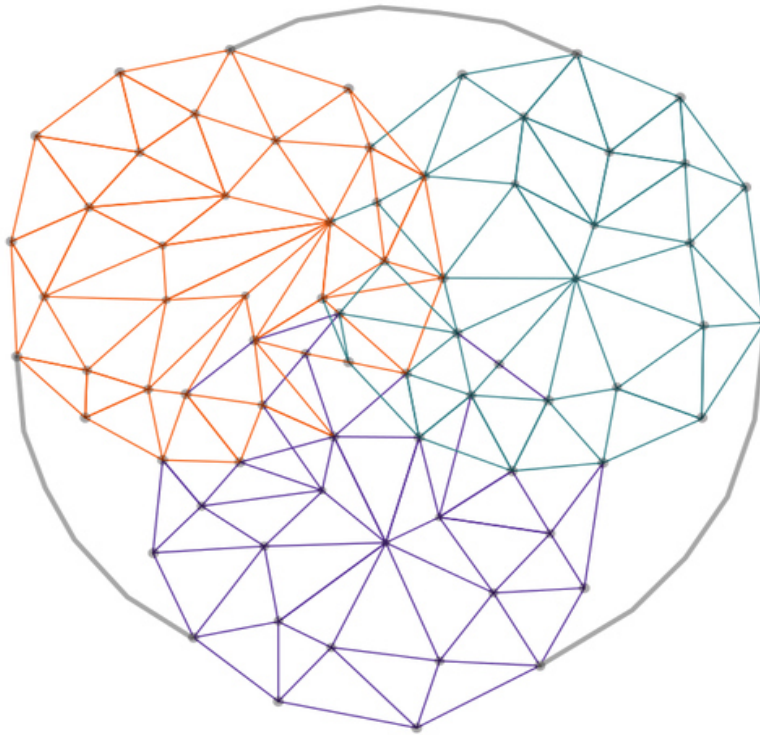
وعبر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون في رسالة إلى هذا المؤتمر عن هذه التوجه الجزائري الواضح، قائلاً: "إن جهود الإمام المغيلي صنعت مرجعيتنا الدينية، ويمكن أن نستلهم من مبادئه وقيمه في بلداننا وعلى الخصوص منطقة الساحل الإفريقي ما يعيننا على مواجهة مختلف التحديات، لا سيما الغلو والتطرف بكل أشكاله". وأضاف "لقد تمكن الإمام المغيلي من الاستثمار في البعد الإفريقي واستطاع أن يكون أرضية للوفاق والتعاون البناء.. الجزائر الجديدة تدرك بأن البعد الإفريقي يبقى خياراً استراتيجياً مهماً يمكن شعوبنا من استكمال طموحاتنا المنشودة بتعزيز العمل الدبلوماسي وتنشيط السياحة الدينية والاستفادة من عمق الطرق الصوفية وامتداداتها في أفريقيا، وهو ما يؤدي إلى تحقيق الانسجام في المواقف السياسية وتفعيل التعاون الاقتصادي وترقية التبادل العلمي والثقافي وإرساء الاستقرار والأمن والسلام".

وفي سياق آخر، تبرز أهمية سياسية أخرى لاستدعاء شخصية الشيخ المغيلي، في هذا التوقيت السياسي، مرتبطة بجهود جزائرية لمحاربة التمرد الإسرائيلي والتطبيع في عمق القارة الأفريقية، وفي سبيل منع إسرائيل من الحصول على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي، لكون المغيلي كان قد قاد قبل أربعة قرون "حرباً ضد الوجود اليهودي" في منطقة توات (أدرار وتيميمون)، جنوبي الجزائر، وفي الساحل، حيث تم طردهم من المنطقة.

إن المشيخة الصوفية الجزائرية يمكن أن تمثل قوة في فضّ النزاعات ومعالجة الأزمات الاقتصادية، ومخاطر البيئة والهجرة والتطرف والإرهاب والفقر، وخاصة أن النزاع القبلي والاقتتال الإثني هما ملاذ آمن للجماعات الإرهابية، وفكر التطرف يحتاج إلى معالجة سياسية ودبلوماسية باستثمار طرق ومسارات جديدة للدبلوماسية يعتمد تفعيل المشيخة الدينية الجزائرية وتطويرها.

يُعد السخط المتبقي على الهوية من بين الأسباب الجذرية للمظالم التي لم يتم حلها في منطقة الساحل، مما يؤدي إلى ظهور تحديات أمنية وتعقيد الجهود الرامية إلى استعادة السلام. ويستفيد صعود تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، الذي يتكون من مجموعات عرقية بما في ذلك الطوارق، من المظالم العرقية والصراعات المجتمعية في مناطق مثل بوركينا فاسو وشمال مالي والنيجر. والنتيجة هي تحالفات غير تابعة لدولة قائمة على المصالح، حيث يبحث البعض عن الحماية، والبعض الآخر يؤوي الإرهاب، ويوجه آخرون الغضب نحو سلطات الدولة. وفي منطقة الساحل، أدت سنوات من السياسات الإقليمية التي تحرم السكان الضعفاء من حقوقهم إلى تعزيز ممارسات الانتقام ضد أي تجسيد لعدو مفترض. ونظراً لهذا الاختلاف بين التطلعات المحلية والخطط الاستراتيجية للقوى الكبرى، فإن الانفصال في العلاقات بين المركز والأطراف يؤدي بقوة إلى تفاقم المظالم في بلدان المنطقة التي أضعفتها بالفعل العديد من التحديات الأمنية مثل المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر، وتكثيف عمليات الاختطاف. والهجمات الإرهابية. تشكل المناطق الطرفية غير الخاضعة للحكم في بلدان الساحل أرضاً خصبة لشعور جديد بالانتماء خلقت مجموعات غير تابعة للدولة تتمتع بجاذبية سيئة السمعة عبر الحدود. وتوفر هذه المجموعات "هويات" جديدة لسكان المناطق الطرفية، الذين يصبح تهميشهم فرصة لنشوء شعور بديل بالانتماء للمجتمع. إن معالجة مسألة الهوية في البيئة المعقدة وغير المتجانسة في منطقة الساحل مهمة صعبة، لأن أي محاولة أحادية الجانب لمعالجة المشكلة ستكون بالضرورة غير كاملة.

رسم بياني رقم (19) يوضح مركبات الأمن الفرعية ضمن مركب أممي أكبر (كلاني)



- الجوار الأوروبي ▲
- المغرب العربي ▲
- الساحل الإفريقي ▲
- مركب أمن شامل للمركبات ▲

إعداد الباحثة

الخاتمة

ارتكزت دراسة موضوع دور البعد الأمني كقاطرة للأبعاد الأخرى المشكلة لأذرع النشاط الخارجي للجزائر، على مستويات تأثير هذا البعد في إمكانية تحقيق مسعى إفتكاف مكانة ذات وجهة إقليميا ودوليا يضمن للجزائر حماية مصالحها القومية ويفرض على الأطراف مستوى عال من الهيبة تجاهها.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج نظرية وأمبريقية:

• على المستوى النظري:

إن اعتماد نظرية التعقد في تحليل قضايا /تهديدات الأمن من شأنه تطوير إطار معرفي لتطبيق الأفكار المأخوذة من أبحاث النظم المعقدة في الخطاب والممارسة الموجهين للأمن في ضوء اختلاف تعاملات الدول مع التحديات المعقدة وتراجع قدرتها في مواجهة المشاكل العميقة. وفي هذا الصدد تمثل نظرية التعقد نموذجا لتقييم الدول التي لها القدرة على التعامل مع التحديات المعقدة التي لا تعتمد فقط على القوة المادية ولكن أيضًا على القدرات الذاتية.

في ضوء عدم القدرة على التنبؤ بالأحداث في السياسة العالمية التي أربكت التوقعات القائمة على النظريات القائمة، وعلى النقيض من الواقعية التي ترى أن السلوك السياسي مدفوع بخصائص إنسانية أساسية ضمن هياكل ثابتة، ترى نظرية التعقد أن السياسة العالمية نظام معقد ذاتي التنظيم تظهر فيه الخصائص الكلية من التفاعلات الدقيقة، حيث أن التفاعلات بين العوامل المترابطة داخل النظام هي التي تفسر الأحداث المفاجئة التي تتحدى التنبؤ من خلال النماذج البسيطة المستخدمة في الوقت الحالي.

تمثل المركبات الأمنية مجموع أنظمة لخطية ومعقدة، كون المركب الأمني عبارة عن شبكة من العلاقات الخطية وغير الخطية بين المكونات المتعددة والتفاعلات بين العديد من أنظمة الأمن على مستويات وأبعاد مختلفة والتي ينتج عنها أنماط معينة في الاتصالات والهياكل والسلوكيات التي بدورها تتفاعل مع البيئات الداخلية والخارجية.

ربما لا يمكن فهم مسار مركبات الأمن عبر النهج الخطية نظير طبيعة التهديدات الأمنية المتعددة. والتي تجاوزت مفاهيم ومصطلحات مثل: النظام السياسي الهش، الفاشل والهجين في تحليل الأمن. فهذه المصطلحات والدراسات غير كافية في تحليل الأمن، بل إن هذه المصطلحات يمكن أن تكون مضللة في بعض الحالات. وعليه يتيح علم التعمد لمحللي الأمن السعي إلى فهم أفضل لأنظمة الأمن من منظور غير خطي وغير اختزالي. ويساعد هذا الفهم في التوصية بحلول سياسية تسعى إلى تعزيز المرونة في نظام يعمل بالفعل.

• على المستوى الأميريقي:

• على مستوى دائرة الجوار الأوروبي:

تفسير مسار بناء الجزائر لمركب أمن في الجوار الأوروبي لتعزيز مكانتها الإقليمية في بيئة متعددة التهديدات انطلاقا من فرضية أنه لا يمكن تصور أمن الجزائر ومكانتها دون رصد التهديدات في جوارها الأوروبي تستند إلى توظيف المقاربة البنائية من منطلق البعد الهوياتي في تحليل البيئة الأمنية متسارعة، غير واضحة، عضوية وليست ميكانيكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

تحتل أوروبا مكانة في المدرك الاستراتيجي الجزائري من خلال رصد التهديدات المشتركة والتي أنتجت مركب أمن فرعي يجمع الدول التي تلعب دورا كبيرا في تشكيل المركب (فرنسا، إسبانيا، إيطاليا) نظير الحضور الكبير والمؤثر الذي يغلب عليه البعد الطاقوي من خلال تحديد على نحو كاف مختلف الآثار الجيو السياسية والجيو الاقتصادية والأمنية المرتبطة بالمنطقة.

إن اتجاه/ مسار مركب الأمن مع الجوار الأوروبي يتأرجح بين التعاون والتنافس؛ إذ يتجه تعاونيا مع إيطاليا نتيجة والمصالح المشتركة، ويتجه تنافسيا مع كل من فرنسا وإسبانيا نظير تذبذب في المدركات والذي تحكمه عوامل غلبة الموروث الاستعماري والهوية.

• على مستوى الدائرة المغاربية:

إن مسار الجزائر في تشكيل مركب أمن في المغرب العربي بني على فكرة أنها منتجة للأمن وليست مستهلكة له وبتوظيف المقاربة العقلانية والتي تنطلق من فرضية أن بناء مركب الأمن

الإقليمي يرتبط بالعوامل الهيكلية والقدرات المادية (القوة العسكرية والاقتصادية) ومناقشة كيفية استخدام الأقطاب المشكلة لمركب الأمن لأدوات سياستها الخارجية في محاولة التأثير في المنطقة. إن مسار الجزائر في بناء مركب أمني فرعي في المغرب العربي تنوع بين المنطق الهوبزي(العقلاني) تغلب عليه منطق القوة والتنافس خصوصا مع المغرب ومنطق التعاون والشراكة وحسن الجوار مع كل من تونس وليبيا.

• على مستوى دائرة الساحل الإفريقي:

إن البيئة الأمنية في الساحل الإفريقي تتسم باللايقين ومسارات لخطية نتيجة الصراعات والتدخلات العسكرية والانقلابات ما ضاعف من مظاهر الهشاشة والدول الفاشلة وهو ما بينته نظرية أثر الفراشة وعدسة التنظيم الذاتي والشبكة في تحول الإرهاب من جماعات/مجموعات إرهابية إلى جيوش إرهابية تمتلك أسلحة متطورة مع تزايد مؤشر الاختراقات الأجنبية.

إعادة تشكيل المشهد الأمني في منطقة الساحل نتيجة تراجع النفوذ الفرنسي منح للجزائر فرصة بناء مركب أمن يرتكز إلى البعد التنموي والديني (الزوايا) وأيضا البعد الجيوسياسي من خلال تأمين المحيط الإقليمي ووضع حد لقنوات تغذية وإعادة تشكل الشبكات الإرهابية وتأمين/تحصين الجبهة الداخلية كمعبر لمواجهة التهديد العابر للحدود.

تراجع النفوذ الفرنسي في الساحل ساهم في تزايد وتنوع الاختراقات الخارجية مثل روسيا، الصين، الإمارات، إسرائيل، تمثل عوائق جديدة تعترض مسار الجزائر في بناء مركب أمن في منطقة الساحل الإفريقي.

➤ التقاطعات الأمنية بين مركبات الأمن في الدوائر الجيوسياسية الثلاثة:

تتشابك التحديات الأمنية المغاربية بشكل جوهري مع عدم الاستقرار في منطقة الساحل. وتواجه كل من منطقة الساحل والمغرب العربي مخاوف أمنية كبيرة تتفاقم بسبب الترابط القائم بين المنطقتين. وترتد التهديدات الجيوسياسية وعلاقات القوة في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل لتصبح الأزمات الأمنية عوامل دافعة بشكل كبير ومؤثرة على الأجندات السياسية لدول شمال إفريقيا والجوار الأوروبي.

إن الأمن في منطقة الساحل جزء لا يتجزأ من مستقبل الاستقرار في الجوار الأوروبي والمغرب العربي، وكذلك الأمن في المغرب العربي يمثل هو الآخر جزء من استقرار جنوب أوروبا. وهذا الأخير بدوره عامل لاستقرار الساحل والمغرب. لأن عدم أمن منطقة الساحل أو عدم استقرار منطقة المغرب العربي يشكل مصدر قلق كبير للسياسة الأوروبية وخاصة فرنسا، ألمانيا وإسبانيا تجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط مما يعرقل مساعي تحقيق مركب أمن إقليمي.

صعوبة تحديد حدود المركبات الأمنية ترتبط بثلاثة عقد أمنية؛ الأولى أن الحدود بين مركبين أمنيين آخذة في الزوبان في نمط ديناميكيات الأمن الإقليمي؛ الثانية تتطوي على وجود الاعتماد المتبادل الأمني غير المتوازن الذي يحدث عندما تكون المركبات ذات المستوى الأعلى والأدنى متجاوزة فعليًا؛ أما الثالثة تشير إلى المواقف التي توجد فيها نقاط الترابط الأمني الكثيف داخل الأقطاب المشكلة لمركب الأمن.

قائمة المصادر والمراجع

❖ المصادر:

- الدستور الجزائري 2020.

❖ المراجع

أولاً: "باللغة العربية"

✓ الكتب:

1. الأنباري، أحمد عبد الأمير، "التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط وتأثيرها في توازنات القوى الدولية"، (جامعة بغداد: د.د.ن، 2017).
2. بن عنتر، عبد النور، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي" (المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، الجزائر، 2005).
3. حمشي، محمد، "مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية"، ط1 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).
4. دورتي، جيمس، بالسغراف، روبرت، "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، تر: وليد عبد الحي، (بيروت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985).
5. زيد، محمد إبراهيم، "الأمن الشامل والنظام العالمي الجديد: دراسة في آفاق الاستراتيجية الأمنية للدول العربية" (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب)، 1991.
6. ساحلي، مبروك، "قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب، الأسباب والتداعيات" (أبحاث ودراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2021).
7. عبد الحي، وليد، "مؤشرات العسكرة والاستراتيجيات الأمنية في الدول العربية" (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2021).
8. عظيمي، أحمد، صايح، مصطفى، "قضية الصحراء الغربية: الحصيلة والآفاق (1884-2025)، من الاستعمار الإسباني إلى الاستعمار الاستيطاني المغربي" (الجزائر: د. د. ن 2021).
9. مصباح، عامر، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2013).

10. مقلد إسماعيل، صبري، "نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة" (جامعة الكويت، د.د.ن، 1403هـ-1986).
11. وحدة الدراسات السياسية، "الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغيير والاستمرارية"، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).
12. عظيمي، أحمد، صايح، مصطفى، قضية الصحراء الغربية: الحصيلة والاتفاق (1884-2025)، من الاستعمار الإسباني إلى الاستعمار الاستيطاني المغربي، (الجزائر: د.د.ن، 2021)،
✓ مقالات في دوريات محكمة:
1. بوزرب، رياض، المكانة في السياسة الدولية: بين القدرات المادية والاعتراف الاجتماعي، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، 01، 2021.
2. حمشي، محمد، "المغرب العربي بوصفه إقليمًا بلا إقليمية: قراءة في تقرير صندوق النقد الدولي عن الاندماج المغربي سياسات عربية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (43)، 2018.
3. حمشي، محمد، "نظريات العلاقات الدولية وجائحة كورونا: أنبذة معتقة في قنات جديدة ونبيذ لما يعتق"، سياسات عربية، العدد (50)، 2021.
4. حمشي، محمد، زقاغ عادل، "عن السياسة مابعد الدولية تعايش بين نظامين أو عصر وسيط"، سياسات عربية، العدد (54)، المجلد 10، 2022.
5. طي، محمد، "الجيوبولتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن"، دراسات وتقارير، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، (19)، 2019.
6. عبد الحي، وليد، "العلاقات المغربية الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية"، سياسات عربية، العدد (6)، 2013.
7. عبد اللطيف، بوروي "تحو صياغة نموذج معرفي جديد لمفهوم الأمن في علم العلاقات فهم طبيعتها ومخرجاتها تفسر في ظل البحث"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (47)، 2017.
8. عبد الله الحربي، سليمان، "مفهوم الأمن، مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (19)، 2008، مركز دراسات الوحدة العربية.
9. نجم، أحمد مشعان، "مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الأنبار.
10. ههير، ايدن، "خرافة الدولة الفاشلة والحرب على الإرهاب: نحو تحدي الحكمة"، ترجمة: محمد حمشي، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (44)، 2020.

الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

1. أكراب، جوردون، الاستخبارات والتهديدات الهجينة: الترابط والتشابك، مداخلة مقدمة في فعاليات المؤتمر السنوي الرابع لوحة الدراسات الاستراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة- قطر، 18-20 شباط /فبراير 2023.

2. بن عنتر، عبد النور، تحول عقيدة الجزائر الأمنية في ظل التعديل الدستوري الجديد، ملتقى: التحول الديمقراطي مشروع التحول الديمقراطي

✓ التقارير:

1. المنتدى الاقتصادي العالمي، "استقصاء تصورات المخاطر العالمية 2018-2019"، تقرير حول المخاطر العالمية، 2019.

✓ روابط الويب:

1. جلال خشيب، "رؤية جزائرية لماذا تتسلح الجزائر عسكريا"، تقارير سياسية، 2019، المعهد المصري للدراسات:

<<https://www.politics-dz.com/>>

2. مصطفى جالي، ورقة تحليلية، "التسلح الجزائري- المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة"، 2021، مركز الجزيرة للدراسات:

<<https://studies.aljazeera.net/sites/default/files/articles/documents/2021->>

3. جلال حرشاوي، "قرب لا يبعث على الراحة كيف تواجه الجزائر الصراع في ليبيا"، متاح على الرابط:

<https://twitter.com/JMJalel_H/status/1074646079398928384>

4. اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي، 2020، التقرير الصادر عن معهد ستوكهولم للسلام.

<<https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=ZQ>>

5. تصنيف "غلوبال فاير باور" لأقوى جيوش العالم، لعام 2022.

<<https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/01/19>>

6. موقع قناة TV5 Monde الفرنسي، الجزائر تضاعف ميزانيتها العسكرية لأزيد من 22 مليار دولار وسط قلق من القفزة التكنولوجية للجيش المغربي، متاح على الرابط التالي:

<<https://www.alquds.co.uk>>

✓ **Books and books chapters :**

1. -Group of authors, "**The Globalization of Security**" (Chatham House: The Royal Institute of International Affairs, 2005).
2. -W.B. Gallie, "**Essentially Contested Concepts**" (Engelwood Cliffs, Prentice-Hall, 1962).
3. Barry Buzan, **People, states and fear: an agenda for international security studies in the post-Cold War era** (london, 1991)
4. -Marc Von Boemcken, Conrad Schetter, "**Security What Is It? What Does It do?**" (Think Piece Reflection Group, Friedrich- Ebert -Stiftung, Berlin), p.1.
5. -Arnold Wolfers, **Discord and Collaboration**, (Johns Hopkins: University Press, 1962).
6. Cinzia Bevitori, **in a world of complex threats...': Discourses of in/security in the State of the Union Address (1790-2014)**, (Bologna: A diachronic corpus-assisted study, 2018).
7. Barry Buzan, Ole Wæver, Jaap de Wilde, "**security a new framework for analysis**" (london: lynee Rienner,1998).
8. UNODC, "**introduction to international terrorism**"(counter-terrorism, Vienna, 2018)
9. Johan Eriksson, Giampiero Giacomello, "**Securing the Information Age the Challenges of Complexity for Critical Infrastructure Protection and IR Theory Forthcoming**" in:"international Relations and Security in the Digital Age",(London: Routledge, Center for Security Studies,2007).
10. James N. Rosenau, **The Person, The Household, The Community, and The Globe : Notes for a Theory of Multilateralism in à Turbulent World**, (Florence: European University Institute, 1992).
11. -Frank N. Trager, Frank L. Simonie, "**An Introduction to the Study of National Security**",(Lawrence: University Press of Kansas, 1973).
12. Ernest May, "National Security in American History", in Graham T. Allison, Gregory F. Treverton (eds.), "**Rethinking America's Security: Beyond Cold War to New World Order**" (New York: Norton, 1992).
13. -Luis Tomé, "**Complex Systems Theories and Eclectic Approach in Analysing and Theorising the Contemporary International Security**", (Portugal: Complex University Autónoma of Lisbon, 2016).
14. -Paul B. Stares, "**The New Security Agenda : A Global Survel**", (japan: Center for International Exchange and distributed Press,1998).

15. -Marianne Stone, "**Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis**" (New York: Columbia University School of International and Public Affairs, 2009).
16. -Chris Brown and Robyn Eckersley, **The Oxford Handbook of International Political Theory**, First Edition (United Kingdom: Oxford University Press, 2018).
17. Czesaw Mesjasz, **Complex systems studies and the concepts of security** (Cracow University of Economics, Cracow, Poland,2006).
18. -James N. Rosenau, **The Processes of Globalization: Substantive Spillovers, Elusive Exchanges, and Subtle Symbols,**) Montreal: Congress of l'Association Canadienne-Francaise for l'Advancement of Sciences, 1992).
19. -James N. Rosenau, "**Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity**" (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990).
20. -Dominique David, "**Security in Thierry de Montbrial**" (Paris: Strategy Dictionary,2000).
21. -William E. Kastenberg, "**Risk Analysis: Shifting from Complicated to Complex Systems**", in M. Dillon (ed), "**Complexity, Networks and Resilience**" (London: Royal Institute of International Affairs, forthcoming ,2006).
22. David S. Alberts, Thomas J. Czerwinski: "**Complexity, Chaos, and National Security Policy: Metaphors or Tools?**" (Washington: National Defense University, 1997)
23. -Diane Hendrick, "**Complexity Theory and Conflict Transformation: An Exploration of Potential and Implications**")oxford: Centre for Conflict Resolution Department of Peace Studies, 2009)
24. -Alexander McLeod, Reno Carlos, Glenn Dietrich, **Modeling Security Vulnerabilities Using Chaos Theory: Discovering Order, Structure, and Patterns from Chaotic Behavior in Complex Systems,** (las vigas, 2008).
25. -James Gleick, **best-selling popularization Chaos: Making a New Science.** In the mid-1980s, the Santa Fe Institute.
26. -David S. Alberts, Thomas J. Czerwinski: **Complexity, Chaos, and National Security Policy: Metaphors or Tools?**, (National Defense University Washington, 1997).
27. Group of authors, **The Globalization of Security,**) The Royal Institute of International Affairs, 2005, Chatham House).
28. -Neil E. Harrison, **Complexity in World Politics: Concepts and Methods of a New Paradigm,** (State University of New York Press, 2006).
29. -Group of authors, **The Globalization of Security,**) The Royal Institute of International Affairs, 2005, Chatham House).
30. -David S. Alberts, Thomas J. Czerwinski: **Complexity, Chaos, and National Security Policy: Metaphors or Tools?**, (National Defense University Washington, 1997).

31. Group of authors, **The Globalization of Security**, (The Royal Institute of International Affairs, 2005, Chatham House).
32. -Czesław Mesjasz, **Complex systems studies and the concepts of security** (Cracow University of Economics, Cracow, Poland, 2006).
33. Michel Foucault, **The introduction to The History of Sexuality**, (London: Penguin, 1998)
34. Jenny Edkins and Maja Zehfuss, **Whatever Life in M. Calarco and S. De Caroli (eds.), Sovereignty and Life: Essays on Giorgio Agamben** (Stanford: Stanford University Press, 2007)
35. Walter C. Clemens, Jr. Security and Development in the Lens of Complexity Theory, (Washington: International Studies Association, 1999).
36. David S. Alberts, Thomas J. Czerwinski: **Complexity, Chaos, and National Security Policy: Metaphors or Tools?**, (National Defense University Washington, 1997).
37. Werron, Tobias, Ringel, Leopold, **Rankings: Conceptual remarks** in: Geschlossene Verhandlungen. Kongresses der Deutschen Gesellschaft für Soziologie, (Lessenich, Essen: DGS, 2017).
38. Steven Ward, "**Status and the Challenge of Rising Powers**" (United Kingdom: Cambridge University Press, 2017).
39. Harold Nicolson, "**The Meaning of Prestige**" (Cambridge: Cambridge University Press, 1937) ,Discussion by Dale C. Copeland, Paul K. Huth, and Jonathan Mercer in "What's in a Name? Debating Jonathan Mercer's Reputation and International Politics", **Security Studies** 7, N°(1), 1997.
40. -Jonathan Renshon, "**Fighting for Status Hierarchy and Conflict in World Politics**" (Princeton University Press, United States of America, 2017).
41. Barry O'Neill, "**Nuclear Weapons and National Prestige**", (Los Angeles, University of California, 2006).
42. Hans J. Morgenthau, "**Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace**", Fifth Edition, (New York: Alfred A. Knopf, 1978).
43. T. V. Paul, Deborah Welch Larson, William C. Wohlforth, "**Status in World Politics**" (Cambridge: University Press, 2014).
44. James Fearon, Alexander Wendt, "**Rationalism v. Constructivism: A Skeptical View, in Handbook of International Relations**", (London: Sage, 2002).
45. Djallil Lounnas, The Algerian Strategy In The Sahel: Shift Or Adaptation? **Rls Research Papers** On Conflict And Peace Studies In North Africa And The Sahel, 2021.
46. Shashank Joshi, "**Honor in International Relations**", (harvard: center for international affairs, 2008).
47. Robert Gilpin, "**War and Change in World Politics**" (England: Cambridge University Press, 1981).

48. Kenneth N. Waltz, "**Theory of International Politics**", (london : Addison-Wesley Publishing Company, 1979).
49. John J. Mearsheimer, "**The Tragedy of Great Power Politics**" (New York: W. Norton Company, 2001).
50. -Daniel Markey, "**Prestige and the origins of war: Returning to realism's roots**,"New York: Routledge, 2014).
51. Elias Götz, "**Status Matters in World Politics**")Uppsala University: Institute for Russian and Eurasian Studies (IRES), 2020.
52. Michelle Murray, "**The Stuggle for recognition in international relations: status, revisionism, and rising powers**", (oxford university press, 2019), p59.
53. Joslyn Barnhart, "**Status Competition and Territorial Aggression**": (Evidence from the Scramble for Africa Forthcoming in Security Studies).
54. -Tamires Aparecida, Ferreira Souza, "**Rethinking the Regional Security Complex Theory: A South American view between 2008-2016**, São Paulo State University, Brazil, and Complutense University of Madrid, Spain, revista de estudios en seguridad international(RESI)
55. Youssef Cherif, "**Ukraine and The Changing Face of The Southern Mediterranean – European Relations**", (Elmad Mediterranean: Mediterranean Ramifications of The Ukraine War, 2023).
56. -Klevis kolasi, "**emancipation**"(turkey: The Palgrave Encyclopedia of Global Security Studies, 2019).
57. Elena Lazarou, Branislav Stanicek, "**Mapping threats to peace and democracy world wide normandy index 2022**")European Parliamentary Research Service (EPRS(: European Union, 2022).
58. -Lacher, W, "**Libya's Fragmentation. Structure and Process in Violent Conflict**" (Bloomsbury, London, 2020).
59. -Lecocq, B. and G. Klute, "**Tuareg separatism in Mali and Niger**", in de Vries, L., P. Englebert and M. Schomerus (eds.), Secessionism in African Politics, Palgrave Macmillan, Cham, 2019.
60. -Bjorn Moller, "**The concept of security**")Finland :International Peace Research Association (IPRA), 2000).

✓ **Review Articles :**

1. -Michael Dillon & Luis Lobo-Guerrero, biopolitics of security in the 21st century: an introduction, **review of international studies** (2008), vol,34.

2. -Albert, R, Barabási, A.-L. "Statistical mechanics of complex networks", **Reviews of Modern Physics**, vol 74, N°(1), 2002.
3. -Blunt, P. Earle, R. "Network analysis in risk management", **Journal of Risk Research**, vol 20, N°3(,2017).
4. -Chen, C.-H, "A review of network analysis applications in risk management", **Journal of Business Research**, N°(74), 2017.
5. -Newell, D, Scarbrough, H, "The social construction of risk: A case study in the management of risk in a UK local authority", **Journal of Management Studies**, vol 37, N°(1), 2000
6. -Miriam Prys, "The variability of regional powers", **International Studies Review**, vol 12, N°(4),2010
7. Joseph, S, Nye, "the changing nature of power", **political science quarterly**, vol105, N°(2), (1990).
8. -Yuen Foong Khong, "Power as Prestige in World Politics", **International Affairs**, N°)95(, 2019.
9. -Paul K. Macdonald, Joseph M. Parent, "The Status of Status in World politics", **World Politics**, 73, N°)2(, 2021.
10. -Joslyn Barnhart, "Status Competition and Territorial Aggression", **Evidence from the Scramble for Africa For Security Studies**, Vol 25, N°)3(, 2016.
11. -Youngho Kim, "Does Prestige Matter in International Politics?" **Journal of International and Area Studies**, Vol11, N°)1(, 2004.
12. -Steve Wood, "Prestige in world politics: History, theory, expression", **International Politics**, vol 50, 2013.
13. -Jonathan Mercer, "The Illusion of International Prestige", **International Security**, Vol 41, N°)4(, 2017.
14. -Detlef Nolte, "how to compare regional powers: analytical concepts and research topics", **Review of International Studies**, vol 36, N°(4), 2010.
15. -Charles J. Koch, "Testing the Power Transition Theory with Relative Military Power", **Journal of Strategic Security**, Vol 14, N°(3), 2021.
16. -Yannis A. Stivachtis, "A Mediterranean Region: Regional Security Complex Theory Revisited", **Virginia Polytechnic**, Vol 21, N°)3(,2021.
17. Thomas O J, George M B, "The Interplay of Regionalism and Statism in Conflict Transformation of the Great Lakes of Africa: A Critical Look at Kenya", **Trends Tech Sci Res**, vol 4, N°(2), 2020.
18. -Caroline Cordeiro Viana e Silva, Aleksandro Eugenio Pereira, "International Security and New Threats: Securitisation and desecuritisation of drug Trafficking at the Brazilian Borders", **International Security and New Threats**, vol 41, N°(1), 2019.

19. -Yahia H. Zoubir, "Algeria's Foreign Policy in the Post-Hirak Era", The Middle East Council on **Global Affairs**, 2022.
20. Un Comtrade, "The European Union's international climate leadership: towards a grand climate strategy?" **International Trade Statistics**, Vol1, (2021).
21. Stability in the Maghreb: An Imperative for Europe, **Policy Paper**, Institut montagne, 2021.
22. Yahia H. Zoubir, "Algeria and China: Shifts in political and military relations", **Global Policy**, N°(14) Middle East Council on Global Affairs, Doha, Qatar, 2023.
23. -Booth,k, "security and emancipation", **review of international studies**, vol 17, N°(4), 1991.
24. -Abdenmour Benantar, "Algeria and The European Union: Uncertainties of A Dense Relationship", **Qualitative Analysis**, The European Institute of The Mediterranean, 09 Euromed Survey.
25. Yahia H. Zoubir, **Algeria's Foreign Policy in the Post-Hirak Era**, The Middle East Council on Global Affairs, 2022.
26. `Aybüke Rabia Halil, "The Relations Between Algeria and France in The Shadow of Colonial Legacy": **A New Page Possible**, vol 5, N°)2(, 2022.
27. -Fiona B. Adamson, "Entangled migration states: Mobility and state-building in France and Algeria", **Journal of Ethnic and Migration Studies**,
28. Haizam amirah Fernandez, "The Maghreb: Regional Disintegration and The Risks of the Zero-Sum Logic", royal istituto, ARI N°(68), 2023.
29. -Abdelkrim Dekhakhena, "Why Is Algeria Considering Changing its Military Doctrine", vol)20(, N°3, **Journal of Military and Strategic Studies**, centre of Military and Strategic Studies, 2021.
30. Peter Stirk, John H. Herz: "realism and the fragility of the international order", **Review of International Studies** 2005, N°(31).
31. Charles J. Koch, "Testing the Power Transition Theory with Relative Military Power", **Journal of Strategic Security**, Vol 14, N°(3), 2021.
32. Stys, P. et al, "Brokering between (not so) overt and (not so) covert networks in conflict zones", **Global Crime**, Vol 21, N°(1), 2019.
33. -Walther, O. C. Leuprecht and D. Skillicorn, "Political fragmentation and alliances among armed non-state actors in North and Western Africa (1997-2014)", **Terrorism and Political Violence**, Vol32, N°(1),2020
34. -shurkin, m. "france's war in the sahel and the evolution of counter-insurgency doctrine", **texas national security review**, vol4, N°(1), 2020
35. -lofti sour, "Algeria's Role in the African Sahel: Toward a New Security Paradigm", **Mustapha Stambouli University of Mascara**, vol15, N°(2), 2022

36. -Barry Buzan, "Peace, Power, and Security: Contending Concepts in The Study of International Relations", **Journal of Peace Research**, Vol 21, N°(2), 1984
37. -Barry Buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century": **International Affairs**, Vol 67, N°(3), 1991.
38. -Thierry Balzacq, "Qu'est-ce que la sécurité nationale?", **La revue internationale et stratégique**, N°(52), 2004.
39. -Helga Haftendorn, "The Security Puzzle: Theory-Building and Discipline-Building in International Security", **International Studies Quarterly**, vol 35, N°(1), 1991.
40. -John de bhal, "security: An essentially contested concept", **international relations**, vol 2053, N°(8626), 2014.
41. Tomé, Luís, "Security and security complex: operational concepts", **journal of International Relations**, Vol 1, N°(1), 2010.
42. -Stephen walt, **The Renaissance of Security Studies**, (University of Chicago International Studies,1991).
43. -Jennifer Mitzen, "Ontological Security in World Politics: State Identity and the Security Dilemma", **Journal of International Relations**, Vol 12, N°(3), 2006.
44. Barry Buzan Ole Wæver Jaap de Wilde, **security a new framework for analysis**.
45. -Ken Booth, Security and Emancipation, **Review of International Studies**, Vol17, N°(4),1991.
46. James N. Rosenau, "New Dimensions of Security :The Interaction of Globalizing and Localizing Dynamics" **Security Dialogue**, Vol 25, N°(3),1994.
47. -Keith Krause, "Broadening the Agenda of Security Studies: Politics and Methods", **Mershon International Studies**,1996, N°(40).
48. -Jurgen Scheffran, "The complexity of security", **wiley periodicals**, vol14, N°(1), 2008
49. Isaac Ben Israel, Lior Tabansky, "Military and Strategic", **Affairs**, vol 3, N°)3(, 2011.
50. Darbouche Hakim, "Decoding Algeria's ENP Policy: Differentiation by Other Means?", **Mediterranean Politics**,vol13, N°(3), 2008.
51. -Thomas Otieno Juma, "Trends in Technical Ascientific Research, Application of Regional Security Complex Theory in Electoral Management", **A View of East African Region Review Article**, Vol 4, N°)2(, 2020
52. -Chao Wu, "Investigation of foundation theory of safety & security complexity", **Journal of Safety and Sustainability**, N°(01), 2023
53. Mandine Orsini & others, " Corrigendum to complex systems and international governance", **international studies review**, N°(22) 2019.
54. Seva Gunitsky, "Complexity and Theories of Change in International Politics", **International Theory**, 2013, Vol 5, N°(1), 2013.

55. James N. Rosenau, "Many Damnn, Things Simultaneously: Complexity Theory and World Affairs", in : **Complexity, Global Politics, and National Security, sponsored by the National Defense University and the RAND Corporation** (Washington, D.C, 1996)
56. Alexander McLeod, Reno Carlos, Glenn Dietrich, "**Modeling Security Vulnerabilities Using Chaos Theory: Discovering Order, Structure, and Patterns from Chaotic Behavior in Complex Systems**", (Las Vegas, 2008,)
57. Yungho Kim, "Power and Prestige : Explaining American Intervention in the Korean War", **PhD thesis**, University of Virginia, 1996.
58. Samantha Anne Kacos, "Reconstructing Respect: The Quest for Prestige in The International System", **Thesis** of Submitted to The Department of Political Science, Institute of Technology, University of Southern California, 2011.
59. Janice Bially Mattern, Ayşe Zarakol, "Hierarchies in World Politics", **International Organization**, Vol 70, N°(03), 2016.
60. Stability in the Maghreb: An Imperative for Europe", **Policy Paper**, institut montagne, 2021
61. Dario Cristiani, Geopolitics and the Greater Maghreb Security Complex in a Time of Financial Distress in terrorime monitor in–depth analysis of the war on terror, vol VI, N°(7), 2020.
62. Andrew Farrand, "How the EU can persuade Algeria to join in the green transition", **Renewed energies**, Middle East and North Africa, 2023.

✓ **Thèses :**

1. John Bennett Brake Christ, "Prestige and the Restraint of Power in International Relations", College University of Cambridge **Thesis** submitted for the degree of Doctor of Philosophy in Politics and International Studies, 2022.
2. Kristian Magnus Hauken, "What do we talk about when we talk about prestige?", **A thesis** submitted for the degree of Doctor of Philosophy, University of Sheffield, Faculty of Arts and Humanities, 2020.

✓ **Web Links :**

1. Abdennour Benantar, "Complexe de Sécurité Ouest-Méditerranéen : Externalisation Et Sécurisation De La Migration West -Mediterranean Régional Security Complex: Outsourcing And Securing Migration"

- <<https://doi.org/10.4000/Anneemaghreb>>
2. Sabina Henneberg, Grant Rumley, Erik Yavorsky, Algeria-Russia Relations After the Ukraine Invasion, May 18, 2023 Levi Gundert, Understanding Security Through Probability, 20 March 2014:
<<https://blogs.cisco.com/security/understanding-security-through-probability>>
 3. Seven trends that will shape global security, 2023 on cite :
<<https://www.prosegur.com/en/innovation/security/seven-trends-that-will-shape-global-security>>
 4. Statista, "Distribution of Arms Imports into Algeria Between 2016 and 2020, By Country of Origin",
<<https://shorturl.at/hJQX9>>
 5. Arslan Chikhaoui, The non-alignment paradigm of Algeria's foreign policy:
<https://ine.org.pl/en/the-non-alignment-paradigm-of-algerias-foreign-polic>
 6. Zine Labidine Ghebouli, *The war in Ukraine: A test for Algiers' Non-Alignment doctrine*, middle east institute 2022:
 7. <https://www.mei.edu/publications/war-ukraine-test-algiers-non-alignment-doctrine>>
 8. Mohamed Fawzy, "A Stable Balance: Understanding the Algerian Stance on the War in Ukraine, interregional for strategic analysis"
<<https://www.interregional.com>>
 9. Facts, figures and latest developments, european commission, Algeria EU trade relations with Algeria:
<<https://rb.gy/xgphrk>>
 10. Zine Labidine Ghebouli, Power couple: How Europe and Algeria can move beyond energy cooperation, Policy Brief, concil on foreign relations ecf.eu :
<<https://ecfr.eu/publication/power-couple-how-europe-and-algeria-can-move-beyond-energy-cooperation/european>>
 11. Zine labidine ghebouli, Post-Bouteflika's "New Algeria": Transition in a Vicious Cycle, 24 August 2023: Transition in a Vicious Cycle – Arab Reform Initiative.
 12. Spain expects 'moderate' increase in Algerian gas price: minister
<<https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/natural-gas/040722-spain-expects-moderate-increase-in-algerian-gas-price-minister>>, >7 avril 2022

13. Algeria ready to increase its gas deliveries to Europe, Econostrum, <https://en.econostrum.info/Algeria-ready-to-increase-its-gas-deliveries-tourope_a1297.html> (29.11.2022).
14. EU-Algeria Relations: An Alternative to Russia EU Imports of Energy Products- Recent Developments”, *Eurostat* <https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php?title=EU_imports_of_energy_products_recent_development>(29.11.2022).
15. Algeria, Russia Hold Joint Military Exercise in Mediterranean” *Anadolu Agency*, <<https://www.aa.com.tr/en/africa/algeria-russia-hold-joint-military-exercise-in-mediterranean/271590>>
16. European Commission, 20 April 2022, In Focus: Reducing the EU’s dependence on imported fossil fuels, <https://ec.europa.eu/info/news/focus-reducing-eus-dependence-imported-fossil-fuels-2022-apr-20_en>
BP, 2021, <<https://www.bp.com/content/dam/bp/business-tes/en/global/corporate/pdfs/energy-economics/statistical-review/bp-stats-review-2021-full-report.pdf>>
17. Freedom House Index, 2021, Algeria, <<https://freedomhouse.org/country/algeria/freedom-world/2021>>
18. Minder Raphael, ‘Spain is facing the loss of a major source of natural gas’, in the New York Times. Gonzalo Escribano: said, “Algeria has historically always honored its contracts and political pledges in this field.” <<https://www.nytimes.com/2021/11/03/business/energy-environment/spain-natural-gas.html>>
19. Strzelecki Marek, Tsvetelia Tsoleva and Pavel Polityuk, Russia halts gas supplies to Poland and Bulgaria, Reuters: 27 April 2022
<https://www.reuters.com/world/poland-bulgariaface-russian-gas-cut-ukraine-crisis-escalates-2022-04-26>.
20. Euractiv, 28 April 2022, ‘Algeria threatens to cut gas contract with Spain : <<https://www.euractiv.com/section/global-europe/news/algeria-threatens-to-cut-gas-contract-with->>
21. S&P Global, Spotlight: GME pipeline transit renewal at risk as Algeria cuts diplomatic ties with Morocco 1 September 2021:

- <https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/natural-gas/082621-spotlight-gme-pipeline-transit-renewal-at-risk-as-algeria-cuts-diplomatic-ties-with-morocco>.
22. Algeria-eco, Signature d'un accord entre Sonatrach et Eni,
<<https://www.algerie-eco.com/2022/04/11/mario-draghi-signature-dun-accord-entre-sonatrach-et-enipour-approvisionner-litalie-en-gaz>>
23. SudOuest, Le premier ministre Mario Draghi obtient un accord de l'Algérie pour plus de gaz à l'Italie'11 April2022,
<https://www.sudouest.fr/international/afrique/algerie/le-premier-ministre-italien-a-alger-pour-solliciter-plus-de-gaz-10566371.php>
24. Algeria, Russia Hold Joint Military Exercise in Mediterranean *Anadolu Agency*,
<<https://www.aa.com.tr/en/africa/algeria-russia-hold-joint-military-exercise-in-mediterranean/2715904>> (29.11.2022)
25. Ukraine: l'Algérie prête à fournir plus de gaz à l'Union européenne en cas de difficultés, Natural gas exports, 25 March 2019
< <https://www.eia.gov/international/analysis/country/dza>,>
26. SudOuest, 11 April 2022,
<<https://www.sudouest.fr/international/ukraine-l-algerie-prete-a-fournir-plus-de-gaz-a-l-union-europeenne-en-cas-de-difficultes-9419101>>.
27. Dupont Claire and Sebastian Oberthür, **Decarbonization in the European Union: Internal Policies and External Strategies**, Palgrave Macmillan, 2015,p.184.
28. International Crisis Group, The Impact of Russia's Invasion of Ukraine in the Middle East and North Africa, 14 April2022:
<<https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/impact-russias-invasion-ukraine-middle-east-and-north-africa>>
- 29.21 - IEA, March 2022, A 10-Point Plan to Reduce the European Union's Reliance on Russian Natural Gas,
<https://www.iea.org/reports/a-10-point-plan-to-reduce-the-europeanunions-reliance-on-russian-natural-gas>. 22 - Ouki, M., 2019, Algerian Gas in Transition: domestic transformation and changing gas export potential, The Oxford Institute for Energy Studies, p.20.
30. Mohamed Al-Fawiris, The EU and the Diplomatic Dilemma in the Maghreb, 28 July,2022: <https://carnegieendowment.org/sada/87590>
31. Nicolò Biscottini, A Middle Power in a Regional Context: Italy's Economic Security, the MENA Region and the Leonardo-Finmeccanica Case, (Department of Political Science Chair of Security Studies, 2016),p.32.

57. Arslan Chikhaoui, Gcc-Algeria Relationship Within The Regional Constellation, Near East South Asia centre for strategic studies, 2021.
32. Mohammed VI, "Autorise l'implantation de bases militaires israéliennes au maroc: Rabat joue avec le feu", 24 décembre 2023.
<https://elwatan-dz.com/mohammed-vi-autorise-limplantation-de-bases-militaires-Israeliennes-au-maroc-rabat-joue-avec-le-feu>.
33. Pedro Canales, Morocco and Algeria: will there be war in 2022, atalayar, Wed, 12/29/2021.
34. Jihane Rahhou, Morocco, Algeria to Increase Military Spending in 2022, Details of the 2022 fiscal year from Morocco and Algeria show plans to allocate \$12.8 billion and \$9.7 billion respectively to military spending.
<https://www.moroccoworldnews.com/2021/10/345169/morocco-algeria-to-increase-military-spending-in-2022>
35. Comparison of Algeria and Morocco Military Strengths (2024) ; Global Firepower | Utility, <https://www.globalfirepower.com/countries-comparison>
36. Algeria external interaction network in its regional environment, 7 jul 2020
<https://epc.ae/details/featured/algerias-external-interaction-network-in-its-regional-environment>
37. OECD/SWAC, "**The Geography of Conflict in North and West Africa**", West African Studies, OECD, Paris, (2020), < <https://dx.doi.org/10.1787/02181039> >
38. OECD/SWAC, "**Women and Trade Networks in West Africa**", West African Studies, OECD, Paris, (2019), < <https://dx.doi.org/10.1787/7d67b61d-en> >.
39. **Conflict environment and military interventions in North and West Africa:**
< https://www.oecd-ilibrary.org/sites/2ae51f45_in/index.html?itemId=/content/component/2ae51f45-en >
40. Africa's peace and security landscape by 2023 Date | 24 April 2018, insights on the peace and security council (psc) < <https://amaniafrica-et.org/insights-on-the-psc-africas-peace-and-security-landscape-by-2023> >

41. Mohammed Ahmed **gain,maghreb-sahel security (dis)connections: shifting dynamics and growing challenges**,2021, Carnegie endowment for international peace, <<https://carnegieendowment.org/sada/84517> >
75. Report: Security and Risk Management Spending in MENA to Grow 12pc in 2024<https://www.edgemiddleeast.com/security/report-security-and-risk-management-spending-in-mena-to-grow-12pc-in-2024>
42. Aliona Cebotari, and others, **Political Fragility Coups d'État and Their Drivers**, 2023 International Monetary Fund, IMF Working Paper African Department and Strategy, Policy and Review Department.
43. Emily Millikengiorgio Cafiero, Why Algeria Wants To Prevent War In Niger, Algiers is shopping a plan to restore democracy after the coup in Niamey and stave of a foreign military intervention, SEP 13, 2023
44. <https://responsiblestatecraft.org/munich-security-> Aliona Cebotari, and others conference-kamala/
45. OECD/SWAC (2021), Conflict Networks in North and West Africa West African Studies, OECD, Paris,
46. ACLED (2019), Armed Conflict Location and Event Dataset (ACLED) Codebook, ACLED,https://www.acleddata.com/wpcontent/uploads/dlm_uploads/2017/10/ACLED_Codebook_2019FINAL_pbl.
47. African Networks Lab (2020), SNA in Africa, ANL, University of Florida, <https://africannetworkslab.net/sna-in-africa/>.
48. Counter-Extremism Project (2019), Al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM), CEP, Washington, DC.
49. Harrigan, N., G. Labianca and F. Agneessens “Negative ties and signed graphs research: Stimulating research on dissociative forces in social networks”, Social Networks, Vol 60, 2020
50. ACLED (2020), The Armed Conflict Location & Event Data Project, <https://acleddata.com/data-export-tool/>.

- 51.R Core Team (2019), R: A language and environment for statistical computing, <https://www.R-project.org>.
- 52.cled (2020), *the armed conflict location & event data project*, <https://acleddata.com/data-export-tool/>.
- 53.dorff, c., m. gallop and s. minhas (2020), “networks of violence: predicting conflict in nigeria”, *the journal of politics*, vol. 82/2
- 54.oecd/swac *the geography of conflict in north and west africa*, west african studies, oecd, paris, (2020), <https://dx.doi.org/10.1787/02181039-en>.
55. Gèlobal terrorisme index 2023, launch event, measuring the impact of terrorisme
- 56.Conflict Watchlist 2023, The Sahel: Geopolitical Transition at the Center of an Ever-Worsening Crisis, 8 February 2023, <https://acleddata.com/conflict-watchlist-2023/sahel/>
- 57.BTI 2020 Country Report Algeria.
- 58.Timofey bordachev, colonial dilemmas of the west, august 29, 2023
59. <https://russiancouncil.ru/en/analytics-and-comments/comments/colonial-dilemmas-of-the-west>
60. CIDOB opinion680 why north africa is slowly decoupling from europe Francis Ghilès, Senior Associate Researcher, CIDOB,julay 2021
- 61.Timofey bordachev, colonial dilemmas of the west, august 29, 2023
62. <https://russiancouncil.ru/en/analytics-and-comments/comments/colonial-dilemmas-of-the-west>
- 63.Editor's introduction to The Military Balance 2023 US–Algeria Relations Remain Troubled, but Neither Side Wants a Break Jan 25, 2023 Gregory Aftandilian, arab center washington

64. Conflict Watchlist 2023, The Sahel: Geopolitical Transition at the Center of an Ever-Worsening Crisis, Posted: 8 February 2023 : <https://acleddata.com/conflict-watchlist-2023/sahel/>
98. Thomas M. Hill, For Peace in the Sahel, Can the U.S. Work with Algeria? Algeria and the U.S. share interests in stability for Mali and Niger. Can they build shared solutions? 2023 :
65. <https://www.usip.org/publications/2023/11/peace-sahel-can-us-work-algeria>
99. Abdenour Toumi, Algeria-Mali tensions: Long storm to instability in African Sahel, 12, 2024 <https://www.dailysabah.com/opinion/op-ed/algeria-mali-tensions-long-storm-to-instability-in-african-sahel>
66. G5 Sahel : le Tchad retire 600 soldats de la zone dite des trois frontières», Jeune Afrique (August 23, 2021).
67. Zine Labidine Ghebouli July 2023, Power couple: How Europe and Algeria can move beyond energy cooperation : Cited in Remi Cayrol, "Le Mali contre la France ? Le défi des négociations avec « les terroristes», Orient XXI (November 21st, 2020). Online :
68. <https://orientxxi.info/magazine/le-mali-contre-la-france-le-defi-des-negociations-avec-les-terroriste>

فهرسة الجداول والأشكال والخرائط

فهرسة الجداول		
الصفحة	العنوان	الرقم
128	جدول يبين صادرات الجزائر من الغاز المسال	01
180	جدول يبين حجم مؤشرات المتغيرات المادية بين الدول المغاربية 2024	02
183	جدول يبين حجم الإنفاق العسكري بين الجزائر والمغرب 2019-2023	03
190	جدول يبين المؤشرات المركزية والفرعية لظاهرة العسكرة بين الجزائر والمغرب (2024)	04

فهرسة الأشكال		
الصفحة	العنوان	الرقم
32	شكل يبين المخاطر العالمية لعام 2024	01
53	شكل يبين حدود أثر الفراشة ضمن نظرية التعقد	02
56	شكل يبين الأنطولوجيا الهولوغرافية للكل والعلاقات داخل الأجزاء	03
66	شكل يبين أدوات فهم سلوك الأنظمة الأمنية المعقدة	04
71	شكل يبين نظام التعقد في معالجة الثغرات الأمنية	05
97	شكل يبين حدود المركبات الأمنية	06
113	شكل يبين حجم التجارة البينية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي 2020-2022	07
118	شكل يبين مكانة الجوار الأوروبي في الإدراك الاستراتيجي الجزائري	08
136	شكل يوضح إجمالي صادرات الجزائر من الغاز عبر خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال في عام 2020	09

138	منحنى يوضح حجم الإنفاق العسكري للدول المغربية (2013-2022)	10
160	شكل يبين صادرات وواردات من الغاز إلى إيطاليا عام 2021 والواردات المخطط لها بموجب العقود الجديدة	11
182	شكل يبين حجم الإنفاق العسكري للدول المغربية (2013-2022)	12
197	شكل يبين القطاعات المستهدفة في المنطقة المغربية	13
217	شكل يبين مسار مركب أمن في المغرب العربي	14
226	شكل يبين يوضح التدخل الأجنبي وعلاقته بشبكات الصراع والعنف	15
239	شكل يبين يوضح اتجاه العنف بعد الانقلاب في مالي وبوركينا فاسو	16
243	شكل يبين تعقد بيئة الصراعات والعنف في الساحل الإفريقي	17
268	شكل يبين مركبات الأمن الفرعية ضمن مركب أمن أكبر (كلاني)	18

فهرسة الخرائط		
الصفحة	العنوان	الرقم
134	خريطة توضح طرق تصدير الغاز الجزائر إلى أوروبا	01
253	خريطة تبين نشاط وتوزع الجماعات الإسلامية المتشددة في إفريقيا (2023)	02
256	خريطة توضح موقع شبكات الإرهاب المعقدة	03

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات	
1		مقدمة
17	تحليل ديناميات البعد الأمني في تحديد مكانة الدولة ضمن مسارات مركب أمني إقليمي من منظور التعقد	الفصل الأول
19	نحو إقحام التعقد وإعادة مفهمة الأمن من منظور التعقد	المبحث الأول
19	التحول في الدراسات الأمنية من المسارات الخطية إلى المسارات اللاخطية	المطلب الأول
19	المسارات الخطية للأمن ضمن الدراسات الإستراتيجية	الفرع الأول
22	ملامح ظهور سياق الأمن المعقد وتوسيع مجال الدراسات الأمنية	الفرع الثاني
27	ديناميكيات تصدع قطاعات الأمن الجديدة	المطلب الثاني
27	عولمة الأمن الخاص وتجزئة المجال الأمني	الفرع الأول
35	إشكالات الاختراق السيبراني في ضوء الذكاء الاصطناعي	الفرع الثاني
36	نظريات التعقد في تحليل البعد الأمني	المطلب الثالث
40	أثر الفراشة (Butterfly effect)	الفرع الأول
43	نظرية الشواش (choas theory)/توقع اللامتوقع	الفرع الثاني
54	الهولوجرافية (holography)	الفرع الثالث
61	الكلانية (holism)	الفرع الرابع
66	الأنظمة المعقدة كنماذج واستعارات في الدراسات الأمنية	المطلب الرابع
66	سلوك أنظمة التعقد كإطار بديل لفهم الثغرات الأمنية	الفرع الأول
69	الأنظمة المعقدة وإعادة نمذجة قضايا الأمن	الفرع الثاني
74	الدراسات الإقليمية والترتيب الهيراركي لمكانة الدول/ مقارنة ابستمولوجية/ نظرية	المبحث الثاني
74	مسعى ضبط مفهوم ودلالة ترتيب مكانة الدول	المطلب الأول
78	إشكالية مفهوم الترتيب الإقليمي لمكانة الدول	المطلب الثاني
81	نحو تصنيف نظري للمكانة في العلاقات الدولية	المطلب الثالث

81	تفسير الباراديم العقلاني للمكانة	الفرع الأول
94	تفسير الباراديم البنائي للمكانة	الفرع الثاني
98	بناء خارطة جديدة لمركب أمن إقليمي لتحليل مكانة الدولة وترتيبها إقليميا	المبحث الثالث
98	مركب الأمن الإقليمي منظار جديد في تحليل وفهم ديناميكات الأمن الإقليمي	المطلب الأول
99	العامل الجغرافي كنظام فرعي من العلاقات الأمنية في تشكيل مركب الأمن	الفرع الأول
103	متغيرات تشكيل المركب الأمني	الفرع الثاني
108	المركبات الأمنية الإقليمية	المطلب الثاني
109	حدود المركبات الأمنية الإقليمية	الفرع الأول
111	بنية مركب امن إقليمي	الفرع الثاني
114	عوامل إعادة مراجعة نظرية مركب الأمن الإقليمي لفهم ديناميات الأمن الإقليمي	المطلب الثالث
119	العائق الهوياتي والإرث التاريخي في معالم ارتسام مركب أمن في الجوار الأوروبي	الفصل الثاني
120	اهتزاز عتبة استقرار المشهد الاستراتيجي الإقليمي ومسعى الجزائر لإعادة التموضع	المبحث الأول
120	تغير المعطيات الاستراتيجية وتأثيره على مدركات التهديد المتبادل بين الجزائر والجوار الأوروبي	المطلب الأول
120	التفاعلات الجزائرية-الروسية: التطلع نحو تجاوز الأحادية القطبية الغربية	الفرع الأول
122	تباطؤ وتيرة العلاقات الاقتصادية الصينية-الجزائرية	الفرع الثاني
123	تعقد العلاقات الجزائرية - الغربية: الحلف الأطلسي، الو م أ	الفرع الثالث
124	اللايقين الإستراتيجي لمسار واتجاه التهديد ومحاذير التوجه شرقا	المطلب الثاني
126	الانعقاد الاستراتيجي والعقلانية في رسم خارطة التحالفات المتحركة	المطلب الثالث
128	مدركات المناخ الأمني في الجوار الأوروبي (2019-2023)	المبحث الثاني
128	المدرك الاستراتيجي الجزائري مع دول الإتحاد الأوروبي	المطلب الأول
133	مكانة الجوار الأوروبي في الإدراك الاستراتيجي الجزائري	المطلب الثاني
136	مسارات التعاون الإقليمي لبناء مركب أمن جوارى (فرعي)	المبحث الثالث

136	رصد التهديدات في الجوار الأوروبي وتحديد طبيعتها مكوناتها	المطلب الأول
136	تدفقات اللاجئين ومطلب تعزيز التعاون الإقليمي في المسائل الجنائية	الفرع الأول
138	التعدد الثقافي ومطلب الانخراط في حوار بين الثقافات	الفرع الثاني
139	ورقة الطاقة وإعادة تشكيل هوية أمنية جزائرية في الجوار الأوروبي	المطلب الثاني
139	الجزائر مورد موثوق لإمدادات الطاقة نحو أوروبا	الفرع الأول
144	دبلوماسية أنابيب الغاز في لعبة الصراع على الطاقة	الفرع الثاني
154	الطاقات المتجددة: استراتيجية التحول الأخضر	المطلب الثالث
158	عوائق أمام عملية بناء مسار مركب أمن جوازي في ظل غلبة الموروث التاريخي	المطلب الرابع
158	تأثير الموروث التاريخي الاستعماري على بناء مركب أمن جوازي	الفرع الأول
163	معضلة تعليق معاهدة الصداقة والجوار والتعاون: الريبة والشك في العلاقات الجزائرية-الاسبانية	الفرع الثاني
166	مركب أمن إقليمي مغربي في سياق تشظي الكتلة المغاربية	الفصل الثالث
167	مشهد أمني مغربي معقد ومضطرب (2019-2023)	المبحث الأول
167	التصور الجيوستراتيجي للجزائر ضمن المغرب العربي	المطلب الأول
170	اللاخطية في المسارات الجيوستراتيجية في البيئة المغاربية في ظل عدم التوافق السياسي	المطلب الثاني
174	دور العامل الخارجي في إنكفاء الخلافات الجوارية وأثره في سياسات بناء مركبات أمن جوارية	المطلب الثالث
180	ميزان القوى الاستراتيجي في المغرب العربي ومعضلة السباق نحو التسلح للمغرب والجزائر	المبحث الثاني
183	معضلة الشك ومأزق سباق التسلح	المطلب الأول
184	ميزان القدرات العسكرية بين البلدان المغاربية	الفرع الأول
187	دينامية التسلح بين الجزائر والمغرب (2019-2024)	الفرع الثاني
195	المعضلة الأمنية المغاربية وفخ المكانة الإقليمية	المطلب الثاني
201	جدلية العلاقة بين معضلة الدفاع/الأمن والانفاق على التسلح والتنمية	المطلب الثالث

203	غلبة الإتجاه الثنائي في تشكل مركب أمن جوارى وأثره في مشهد التحالفات في المغرب العربي	المبحث الثالث
203	المواقف الجزائرية تجاه الأزمة في ليبيا: مساعي بناء توازنات جديدة	المطلب الأول
207	العلاقات الجزائرية التونسية: نحو تأسيس مسار اندماجي ثنائي الأطراف	المطلب الثاني
214	من دبلوماسية الظل إلى دبلوماسية الهجوم: إعادة صياغة عقيدة عسكرية في مواجهة التهديدات الهجينة	المطلب الثالث
220	مسار بناء مركب أمن إقليمي في الساحل الإفريقي في ظل شبكات العنف والصراعات المعقدة	الفصل الرابع
221	تحليل بيئة الصراعات المعقدة والعنف في الساحل الإفريقي من منظور شبكي	المبحث الأول
223	جدلية العلاقة بين التدخلات العسكرية وشبكات الصراع	المطلب الأول
229	المسارات اللاخطية للتهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي	المطلب الثاني
257	إعادة تشكيل المشهد الأمني في منطقة الساحل أمام تراجع النفوذ الفرنسي	المبحث الثاني
257	معضلة التركة الاستعمارية والنفوذ الفرنسي في الساحل الإفريقي	المطلب الأول
259	فرصة جيواستراتيجية للجزائر أم مغناطيس جيوسياسي/جيوبوليتيكي للقوى الأوراسية	المطلب الثاني
264	مسار الجزائر نحو بناء مركب أمن يرتكز على (البعد الديني/التموي)	المبحث الثالث
264	مسألة الطوارق: اختبار القوة الوسطى في الجزائر وفرصة لتأكيد الهوية الإفريقية	المطلب الأول
267	الاتفاقيات الاقتصادية مع دول الساحل مالي، موريتانيا، النيجر (البعد الاقتصادي)	المطلب الثاني
271	دور القوة الناعمة في بناء مركب أمن في الساحل الإفريقي: البعد الديني/ الزوايا	المطلب الثالث
275		خاتمة
299		فهرسة الأشكال والجداول والخرائط
280		قائمة المصادر والمراجع
303		فهرس المحتويات

		الملخص باللغة العربية
		ى الملخص باللغة الإنجليزية

ملخص الدراسة:

على اعتبار أن البعد الأمني أحد أهم المعالم المحددة لمكانة الدول في التسلسل الهرري الإقليمي والدولي، هذا من جهة، وتموقع الجزائر في وسط بيئة جوارية هشة، معقدة، مضطربة تتسم بحالة من اللاتيقين الأمني والمسارات اللاخطية من جهة ثانية، تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ"أثر البعد الأمني على الترتيب الإقليمي لمكانة الجزائر" إلى استكشاف مجمل التهديدات الأمنية في الدوائر الجيوسياسية الثلاثة الجوار الأوروبي، المغرب العربي والساحل الإفريقي.

كتأصيل نظري-إجرائي عالجت الأطروحة إشكالية مدى تأثير البعد الأمني على ترتيب الجزائر ومكانتها إقليميا في الجوار الأوروبي، المغرب العربي، الساحل الإفريقي، وقد اقتضت طبيعة الموضوع التوظيف المنهجي لأداة التعقد التي طالت إعدادات السياسة العالمية على طول المجالية الأمنية الخاصة بالفضاء الإقليمي للجزائر من خلال تحليل مكانة الجزائر والذي تحدده بناء مركبات أمن فرعية تضمن لها تعزيز مكانتها في سلم الترتيب الهرمي الإقليمي وذلك عبر استكشاف التهديدات المعقدة والمركبة في الجوار الأوروبي عبر توظيف المقاربة البنائية، والفضاء المغاربي باعتماد المقاربة العقلانية، أما الساحل الإفريقي فكان عبر منهج الشبكية.

تم اعتماد أربعة فصول في الدراسة؛ حيث كان الفصل الأول نظري من خلال إعادة صياغة نسق ابستمولوجي هجين بين عدة مقاربات منهجية بهدف تحليل ديناميات البعد الأمني في تحديد مكانة الدولة ضمن مسارات مركب أمني إقليمي من منظور التعقد نحو مسعى إقحام التعقد في الدراسات الأمنية وفهم مسار مركبات الأمن الفرعية في تحديد مكانة الدولة، أما باقي الفصول فقد كانت امبريقية، تناول كل فصل دائرة جيوسياسية؛ عالج الفصل الثاني العائق الهوياتي والإرث التاريخي في معالم ارتسام مركب أمن في الجوار الأوروبي في بيئة أمنية دولية تشهد عدم الاستقرار وتغير في المعطيات الاستراتيجية ومدركات التهديد بشكل خاص بعد الحرب الروسية-الأوكرانية والذي أثر على مسار بناء مركب أمن إقليمي نتيجة الاختلاف والتنوع الهوياتي، أما الفصل الثاني تناول مسار مركب أمن إقليمي مغاربي مضطرب في ظل اللاتيقين الأمني والمسارات اللاخطية وتشظي الكتلة المغاربية ما أعاق مسار بناء مركب أمن نتيجة الريبة والشك وعدم التوافق السياسي بين الدول المغاربية، أما الفصل الرابع والأخير خصص لرسم مسار بناء مركب أمن في الساحل الإفريقي في ظل شبكات العنف والصراعات المعقدة ولاخطية التنظيمات الإرهابية.

توصلت الدراسة إلى أن متغيرات البيئة الأمنية الإقليمية منحت الجزائر فرصة بناء مركب أمن متعدد الأبعاد؛ تنمويًا، دينيًا، وجيوسياسيًا؛ من خلال المساهمة في تأمين المحيط الإقليمي ومواجهة التهديدات العابرة للحدود. على الرغم من وجود صعوبات تعترض مسار المركبات الأمنية المحققة في ظل زوبان المركبات الأمنية الفرعية في ديناميكيات مركب الأمن الإقليمي وغياب التوازن الأمني بين ذات المركبات ما يوجب تكثيف جهود الجزائر على مستوى مركبات الأمن الفرعية لتحقيق طموح تعزيز المكانة الإقليمية. **الكلمات المفتاحية:** منظور التعقد، مركب الأمن الإقليمي، المكانة-الجزائر، الجوار الأوربي، المغرب العربي، الساحل الإفريقي.

ABSTRACT

This study aims to investigate the security threats within Algeria's geopolitical context and analyze the intersections of security concerns. The security dimension plays a crucial role in shaping the position and influence of countries within regional and international hierarchies. Algeria finds itself in a fragile, complex, and turbulent neighborhood characterized by security uncertainties and nonlinear trajectories.

The thesis establishes a theoretical and procedural foundation to examine the impact of the security dimension on Algeria's positioning and ranking in the region. Specifically, it focuses on Algeria's position in the European neighborhood, the Maghreb region, and the African coast. The study utilizes the complexity tool to understand the ontological aspects of security and their influence on global policy dynamics within Algeria's regional context. Analyzing Algeria's position in the regional hierarchy involves considering the construction of sub-security complexes, which contribute to its strengthening within the regional framework. The examination of complex threats in the European neighborhood adopts a constructive approach, while the analysis of the Maghreb region employs a rational approach. Additionally, the study explores Algeria's role along the African coast using the network approach.

The study comprises four chapters. The first chapter focuses on establishing a theoretical framework by integrating multiple methodological approaches to analyze the dynamics of the security dimension and its impact on states within regional security complexes. This chapter aims to introduce complexity into security studies and enhance understanding of sub-security complex processes. The subsequent chapters adopt an empirical approach, each exploring a distinct geopolitical context.

The second chapter addresses the obstacles related to identity and historical legacies that influenced the establishment of a security complex in the European neighborhood. This complex emerged within an international security environment characterized by instability, evolving threat perceptions, and shifts in strategic data, especially after The Russian-Ukrainian war which influenced the trajectory of regional security complex formation.

The third chapter examines the turbulent path of the Maghreb regional security complex, taking into account security uncertainties, non-linear developments, and fragmentation within the Maghreb bloc. The hindered process of constructing a security complex is attributed to factors such as mistrust, doubt, and political incompatibility among the Maghreb countries.

The final chapter focuses on the process of building a security complex along the African coast, considering the networks of violence, complex conflicts, and the non-linear nature of terrorist organizations. This chapter aims to analyze the challenges and dynamics involved in establishing a security complex within this context.

The study concludes that the regional security environment provides Algeria with opportunities to establish a multi-dimensional security complex. This complex encompasses developmental, identity-related, religious, and geopolitical dimensions, enabling Algeria to contribute to regional security and address cross-border threats. However, the study acknowledges the challenges encountered in building the security complex, including the dissolution of sub-security complexes within the dynamics of the regional security complex and the absence of security balance among them. Consequently, it emphasizes the need for Algeria to intensify its efforts at the sub-security complex level to fulfill its ambition of strengthening its regional position.

Keywords: complexity perspective, regional security complex, status, Algeria, European neighborhood, Maghreb, African Sahel